

بسم الله الرحمن الرحيم



كلية التخطيط العمراني والإقليمي
قسم التخطيط العمراني

**الرصد الحضري وصناعة القرار للتنمية المستدامة
أسس التصميم التكاملي لمؤشرات العمران الحضري**

**" تطوير هيكل متكامل لمؤشرات العمران الحضري
كإطار لإدارة العملية التخطيطية للحضر "**

دراسة الحالة المصرية

رسالة مقدمة من:

محمد السيد طلبة أمام

رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التخطيط العمراني والإقليمي

قسم التخطيط العمراني – جامعة القاهرة

للحصول على درجة الماجستير في التخطيط العمراني

إشراف:

أ.د/ وفاء عبد المنعم عامر

أستاذ التخطيط العمراني

عميد كلية التخطيط العمراني والإقليمي - جامعة القاهرة

أبريل ٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

" قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا أنك أنت العليم الحكيم "

صدق الله العظيم

سورة البقرة - آية ٣٢

اللهم انفعني بما علمتني

وعلمي بما ينفعني

وزدني علماً.....

سبحانك انك أنت الوهاب

الإهداء

إلى كل طالب علم

يعشق تراب هذا الوطن.....

إلى نهر الحب والحنان

أبي وأمي الغالية.. حفظهم الله.....

إلى الإنسانية التي أعطت كل شيء (خالتي رجاء - يرحمها الله)

إلى زوجتي التي جنت حبي وتقديري لها... أمل

وإلى فلذات كبدي..... أولادي أحمد وأيه

إلى إخوتي الأشقاء أحمد وطارق، وغير الأشقاء عبد الخالق - مصطفى سامي - حسام سامي -
أ.أشرف رجائي - أحمد سيد.

شكر و تقدير

الحمد لله حمد الشاكرين على كل النعم
إن الحكمة هي ضالة المؤمن... و للإحسان ما سعى ...
و طالما شغل المرء نفسه بالبحث عن الأفضل ، سيظل يبحث ويعمل...
وبكل معاني الشكر والعرفان، أتوجه بها لكل من مد يد المساعدة سواءً من قريب أم بعيد ووقف إلى جانبي لإخراج هذا
البحث على هذه الصورة، وإن كان لي أن أخص أحداً بذلك، فلا يسعني إلا أن أقدم خالص شكري وامتناني لكلا من:
أ.د وفاء عبد المنعم عامر عميد كلية التخطيط العمراني والإقليمي.
أ.د طارق محمد وفيق أستاذ التخطيط العمراني .
أ.د مجدي كمال ربيع أستاذ التخطيط العمراني.
علي ما بذلوه من جهد و إرشاد لإخراج هذا العمل المتواضع جزاهم الله عني كل خير

وأتقدم بخالص الامتنان إلي مشروع المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة -أمانة منطقة المدينة المنورة بالمملكة العربية
السعودية ومكتب الدكتور أحمد فريد مصطفى اللذين لهم الفضل في وضع الفكرة الأولية للبحث من خلال ترسيخ أهمية
المؤشرات في العمل التنموي.

كما أشكر القائمين على المكتبات التي استقى منها هذا البحث معلوماته، وما أبوه لنا من تسهيل في إجراءات الوصول
والإعارة للكاتب الموجودة عندهم وأخص بالشكر العاملين بمكتبة الهيئة العامة للتخطيط العمراني بوزارة الإسكان، ولا أنسى
تقديم خالص الشكر كذلك لكل من آلف بإسهاب حول موضوع تطور المؤشرات، وذلك لارتباطه بمستقبل البشرية والإنسانية
بأسرها.

كما أتقدم بآيات العرفان لمن كان لهم الفضل في تقديم الدعم المعنوي المستمر لإنجاز هذا العمل وأخص بالذكر كلاً من:
أ.د شعبان عبد الهادي محمد أستاذ متفرغ بكلية الزراعة
د.م محمود عليوة / د.م حاتم عمر طه
د.م حسني محمد سيد

وأخيراً فإن وفق هذا البحث وحوى في طياته على إيجابيات ونجاح يذكر، فهو منسوب لجميع من سعى وأعانني لإخراجه على
هذه الصورة، ولا استثنى منهم أحد، وما كان به شيئاً من السلبيات أو التقصير أو النقد فهو راجع للباحث وحده.

سائلاً المولى القدير التوفيق لما فيه خيري الدنيا والآخرة.

ملخص البحث

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهدية إلى يوم الدين. وبعد.....،

أننا نعيش في الوقت الحاضر بما يمكن تسميته "القرن الحضري"*، وذلك في ظل استيعاب المناطق الحضرية لما يزيد عن نصف سكان العالم، حيث تجسد المدن بعضاً من أبرز التحديات الملحة التي تواجهها مجتمعاتنا في يومنا هذا. وبما أن العالم يرفع الآن شعار "الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرون"¹، فالإحصاءات والمؤشرات عنصر لا غنى عنه لأي مجتمع ديمقراطي، وهي عنصراً هاماً لدعم القرارات ورسم السياسات سواء على مستوى الحكومة أو قطاع الأعمال. وهي ركيزة أساسية لتفعيل مبادئ الإدارة الرشيدة من خلال جعل الحكومات أكثر شفافية وعرضه للمساءلة، فضلاً عن مراقبة عملية التنمية الشاملة من خلال تقديم صورة موضوعية لحالة الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعمرانية، وكذلك تقدم أساساً للوقوف على ازدهار الدولة في المستقبل. وتعد عملية الرصد الحضري حالياً من أهم آليات السيطرة والتحكم في مجال التنمية الحضرية، فلا يوجد قرار دون معرفة، ولا معرفة دون معلومات، ولا معلومات دون بيانات، وهذه المستويات المترتبة الثلاثة هي التي تشكل البناء التراكمي لأي هرم معرفي، وذلك باختصار هو الدور الفاعل لعملية الرصد الحضري، فالملائمة الدينامية (الزمنية والمكانية والنوعية) هي في الواقع أصعب ما يواجهه برامج التقييم والتقييم للأوضاع الحضرية.

وقد دعت حالة المدن إلى العناية بتطوير مؤشرات التنمية لتوصيف الحالة الإنسانية في المجتمع من مستوي المعيشة ونوعية الحياة، ويتعامل البعض مع مؤشرات التنمية علي أنها وسائل توصيف لمدخلات Inputs ومخرجات Outputs والتفاعلات الوسيطة Inside Interaction لمشروعات التنمية وبرامجها المختلفة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو إدارية أو بيئية أو ثقافية أو عمرانية بالإضافة أيضاً إلى كونها وسائل لمتابعة مسار العمل التنموي في مراحلها المختلفة واعتبارها المعيار الكمي الذي يمكن بواسطته قياس مدي تحقيق التنمية لأهدافها المحددة بالإضافة إلى تحويل الأهداف الكيفية إلى أهداف كمية يمكن قياسها وذلك بهدف معرفة مستوي التنمية لأي نطاق مكاني.²

ومن هذا المنطلق بدأ التفكير في مجال البحث والذي يعتمد على المنهج الوصفي والمتمثل في "الرصد الحضري وصناعة القرار في التنمية الحضرية المستدامة". حيث أن الإشكالية التي أود إثارته في هذا البحث، والنقطة التي تحتاج إلى تمحيص هي أن كفاءة عملية الرصد الحضري وتوظيفها في توليد تغذية راجعة ذات قيمة عالية للعملية التخطيطية ترتبط بتصميم المؤشرات الملائمة، مدى شمولية حزم المؤشرات، مدى تكاملها وتعارضها، هذا بالإضافة إلى تعدد الجهات وعدم وجود إطار حاكم ونظام رصد قومي موحد لإدارة العملية التخطيطية للحضر في مصر، وفي هذا الإطار فإن الهدف الرئيسي للدراسة يعني بكيفية إدخال عملية المؤشرات (الحضرية) كجزء عضوي في مراحل العملية التخطيطية (تشخيص الوضع الراهن، الأهداف التخطيطية "صياغة الأهداف"، والمتابعة والتقييم) من خلال تطوير هيكل متكامل لمؤشرات العمران الحضري.

* كلمة لجان كي مون - الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة

(1) ماجد عثمان، الإحصاء ودعم القرار وصياغة السياسات العامة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2007- ص 5
(2) محمد عدنان وديع وآخرون، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، المعهد العربي للتخطيط - الكويت، ديسمبر 1997م.

وللوصول للهدف الرئيسي للبحث لوضع تصور لحزمة مؤشرات تكون قادرة على إدارة العملية التخطيطية للحضر بمراحلها الثلاثة :

أ. إعداد المخططات الحضرية (شاملة وضع السياسات والبرامج وقبلها الاستراتيجيات)

ب. تنفيذ المخططات (شاملة وضع الآليات واختيار الأساليب... الخ)

ج. متابعة وتقييم عملية التنفيذ وتفعيل عملية التغذية الراجعة

فقد تم مناقشة البحث من خلال ثلاثة أجزاء رئيسية من خلال الأتي:

الجزء الأول: المدخل نظري ويشمل الأتي:

١-١ الإطار النظري لاستخدام المؤشرات في عملية صناعة القرار وتحليل التفاعل بين كلاً من المناهج التخطيطية وعملية صناعة القرار من خلال رصد أهمية المعلومات كأحد أهم جوانب المعرفة.

١-٢ نشأة فكرة المؤشرات الحضرية واستخداماتها.

١-٣ حزم المؤشرات الدولية والمحلية المتاحة.

١-٤ تجارب بعض الدول في استخدام المؤشرات على سبيل الاستدلال وليس التطبيق.

١-٥ أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه عملية استخدام المؤشرات في إدارة التنمية الحضرية.

الجزء الثاني: الجزء التطبيقي ويشمل الأتي:

٢-١ استعراض الإطار المكاني والزمني لمجال التطبيق.

٢-٢ شرح للفكرة التطبيقية تفصيلياً (من خلال استخدام المخططات العمرانية التي تمت للمدن المصرية بعد تصنيفها وظيفياً وتبعاً لترتيبها الحضري حسب معدلات التنمية مع ترتيب هذه المخططات زمنياً لتتبع التطور الحادث في الاستخدام التلقائي لعناصر الرصد في مرحلة إعداد المخططات)

٢-٣ استخلاص حزم المؤشرات التي تم استخدامها فعلياً في هذه المخططات وتوزيعها على حزم القضايا التي تعاملت معها المخططات

الجزء الثالث: صياغة وبلورة النتائج والتوصيات ويشمل الأتي

٣-١ مقارنة ما تم التوصل إليه تطبيقياً مع القوائم التي سيتم عرضها سلفاً في المدخل النظري والتي يمكن تطبيقها على المستوى المحلي (المدن) بالإضافة إلى قائمة مؤشرات الهيئة العامة للتخطيط العمراني المعتمدة عام ٢٠٠٦م، ثم استعراضها على القضايا التي تم مناقشتها في الجزء التطبيقي.

٣-٢ استخلاص الحزمة الكاملة من المؤشرات التي يمكن استخدامها في عملية إعداد المخططات وتنفيذها ومتابعتها.

٣-٣ وضع إطار تقريبي لحزمة المؤشرات اللازمة للاستخدام أثناء عملية إعداد المخططات، ثم عملية التنفيذ ثم عملية المتابعة والتقييم .

٣-٤ صياغة وبلورة النتائج النهائية

وأخيراً فإن البحث موضوع الرسالة لا يزيد عن كونه محاولة جاهدة لتطوير هيكل مؤشرات العمران الحضري للتطبيق في المدن المصرية عند إعداد المخططات العمرانية كإطار لإدارة عمران الحضر.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

فهرس الموضوعات

شكر وتقدير
ملخص البحث

الباب الأول : الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول : المقدمة والإطار العام للبحث

٢	١-١	الإشكالية
٣	٢-١	مجال البحث
٤	٣-١	أهداف البحث
٤	٤-١	التساؤلات
٥	٥-١	منهجية البحث
٦	٦-١	هيكل البحث
٨	٧-١	المفاهيم الإجرائية

الفصل الثاني: بيئة المعلومات ومرجعية عمليات الرصد وتطبيق المؤشرات

١٣	١-٢	بيئة المعلومات (الهرم المعلوماتي)
١٤	١-١-٢	المؤشرات
١٤	٢-١-٢	الاحتياج إلى المؤشرات
١٥	٣-١-٢	أنواع المؤشرات
١٦	٤-١-٢	خصائص المؤشرات
١٦	٥-١-٢	منهجية اختيار مؤشرات الرصد
١٩	٦-١-٢	أدلة ومقاييس
٢٠	٢-٢	دور المؤشرات في إدارة العملية التخطيطية
٢٤	٣-٢	المرجعية النظرية لعمليات الرصد وتطبيق المؤشرات
٢٤	١-٣-٣	برامج تصميم وتطبيق المؤشرات الدولية
٢٤	١-١-٣-٣	برنامج الأمم المتحدة لمؤشرات التنمية البشرية
٢٧	٢-١-٣-٣	برنامج الأمم المتحدة لمؤشرات التنمية المستدامة
٢٨	٣-١-٣-٣	برنامج المؤنل للمؤشرات الحضرية
٢٨	٤-١-٣-٣	التقييم القطري المشترك
٢٨	٥-١-٣-٣	برنامج مؤشرات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
٢٩	٦-١-٣-٣	برنامج مؤشرات مدن العالم
٣٠	٢-٣-٣	الأهمية النسبية لمتغيرات القياس ببرامج تصميم وتطبيق المؤشرات
٣١	٤-٢	برنامج المؤشرات الحضرية المعد من الهيئة العامة للتخطيط العمراني

الفصل الثالث : صناعة القرار والتنمية

٣٤	١-٣	صناعة القرار
٣٥	١-١-٣	خطوات بناء القرار
٣٦	٢-١-٣	علاقة حل المشكلة بصناعة القرار
٣٩	٣-١-٣	أبعاد ومراحل دعم القرار التنموي
٤١	٤-١-٣	توظيف المؤشرات في صناعة ودعم القرار
٤٣	٢-٣	التنمية والمناهج التخطيطية
٤٨	٣-٣	منهجية اتخاذ القرار في إدارة العملية التخطيطية
٥٢	٤-٣	التكامل بين كلاً من المناهج التخطيطية وعملية صناعة القرار

تابع فهرس الموضوعات

٥٤	١-٤	اعتبارات تحديد القضايا التنموية
٥٥	٢-٤	قضايا التنمية على المستوى الوطني التي تناولتها المؤتمرات الدولية
٦٠	٣-٤	قضايا التنمية الاجتماعية
٦١	٤-٤	قضايا التنمية الاقتصادية
٦١	٥-٤	القضايا البيئية

الباب الثاني : الدراسة التحليلية

٦٣	١-٥	أهداف المسح بالعينة
٦٤	٢-٥	البيانات والمعلومات المراد جمعها
٦٤	٣-٥	مجتمع وعينة الدراسة المختارة

الفصل السادس : عناصر الرصد المستخدمة بمراحل العملية التخطيطية بعينة (تشخيص الوضع الراهن - الأهداف التخطيطية- المتابعة والتقييم)

٦٩	١-٦	الدراسات البيئية والطبيعية
٧٢	٢-٦	الدراسات السكانية والاجتماعية
٧٥	٣-٦	الدراسات الاقتصادية
٨٠	٤-٦	الدراسات العمرانية
٨٣	٥-٦	الدراسات الإسكانية
٨٧	٦-٦	دراسات الخدمات
٩٣	٧-٦	الخلاصة

الفصل السابع : قضايا التنمية ومؤشرات قياسها بعينة المخططات

٩٦	١-٧	قضايا التنمية المطروحة بالمخططات بعينة الدراسة
١٠١	٢-٧	طرق قياس القضايا التنموية في المخططات بعينة الدراسة
١٠١	١-٢-٧	القضايا البيئية والطبيعية
١٠٣	٢-٢-٧	القضايا الاجتماعية والسكانية
١٠٥	٣-٢-٧	القضايا الاقتصادية
١٠٧	٤-٢-٧	القضايا العمرانية
١٠٨	٥-٢-٧	القضايا الإسكانية
١١٠	٦-٢-٧	القضايا الخدمية
١١١	٣-٧	الخلاصة

الباب الثالث : استخلاص القوائم القطاعية المتكاملة من مؤشرات العمران الحضري

١١٣	١-٨	العلاقة بين المؤشرات الحضرية وقضايا التنمية بمراحل العملية التخطيطية
١١٤	٢-٨	تصنيف عناصر الرصد بعينة المخططات العمرانية بالمدن المصرية
١٣٢	١-٢-٨	التحليل التكاملي المركب بين الجزء النظري والجزء التطبيقي
١٣٢	٢-٢-٨	مقارنة ما تم التوصل إليه تطبيقياً مع القوائم التي تم عرضها سلفاً في المنخل النظري
١٣٣	٢-٢-٨	العلاقة بين مؤشرات قياس القضايا التنموية بعينة الدراسة والوطن العربي

تابع فهرس الموضوعات

١٤٠	٣-٢-٨ الأبعاد الغائبة بين الجزء التطبيقي والعرض النظري
١٤٠	١-٣-٢-٨ الأبعاد الغائبة من قوائم وبرامج تصميم وتطبيق المؤشرات الدولية
١٤٠	٢-٣-٢-٨ الأبعاد الغائبة من برنامج مؤشرات المدينة الخاص بالهيئة العامة للتخطيط العمراني
١٤١	٣-٣-٢-٨ الأبعاد الغائبة من طرق قياس القضايا التنموية بالوطن العربي
١٤١	٣-٨ أهم النتائج التطبيقية التي تم الوصول إليها

الفصل التاسع : تطوير هيكل تكاملي لمؤشرات العمران الحضري

"النتائج والتوصيات"

١٤٣	١-٩ حزمة المؤشرات المتكاملة من التحليل المركب بين الجزء النظري والجزء التطبيقي
١٤٩	٢-٩ الإطار التقريبي لحزمة المؤشرات موزعة على مراحل العملية التخطيطية
١٦٦	٣-٩ النتائج والتوصيات العامة

١٦٨ المراجع

الملاحق

١	ملحق ١ تطور فكرة الرصد الحضري والمرصد الحضري
٢	ملحق ٢ قوائم برامج تصميم وتطبيق المؤشرات الدولية
٣	ملحق ٣ برنامج مؤشرات المدينة المعد من قبل الهيئة العامة للتخطيط العمراني
٤	ملحق ٤ القرار ومراحلها وآلياتها ومعايير الكفاءة

فهرس الأشكال

الباب الأول : الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول : المقدمة والإطار العام للبحث

٦	١	منهج البحث
٧	٢	هيكل البحث المقترح

الفصل الثاني: بيئة المعلومات ومرجعية عمليات الرصد وتطبيق المؤشرات

١٢	٣	الخطوات الرئيسية في دراسة بيئة القرار ومرجعية عملية تصميم وتطبيق المؤشرات
١٣	٤	العلاقة بين مستويات المعلومات
١٧	٥	منهجية اختيار مؤشرات الرصد
٢٠	٦	دائرة إعداد سياسات التنمية الحضرية
٢١	٧	الرصد كاداه في الإدارة الحضرية
٢٢	٨	الإطار النظري لتطوير وإعداد المؤشرات
٢٢	٩	حلقات التغذية الراجعة الإقليمية والعالمية في دورة الاستدامة
٢٣	١٠	إطار عمل نموذج مؤشرات PSR وتداخله مع الإطار النظري DPSIRP

الفصل الثالث : صناعة القرار والتنمية

٣٦	١١	خطوات ومراحل عملية صنع القرار
٣٧	١٢	دورة حل المشكلة وصناعة القرار
٤٠	١٣	أبعاد دعم القرار التنموي
٤١	١٤	مراحل دعم القرار
٤٢	١٥	دور الإحصاء بصياغة السياسات والقرارات القائمة على الأدلة والقرائن المعلوماتية
٤٤	١٦	تطور عملية التنمية منذ الأربعينات حتى الآن
٤٦	١٧	الخطوات الإجرائية لمنهج التخطيط الشامل
٤٦	١٨	العملية التخطيطية كما يراها Chadwick, George.
٤٧	١٩	العملية التخطيطية كما يراها من Lichfield, N. & Kettle, P. & Whitbread, M.
٤٨	٢٠	الخطوات الإجرائية لمنهج التخطيط الاستراتيجي
٤٩	٢١	نموذج لشجرة المشاكل
٥١	٢٢	نموذج لشجرة الأهداف
٥٢	٢٣	تكامل العملية التخطيطية مع مراحل عملية صنع القرار واتخاذ
٥٣	٢٤	دور المعلومات في صياغة التوجهات والسياسات العامة وعلاقتها بحل المشكلات والإدارة الحضرية

الفصل الرابع: مؤشرات قياس قضايا التنمية بالوطن العربي

٥٤	٢٥	الخطوات الرئيسية لمنهجية العمل
----	----	--------------------------------

الباب الثاني :- الدراسة التحليلية

الفصل الخامس : عينة الدراسة والمجال

٦٣	٢٦	المنهجية العامة للدراسة التحليلية
----	----	-----------------------------------

تابع فهرس الأشكال

الفصل السادس : عناصر الرصد المستخدمة في العملية التخطيطية بعينة المخططات	
٩١	نماذج لمخططات عينة الدراسة تشمل الوضع الراهن والمخطط العام أو الهيكلي لبعض المدن
الفصل السابع : قضايا التنمية ومؤشرات قياسها بعينة المخططات	
٢٧	أعداد القضايا المطروحة على القطاعات الرئيسية للتنمية بالمدن المصرية
٩٦	
٩٩	
١٠٠	نماذج لخرائط المشاكل وأوجه القصور "القضايا التنموية" بالمخططات عينة الدراسة
١٠١	
الباب الثالث : استخلاص القوائم القطاعية المتكاملة من مؤشرات العمران الحضري	
الفصل الثامن : العلاقة بين المؤشرات الحضرية وقضايا التنمية بمراحل العملية التخطيطية	
٢٨	منهج تحليل لعناصر الرصد بعينة المخططات العمرانية بالمدن المصرية
١١٤	
٢٩	التفاوت العددي للمؤشرات بين ما تم التوصل إليه تطبيقياً وقوائم برامج تطبيق المؤشرات الدولية
١٣٣	
٣٠	تصنيف أهم المشكلات التخطيطية التي تعاني منها المدن القائمة في مصر
١٣٤	
الفصل التاسع : تطوير هيكل تكاملي لمؤشرات العمران الحضري	
"النتائج والتوصيات"	
٣١	منهج تحديد حزمة المؤشرات المتكاملة من التحليل المركب
١٤٣	
٣٢	التوزيع النسبي للمؤشرات الكاملة على الدراسات القطاعية
١٤٨	
٣٣	الفجوة بين عناصر الرصد الرئيسية المستخدمة بالمخططات العمرانية وحزمة المؤشرات الكاملة
١٤٩	
٣٤	نموذج للمؤشرات التعليمية وارتباطها بمراحل العملية التخطيطية
١٥٢	
٣٥	أعداد المؤشرات بكل محور أو قطاع موزعة على مراحل العملية التخطيطية
١٦٥	
٣٦	التوزيع النسبي لحزمة المؤشرات بكل قطاع حسب مراحل العملية التخطيطية
١٦٥	

فهرس الجداول

الباب الأول : الإطار النظري للدراسة

الفصل الثاني: بيئة المعلومات ومرجعية عمليات الرصد وتطبيق المؤشرات

١٣	١	الفرق بين البيانات الإحصائية والمعلومات والمؤشرات
١٨	٢	أمثلة لاستعمال المؤشرات للمجموعات المختلفة
٢٥	٣	أوجه المقارنة بين برامج تصميم وتطبيق المؤشرات

الفصل الثالث : صناعة القرار والتنمية

٥٠	٤	مصفوفة تحليل اهتمامات أصحاب المصلحة والفئات المعنية: المشكلة وأثارها
٥٠	٥	مصفوفة تحليل اهتمامات أصحاب المصلحة والفئات المعنية: النتائج المتوقعة بعد التدخل
٥٢	٦	بنية مصفوفة الإطار المنطقي للاستجابة وخطوات استكمالها

الباب الثاني :- الدراسة التحليلية

الفصل الخامس : عينة الدراسة والمجال

٦٥	٧	المدن المختارة للدراسة التطبيقية " المخططات العامة والهيكلية والاستراتيجية لبعض المدن المصرية"
----	---	--

الفصل السادس : عناصر الرصد المستخدمة في العملية التخطيطية بعينة المخططات

٩٤	٨	توزيع عناصر الرصد على الدراسات القطاعية بمراحل العملية التخطيطية
----	---	--

الفصل السابع : قضايا التنمية ومؤشرات قياسها بعينة المخططات

٩٧	٩	قضايا التنمية المطروحة بمخططات عينة الدراسة
----	---	---

الباب الثالث : استخلاص القوائم القطاعية المتكاملة من مؤشرات العمران الحضري

الفصل الثامن : العلاقة بين المؤشرات الحضرية وقضايا التنمية بمراحل العملية التخطيطية

١١٥	١٠	تصنيف عناصر الرصد بعينة المخططات العمرانية بالمدن المصرية
١٢٤	١١	التوزيع النسبي للحد الأدنى " المجموعة الأولى " من المؤشرات المتطلب دراستها بالمدن المصرية على الدراسات القطاعية والوظيفية
١٢٦	١١	حزمة المؤشرات المستخدمة فعليا في عينة المخططات
١٣٥	١٢	مؤشرات قياس القضايا التنموية بعينة الدراسة ومقارنتها بمؤشرات قياسها بالوطن العربي

الفصل التاسع : تطوير تصميم الهيكل التكامل لمؤشرات العمران الحضري بمراحل العملية التخطيطية

١٤٤	١٣	الحزمة الكاملة للمؤشرات المستخلصة التي يمكن استخدامها في عملية إعداد المخططات وتنفيذها ومتابعتها
١٥٣	١٤	حزمة مؤشرات العمران الحضري موزعة على مراحل العملية التخطيطية
١٦٤	١٥	تصنيف المؤشرات القطاعية (محاور وأبعاد) على مراحل العملية التخطيطية

الباب الأول: الإطار النظري للدراسة

الباب الأول : الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول : المقدمة والإطار العام للبحث

الفصل الثاني : بيئة المعلومات ومرجعية عمليات الرصد وتطبيق المؤشرات

الفصل الثالث : صناعة القرار والتنمية

الفصل الرابع : مؤشرات قياس قضايا التنمية بالوطن العربي

الفصل الأول

المقدمة والإطار العام للبحث

تعد الإحصاءات* والبيانات والمعلومات العنصر الأساسي في أي تخطيط تنموي، ودون توفرها فإن جهود الدولة لتحقيق التنمية المستقبلية ورفاهية المواطنين لا يمكن أن تتحقق على أرض الواقع. ولذلك يرفع العالم الآن شعار " الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرون" حيث تعد الإحصاءات عنصراً رئيسياً لمجتمع ديمقراطي، وهي ركيزة أساسية لتفعيل مبادئ الإدارة الرشيدة من خلال جعل الحكومات أكثر شفافية، وهي عنصراً هاماً لإدارة عملية التنمية الشاملة وللتعرف على نتائجها، وصياغة الاستراتيجيات، ومراقبة التقدم الحادث في الأهداف الإنمائية للألفية** الجديدة. فضلاً عن أهميتها لدعم القرارات التنموية، ورسم السياسات*** المستندة على الأدلة والبراهين والقرائن Evidence-based policy-making، سواء على مستوى الحكومة أو قطاع الأعمال.^١

فإذا كانت عبارة "لا تنمية بدون إحصاء" صحيحة ومتسقة مع القواعد والأسس المهنية^٢، فإن إضافة عبارة "لا تنمية بدون مؤشرات"^٣ تتبوأ نفس المكانة وتق على نفس القدر من الأهمية والحاجة. فالمؤشرات جزء عضوي في العملية التخطيطية تقوم بإنارة ظلمة الطريق وتحديد معالمها وحدودها وذلك لتسهيل وضع برامج وسياسات وتحديد الأولويات. مستتباً بأن هناك **علاقة جدلية بين المؤشرات من جهة والتنمية والتخطيط من جهة أخرى.**

ويمكن اعتبار المدن إحدى أكثر الإبداعات البشرية تعقيداً، كما يتم تحديد تطورها من خلال مستوى بلوغها للعظمة أو انحدارها للحضيض، وبما أن المدن تحتضن نحو نصف سكان العالم يأتي هنا السؤال كيف يمكن لمخططي المدن وواضعي السياسات إيجاد الانسجام ما بين مختلف المصالح، والتناقضات الكامنة داخل المدن؟ وما هي المكونات اللازمة لتحقيق الانسجام ما بين الجوانب المادية، والاجتماعية، والبيئية، والثقافية في المدينة من جهة وسكانها من جهة أخرى؟^٤ ولقد أصبحت التنمية الحضرية نهجاً بديلاً في عالم أخذ في التحضر يأخذ المدينة بكل قطاعاتها كوحدة تحليلية متكاملة لمعرفة مدى الارتقاء أو الترددي في نوعية الحياة بها بكل مضامينها البشرية والاقتصادية والاجتماعية والعمرائية والسكانية والبيئية والثقافية.^٥

* معنى كلمة إحصاء Statistics المشتق من الأصل اللاتيني Status وهو يعنى الحالة السياسية، أو الألماني Statistic ويعنى الحقائق والأرقام التي تستخدمها الدولة.

** جاء "إعلان الألفية" في مؤتمر القمة الذي عقدته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠م والذي وقعت عليه ١٨٩ بلداً، بما في ذلك (١٤٧) رئيس دولة وحكومة، نتويجاً للمساعي الدولية في تأكيد الصلات القائمة بين السلام والأمن والتنمية والمساواة بين الجنسين وتقديم الرؤية الشاملة للتنمية ومسار التقدم. من خلال مجموعة من ثمانية أهداف عامة عرفت بتسمية "الأهداف التنموية الألفية" Millennium Development Goals "MDG"، وهي سلة من المؤشرات والإحصاءات التي تهدف إلى رصد أبعاد عملية التنمية والإصلاحات السياسية والاقتصادية. وتشمل ١٨ غاية محددة التحقيق بحد زمني ووضع لكل غاية محدد عدد من المؤشرات لرصد حسن التنفيذ وقياس التقدم المحرز في تحقيقها وبلغ مجموعها (٤٨) مؤشراً.

*** السياسات Policies-policy بصيغة الجمع وتعرف بجملة المبادئ والأهداف وأساليب العمل وما يتفرع عنها من برامج وخطط التي تعتمدها الحكومة أو مؤسسة أو منظمة غير حكومية أو مجموعة أفراد من أجل تحقيق أهدافها. وقد تستهدف إلى المحافظة على وضعية معينة أو إجراء تغيير في اتجاه محدد" طبقاً لتعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(1) ماجد عثمان، الإحصاء ودعم القرار وصياغة السياسات العامة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٠٧- ص ٥٦،
(2) المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، تقرير حول الإحصاءات والتنمية والحوار بين المستفيدين والمنتجين، ندوة الإحصاء من أجل التنمية، الأردن ٢٠٠٧م - ص ١

(3) أوراق العمل المقدمة لندوة الإحصاء من أجل التنمية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، الأردن ٢٠٠٧م،
(4) برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم ٢٠٠٨/٢٠٠٩ " المدن المنسجمة"، عمان - الأردن ص ٨٤.

(5) المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، "برنامج المؤشرات الحضرية والإسكانية والتجربة الأردنية في مجال المؤشرات ١٩٩٧م، ص ١

وتبرز أهمية البحث في تزايد الحاجة إلى خدمات الرصد المعلوماتي في تدبير الإدارة الحضرية، بالإضافة إلى قيام الدولة حالياً ببرنامج تنمية شامل يهدف إلى وضع منظومة متكاملة للتنمية العمرانية المستدامة بتكليف الهيئة العامة للتخطيط العمراني* بإعداد مخططات إستراتيجية جديدة لكافة المدن المصرية وهو ما يتطلب تطوير هيكل دراسة العملية التخطيطية وذلك بغية الاستفادة من الدراسات والمخططات المقدمة.

١ - ١ الإشكالية

تشير دراسات المخططات الهيكلية والعامة* التي تناولت المعمور الحضري على مدى العقود الأخيرة إلى وجود العديد من القضايا في مدنها والتي تم تحديدها في أغلب الأحيان بشكل تقليدي وبدون وجود متغيرات قياس ملائمة، ولذلك عند التفكير في تحقيق تنمية حضرية مستدامة وعدالة اجتماعية متوازنة يجب دراسة ومعرفة واقعا الحضري بنقاط ضعفه ونقاط قوته^٦ أما من شأن تغييب أو استبعاد المؤشرات "indicators" عن العملية التخطيطية في التنمية، إحداث آثار سلبية على أكثر من صعيد لعل أهمها:^٧

- i. التعثر في وضع الخطط في القطاعات المختلفة . فأى خطة لا بد أن تستند إلى معلومات ومعطيات وبيانات إحصائية .
- ii. تفتح مجال واسع أمام الاجتهادات والتقديرات وخاصة إذا كنا نتحدث عن تنمية شاملة تتطلب إنفاق مئات الملايين.
- iii. ضياع الوقت والجهد من قبل المخططين والاقتصاديين والاجتماعيين والباحثين في سبيل البحث عن معطيات وبيانات إحصائية يتم البناء عليها.
- iv. التضارب في تحديد الأولويات التنموية والقطاعية والأقاليم الجغرافية، وقد يترتب على ذلك تنمية وتطوير مناطق ومحافظات على حساب أخرى.

هذا ويناقش البحث كفاءة عملية الرصد الحضري وكيفية إدخال المؤشرات كجزء عضوي في عملية التخطيط (مرحلة تشخيص الوضع الراهن، مرحلة صياغة المخطط، مرحلة المتابعة والتقييم) من خلال توظيفها في توليد تغذية راجعة ذات قيمة عالية للعملية التخطيطية ترتبط بتصميم المؤشرات الملائمة، مدى شمولية مجموعة المؤشرات، ومدى تكاملها. هذا بالإضافة إلى غياب التوحيد القياسي وعدم وجود إطار حاكم للمؤشرات ونظام رصد قومي موحد لإدارة العملية التخطيطية للحضر في مصر.

وواجهت عملية التخطيط في الدول النامية عدة مشاكل نتجت عن تعدد المدارس الفكرية، وعدم وجود منهجية نابعة من واقع هذه الدول، وفقدان النظرة الإستراتيجية، والاهتمام فقط بالتفاصيل وتفاوت المعدلات بين المستقرات العمرانية القائمة والجديدة بل تفاوتها بين مدينة وأخرى^٨.

* صدر القرار الجمهوري رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء الهيئة العامة للتخطيط العمراني، وطبقا لقانون التخطيط العمراني رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ فالهيئة العامة للتخطيط العمراني هي جهاز الدولة المسنول عن رسم السياسة العامة للتخطيط العمراني وإعداد خطط وبرامج التنمية العمرانية على مستوى الجمهورية والتنسيق بينها وبين خطط وبرامج الإنتاج والخدمات العامة وفاء باحتياجات الحاضر وأساسا للمستقبل.

* ٤ المخططات الهيكلية والعامة هو تصور مستقبلي لتوزيع استعمالات الأراضي والسكان والأنشطة الاقتصادية والطرق والمرافق للمدينة أو التجمع السكني

(6) مولاي الشريف الطاهري، " دور الأنظمة والقواعد المعلوماتية لتحسين إدارة المدن، المؤتمر العربي الإقليمي " تأمين الحيازة / الإدارة الحضرية الجيدة"، القاهرة، ابريل ٢٠٠١م- ص٢

(7) المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، ندوة الإحصاء من أجل التنمية، مرجع سابق -ص١

(8) سامي عامر- أحمد رشدي، الإطار الفكري لصياغة منهجية تخطيط الخدمات في المستقرات العمرانية بالدول النامية، بحث منشور - ص١

وهنا يأتي السؤال لماذا يجب على المخططين استخدام المؤشرات؟⁹

- المؤشرات معلومات ديمقراطية تؤدي لإيجابية التغيير من خلال المجتمع.
- المؤشرات تمثل طريقة قياس دقيقة للاقتصاد والبيئة والظروف الاجتماعية للمجتمع على المدى الطويل للسماح لمزيد من القرارات بصورة فعالة ومدروسة.
- نظم ومبرامج المؤشرات صممت على نحو فعال ومنفذ حتى يمكن تحسين تقييم السياسات الحضرية والأعمال المساعدة التي تقوم بها لإثبات العلاقة السببية بين تدخلات التخطيط والنتائج.

وبذلك تعتبر المؤشرات عنصراً جوهرياً من عملية التنمية، كما أنها تضطلع بدور هام في رصد القضايا بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعمرانية المتعلقة بالتنمية المستدامة، ومن ناحية أخرى: عدم وجود منهج محدد لتقييم كفاءة مؤشرات العمران الحضري في تعبيرها عن القضايا ومحددات التنمية (البيئية والطبيعية، الاجتماعية، الاقتصادية، العمرانية، الإسكانية، الخدمية) ينصب في المقام الأول على خصوصية كل حالة واختلاف كل منطقة في الخصائص وقضايا التنمية.

١- ٢ مجال البحث

يتناول البحث مجال تطوير المؤشرات " مؤشرات العمران الحضري " في المدن كأحد القضايا الهامة لدعم القرار^{٦*} والتخطيط للتنمية المستدامة، لاستخدامها كأداة في تحديد القضايا وصياغة المخطط وعملية المتابعة والمراجعة.

وطبقاً لإشكالية البحث ومجاله فقد تم تحديد الإطار المكاني والزمني لحالات الدراسة حيث مثل الإطار المكاني حالة المدن المصرية ومخططاتها وحتى لو تم التعرض للتنمية في العالم العربي أو الخارجي فإن ذلك على سبيل الاستدلال كتجارب وليس التطبيقي ، أما الإطار الزمني فقد تم التنوع في اختيار المخططات زمنياً - منذ أواخر التسعينات حتى الوقت الراهن - لتتبع التطور الحادث في الاستخدام التلقائي لعناصر الرصد، ولعل من أسباب اختيار الحالة المصرية : ممارسة العملية التخطيطية بمصر منذ الستينات أي منذ أكثر من ٤٥ سنة، تعدد المدارس الفكرية والتي أعطت للحالة المصرية صبغة فريدة من نوعها، تنوع الهوية المكانية للمدن المصرية وبالتالي تنوع في القضايا التخطيطية وأخيراً كوني مخطط مصري شغلته قضية المعلومات والبيانات منذ أن كنت طالباً بكلية التخطيط الإقليمي والعمراني إلي أن مارست العمل الحكومي بالهيئة العامة للتخطيط العمراني والعمل الخاص داخل وخارج الوطن، حتى عملت في مجال الرصد الحضري.

ومن هذا المنطلق تم دراسة مجموعة من المدن المصرية لمعرفة كافة المعلومات لطرح أدلة قاطعة من خلال رصد عناصر الرصد المستخدمة والمقاسه أثناء إعداد مشروعات المخططات العمرانية بالمدن القائمة بمصر في المجالات البيئية والطبيعية،الإسكانية، الاجتماعية، الاقتصادية، الخدمات والعمرانية، مع استبعاد مؤشرات البنية الأساسية^{٧*} وذلك لشدة تخصص المجال وتشابه قضاياها في القطر المصري بوجه عام. بالإضافة إلى تحليل أساليب رصد قضاياها وتحديد مؤشرات قياسها الحالية التي تعاملت معها هذه المخططات. وقد تم تحديد حالات دراسية منتقاة وليس عينة نظراً لعدم توفر إمكانية الحصول على كل مخططات مدن مصر.

⁹ Rhonda Phillips, **Community Indicators**, American planning Association ,report no. 517,2003,p21

^{٦*} دعم القرار هي عملية توفير البيئة والظروف والآليات والتقنيات التي تخدم صناعة واتخاذ قرار جيد قابل للتطبيق. " أ.د محمد حسن رسمي، مدير مركز دعم القرار والدراسات المستقبلية"
^{٧*} والمقصود بها استبعاد المؤشرات الخاصة بالطرق والنقل والمرور ومؤشرات التغذية بالمياه والصرف الصحي ومؤشرات الكهرباء والطاقة ومؤشرات الاتصالات.

١ - ٣ أهداف البحث

يمكن صياغة الأهداف الرئيسية والفرعية للبحث فيما يلي:

الهدف الرئيسي:

محاولة لتطوير هيكل متكامل لمجموعة مؤشرات العمران الحضري، ووضع إطار تقريبي لحزمة المؤشرات اللازمة للاستخدام في مراحل العملية التخطيطية (وضع رهن، أهداف تخطيطية، متابعة وتقييم).

ويرتبط بهذا الهدف الأساسي مجموعة من الأهداف الثانوية والتي تشكل في مجموعها خطوات عمل مرحلية للدراسة وإن كانت نتائج كل مرحلة يمكن أن تشكل مخرجاً مستقلاً في حد ذاته وذلك فيما يلي:

- ١ - استعراض نشأة فكرة المؤشرات الحضرية واستخداماتها.
- ٢ - رصد قوائم وبرامج المؤشرات المتاحة على المستوى الدولي والمحلي (برنامج مؤشرات المدينة المعد من قبل الهيئة).
- ٣ - رصد وتحليل عناصر الرصد المستخدمة بالمخططات القائمة لبعض المدن المصرية وتوزيعها على حزم القضايا التي تعاملت معها هذه المخططات.
- ٤ - مقارنة حزمة المؤشرات التي تم فعليا استخدامها في هذه المخططات وتوافقها مع البرامج الدولية (للمؤشرات التي تتوافق ومستوى تطبيقها محلياً) والمحلية^٨ لعمليات رصد وتطبيق المؤشرات.
- ٥ - تحديد الأبعاد الغائبة في المؤشرات المستخدمة فعلياً في المخططات العمرانية بالمدن المصرية - عينة الدراسة - لتحقيق إدماج الأهداف والغايات الدولية والإقليمية في عملية التنمية المستدامة

١ - ٤ التساؤلات

كيف يمكن تطوير هيكل متكامل لمؤشرات العمران الحضري كإطار لإدارة العملية التخطيطية للحضر؟ وكيف يمكن توظيف المؤشرات في التعبير عن قضايا التنمية في القطاعات المختلفة؟

وهناك مجموعة أخرى من التساؤلات الفرعية تتلخص في:

- كيف ومتى تستطيع المؤشرات أن تصنع فرقاً جوهرياً بعملية إعداد المخططات وصنع القرار من خلال تكاملها؟
- ما هي برامج تصميم وتطبيق المؤشرات المطروحة نظرياً على المستوى الدولي والمحلي وما الذي يمكن الاستفادة منه للتطبيق على المستوى المحلي وله علاقة مباشرة بالعملية التخطيطية؟
- ما هي عناصر الرصد التي يتناولها المخططات في الحالة المصرية بالمرحلة التخطيطية المختلفة؟ وما هي المؤشرات التي أغفلتها المخططات رغم أهميتها؟
- ما هي مؤشرات قياس قضايا التنمية المطروحة بالمخططات في الحالة المصرية؟ وما هي علاقتها بمؤشرات قياسها على مستوى الوطن العربي؟
- ما هي حزمة المؤشرات في مختلف قطاعات التنمية المقترح إضافتها عند إعداد المخططات الهيكلية والعامّة بالمدن المصرية موزعة على مراحل العملية التخطيطية؟

^٨ والمقصود بها برنامج مؤشرات المدينة المعد من قبل الهيئة العامة للتخطيط العمراني عام ٢٠٠٦م ضمن الدليل المرجعي إعداد المخطط الاستراتيجي العام للمدينة

١-٥ منهجية البحث

بناءً على الإطار العام للبحث وأهدافه تتبع الدراسة منهجاً وصفيًا وتحليلياً من خلال استخدام أسلوب دراسة الحالة وتحليل المحتوى حيث أنها معنية بصفة أساسية بالرصد والتحليل بما يخدم الهدف النهائي للدراسة. وتتقسم منهجية الدراسة إلى جزئيين رئيسيين ويتم ذلك من خلال الآتي :

الجزء الأول: المدخل نظري ويشمل على:

١-١ نشأة فكرة المؤشرات الحضرية واستخداماتها.

١-٢ حزم المؤشرات الدولية والمحلية المتاحة.

١-٣ الإطار النظري لاستخدام المؤشرات في عملية صناعة القرار وتحليل التفاعل بين كلاً من المناهج التخطيطية وعملية صناعة القرار من خلال رصد أهمية المعلومات كأحد أهم جوانب المعرفة.

١-٤ تجارب بعض الدول في استخدام المؤشرات على سبيل الاستدلال وليس التطبيق والتي جمعت بياناتها والمعلومات اللازمة لها بصفة أساسية من الدراسات القطرية وتقارير التقييم الوطنية لحالة المدن وكذلك من بيانات ثانوية أخرى.

١-٥ أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه عملية استخدام المؤشرات في إدارة عملية التنمية الحضرية.

الجزء الثاني: الجزء التطبيقي ويشمل على:

٢-١ استعراض الإطار المكاني والزمني لمجال التطبيق.

٢-٢ شرح للفكرة التطبيقية تفصيلاً (من خلال استخدام المخططات العمرانية التي تمت للمدن المصرية بعد تصنيفها وظيفياً وتبعاً لترتيبها الحضري حسب معدلات التنمية مع ترتيب هذه المخططات زمنياً لتتبع التطور الحادث في الاستخدام التلقائي للمؤشرات في مرحلة إعداد المخططات)

٢-٣ استخلاص حزمة المؤشرات التي تم استخدامها فعلياً في هذه المخططات وتوزيعها على حزم القضايا التي تعاملت معها المخططات

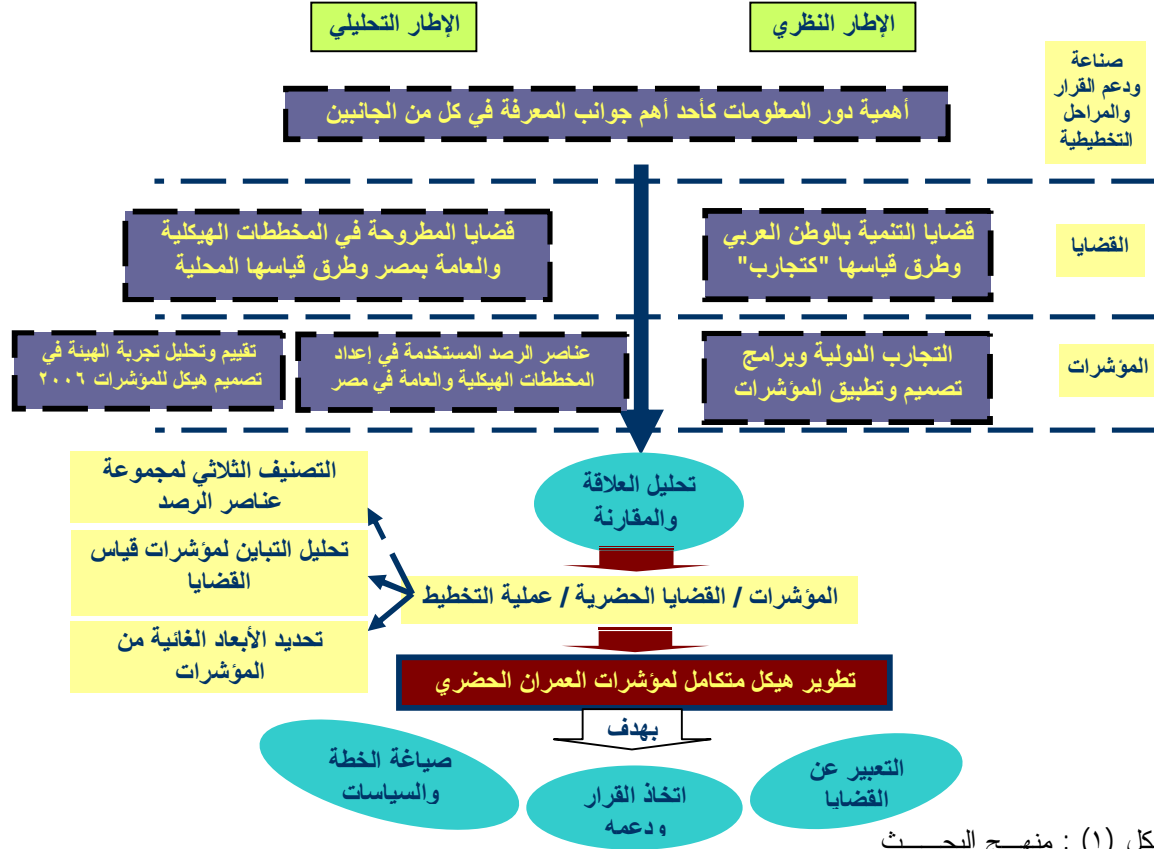
٢-٤ مقارنة ما تم التوصل إليه تطبيقياً مع القوائم التي تم عرضها سلفاً في المدخل النظري بالإضافة إلى قائمة مؤشرات الهيئة العامة للتخطيط العمراني المعتمدة عام ٢٠٠٦م ، ثم استعراضها على القضايا التي تم مناقشتها في الجزء التطبيقي.

٢-٥ استخلاص الحزمة الكاملة من المؤشرات التي يمكن استخدامها في عملية إعداد المخططات وتنفيذها ومتابعتها.

٢-٦ وضع إطار تقريبي لحزمة المؤشرات اللازمة للاستخدام أثناء عملية إعداد المخططات، ثم عملية التنفيذ ثم عملية المتابعة والتقييم وتصنيفها إلي مؤشرات وضع راهن (S) ومؤشرات استجابة (R) ومؤشرات ضغوط (P).

٢-٧ صياغة وبلورة النتائج النهائية

ويوضح الشكل (١) منهجية البحث



شكل (1) : منهج البحث
المصدر : إعداد الباحث

٦-١ هيكل البحث

ومن خلال العرض السابق فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أبواب رئيسية لخدمة منهجية الدراسة والتساؤلات :

الباب الأول: الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول: المقدمة والإطار العام للبحث

الفصل الثاني: بيئة المعلومات ومرجعية عمليات الرصد وتطبيق المؤشرات

الفصل الثالث: صناعة القرار والتنمية

الفصل الرابع: مؤشرات قياس قضايا التنمية بالوطن العربي

الباب الثاني: الدراسة التحليلية لقياس دور المؤشرات الحضرية في العملية التخطيطية

الفصل الخامس: أسس اختيار عينة الدراسة والمجال.

الفصل السادس: عناصر الرصد المستخدمة في العملية التخطيطية بعينة الدراسة (مخططات المدن)

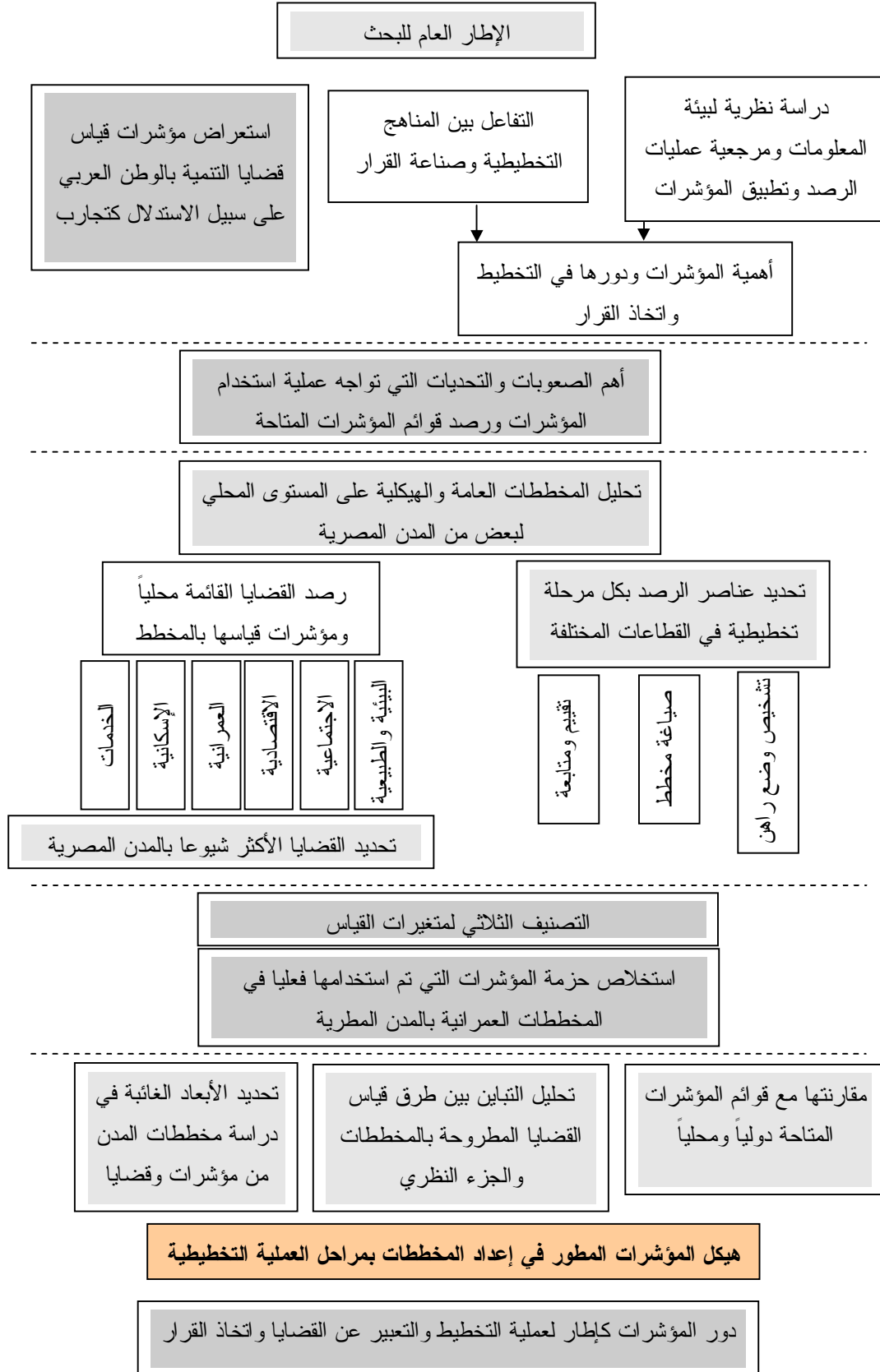
الفصل السابع: قضايا التنمية وطرق قياسها بمخططات عينة الدراسة.

الباب الثالث: استخلاص القوائم القطاعية المتكاملة من مؤشرات إدارة عمران الحضر

الفصل الثامن: العلاقة بين المؤشرات الحضرية وقضايا التنمية والعملية التخطيطية.

الفصل التاسع: تطوير هيكل تكاملي لمؤشرات العمران الحضري والتعبير عن القضايا "الخلاصة".

وبناءً على الإطار العام للبحث وأهدافه ومنهجية الدراسة يوضح الشكل (٢) هيكل البحث المقترح



١-٧ المفاهيم الإجرائية

فإنه من الأهمية عرض بعض المفاهيم التشغيلية في هذه الدراسة لبعض المصطلحات التي وردت في البحث بخلاف ما سوف يتعرض له البحث في سياق المنهجية والطرح:

• **الرصد monitoring**: عملية مستمرة تهدف إلى تزويد المعنيين بمؤشرات مبكرة عن تقدم التنفيذ للوصول إلى المخرجات والأهداف النهائية (النتائج المتوقعة) ^{١٠}.

ومن خلال القراءات المتنوعة هو عملية روتينية لجمع المعلومات عن جميع جوانب المشروع لرصد الوضع الراهن والتحقق بشأن كيفية عمل الأنشطة والمراقبة المنتظمة حول التقدم المحرز. وهو عنصر هام في تخطيط المشاريع وتنفيذها وفي اتخاذ القرارات لتحسين أداء المشروع. وبذلك يمكن تعريفه بصورة إجمالية بأنه نظام للملاحظة والقياس والتقييم المستمر لأغراض محددة .

• الرصد الحضري:

هو نظام للملاحظة والقياس وتقييم الاتجاهات الحضرية الماضية والحالية وتزويد المعنيين بمؤشرات مبكرة عن رصد الواقع وتطورات إيجابية كانت أو سلبية.

• صناعة القرار:

هي مجموعة الخطوات التي يتبعها متخذ القرار حتى يتمكن من اختيار أفضل البدائل لحل مشكلة أو أزمة ما موضوع القرار. ^{١١}

• مؤشرات العمران الحضري:

هي مقاييس لتزويدنا بمعلومات حول الاتجاهات الماضية والحالية ومساعدة المخططين ومتخذي القرار في اتخاذ القرارات التي تؤثر على النتائج المستقبلية الناتجة من التفاعلات بين العوامل الاجتماعية، البيئية والاقتصادية التي تؤثر على المنطقة أو المجتمع. ^{١٢}

• التخطيط :

هو وسيلة مدروسة تحكم التعامل مع البيئة الطبيعية والبشرية والتفاعل القائم بينهما ويمتاز بأنه موجه للمستقبل ويرمي لتحسين كل ما يمت للإنسان بصلة ^{١٣} أو هو وضع خطة لتحقيق أهداف المجتمع في ميدان وظيفي معين في منطقة جغرافية في مدى زمني محدد ^{١٤}

• العملية التخطيطية

هي سلسلة من القرارات والخطوات التنفيذية التي تتخذ في سبيل حل مشاكل قائمة و/أو تحقيق مجموعة من الأهداف تؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف المجتمع في التطور والتنمية. ^{١٥} وتم التركيز في البحث على ثلاث مراحل أساسية من العملية التخطيطية وهي:

¹⁰ نبال إدلي، المؤشرات والبيانات الإحصائية المستجيبة للنوع الاجتماعي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ٢٠٠٨، ص ١٠

¹¹ مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، اتخاذ القرار، أبحاث ودراسات العدد ١٢، ٢٠٠٣، ص ١

¹² Rhonda Phillips, **Community Indicators**, American planning Association, report no. 517,2003.

¹³ وليد عبدالله المنيس، التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة الكويت، ١٩٨٥، ص ١٦

¹⁴ فاروق عباس حيدر، تخطيط المدن والقرى، مركز الدلتا للطباعة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ١٩٩٤م، ص ٣

- مرحلة تشخيص الوضع الراهن وتحديد المشاكل
- مرحلة صياغة المخطط (الخطة) والأهداف التخطيطية
- مرحلة المتابعة والتقييم

• القضايا التخطيطية:

هي تلك المشكلات التي تعاني منها تخطيط المدن الحضرية القائمة في جميع القطاعات الوظيفية داخل المدينة نابعة من تشخيص وتحليل الوضع الراهن من خلال مجموعة من المؤشرات.

• السياسات التنموية:

السياسات هي الهيكل العام لمجموعة من الأنشطة الرئيسية لتحقيق مبادئ معينة. وفي سبيل تحقيق هذه المبادئ المحددة تبرز ترسيخ سياسات عامة تتم خلالها تحديد مجموعة الأبعاد العمرانية والاجتماعية والاقتصادية تكون في مجملها إطار متكاملًا لعملية التنمية العمرانية بالمدينة^{١٦}.

• اتخاذ القرارات التخطيطية:

هي مجموعة من الأنشطة التفسيرية للخطوات السابقة، حيث يتم وضع قرارات تنفيذية محددة وتوصيات عامة في صورة برامج تفصيلية لعناصر وظيفية واستعمالات مختلفة تحتاج لمساحات وعلاقات تخطيطية محددة.

التقييم Evaluation: عملية لقياس بعض المؤشرات و المتغيرات، تطبق في مراحل معينة من التنفيذ من أجل تقييم تقدم الوصول إلى المخرجات والأهداف النهائية^{١٧}.

التغذية العكسية (الرجع) Feedback Loop: إجراء يطبق ضمن إطار المراقبة و التقييم لتلافي الانحرافات في التنفيذ وفي تعديل الأهداف بناءً على نتائج التقدم في الوصول إلى النتائج المرجوة وبهدف نشر النتائج والتوصيات والدروس المستخلصة من التجارب، واستخدام هذه المعلومات في التقييم الكلي^{١٨}.

استراتيجيه تنمية عمرانية: هي استغلال المصادر والإمكانيات المتاحة بالمدينة لتنفيذ سياسة معينة، وهي نمط من التفكير للتمهيد نحو غايات معينة. ويمكن القول أن الإستراتيجية العمرانية تربط بين مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية لقياس تحسن نمط الحياة لمختلف الطبقات الاجتماعية^{١٩}.

بما أن المؤشرات وسيلة من وسائل تسهيل اتخاذ القرارات يتمثل المفهوم الإجرائي للمؤشرات ضمن العملية التخطيطية في "تحديد حجم المشكلة وقياسها قياساً دقيقاً للوقوف على الوضع الراهن لها، واستخدام المؤشر المستخدم من قبل في قياس حجم المشكلة في متابعة الخطة الموضوعية وتقييم الأداء أولاً بأول والوقوف على التقدم نحو تحقيق الأهداف سواء كانت قصيرة أو متوسطة "outcomes" أو طويلة "impacts".

¹⁵ رانيا بيومي جاد ، مناهج التخطيط العمراني للمدن المصرية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة - قسم التخطيط العمراني، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧

¹⁶ نوفل محمود حسن ، "منهجية تنمية الأقاليم الصحراوية الواعدة كمدخل لتنمية إقليم توشكي بمصر"، ندوة التنمية العمرانية في المناطق الصحراوية ومشكلات البناء فيها، الجزء الأول: التخطيط العمراني، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٢م..

¹⁷ نفس المرجع السابق، ص ١٠

¹⁸ نفس المرجع السابق، ص ١٠

¹⁹ المعهد العربي لإنماء المدن ، "ظاهرة السكن العشوائي في بلدان العالم الثالث - أسبابها وأثارها السلبية"، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٣م

وحيث أن العملية التخطيطية تستند في أولى خطواتها على معرفة الواقع، لهذا نجد أنها بأمرس الحاجة للمؤشرات، كما أن رسم الأهداف المستقبلية هو الآخر يقوم على ما توفره هذه المؤشرات من معلومات، وعلى هذا الأساس لا غنى للمخططين عن المؤشرات وهو يقع في صلب المستلزمات التخطيطية.

ونسأل الله أن يكون هذا البحث خطوة نحو رفع فاعلية العملية التخطيطية بالمدن المصرية خاصة وبالمدن العربية بوجه عام.

الباحث

الباب الأول : الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول : المقدمة والإطار العام للبحث

الفصل الثاني : بيئة المعلومات ومرجعية عمليات الرصد وتطبيق المؤشرات

الفصل الثالث : صناعة القرار والتنمية

الفصل الرابع : مؤشرات قياس قضايا التنمية بالوطن العربي

الفصل الثاني

بيئة المعلومات ومرجعية عمليات الرصد وتطبيق المؤشرات

يعتبر الفصل الثاني من أهم مخرجات الرسالة حيث سيتم التعرف على الهرم المعلوماتي وبالأخص المؤشرات - والتي تمثل عصب عملية الرصد الحضري- ودورها في إدارة العملية التخطيطية، ثم عرض قراءة مختصرة في تطور عمليات الرصد وتطبيق المؤشرات من خلال استعراض أفضل الممارسات الدولية في التعامل مع المؤشرات والتي سوف يتم الاستدلال بها لاحقاً لتحديد الأهمية النسبية للمؤشرات التي يمكن إدراجها ضمن الإطار التقريبي لحزمة المؤشرات اللازمة للاستخدام أثناء عملية إعداد المخططات العامة والهيكلية. ولا شك أن إيجاد إطار متكامل لقياس التقدم المجتمعي هو أمر في غاية الأهمية لكافة الدول، حيث أن وجود هذا الإطار سيساعد في التعرف على جوانب القصور ومعالجتها من خلال توجيه البرامج والخطط التنموية الهادفة لضمان توزيع أمثل للخدمات التنموية لتحسين المستوى المعيشي للسكان في المجتمع بكافة مكوناته وشرائحه.¹ وإذا كانت المعلومات تلعب دورها في مجال التطور العلمي، فإنها أيضاً أصبحت "سلعة اقتصادية ذات سطوة بلا حدود، من خصائصها أنها تعطى أو تباع من شخص لآخر، دون أن يفقد المعطى أو البائع فرصة الإفادة المستمرة منها"²، بل ويمكن الإضافة إلى هذا أنها تزيد ولا تنقص؛ فالأخذ تتزايد معرفته وبالتبعية تتزايد المعلومات نفسها وكذلك الحال مع المعطى.

مازالت، وستظل كلمات فرنسيس بيكون تفرض نفسها على الوجود الإنساني "المعرفة قوة" وكل الشواهد الحالية تنبئ إلى أن الاستعداد القادم هو استعداد معرفي، فمن يملك المعرفة والمعلومات سيتحكم في الآخرين.³ كما أن المعرفة عنصر حاكم في التنمية أو كما قيل "المعرفة طريق التنمية"⁴

وقد أصبح قياس التقدم المجتمعي أولوية ملحة في الوقت الحاضر وذلك لضمان الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من جهة، والتعرف على مكامن الخلل في الجوانب الحياتية ليتسنى التعامل معها وإيصالها إلى مستوى تنموي مناسب من جهة أخرى. ونظراً للثقافات في المستوى التنموي بين الدول، فقد كان من الضروري إيجاد إطار للمؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس المستويات التنموية للدول وإتاحة المقارنات الدولية. وفي هذا المجال، فقد استحدث دليل التنمية البشرية وتبعه استحداث أدلة أخرى تستند في معظمها إلى عدد محدد من المؤشرات يشكل البعد الاقتصادي الاجتماعي جزء مهم فيها. كما ظهرت أطر أخرى لقياس التقدم المجتمعي كمؤشرات أهداف الألفية ومؤشرات التنمية المستدامة. وعلى الرغم من تعدد أطر قياس التطور التنموي، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى المزيد من التنقيح فيما يتعلق بأساليب اختيار مكونات الأدلة التنموية المستخدمة في قياس التقدم ومدى مناسبتها للظروف المحلية وخصوصية الدول وأولوياتها الوطنية.

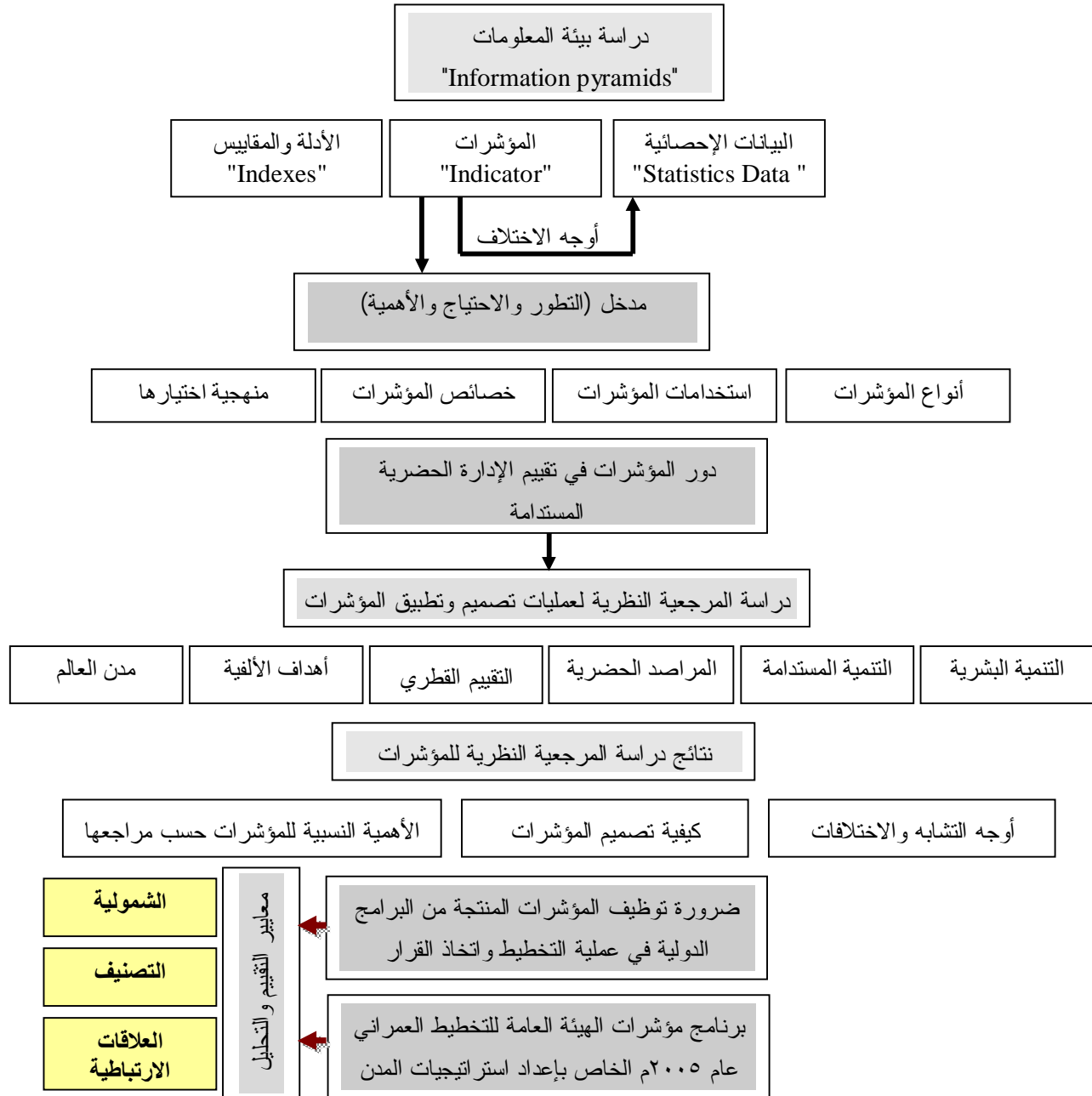
ويوضح الشكل (٣) الخطوات الرئيسية في دراسة بيئة القرار ومرجعية عملية تصميم وتطبيق المؤشرات

(1) كمال صالح ، دائرة الإحصاءات العامة/المملكة الأردنية الهاشمية ، " نحو تطوير مؤشرات للتنمية البشرية خاصة بالدول العربية" ، المؤتمر الإحصائي العربي الأول - الأردن ٢٠٠٧.

(2) فيكري، كاميل وألينا . علم المعلومات بين النظرية والتطبيق . ترجمة حشمت قاسم. القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٩١. ص ٣٧١ .

(3) زين عبد الهادي، صناعة المعلومات في مصر في القرن الواحد والعشرين، دار أبيبوس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م.

(4) إقبال الأمير السالموطي، قراءات معاصرة في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٣١٣-٣٣١

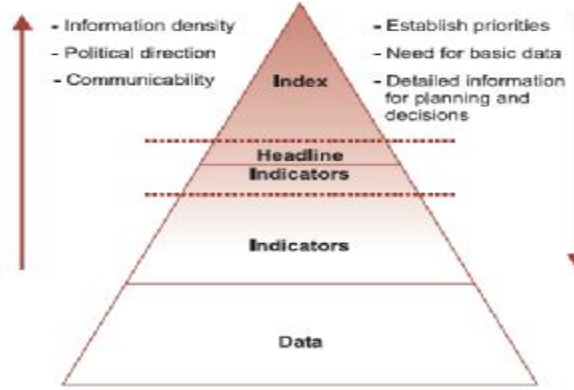


شكل (٣): الخطوات الرئيسية في دراسة بيئة المعلومات ومرجعية عملية تصميم وتطبيق المؤشرات

٢-١ بيئة المعلومات (الهرم المعلوماتي)

أن المعلومات ينبغي أن تكون في متناول الجميع، وأن تعكس التنوع الإقليمي والوطني والمحلي، وخصوصاً الخصائص المحلية وأولوياتها. ولتحقيق التنمية المستدامة، يكون الجميع مستخدم ومزود للمعلومات بشكل عام. والتي تتضمن البيانات والمعلومات والمعرفة على نحو ملائم. كما تزيد الحاجة إلى المعلومات على جميع المستويات، من متخذي القرار على المستويين الوطني والدولي للمستويات الشعبية والفردية. وأنة من المهم أن نفرق بين البيانات الإحصائية والمؤشرات والأدلة والمقاييس والهرم المعلوماتي يوضح ذلك إذ أن قاعدته العريضة تمثل المعلومات الخام والأساسية للرصد، وجدولته ومن خلال إجراء بعض المعالجات

التحليلية البسيطة أو المركبة يتحول إلى مؤشرات ذات دلالة وتعبير عن حالة أو خاصية معينة تتصف بسهولة القراءة والفهم لكل أصحاب المصلحة، ثم يصل الهرم إلى قمته حيث المقاييس والأدلة التي تستخدم كمسطرة قياس أو مقارنة لمجموعة الأوضاع والخصائص التي جمع البيان من أجلها^٥. كما هو موضح بالشكل (٤)



Source: RVu Study Group workbook ,p9

شكل (٤)

العلاقة بين مستويات المعرفة

من هذا المنطلق فإنه يمكننا القول بأن الإحصاء يعد الأساس الذي يقوم عليه إعداد المؤشر، فالإحصاء يؤدي إلى قياس دقيق وواقعي لحجم المشكلة من خلال المؤشرات حتى يمكن الوقوف على أبعادها وتحديد أسبابها بما يمكن من وضع الخطط وتحديد السياسات والآليات اللازمة نحو حلها. ويوضح الجدول (٣-١) الفرق بين البيانات الإحصائية والمعلومات والمؤشرات.

جدول (١)

الفرق بين البيانات الإحصائية والمعلومات والمؤشرات

المؤشرات	المعلومات	البيانات الإحصائية
هي تعبير كمي عن وضع كفي لها جوانبها وأبعادها المختلفة التي تساعد على التشخيص وتحديد المشكلات وبالتالي تساعد على التخطيط والقيام بأعمال المتابعة والتقييم والتقييم للأداء.	عبارة عن تجميع للبيانات في شكل له معنى أو مفهوم خاص يوضح العلاقات بين هذه البيانات لاستخدامها في تحديد المشكلة والتخطيط والمتابعة والتقييم والتقييم والتقييم للأداء.	عبارة عن تجميع رقمي للإجابة على التساؤل (كم) أي المقدار؟ (How much؟) كم العدد؟ (How many؟) هذا وقد تكون هذه الأرقام في شكل رقمي أو إجمالي مثل الأعداد أو النسب في الجداول أو الرسومات البيانية.

المصدر: يمن محمد حافظ الحماني، مفهوم المؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها ، مرجع سابق-ص٣ بتصرف من الباحث

وبناءً على ما سبق يمكننا توضيح أهم الفروق بين المؤشر والإحصاء فيما يلي:

أ. المؤشر أغنى في المضمون وأقوى في الدلالة عن الإحصاء فهو يعبر عن ظواهر أعم وأشمل مرتبطة بموضوع ذلك المؤشر.

⁵ المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري ، "برنامج المؤشرات الحضرية والإسكانية والتجربة الأردنية في مجال المؤشرات ، ١٩٩٧م، ص١١، ١٢.

ب. ارتباط المؤشر بهدف يسعى نحو تحقيقه، بينما الإحصاءات لا يرتبط بهدف إلا من خلال دمجها بمؤشر.
ت. يفترض أن المؤشرات جزء من كيان أكبر لإطار متكامل من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات أما الإحصاءات فليس من الضروري أن تنتمي لكيان أكبر.
وأخيرا يمكن القول أن التحدي الحقيقي هو كيفية تحويل هذه المعلومات إلى مؤشرات ومعرفة، قابلة للاستفادة منها في التغذية الراجعة لتطوير إعداد السياسات والخطط العمرانية وبرامج الإدارة المحلية.^٦

٢ - ١ - ١ - ١ - ٢ المؤشرات

يعرف المؤشر بمقياس يلخص معلومات تشير إلى ظاهرة معينة، كما أنه يوفر بدرجة مناسبة الإجابة على الاحتياجات والأسئلة التي يستفسر عنها متخذي القرار. كما أن المؤشرات توضح الوتائر وتوفر معلومات كمية أو نوعية تساعد في تحديد الأولويات والاحتياجات لتقي بأهداف وسياسات واضحة.^٧
وقد عبر عنة البعض بأنه عنصر يساعد على فهم القضية وشروطها والغرض منه هو إظهار كيفية عمل النظام إذا كانت هناك مشكلة، حيث يمكن أن يساعد على تحديد الاتجاه المراد اتخاذه لمعالجة هذه القضية. **كما أن المؤشر الحقيقي يجب أن يكون أعمى^٨.**

كما قيل: " Indicator are about the interface between policy and data "

Or, " Indicators are a powerful driving force of many political decisions"⁹

Or " Indicators are snapshots. They give an incomplete reflection of reality"¹⁰

وتعد التفرقة بين مفهومي كل من المؤشرات والإحصاءات أمر بالغ الأهمية لدى المخطط حيث يعبر المؤشر عن مقياس كمي أو نوعي يستخدم لقياس ظاهرة معينة أو أداء محدد خلال فترة زمنية معينة. أما الإحصاءات فهي عرض لواقع ظاهرة معينة في وقت محدد وفي شكل رقمي .
وعلى هذا يختلف المؤشر عن الإحصاءات في أن الأول لا يكتفي بعرض الواقع فقط بل يمتد لتفسيره وتحليله ، في حين أن الثاني يعرض الواقع فقط.¹¹

٢ - ١ - ٢ - ١ - ٢ الاحتياج إلى المؤشرات^{١٢}

- توفير سبل وآليات لمساعدة الشركاء في عمليات المتابعة والتقييم.
- تحسين نوعية الحياة في المستوطنات البشرية واستخدامها في صياغة أكثر فاعلية للسياسات الحضرية للمدن.
- فهم كيفية عمل المنظومة الاجتماعية والاقتصادية بالمدن واستخدام هذه المعرفة لزيادة فعالية عمل خطط والاستراتيجيات الوطنية والمحلية.
- القيام بتحليل مقارن للمعلومات على أي مدى مكاني وزماني في أي وقت.

⁶ أحمد عبد الرحمن الجودر، ورقة بحثية عن المرصد الحضري في خدمة العمل البلدي، مرجع سابق، ص ٥

⁷ المعهد العربي لإنماء المدن ، المؤشرات والمرصد الحضري للدول والمحليات العربية "المرشد العملي لإنشاء وتشغيل المرصد الحضري المحلية والوطنية" ، إعداد وترجمة أحمد طه محمد الصغير، كتاب غير منشور، ٢٠٠١ ، ص ٢٩

⁸ مناقشات السيمينار الخاصة بقسم التخطيط العمراني للرسالة

⁹ Antonio Scipioni- Anna Mazzi, Aggregated indexes to measure urban sustainability, the experience of Padua Municipality: a "Quality of Life Observatory"

¹⁰ Holden,m.; Mochrie,c., Counting on Vancouver: Our View OF the Region Vancouver, Regional Vancouver Urban Observatory, 2006.

¹¹ يمن محمد حافظ الحمالي، مفهوم المؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها " معايير وخطوات إعدادها"، وحدة تكافؤ الفرص بوزارة المالية، نوفمبر ٢٠٠٥م- ص ٢

¹² أمانة المدينة المنورة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، "دليل إنشاء المرصد الحضري"، ترجمة حاتم عمر طه / محمد السيد طلبة ، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨م، صفحات متفرقة.

٢-١-٣ أنواع المؤشرات

لقد استعملت المؤشرات بصورة غير رسمية منذ فترة طويلة وخاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وذلك للتقييم ولقياس التقدم باتجاه تحقيق الأهداف المنشودة. ولقد أظهرت أدبيات ودراسات حول المؤشرات ضمن هذا المفهوم منذ أواسط الستينات حيث تم التركيز على المؤشرات الاجتماعية وقد ازداد الاهتمام بهذا الموضوع خلال فترة السبعينات والثمانينات حيث تم تطوير العديد من برامج المؤشرات التي تتصل بمختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها. حيث تم التوجه لتطوير مجموعات من المؤشرات بحيث يتم تبنيها على مستوى عالمي، أما في المجال الحضري فقد بدأ الاهتمام بتطوير مؤشرات تتعلق بنمو وتطور المدن منذ أوائل السبعينات وفي مجال الإسكان على وجه التحديد فقد بدأ تطوير المؤشرات مبكراً ولكنها كانت تتناول جوانب وقضايا محددة ولم تكن تتناول القطاع بمجمله.

هذا وقد أشارت بعض الدراسات بأن استخدامات المؤشرات يمكن أن تتمثل في الآتي:^{١٣}

- أدوات إحصائية كمية تؤدي إلى فهم مضامين و أبعاد الحالة الراهنة للمستوطنة البشرية كوحدة واحدة شاملة، ومرشدة في اتخاذ القرارات.
- أدوات تشخيصية تحدد الفجوات، الاختناقات، الإختلالات في القطاعات المختلفة في المدينة وغيرها من مستويات و بالتالي تحديد الاحتياجات والمدخلات المطلوبة للعلاج وتطوير قطاعات المدينة.
- أدوات واضحة للتعبير عن الأهداف والأولويات ومن ثم التمكين من إعداد سياسات وخطط وبرامج التنمية الحضرية
- أدوات للمتابعة والرصد لتنفيذ الخطط وبرامج العمل البلدي والمشاريع ومن ثم الإسهام في تصحيح مكونات مدخلات السياسة الإنمائية.
- أدوات تحليلية لدراسة تأثير تطبيق السياسات و الاستراتيجيات والمدخلات في الحيز العمراني بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- أدوات للمقارنة لأوضاع التحضر والتطور للمدينة الواحدة عبر الزمن أو للمقارنة بين المدن المختلفة، ويمكن من خلالها التعرف على أفضل الممارسات.
- أدوات تقييم حالة التنمية سواء بيئية، إسكان، وخدمات بلدية، واستنتاج مؤشرات قياسية دقيقة ترصد التقدم في حل المشاكل وعلاج نواحي القصور التي يعاني منها المواطنين بشكل آلي منتظم و مستمر
- عملية تنسيقية بين مصالح و مدخلات جميع المشاركين ذوي العلاقة، حكومة، قطاع خاص، مؤسسات مجتمع مدني وبالتالي هي عمليات تشاركية لرفع كفاءة المدن والمستوطنات البشرية وتحسين مستوى نوعية حياة للمواطنين فيها.
- وسيلة من وسائل تسهيل اتخاذ القرار لإدارة حضرية جيدة حتى لا تساهم في تضليل المسؤولين في اتخاذ القرارات لتسيير وتدبير الشأن المحلي والوطني.

(13) أحمد عبد الرحمن الجودر، ورقة بحثية عن المراضد الحضرية في خدمة العمل البلدي، مرجع سابق، ص ١٠-١١.

٢-١-٤ خصائص المؤشرات

وقد تم وضع عدة خصائص والتي يتفق عليها على كونها معايير يمكن استخدامها لاختيار المؤشرات التي تحقق الأهداف المطلوبة ومن أهمها:¹⁴

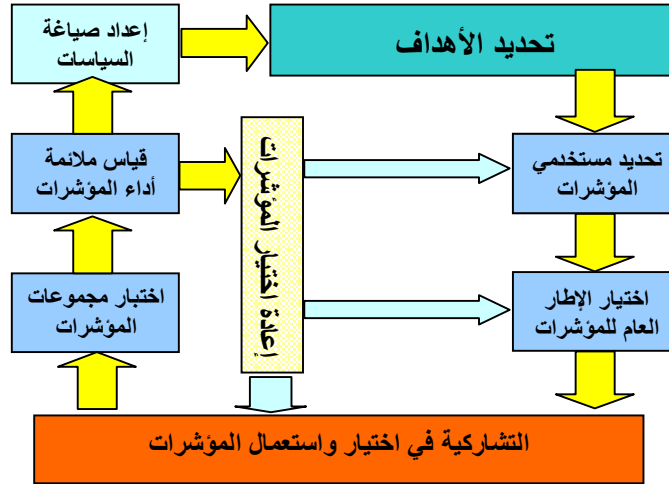
- الأهمية **important**: حيث يجب أن يكون المؤشر ذو علاقة مباشرة بالسياسات الحضرية أو السكانية الحالية أو المقترحة ويجب أن يقيس النتائج مباشرة.
- الشمولية **comprehensive**: يجب أن يكون المؤشر قادر على تقديم صورة عامة للوضع الراهن للمدينة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية... الخ باستعمال مصادر المعلومات المتوفرة وبحيث تكون مفهومة من قبل المواطنين.
- الأولوية **priority**: تعطي الأولوية للمؤشرات الأساسية والتي يمكن حسابها باستخدام البيانات المتوفرة، تليها المؤشرات الأقل أهمية وذات العلاقة بالسياسات والأكثر صعوبة في التعريف والحساب وجمع البيانات.
- سهولة الفهم **easily understood**: اختيار المؤشر سهل الفهم لأغلب المواطنين والذي لا يتطلب فهمة وجود خبرة ومعرفة سابقة.
- اقتصادي **cost effective**: يجب أن يكون المؤشر قابل للجمع بصورة فعالة من حيث التكلفة وعلى فترات منتظمة تعكس المعدلات التي يتوقع أن تتغير فيها قيم هذه المؤشرات.
- القابلية للقياس **measurable**: من حيث قدرة المؤشر على إظهار مقدار وحجم المشاكل بشكل كمي مقاس وليس افتراضياً أو وصفيًا.
- الحساسية **sensitive**: يجب أن يكون المؤشر ذو حساسية للمتغيرات، فيتغير بتغير الظروف على أن يكون قابل للحساسية وغير مفرط فيها .
- الوضوح **unambiguous**: بأن يكون للمؤشر تعريف واضح وأهداف محددة ومصادر معينة.
- الاستقلالية **independence**: بحيث لا يعتمد المؤشر على مؤشرات أخرى لقياس قضية واحدة.

٢-١-٥ منهجية اختيار مؤشرات الرصد

وتتكون منهجية اختيار مؤشرات الرصد من عدة مراحل تبدأ من تحديد الأهداف التنموية إلى قياس مستوى أداء المؤشرات كما هو موضح بالشكل (٥).

المرحلة الأولى: تحديد الأهداف التنموية: وهي الأهداف المحددة في الخطط التنموية على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي، وقد أوضحت الممارسات أن استشارة شركاء التنمية في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تحديد الأهداف المستقبلية للتنمية تكون أكثر تأثيراً وفاعلية عند وضع السياسات.

¹⁴ UNCHS (UN-Habitat), Indicators Programme, Monitoring Human settlements "Abridged survey", Nairobi, 1995. p9,10



شكل (٥): منهجية اختيار مؤشرات الرصد^{١٥}

المرحلة الثانية: تحديد المستهدفين من مستخدمي البيانات والمؤشرات: حيث لكل مجموعة من

المستخدمين أهدافاً مختلفة، فعلى سبيل المثال محلي البيانات المحترفين والعلماء يأتي اهتمامهم بالبيانات الخام والمؤشرات ذات التفاصيل الدقيقة التي تساعدهم على تنفيذ ما يرون من تحليلات. هذا على عكس صانعي السياسات حيث يكون اهتمامهم بمؤشرات توضح وتلخص الوضع الراهن وتحدد السلبيات والإيجابيات وتسهل عملية تحديد أهداف السياسات ومعايير التقييم، في حين يكمن اهتمام المجتمع المدني في مؤشرات سهلة الفهم تتعلق بموضوعات تستحوذ على اهتماماتهم. وفيما يلي عرض للفئات المستخدمة للمؤشرات^{١٦}:

- **السكان:** يتعامل السكان عادة مع المؤشرات من خلال وسائل الإعلام حيث يرونها مقياس لمدى تقدم المجتمع ومدى النجاح في تحقيق السياسات الحكومية.
- **الحكومات:** تمثل المؤشرات أداة لا غنى عنها للحكومات وهيئاتها وذلك في مجال وضع أهداف التنمية الحضرية الوطنية وتطوير السياسات الإستراتيجية، وفي قياس مدى التقدم في تحقيق تلك الأهداف.
- **القائمين على إدارة المدن:** حيث يتم استعمال المؤشرات في وضع الأولويات للاحتياجات والإجراءات المطلوبة بما يتفق مع الأهداف الحضرية أو خطط الإستراتيجية.
- **القطاع الخاص:** حيث يحتاج - لأغراض الاستثمار - إلى معلومات محدثة عن الظروف الاقتصادية في المدن وعن أداء الحكومات وعن الاختلاف بين العرض والطلب وعن متطلبات الاستهلاك لدى المواطنين.

15) أمانة منطقة المدينة المنورة ، تجربة إنشاء المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى (دراسة توثيقية)، إدارة التنمية الإقليمية ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٤ ، بتصرف من الباحث

16) UNCHS (UN-Habitat), Indicators Programme, Monitoring Human settlements "Abridged survey", previews reference .p12,13,14

- مؤسسات المجتمع المدني: تستطيع من خلالها مراقبة أداء الحكومة والتأكد من تحقيق السياسات لأهدافها ووصولها إلى الفئات المستهدفة.
- الوكالات الدولية ووكالات المعونة الخارجية: تستعمل المؤشرات كأداة رئيسية في قياس مدى نجاح البرامج والمشاريع وفي قياس أداء الجهات المنفذة لها وفي تقييم أهمية وأثر المبادرات الجديدة.

ويوضح الجدول (٢) أمثلة لفوائد المؤشرات للمجموعات المختلفة من الشركاء المرتبطين بمصالح التنمية .

جدول (٢)

أمثلة لاستعمال المؤشرات للمجموعات المختلفة

استعمالات المؤشرات				A
تحديد المنظمات والأنشطة الداعمة	دليل للانتخابات	قرارات استثمار	اتخاذ قرارات تخص نوعية الحياة	السكان
عمل مقارنات	إعداد الاستراتيجيات	متابعة المشاكل	قياس فعالية الحكومة	الحكومات
قياس قرارات الاستثمار	قياس الاستخدام الصالح للأموال	متابعة الأداء	متابعة السياسات	أمناء وعمد ومدراء ومجالس المدن
	القروض والاستلاف	المعلومات من أجل اتخاذ القرار	الإنتاج والتسويق	القطاع الخاص
التقويم	البحوث	متابعة الأداء	طلب التمويل	مؤسسات المجتمع المدني
	عمل لمقارنات	تحديد المناطق الأكثر حاجة للمساعدة	تحديد مدى نجاح برامجها	الوكالات الدولية

المصدر: المعهد العربي لإنماء المدن بالتعاون مع UN-Habitat، المؤشرات والمرصد الحضري للدول والمحليات العربية، ٢٠٠١، نسخة غير منشورة.

المرحلة الثالثة : تحديد واختيار الإطار النظري للمؤشرات: ويهدف هذا الإطار إلى تنظيم المعلومات

المتاحة وتحديد الفجوة المعلوماتية، كما يساعد في فهم العلاقات البنائية بين مكونات التنمية. كذلك يساهم في تحديد مؤشرات التنمية، ولعل من أفضل الأطر التحليلية التي استخدمت

المرحلة الرابعة : التشاركية في اختيار واستعمال المؤشرات^{١٧}: للاستفادة من المؤشرات لا بد للمستخدمين

من فهمها أولاً ولفهمها لا بد أن تكون المؤشرات ذات شفافية عالية، تحدد بوضوح ماذا تعطي من معلومة وبواسطة من وإلى من وبأي تكلفة ولا بد من تمكين المستخدمين للمؤشرات من حقهم في المساهمة في اتخاذ القرارات لكي يتلمسوا حقيقة معنى المؤشر وأهميته لما يحملون من طموحات وقيم.

(17) المعهد العربي لإنماء المدن ، المؤشرات والمرصد الحضري للدول والمحليات العربية " المرشد العملي لإنشاء وتشغيل المرصد الحضري المحلية والوطنية" ، مرجع

سابق ، ص٣٨،٣٧

وتهدف هذه المرحلة إلى إشراك المواطنين من القطاعات المختلفة بالمجتمع حيث يتم تكوين مجموعة تمثل حقيقة كل الفئات بالمجتمع المعين لاختيار وتطوير المؤشرات التي تخدم مصالحها وربطهم بالعملية التشاركية في التخطيط واتخاذ القرار من أجل الوصول إلى أكثر المؤشرات تعبيراً عن القضايا المحلية ذات الاهتمام، وإدراك أكثر المؤشرات فهماً لدى كافة الشركاء، وينعكس ذلك على الأطر التالية:

- المشاركة في تبادل المعلومات بحرية وتوسع
- التعامل على مراعاة مصالح المجموعات لبعضها البعض واستخلاص البدائل الممكنة المتسعة لمصالح الجميع
- الحصول على اتفاق عام في عملية التخطيط واستتفار جهود جميع الشركاء لتنفيذها ومتابعتها وتقويمها

المرحلة الخامسة : تحديد مجموعات أو حزم المؤشرات: استناداً إلى الإطار العام للمؤشرات ومخرجات ورش العمل التشاورية مع الشركاء، وبمراعاة معايير اختيار المؤشرات السالف ذكرها للوصول إلى مجموعات من المؤشرات تفي باحتياجات الإطار العام للمؤشرات ويتوفر بها معايير اختيار المؤشرات.

المرحلة السادسة : قياس ملائمة أداء المؤشرات^{١٨}: تهدف هذه المرحلة إلى تحديد ما إذا كانت المؤشرات تعمل بكفاءة في قياس ما هو مستهدف، حيث يتم قياس أداء المؤشرات وفقاً لإمكانية تحديث البيانات، حيث أن فترة تحديث البيانات تختلف حسب طبيعة البيان، لذا فإن تحديد مستوى أداء المؤشرات لا يمكن أن يتم على فترات متساوية، كما أن هناك من الأسئلة ما قد يؤدي إلى حتمية تطوير تلك المؤشرات أو تغييرها واستبدالها بمؤشرات أخرى، على سبيل المثال التطور في المعرفة المعلوماتية المتاحة وكذلك مدى استجابة المؤشرات إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما إذا كان هناك تغيير في أهداف التنمية الحضرية، في كل تلك الحالات لابد من تطوير مجموعة المؤشرات المستخدمة أو استبدال البعض منها ليلائم المستجدات الحضرية الجديدة.

٢-١-٦ الأدلة والمقاييس

وهي دلائل توجد على أعلى المستويات عن طريق جمع مؤشرات مختلفة مشكلاً رقماً منفرداً مفيداً للمقارنة مع الزمان والمكان^{١٩}، ومن أهمها مقياس دليل التنمية البشرية Human Development Index حيث يتضمن الدليل التركيبي للتنمية البشرية ثلاثة مكونات وهي الصحة: العمر المتوقع عند الولادة، التعليم: معرفة القراءة والكتابة للكبار، معدلات الالتحاق بمراحل التعليم، الدخل: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي المعدل بالقدرة الشرائية الفعلية.

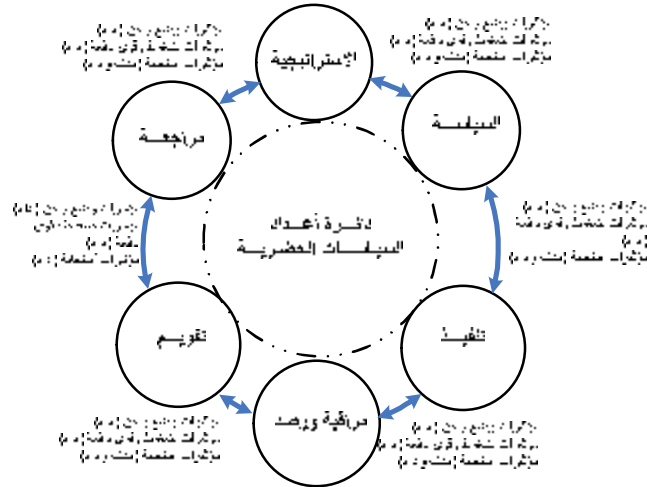
(18) أمانة منطقة المدينة المنورة، تجربة إنشاء وتشغيل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة "رؤية المستقبل بعين الحاضر"، إدارة التنمية الإقليمية، المملكة العربية السعودية، ديسمبر ٢٠٠٦م.

(19) المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، مرجع سابق، ص ١٢

٢- ٢ دور المؤشرات في إدارة العملية التخطيطية

تحتل المؤشرات المستعملة لإدارة المدينة حيزاً هاماً في تدبير وتسيير الحضر على المدى القصير والمتوسط والبعيد، حيث تمكن هذه المؤشرات من جمع معطيات كثيرة في شكل متغيرات تركيبية، متعلقة بتعريف النقط الأساسية (القضايا) المرتبطة باتخاذ لقرار والمسئولية.^{٢٠}

وكما هو الملاحظ من الشكل (٦) أن عملية إعداد ومتابعة السياسات الحضرية - حيث إن السياسات ليست هي الأهداف المطلوب تحقيقها أو الأوضاع المرغوبة المطلوب تحقيقها أو الوصول إليها (Target and Objectives) ولكنها الأسلوب الابتكاري الخاص لكيفية تحقيق هذه الأهداف في حدود الإمكانيات المتاحة والصعوبات المتوقعة والظروف الخارجية في بيئة العمل والحركة^{٢١} - يلزم كل مرحلة من مراحلها الاستعانة بمجموعة من المؤشرات، فالانتقال من الإستراتيجية للسياسة يلزمها مؤشرات تقيس التقدم وتحقيق أهداف السياسة المتبعة لتنفيذ الإستراتيجية التنموية، وعندما تنفذ الإستراتيجية من خلال مجموعة برامج ومشروعات فإن المؤشرات تكون وظيفتها رصد التحولات ونجاح تطبيق الإستراتيجية، ويجب استخدام المؤشرات لتقويم الأداء وذلك لمراجعة النجاح في تطبيق الإستراتيجية وبلورة وإعداد سياسات جديدة للتنمية.^{٢٢}

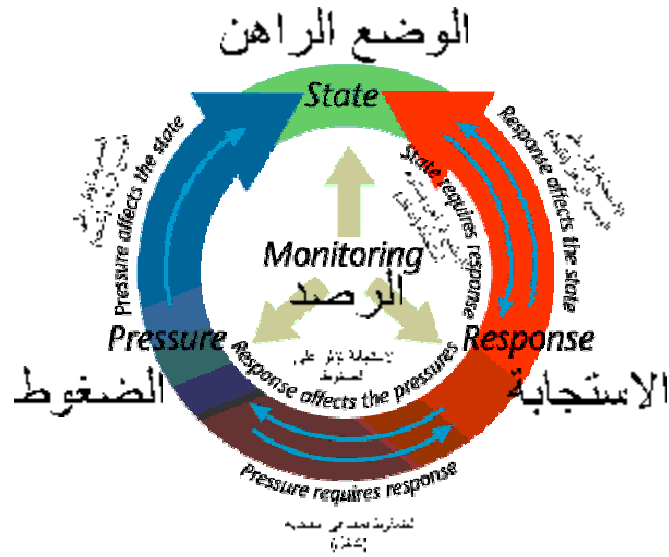


Source: UNCHS (UN-Habitat), Indicators Programme, Monitoring Human settlements "Abridged survey", Nairobi, 1995. p7

شكل (٦): دائرة إعداد سياسات التنمية الحضرية

ويتم استخدام المؤشرات في الإدارة الحضرية كإطار لتنمية المدينة تنمية حضرية مستدامة من خلال نموذج الضغوط - الوضع الراهن - الاستجابة، وهو إطار يستخدم في العديد من دول العالم في إدارة المدينة^{٢٣}، كما هو موضح بالشكل (٧)

(20) الشريف الطاهري، " دور الأنظمة والقواعد المعلوماتية لتحسين إدارة المدن، ٢٠٠١
 (21) طارق وفيق، توظيف نتائج مؤشرات المرصد الحضري في صياغة سياسات التنمية الحضرية، ٢٠٠٤م، ص٤
 (22) أحمد طه الصغير- أحمد عثمان الخولي، مرجع سابق، ص٢٦
 (23) نفس المرجع السابق، ص٢٧



شكل (٧): الرصد كداه في الإدارة الحضرية^{٢٤}

والسياسات الخاصة بأسلوب الإدارة الحضرية هي المعنية برفع كفاءة وفعالية أساليب وأدوات وآليات إدارة التنمية الحضرية. ومن أمثلة هذه النوعية السياسات المعنية برفع كفاءة عملية صنع القرار وآليات التنفيذ من خلال تحقيق مشاركة فعالة وتكامل إيجابي بين أدوار شركاء التنمية (الأجهزة المحلية - الأجهزة المركزية - القطاع الخاص - مؤسسات المجتمع المدني). كما أن هناك سياسات التدخل في الأنظمة الحضرية (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية) المعنية بإحداث تغييرات محددة - ملموسة ومقاسه - في الأنظمة الحضرية من خلال التدخل المباشر أو غير المباشر. والسياسات لا تشكل آلية مستقلة لصناعة القرار وإنما هي آلية فرعية في المنظومة الكلية لصناعة القرار وإدارة التنمية الحضرية^{٢٥}.

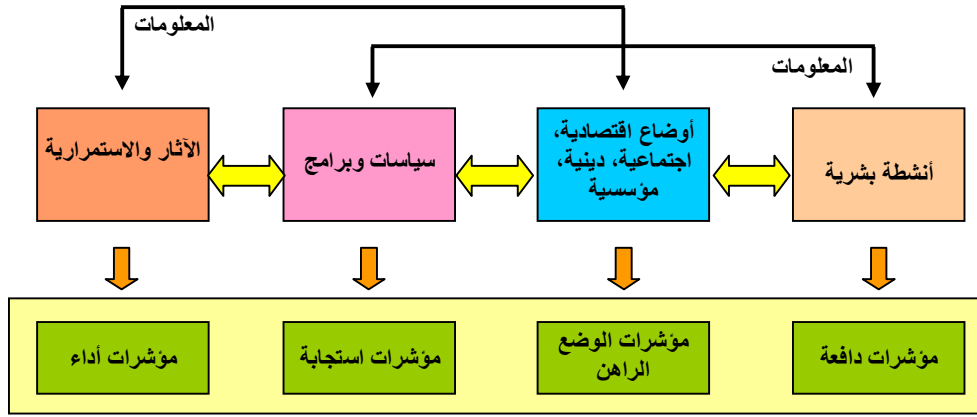
ولعل من أفضل الأطر التحليلية التي استخدمت لتحديد وتطوير وفهم المؤشرات، هي التي استخدمت نموذج (القوة الدافعة Driving Force - الوضع الراهن State - الاستجابة Response - الأداء Performance)، وعلى الرغم من أنه لا يعتبر النموذج الأمثل، إلا أنه يصلح كإطار لتحديد وتطوير المؤشرات، ويتكون هذا النموذج من أربعة حزم من المؤشرات كما هو موضح بالشكل (٨) وهي^{٢٦}:

- مؤشرات دافعة: تتعلق بالأنشطة الإنسانية وعلاقتها التبادلية مع الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية.
- مؤشرات الوضع الراهن: تقيس الحالة الكمية والنوعية للتنمية الحضرية.
- مؤشرات الاستجابة: تتعلق بالسياسات والبرامج وآليات تغيير وتطوير الوضع الحالي مثل التغيير في القوانين والمقاييس الاقتصادية.
- مؤشرات الأداء: وهي مؤشرات لقياس مدى فاعلية السياسات والبرامج المختلفة في معالجة النواحي السلبية للتنمية الحضرية.

²⁴ أحمد طه الصغير- أحمد عثمان الخولي، نفس المرجع السابق، ص ٣٦

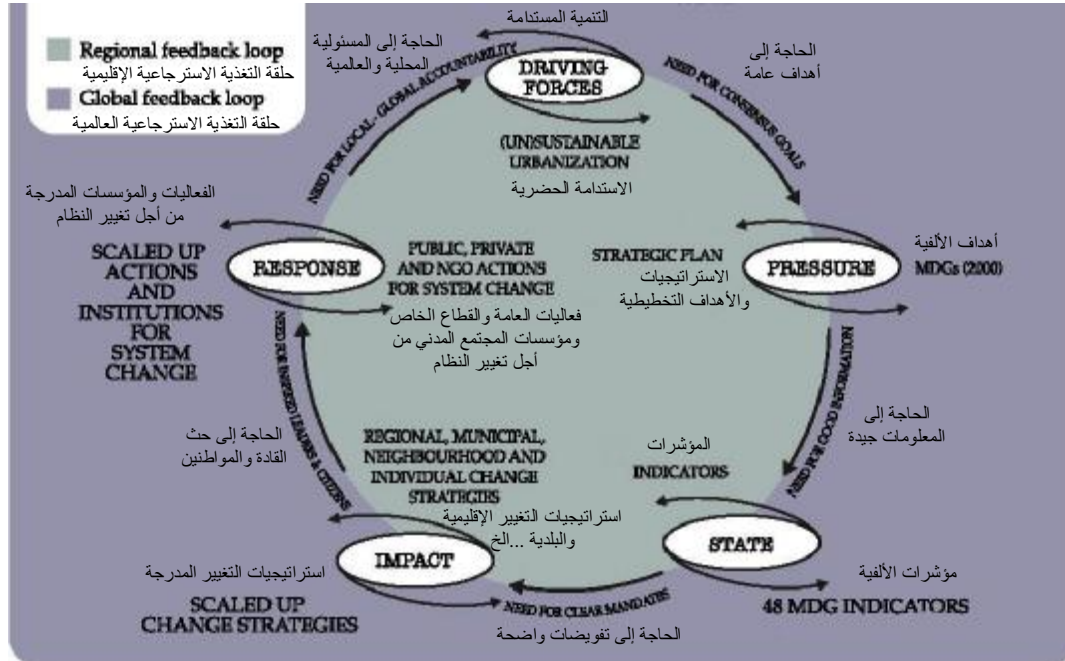
²⁵ طارق وفيق، توظيف نتائج مؤشرات المرصد الحضري في صياغة سياسات التنمية الحضرية، مرجع سابق، ص ٦-٧

²⁶ أمانة منطقة المدينة المنورة، تجربة إنشاء المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى (دراسة توثيقية)، إدارة التنمية الإقليمية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤، ص.....



شكل (٨): الإطار النظري لتطوير وإعداد المؤشرات^{٢٧}

كما يوضح الشكل (٧/٣) الإطار الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCED، ١٩٩٩م) (DPSIR) للعلاقات الارتباطية للمؤشرات وردود الفعل المستمرة بين الأهداف المحلية والعالمية. ويوضح العلاقات الأساسية بين مستويات ومؤشرات التنمية معتمد على مؤشرات القوى الدافعة - الضغوط - الوضع الراهن - الأثر - الاستجابة ويعد هذا النموذج عقلائي بشكل مثالي لاستمرارية عمل المعرفة، ولكن عندما تتحول إلى عملية دورية، لخدمة غرضا أكثر تعقيدا. يتم الانتقال من مرحلة إلى أخرى من خلال المؤشرات، سواء على النطاق العالمي أو الإقليمي، طبقاً لحاجة وظروف تقابل الموارد الحيوية.



شكل (٩): حلقات التغذية المرتجعة الإقليمية والعالمية في دورة الاستدامة^{٢٨}

(٢٧) المعهد العربي لإنماء المدن ، المؤشرات والمرصد الحضري للدول والمحليات العربية ، مرجع سابق ، ص ٦١

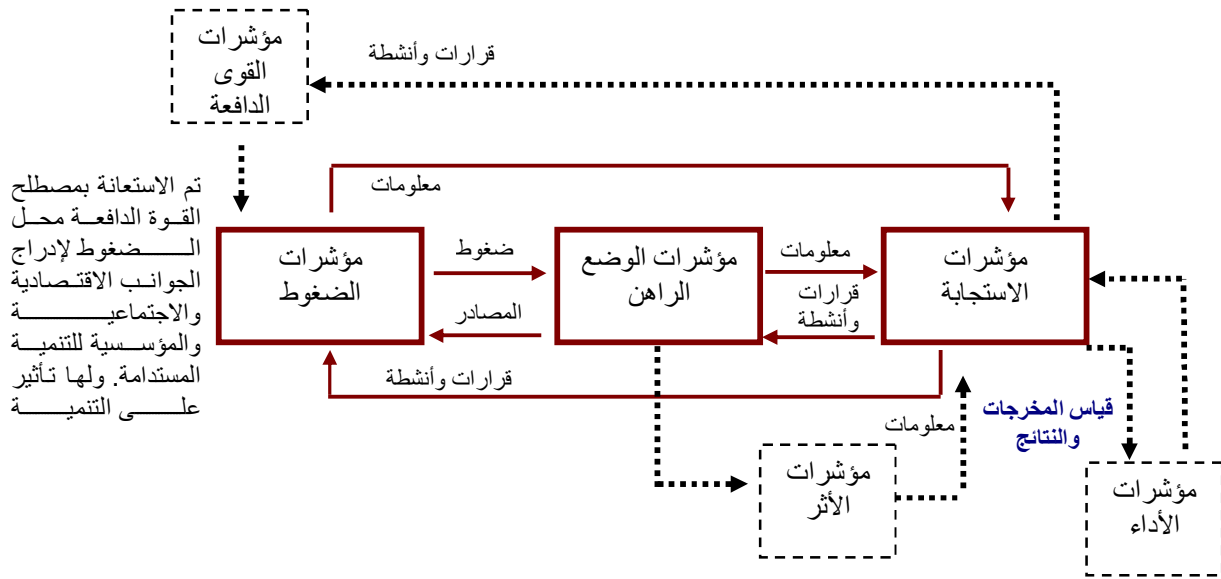
(٢٨) Meg Holden and Clare Mochrie, Revista Internacional de Sostenibilidad, Tecnology Humanismo, 2006, p151

و من خلال تحليل دور المؤشرات في إدارة العملية التخطيطية يمكن استخلاص إطار مركب بين ما تم طرحه (القوة الدافعة Driving force- الضغوط Pressure- الوضع الراهن State- الأثر Impact- الاستجابة Response- الأداء Performance)، كما هو موضح في الشكل (١٠). وعدم استخدم هذا الإطار يرجع إلى أنه يتطلب إحصاءات مفصلة للغاية من أجل ضمان أن تكون الروابط الأمامية والخلفية بين هذه الأنشطة معروفة ومفهومة جيدا. ومع ذلك ، وفي البلدان العربية حيث أن توافر البيانات محدود قد يكون استخدام إطار (الضغوط -الوضع الراهن - الاستجابة) أسهل ومفيد في هذا الصدد. وقد تم تعريف كل نوع في إطاره التشغيلي كالتالي:

مؤشرات الضغوط (P): هي مؤشرات تصف المتغيرات التي تسبب مباشرة المشاكل وغالبا ما ينظر إليها من منظور السياسات كنقطة انطلاق لمعالجة القضايا وهي ضرورية لتحديد أولويات العمل والسياسة.

مؤشرات الوضع الراهن (S): هي مؤشرات تقيس الحالة الكمية والنوعية للتنمية الحالية والتي تنتج عن الضغوط "تدل على الحالة الراهنة"

مؤشرات الاستجابة (R): هي مؤشرات لشرح الجهود التي يبذلها صناع القرار والمجتمع أو الإجراءات التي يتخذها لمنع التأثيرات السلبية ولتصحيح الضرر القائم من خلال التحرك نحو التنمية. وينبغي أن تكون مصممة لردود الفعل على الضغوط وتعمل على إحداث تطور وتعديل في مؤشرات الوضع الراهن.



شكل (١٠): إطار عمل نموذج مؤشرات PSR وتداخله مع الإطار النظري DPSIRP

٢- ٣ المرجعية النظرية لعمليات الرصد وتطبيق المؤشرات

قد دعت إستراتيجية المأوى التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٨م إلى تحول دور الحكومات في مجال الإسكان من مجرد توفير المساكن بشكل مباشر عن طريق إنشاء مشاريع الإسكان الحكومي، إلى تمكين وتقوية ودعم وتعزيز قوى القطاع الخاص في أنشطته الرامية لتطوير وزيادة إنتاج المساكن. وبالتالي يتحول دور الحكومات من المجال الضيق لبناء المساكن وتسليمها بأقساط لنسبة ضئيلة من الشريحة الاجتماعية المستهدفة إلى الاهتمام الكامل بقطاع الإسكان ككل، مما تطلب من الحكومات معرفة شاملة لأحوال مكونات قطاع الإسكان ككل. وهنا برزت الحاجة لإنشاء آلية تقيس أداء قطاع الإسكان وتمكن من مقارنة مستوى أدائه خلال الفترات الزمنية المختلفة. مما رسخ أهمية الاحتياج لمعلومات أكثر شمولية والعمل على تحليلها من أجل إعداد سياسات واقعية وعملية لقطاع الإسكان الشامل^{٢٩}.

٢- ٣- ١ برامج تصميم وتطبيق المؤشرات الدولية

لقد قامت العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية بتصميم برامج للمؤشرات لمعرفة مستوى التنمية ولتساعد على تجويد سياستها التنموية وتطوير خدماتها ويمكن عرض أهمها فيما يلي:

- برنامج الأمم المتحدة لمؤشرات التنمية البشرية عام ١٩٩٠م
- برنامج الأمم المتحدة لمؤشرات التنمية المستدامة عام ١٩٩٥م
- برنامج الموئل (الهايبيئات) للمؤشرات الحضرية عام ١٩٩٦م
- التقييم القطري المشترك ١٩٩٩م
- برنامج مؤشرات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠٠٠م
- برنامج مؤشرات مدن العالم عام ٢٠٠٧م

ويوضح الجدول (٣) أوجه المقارنة بين برامج تصميم وتطبيق المؤشرات

٢- ٣- ١- ١ برنامج الأمم المتحدة لمؤشرات التنمية البشرية^{٣٠}

يتسع مفهوم التنمية البشرية لكل مجالات حياة البشر من تعليم وصحة وعيش وأمن فضلا عن التمتع بالحريات الأساسية سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وتوسيع خيارات الناس، فالخيارات المتعلقة بالمشاركة السياسية والتنوع الثقافي وحقوق الإنسان هي أيضا من أساسيات حياة البشر... مع الأخذ بنظر الاعتبار أن الخيارات الإنسانية الأساسية حاسمة جدا لان تلبيتها ستمهد الطريق أمام الخيارات الأخرى. واعتمدت التنمويتان المستدامة والبشرية أو التنمية البشرية المستدامة مبدأ جعل التنمية في خدمة الناس بدلا من وضع الناس في خدمة التنمية، وصار مفهوم التنمية مقترنا بتوسيع خيارات الناس سواء فيما يتعلق بمراد كسبهم أو أمنهم الشخصي أو وضعهم السياسي أو الاجتماعي. التنمية البشرية المستدامة هي تنمية لا تكفي بتوليد النمو وحسب، بل توزيع عائداته بشكل عادل أيضا.. وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهيمشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم، فهي إذن تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقق العدالة فيما بينهم.^{٣١}

²⁹ المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري ، "برنامج المؤشرات الحضرية والإسكانية والتجربة الأردنية في مجال المؤشرات مرجع سابق، ص٣.

³⁰ لمزيد من المعلومات يمكن زيارة الموقع الإلكتروني <http://hdr.undp.org>

³¹ المصدر الموقع الإلكتروني www.iraqoftomorrow.org

جدول (٣)

أوجه المقارنة بين برامج تصميم وتطبيق المؤشرات

المؤشرات	محاور الارتكاز	الهدف	الجهة المستضيفة	سنة التأسيس	البرنامج
مجموعة من المؤشرات في مختلف القطاعات	<ul style="list-style-type: none"> - الفقر البشري وفق الدخل - الاتجاهات الديموغرافية - الصحة - لكتساب المعرفة (التعليم) - التنمية الاقتصادية - الطاقة والبيئة - تمكين المرأة - الأمن والعدالة 	إعادة الناس إلى قلب عملية التنمية فيما يتعلق بالخطاب الاقتصادي وفي مجالات وضع السياسات وجهود الدعوة	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP	١٩٩٠	مؤشرات التنمية البشرية
عددها ١٣٤ مؤشراً	<ul style="list-style-type: none"> - السكان والاجتماع - الأراضي والمساحات - الأنشطة الاقتصادية - البيئة - التنمية المستدامة(الممثلون والسياسات) 	تحديد استراتيجيات وتدابير الحد من آثار تدهور البيئة والقضاء عليها، ودعم التنمية المستدامة والسليمة بيئياً	لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة	١٩٩٥	مؤشرات التنمية المستدامة
٤٦ مؤشر أساسي ١٢٤ مؤشرات شاملة وقد تم تطويرها عام ٢٠٠١ لتبلغ ٢٣ مؤشر أساسي كفي و ٩ مؤشرات نوعية	<ul style="list-style-type: none"> - الخلفية العامة - التنمية الاجتماعية والاقتصادية - إدارة البيئة - البنية التحتية - النقل والمواصلات - المحليات - الإسكان 	خلق نظم مراقبة حضرية مستدامة لمساندة التخطيط المحلي وعمليات الإدارة وربط البيانات بالسياسات . أو رصد الأوضاع والأشكال الحضرية وتغذية شؤون التنمية الحضرية بالمعلومات بشكل دوري	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - المونل	١٩٩٦	المؤشرات الحضرية
عددها ٥٧ مؤشراً	<ul style="list-style-type: none"> - الدخل والفقر - الصحة والوفيات - الصحة الإنجابية - التعليم - مساواة الجنس وتمكين المرأة - التوظيف والإعالة - أمن الغذاء والتغذية 	تحقيق معرفة أعمق بالتحديات الإنمائية الرئيسية بين الشركاء المعنيين بالتقييم القطري المشترك استناداً إلى التحليل والفهم المشترك للحالة الإنمائية للبلاد .	منظمة الأمم المتحدة	١٩٩٩	مؤشرات التقييم القطري

المصدر: إعداد الباحث عام ٢٠٠٨م

تابع جدول (٣-٣)

أوجه المقارنة بين برامج تصميم وتطبيق المؤشرات

المؤشرات	محاور الارتكاز	الهدف	الجهة المستضيفة	سنة التأسيس	البرنامج
عددھا ٤٨ مؤشراً	<p>- القضاء على الفقر المدقع والجوع.</p> <p>-تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.</p> <p>- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.</p> <p>- تخفيض معدل وفيات الأطفال.</p> <p>- تحسين الصحة الإنجابية</p> <p>- مكافحة فيروس (الإيدز) والملاريا والأمراض الأخرى.</p> <p>- ضمان الاستدامة البيئية.</p> <p>- تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية</p>	<p>أنشطة رصد للتقدم نحو رؤيا شاملة للتنمية والسلام وحقوق الإنسان من خلال قيم أساسية محددة ...</p> <p>ضرورية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين</p>	الأمم المتحدة ووافقت عليه الدول الأعضاء	٢٠٠٠	مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية
٢٧ مؤشراً رئيسياً ٢٦ مؤشراً مساعداً	<p>تتكون من « ٢٢محورا» تنقسم إلى فئتين وهي خدمات المدن ونوعية الحياة.</p> <p>خدمات المدن: التعليم، الطاقة، التمويل، الاستجابة للحرائق والطوارئ، نظام الإدارة العامة، الصحة، الترفيه، السلامة، الخدمات الاجتماعية، النفايات الصلبة، النقل، التخطيط الحضري، مياه الصرف، المياه</p> <p>أما نوعية الحياة: المشاركة المدنية، الثقافة، الاقتصاد، البيئة، المأوى، العدالة الاجتماعية، الرفاهية الذاتية، التكنولوجيا.</p>	<p>مساعدة المدن على مراقبة الأداء عن طريق توفير إطار عمل لتسهيل جمع المعلومات المتصلة بمؤشرات المدن بطريقة متنسقة وقابلة للمقارنة.</p>	البنك الدولي	٢٠٠٧	مؤشرات مدن العالم

المصدر: إعداد الباحث عام ٢٠٠٨م

تضمن التقرير الأول للتنمية البشرية الذي نشر في عام ١٩٩٠م التي أصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP قائمة طويلة من المؤشرات التفصيلية " ملحق (٢) بند ١" - إلى جانب أدلة التنمية البشرية الثلاثة الرئيسية:

١. مقياس التنمية البشرية.
٢. دليل التنمية البشرية المرتبط بالأنواع الاجتماعي.
٣. مقياس التمكين المرتبط بالأنواع الاجتماعي.

٢-٣-١ - ٢ برنامج الأمم المتحدة لمؤشرات التنمية المستدامة

ظهر مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة عام ١٩٨٧ في تقرير بورتلاند Bruntland الذي نشرته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية^{٣٢}. بعد هذا التقرير قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٩ التحضير لمؤتمر ريو الذي كان الهدف الأساسي منه تحديد استراتيجيات و تدابير للحد من آثار تدهور البيئة والقضاء عليها، ودعم التنمية المستدامة والسليمة بيئياً. وتم في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (CNUED) الذي انعقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في يونيو ١٩٩٢، الإعلان عن سلسلة من المبادئ بشأن الإدارة القابلة للاستمرار اقتصادياً . ويتعلق أحد هذه المبادئ، بصفة خاصة، بحماية البيئة التي ينبغي أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية وهي مسألة لا يمكن تناولها منفردة إذا أردنا تحقيق التنمية المستدامة.

وتم في ذلك المؤتمر اعتماد عدة وثائق منها جدول أعمال القرن ٢١ الذي أوصي بوضع مؤشرات تكون بمثابة أدوات لاتخاذ قرارات على جميع المستويات ورصد التقدم المحرز لصالح التنمية المستدامة. وقد طلب على الخصوص من البلدان على المستوى الوطني، ومن المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية على المستوى الدولي^{٣٣}.

في عام ١٩٩٥، وافقت لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة على برنامج عمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة يغطي الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والمؤسسية للتنمية المستدامة. والغاية من برنامج التوصل لقائمة مؤشرات للتنمية المستدامة كيفية على المستوى الوطني، وتتسم بالمرونة الكافية بحيث يمكن قياسها واستخدامها في بلدان ذات مستويات تنمية مختلفة ومتناسقة على نحو يمكن من إجراء المقارنات ووضع هذه المؤشرات تحت تصرف صانعي القرار على المستوى الوطني.

ويحتوي برنامج المؤشرات على قائمة مكونة من ١٣٤ مؤشراً للتنمية المستدامة نُشرت في أغسطس عام ١٩٩٦ في وثيقة تعرف باسم "الكتاب الأزرق"^{٣٤}. هذه المؤشرات مجمعة في أربع فئات كبيرة هي الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية، وقد طُلب من البلدان أن تختار من بين هذه المؤشرات تلك التي تتوافق مع أولوياتها الوطنية، وأهدافها وغاياتها "ملحق (٢) بند ٢"

وفي مصر تم تشكيل لجنة التنمية المستدامة تتعاون مع جميع الأطراف الأخرى المعنية من أجل وضع استراتيجيه مشتركة لعملية التنمية المستدامة ، وعلى المستوى الوطني تقوم الوكالة المصرية للشئون البيئية (EEAA) بمتابعة وتنسيق المسائل المتعلقة بالبيئة مع الوزارات المعنية بهدف ضمان التنمية المستدامة ومساعدة صانعي القرار في وضع وتطبيق السياسات والقوانين والبرامج في ميدان البيئة^{٣٥}.

³²) World commission on Enviroment and Development,1887, p.23

³³) الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، وضع استخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالتنمية المستدامة ، ٢٠٠١، ص٣-٤.

³⁴) Line Briguoglio, sustainability indicator "the blue plan list of indicator for sustainable development" p1-4

³⁵) الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، نفس المرجع السابق،ص٧

٢-٣-١-٣ برنامج المؤئل للمؤشرات الحضرية^{٣٦}

جاء برنامج المؤشرات الحضرية في إطار توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عام ١٩٩٦م (المؤئل الثاني) بهدف رصد الأوضاع والأشكال الحضرية وتغذية شئون التنمية الحضرية بالمعلومات بشكل دوري، وقد شملت هذه المجموعة من المؤشرات رصد لكافة القضايا التي تغطي وتتصل بقطاع الحضر وقد بدأت هذه الحزمة محتوية على ٤٦ مؤشراً عام ١٩٩٦م وتطورت إلى ٥١ مؤشراً بعام ١٩٩٨م من المؤشرات الرئيسية بخلاف المؤشرات الشاملة التي تحتوي ١٢٤ مؤشراً " ملحق (٢) بند ٣". وقد وجهت الوثيقة العالمية لأجندة المؤئل الثاني الدعوة إلى جميع الحكومات بالعمل على متابعة تقدم أعمال إنتاج المؤشرات الحضرية وإلى أهمية إنشاء المرصد الحضري .

٢-٣-١-٤ التقييم القطري المشترك^{٣٧}

التقييم القطري المشترك عملية تقوم على أساس قطري لاستعراض وتحليل حالة التنمية الوطنية وظهرت عام ١٩٩٩م وتحديد القضايا الرئيسية كأساس للدعوة وحوار السياسات وإعداد إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وهذه العملية تشاركية وديناميكية ومستمرة. وتضمن التعلم من التجارب السابقة، وتأتي بالتراكم المعرفي لمنظمات الأمم المتحدة مجتمعة والدراية والأفكار الجديدة، والدعوة لنهج جديدة، وتصل إلى آراء جديدة أو منقحة وتحديث بناء وثيقة التقييم القطري المشترك " ملحق (٢) بند ٤" والهدف من التقييم القطري المشترك هو تحقيق معرفة أعمق بالتحديات الإنمائية الرئيسية بين الشركاء المعنيين بالتقييم القطري المشترك استناداً إلى التحليل والفهم المشترك للحالة الإنمائية للبلد.

٢-٣-١-٥ برنامج مؤشرات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية^{٣٨}

بالنواحي الاجتماعية (الفقر والصحة والتعليم والمرأة والطفل وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) والبيئة، والتعاون الدولي في مجال التنمية. وقد جاء "إعلان الألفية" في مؤتمر القمة الذي عقده الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٠م، والذي وقعت عليه ١٨٩ بلداً، بما في ذلك (١٤٧) رئيس دولة وحكومة ، تنويجاً للمساعي الدولية في تأكيد الصلات القائمة بين السلام والأمن والتنمية وتقديم الرؤية الشاملة للتنمية ومسار التقدم. وفي خطوة أخرى على طريق الإنجازات تم لاحقاً تطوير نظام للرصد يستخدم في متابعة التقدم الذي تم إجراره في التنفيذ من خلال مجموعة من ثمانية أهداف عامة عرفت بتسمية " الأهداف التنموية الألفية " وهي:

- § القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- § تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
- § تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- § تخفيض معدل وفيات الأطفال.
- § تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات).
- § مكافحة فيروس مرض نقص المناعة البشري (الإيدز) والملاريا والأمراض الأخرى.
- § ضمان الاستدامة البيئية.
- § تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية

³⁶ UNCHS, Monitoring human settlements- indicators programme, Nairobi, 1995.

³⁷ United Nation, Guideline" Common Country Assessment (CCA)", April 1999

³⁸ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، مؤشرات معدة لرصد الأهداف الإنمائية للألفية " التعريفات ، الأساس المنطقي، المفاهيم، المصادر" ، نيويورك، ٢٠٠٣م.

وينبثق من كل هدف بعض الغايات المكتملة بلغ مجموعها (١٨) هدفاً محدداً والمفترض تحقيقها بحلول عام (٢٠١٥م)، ووضع لكل هدف محدد عدد من المؤشرات لرصد حسن التنفيذ وقياس التقدم المحرز في تحقيقها وبلغ مجموعها (٤٨) مؤشراً " ملحق (٢) بند ٥".

٢-٣-١-٦ برنامج مؤشرات مدن العالم^{٣٩}

ويهدف هذا البرنامج إلى مساعدة المدن على مراقبة الأداء عن طريق توفير إطار عمل لتسهيل جمع المعلومات المتصلة بمؤشرات المدن بطريقة متسقة وقابلة للمقارنة. ويقترح البرنامج البناء على برنامج المؤشرات الحضرية التابع لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية-الموئل من خلال قاعدة بيانات المؤشرات الحضرية العالمية والمراسد الحضرية العالمية وغيرها من برامج المؤشرات القائمة للتشجيع على إعداد مجموعة موحدة من مؤشرات أداء المدن. وينبغي توحيد المؤشرات بما يكفي لتسهيل المقارنات بين المدن والتحقق من قبل طرف مستقل. ويجب أن تكون المؤشرات بسيطة وغير مكلفة عند جمع المعلومات المتصلة بها. يتركز برنامج مؤشرات مدن العالم على المدن التي يزيد عدد سكانها على ١٠٠ ألف نسمة. وقد اقترحت المؤشرات بادئ الأمر لأول مستوى مباشر من مستويات الحكم المحلي، وهو في العادة المدن. ويرتكز برنامج مؤشرات مدن العالم على « ٢٢ محورا » ينقسم إلى فئتين عامتين وهي خدمات المدن ونوعية الحياة. ويُقاس أداء المدن بالنسبة إلى كل من هذه المحاور من خلال مجموعة من المؤشرات والأرقام القياسية التي تحكي معا «قصة معينة».

ومؤشرات أداء المدن متضمنة في هذا البرنامج من أجل تمكين المدن المشاركة من الوفاء بالتزامها بالتحسين المتواصل وتيسير المساندة الطويلة الأجل من هيئات شبكات المدن مثل المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية، والاتحاد العالمي للمدن المتحدة والحكومات المحلية، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية- الموئل، والبنك الدولي، والمنندى الاقتصادي العالمي، وتحالف المدن، والجمعيات البلدية المحلية والوطنية. وقد اختيرت مجموعة مؤشرات مدن العالم على أساس مدخلات من المدن المشاركة، وذلك لضمان تجسيد هذه المؤشرات لمصالح المدن وما تحتاجه من معلومات، وكذلك ضمان دقة عملية الفحص. حيث بلغت ٥٣ مؤشرا مقترحة في مختلف المحاور " ملحق (٢) بند ٦". ومع إدراك الفوارق في الموارد والقدرات بين المدن، فإن هذه المجموعة العامة المكونة من ٥٣ مؤشرا تنقسم إلى ٢٧ مؤشرا «رئيسيا» سيطلب من كل المدن المشاركة في البرنامج تحديد بياناتها، و ٢٦ مؤشرا «مساعد» يستحب لكل المدن تحديد بياناتها ولكنها ليست ملزمة أن تفعل ذلك. وبالإضافة إلى هذه المؤشرات الثلاثة والخمسين الرئيسية والمساعدة، فإن المدن الشريكة حددت ٣٣ مؤشرا إضافيا وسبعة بعد الاتفاق على منهجية عالمية لجمع البيانات المتصلة بها.

ومن خلال دراسة البرنامج سألقة الذكر يتبين لنا أن هناك عدد من المؤشرات مرتبطة فيها جميعا باختلاف الهدف من تصميمها وعلى جميع الدول المعنية اختيار ما يتناسب تحليل ملائمة هذه المؤشرات مع طبيعة وخصوصية أوضاعها الوطنية والمحلية ومع ذلك تعتبر هذه المؤشرات جزء ليس بالكل حيث دعت البلدان ليس فقط إلى استبعاد المؤشرات الغير ملائمة وإنما أيضاً إلى تقديم مقترحات تعمل على تحسين وتطوير قائمة المؤشرات.

³⁹ البنك الدولي، مؤشرات مدن العالم " منهج متكامل لقياس ورصد أداء المدن"، تقرير موجز، ٢٠٠٧م. الموقع الإلكتروني: www.cityindicators.org

وبما إن صحة استخدام المؤشرات تركز على أن التحليل الإحصائي الذي يوفر الأدلة اللازمة لتقييم الوضع أو لتقييم السياسات والاستراتيجيات. لذلك يجب أن تملك المؤشرات الجيدة المزايا الإحصائية التالية: التوافق مع المعايير الدولية، والمرونة للسماح بالتغيرات بناء على التقييم الدوري، وإدماج التغيرات النظامية والثقافية بين الدول المختلفة، وتغطية كافية للسكان.

ويمكن التمييز بين ثلاث فئات من المؤشرات: المؤشرات الكمية (مثلاً: نسبة الإناث/الذكور في التعليم الجامعي) والمؤشرات النوعية (مثلاً: نسبة تحسن مستوى دخل المرأة/الرجل في السنوات الخمس الماضية) والمؤشرات الثنائية التي تعكس الوضع الإيجابي أو السلبي لجانب ما ويجب أن يكون كل مؤشر قابلاً للقياس من حيث الكمية أو النوعية أو الزمن، ويوضح الجدول أربع مراحل لتصميم المؤشرات.

بالإضافة إلى ذلك هناك مراحل يجب أخذها بعين الاعتبار عند تصميم المؤشرات، وهي: تحديد المرجع الأساسي (الوضع قبل بدء المشروع) وتحديد الهدف النهائي (النتيجة المتوقعة في نهاية المشروع) لكل مؤشر. ويمكن استخدام مؤشرات غير مباشرة إذا وجد أن قياس المؤشرات الفعلية قد يكون صعباً أو مكلفاً. وحين اختيار المؤشرات، يستحسن الاختصار على تلك التي تعكس التغييرات الإيجابية في أهداف التنمية والتي يمكن تحليلها بشكل جيد. وتتمثل المراحل الأساسية لتصميم مؤشرات مراقبة تطور السياسات⁴⁰:

المؤشر الأساسي	زيادة عدد المعلمين المتدربين على استخدام الحاسوب
إضافة الكمية (كم؟)	زيادة عدد المعلمين المتدربين على استخدام الحاسوب بنسبة ٨٠%
إضافة النوعية (ما هي نوعية التغيير؟)	زيادة عدد المعلمين المتدربين على استخدام الحاسوب بنسبة ٨٠% في المناطق الحضرية
إضافة الزمن (متى؟)	زيادة عدد المعلمين المتدربين على استخدام الحاسوب بنسبة ٨٠% في المناطق الحضرية خلال الفترة (عام ٢٠٠٨ - عام ٢٠١٠)

إن استخدام مؤشر واحد (مثل نسبة التعليم الجامعي في الدولة) قد لا يكون كافياً لتحديد مستوى التقدم إذ أنه لا يعكس مختلف أبعاد التنمية. لذا فإن المؤشر المركب من مجموعة من المؤشرات الأساسية، يفضل أحياناً على المؤشر واحد وهو ما يدعى دليل index.

٢-٣-٢ الأهمية النسبية لمؤشرات القياس ببرامج تصميم وتطبيق المؤشرات

ومن مقارنة مؤشرات القياس الواردة في الدراسات والتجارب الستة السابقة يمكن استنتاج الأهمية النسبية للمؤشرات باستخدام معامل تكرار كل مؤشر لكل دراسة حيث يمكن استنتاج مجموعات المؤشرات التالية :

المجموعة الأولى : تشمل مجموعة المؤشرات التي اشتركت في جميع أو معظم الدراسات والتجارب المختلفة وبذلك فهي تمثل المؤشرات ذات الأهمية ، التي لا بد أن تتضمنها دراسات المخططات الهيكلية والعمامة وتشمل على سبيل الذكر وليس الحصر النسبة المئوية للسكان تحت خط الفقر، معدل وفيات الأطفال الرضع ودون الخامسة، معدل وفيات الأمومة، العمر المتوقع عند الميلاد، صافي نسبة الالتحاق بالتعليم قبل الجامعي، نصيب الفرد من الناتج المحلي، الحصول على مياه صالحة للشرب..... الخ

المجموعة الثانية : تضم المؤشرات التي اشتركت بها غالبية الدراسات (أربعة أو ثلاثة دراسات منها) بشرط أن جميع هذه المؤشرات تضمنتها المؤشرات المحلية التي تقرها عينة الدراسة في المخططات الهيكلية والعمامة

⁴⁰ نبال إدلي، المؤشرات والبيانات الإحصائية المستجيبة للنوع الاجتماعي ، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ٢٠٠٨، ص ٣

بمجموعة المدن المختارة بعينة الدراسة وتضم هذه المجموعة مؤشر معدل الخصوبة، معدل النمو السنوي للسكان، عمليات الولادة التي تتم بإشراف صحيين مهرة، الأطباء لكل مئة ألف شخص، انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس كنسبة من تلاميذ الصف الأول، معدل الأمية للبالغين والشباب، معدل البطالة، دليل الفقر البشري، معدل الإلزام بالقراءة والكتابة ، نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات، انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، معدل الجريمة، معدل إنتاج النفايات الصلبة، نصيب الفرد من النفايات الصلبة..... الخ

المجموعة الثالثة : تضم المؤشرات التي وردت في واحدة أو اثنتين من تلك الدراسات فقط وهي بذلك تمثل المؤشرات ذات الأهمية النسبية الأقل وتشمل مؤشرات الإنفاق على الصحة ، نسبة انتشار موانع الحمل، خدمة الدين ، انتشار التدخين (% للبالغين)، اللاجئين، نسبة النساء في الإدارات الحكومية كنسبة من المجموع، نقص الأراضي الزراعية نتيجة للتحضر، نسبة مساحة الأراضي المحمية، مساحة الأراضي الرطبة، نصيب أسطول الصيد من استعمال المراكب، معدل تآكل الشريط الساحلي، المؤشرات السياحية..... الخ

هذا بخلاف أنه يوجد مؤشرات مرتبطة على المستوى الوطني فقط والتي تتمثل في مؤشرات المساعدات الإنمائية وخدمات الديون ومؤشرات هيكلية التجارة... إلخ والتي لم يتم تضمينها على المستوى المحلي "المدن".

٢- ٤ برنامج المؤشرات الحضرية المطلوبة لمشروع المخططات الإستراتيجية للمدن^{٤١}

في عام ٢٠٠٦م قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني- وزارة الإسكان والمرافق بإعداد الدليل المرجعي لإعداد المخطط الإستراتيجي العام والتفصيلي للمدينة المصرية بهدف إعداد المخطط الإستراتيجي العام للمدينة ودراسات الجدوى للمشروعات ذات الأولوية للمدينة حتى سنة الهدف ٢٠٢٧. وذلك من خلال المشاركة الفعالة للأطراف ذات الصلة وأصحاب المصلحة بإعداد المخطط واتخاذ القرار، بما في ذلك المشاركة في الاتفاق على القضايا وتحديد الأهداف وتطوير الرؤى وتحديد الإستراتيجيات وبرامج المشروعات كآلية لتنمية المدينة.

وقد تم تحديد المؤشرات بكل مدينة من خلال نتائج الأسئلة الموجهة إلى شركاء التنمية و البيانات المجمع من بعض الدراسات السابقة و تقارير الهيئات سواء على مستوى المدينة أو المحافظة أو الهيئات الإقليمية و في بعض الحالات من الهيئات المركزية على أن تتكامل هذه المؤشرات مع مخرجات المرفقات السابق ذكرها الخاصة بتجميع البيانات في جميع القطاعات الرئيسية والتي من أهمها المسح العمراني والسكاني ومسح الخدمات والمرافق العامة، توضح الملاحق (١٦-٢٠) كما هي مذكورة بالدليل المرجعي للهيئة العامة للتخطيط العمراني بيان المؤشرات المطلوبة في المجالات التالية " ملحق (٣)":

١. المأوى والعشوائيات.
٢. التنمية الاقتصادية.
٣. الإدارة المحلية .
٤. البيئة والبنية الأساسية .
٥. التنمية الاجتماعية والفقر والتهemis.

ومن خلال دراسة برنامج المؤشرات الحضرية المطروح من الهيئة العامة للتخطيط العمراني نلاحظ أنه تم تقسيم محاور الدراسة في إطار قضايا يتم من خلالها رصد لمجموعة متغيرات ومؤشرات تساهم في رصد وتحليل

⁴¹ الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الدليل المرجعي لإعداد المخطط الإستراتيجي العام والتفصيلي للمدينة المصرية، وزارة الإسكان والمرافق - مصر، ٢٠٠٦م.

لقضايا رئيسية هادفة ومقصودة تم توجيهها بطريقة عمدية لسرعة قياس القضايا وتحديد أولويات التعامل ويمكن إيجاز هذه المشاكل والتحديات التي تواجه التنمية العمرانية في مصر خلال القرن الواحد والعشرين فيما يلي:

١. تآكل الأراضي الزراعية الخصبة نتيجة تزايد أعداد السكان وضعف القدرة على التحكم الحضري الجيد للحد من الامتداد العمراني غير المخطط عليها.
 ٢. استمرار ظاهرة الاستقطاب الحضري وانتشار المناطق العشوائية في كافة المدن المصرية.
 ٣. نقص وضعف توزيع الخدمات والمرافق الأساسية.
 ٤. ضعف الاقتصاد المحلي و انتشار البطالة.
 ٥. تدهور البيئة العمرانية وتعارض استعمالات الأراضي .
 ٦. انتشار الفقر وعدم قدرة الفئات المهمشة علي الحصول على الخدمات العمرانية .
 ٧. تداعى المناطق التراثية والتاريخية والمباني ذات القيمة المعمارية والحضارية.
- ولعل تؤكد المنهجية على محلية صنع القرار وتحقيق التنمية المتكاملة للمدينة في تحديد القطاعات الأساسية المؤثرة على العمران الحضري بالمدينة والتي من أهمها على سبيل المثال وليس الحصر:
- أ. المأوى والعشوائيات وقضايا الإسكان.
 - ب. الاقتصاد المحلي.
 - ت. الخدمات الأساسية والمرافق.

ولتحقيق النهوض لهذه القطاعات الأساسية وضمان التمثيل العريض لشركاء التنمية بالمدينة وخاصة الفقراء والفئات المهمشة من الأطفال والشباب والمرأة ، مع الاهتمام بالأبعاد البيئية والاجتماعية تحقيقاً لأهداف الألفية الثالثة فيتم النهوض بهذه القطاعات الأساسية مع تناول كل منها عرضياً من حيث:

١. قضايا الحكم الحضري (الإدارة واتخاذ القرار، تمكين الإدارة المحلية من أدوات التحكم الجيد للعمران).
٢. البعد الاجتماعي وقضايا الفقر والمرأة والمهمشين.
٣. القضايا البيئية (الموارد الطبيعية والتلوث وأثره والخدمات البيئية)

وسوف يأتي لاحقاً تقييم برنامج المؤشرات الحضرية بالهيئة من خلال تكامله مع برامج تطبيق وتصميم المؤشرات المطروحة على الساحة العالمية ومن خلال استعراض المؤشرات المتداولة بالمخططات المصرية منذ بداية عمليات التنمية والتخطيط في منتصف السبعينات من خلال مجموعة من المعايير ترتكز على الشمولية والتصنيف والعلاقات الارتباطية.

وأخيراً إن البحث في مؤشرات قياس التقدم ورصد العملية التنموية قد بين العديد من القضايا التي يجب أخذها بالاعتبار لتكون عملية الرصد والقياس عملية مجدية وحقيقية، ولعل من أهم القضايا الملحة في هذا المجال ما يلي:^{٤٢}

- إن الأدلة المستخدمة في قياس التقدم في الدول العربية لا تعكس حقيقة ذلك التقدم نظراً لأنها تتضمن مؤشرات لا تنطبق على الأوضاع في تلك الدول.
- هناك حاجة ماسة لاستحداث مؤشرات لقياس التقدم في الدول العربية تأخذ بالاعتبار الظروف الخاصة للدول.
- تضمين الأدلة الحالية بعض المؤشرات التي لا تعكس الأوضاع السائدة قد جعل تلك الأدلة أدوات غير صالحة للمقارنة بين الدول وذلك لتأثيرها على الترتيب العام للدول حسب قيم الدليل المستخدم.

⁽⁴²⁾ كمال صالح، نحو تطوير مؤشرات التنمية البشرية الخاصة بالدول العربية، المؤتمر الإحصائي العربي الأول ، الأردن، نوفمبر ٢٠٠٧، ص٤٦٧

- ضرورة مراجعة الأهمية النسبية للمؤشرات التي يتضمنها دليل التنمية البشرية وخاصة الأهمية النسبية لدليل التعلم.
 - هناك حاجة ماسة للتنسيق بين الهيئات والمنظمات الدولية من جهة وبين الدول للوصول إلى المؤشرات المناسبة لرصد التقدم التنموي وقياسه لتتلاقى العيوب المتنوعة التي تعانيها المؤشرات الحالية.
 - ضرورة استخدام المعايير الدولية في حساب المؤشرات المختلفة لتتلاقى التضارب المحتمل في حساب المؤشرات في الحالات التي لا يتم فيها استخدام المعايير الدولية.
 - ضرورة التأكد من دقة المؤشرات المستخدمة قبل إجراء المقارنات الدولية.
- وعلى حدٍ عالٍ قد واجهت عملية استخدام فكرة المؤشرات في إدارة عملية التنمية بالحضر عدم وجود نظام رصد حاكم موحد ومنهج مناسب لتوظيف وتفعيل إدخال المؤشرات كجزء عضوي في العملية التخطيطية بالإضافة إلى الانفصال بين مخططات التنمية وعملية صناعة القرار في حلول بعض قضايا التنمية، كما أن البرامج الحالية لا تعكس الخصوصية والهوية المصرية.

الباب الأول : الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول : المقدمة والإطار العام للبحث

**الفصل الثاني : بيئة المعلومات ومرجعية عمليات الرصد
وتطبيق المؤشرات**

الفصل الثالث : صناعة القرار والتنمية

الفصل الرابع : مؤشرات قياس قضايا التنمية بالوطن العربي

الفصل الثالث

صناعة القرار والتنمية

إن التنمية ما هي في حقيقة الأمر إلا مجموعة من القرارات التي إذا أصابت تحققت التنمية التي ننشدها وإن كانت غير ذلك تسببت في إعاقة هذه التنمية وربما جرت المجتمع إلى الوراء لسنوات، ولا تنمية بدون إحصاءات ومؤشرات ومن هذا المنطلق فإن الاهتمام بصناعة القرارات والسياسات التنموية يعتبر من أهم خطوات تحقيق التنمية بالمدن والمناطق العمرانية، سواء أكانت هذه القرارات متعلقة بحل مشكلات أو استغلال إمكانات أو غيرها من صيغ القرارات التنموية الأخرى.

ويهدف هذا الجزء إلى تكوين القاعدة المعرفية اللازمة عن صناعة القرار ومراحلها وآلياتها ومعايير كفاءة وفعالية هذه الآليات ملحق (٤) والتركيز على الإطار النظري لاستخدام المؤشرات في عملية صناعة القرار بالنسبة للقرارات المرتبطة بالعمران وتحسين نوعية الحياة ومن ثم تحليل التفاعل بين كلاً من العملية التخطيطية وعملية صناعة القرار من خلال رصد أهمية المعلومات كأحد أهم جوانب المعرفة وإلقاء الضوء على قضايا الرصد وصناعة القرار.

٣ - ١ صناعة القرار

أصبح مفهوم أو مصطلح "القرار" Decision من المصطلحات التي تستخدم كثيراً في عدد كبير من أدبيات العلوم الاجتماعية منها علوم الإدارة والاجتماع والسياسة والاجتماع السياسي .. الخ. وفي إطار اهتمام هذه العلوم وغيرها بموضوع القرار ظهرت نظرية جديدة في النصف الثاني من القرن الماضي عرفت باسم "نظرية صنع القرار" Decision making theory والتي تعنى بدراسة كيفية صنع القرار تحت شروط غير حاسمة أو غير متأكد منها.^١

ولعل من ابرز ما قيل في تعريف القرار انه هو الاختيار الواعد بين عدة بدائل لتحقيق الهدف_ وقيل أيضا انه الاختيار الإرادي الرشيد لبديل ما من بين مجموعة البدائل المطروحة لموضوع أو موقف ما والذي يراه متخذ القرار الأصلح والأصوب للموقف أو الموضوع^٢ كما قيل انه هو النتيجة المنطقية لعدد من الإجراءات التي يتم اتخاذها لتحديد الآثار المتوقعة لمجموعة من البدائل بهدف اختيار أفضل هذه البدائل ومن ثم تطبيقها للوصول لهدف محدد في وقت معين^٣ وقيل أيضا انه هو مسار فعل يختاره متخذ القرار باعتباره انطباق وسيلة متاحة أمامه لإنجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها^٤ كما قيل انه هو اختيار من بين عدة بدائل وفق معايير محددة استجابة لموقف معين .. _ وقد يمثل هذا الموقف مشكلة يجب مواجهتها أو فرصة يجب استغلالها.

وعملية اتخاذ القرار (Decision Making) هي الهدف الأساسي الذي تهدف المؤسسات إلى تحقيقه من خلال العمليات الإدارية المختلفة وهو الوصول إلى اتخاذ قرار مناسب لتطوير المؤسسة أو إلى حل مشكلة ما تواجهها المؤسسة، وتتخذ هذه العملية عدة مراحل ووسائل_ أبرزها: العصف الذهني الإلكتروني Electronic Brainstorming_ والتي يتم فيها طرح مقترحات وأفكار بشكل عشوائي دون مناقشة لها_ وبعد أن تنتهي هذه المرحلة_ يبدأ المجتمعون بتحليل تلك المقترحات من

(١) طارق وفيق ، صناعة القرار ، دراسة غير منشورة ، ٢٠٠٤ ، ص ١.

(٢) محمد حسن رسمي، إطار فكري لنظم دعم القرار (الأساسيات، المتطلبات، المحاذير)، مركز دعم القرار والدراسات المستقبلية، جامعة القاهرة، عرض مرئي، ص ٣

(٣) طارق وفيق ، صناعة القرار ، مرجع سابق ، ٢٠٠٤ ، ص ٢.

(٤) مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، صنع القرار " دراسة في سيكولوجيا الإدارة"، أبحاث ودراسات العدد ٦٩ ، ٢٠٠٣ ، ص ١

(٥) شمس الدين عبد الله شمس الدين، مدخل في نظرية تحليل المشكلات واتخاذ القرارات الإدارية، مركز تطوير الإدارة والإنتاجية- وزارة الصناعة، دمشق، ٢٠٠٥م، ص ٥

توضيح نقاط قوتها ونقاط ضعفها_ ومن ثم يتم التوصل إلى الاقتراح الأنسب وإجراء التعديلات عليه حتى الوصول إلى القرار الأنسب الذي يمكن لمؤسسة من القيام بأعمالها بأعلى درجات الكفاءة والفاعلية. وهي بذلك العملية التي يتم بموجبها تحديد المشكلة والبحث عن أنسب الحلول لها عن طريق المفاضلة والموضوعية بين عدد من البدائل والاختيار الحذر والمدرک والهادف لحل المشكلة التي من أجلها تم صنع القرار. كما أن اتخاذ القرار يحتاج إلى وجود منظومة معلوماتية داخلية (وخارجية) مؤهلة وكفئة.

٣-١-١ خطوات بناء القرار

وبشكل عام فإن القرار أو بناءه يتم من خلال إتباع مجموعة خطوات تتابعه كما يلي:⁶

١- مرحلة صناعة القرار: تبدأ هذه المرحلة بالإدراك والإحساس بأن هناك حاجة لإحداث التغيير والذي يعني أن هناك مشكلة تتطلب اتخاذ قرار.

٢- مرحلة اتخاذ القرار: وهي تلي مرحلة الصناعة، وفيها يتم دراسة جدوى كل البدائل المتاحة، عائدتها وتكلفتها على المدى البعيد قبل القصير.. ومن جميع الجوانب طبقاً لدائرة تأثير مجتمع القرار.

٣- مرحلة دعم القرار: هي مرحلة متداخلة مع المرحلتين السابقتين قبلهما وبينهما وبعدهما، والهدف منها هو الحرص على دقة وفاعلية واقتصادية القرار، وأن يظل القرار حياً خلال دورة حياته بما فيها من صيانة دورية له من خلال مراقبة دقيقة لتوابع تنفيذه.

هذا وهناك بعض العوامل والخصائص تؤثر على تشكيل خطوات بناء القرار في مراحل المختلفة التي يمكن تمثيلها باختصار في التالي:

- أنماط اتخاذ القرار: وهو سلوك متخذ القرار ومنهجه عند اتخاذ القرار " ملحق (٤) بند ٢"، والتي يمكن حصرها في النمط الفردي" حيث ينفرد متخذ القرار بعملية اتخاذ القرارات وحدة بناء على رؤيته الشخصية دون النظر إلى رؤى وتوجهات الأطراف الأخرى (المشاركين في القرار، المنفذين للقرار، المعنيين بالقرار)، ومستغلاً في ذلك سلطته كأداة تحكم وضغط على الأطراف الأخرى لتنفيذ القرار^٧ أما النمط الجماعي يسمح متخذ القرار للأطراف الأخرى بالمشاركة في صناعة القرار، من خلال إتاحة الفرصة للحوار والمناقشة وتبادل الرأي، م اتخاذ القرار الذي يعبر عن رؤية كافة الأطراف.

- أساليب اتخاذ القرار: وهو المرجعية التي يستند إليها متخذ القرار عند دراسة المشكلة وتحليلها واتخاذ القرار بشأنها، وتنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين هما مجموعة الأساليب الفنية (التقليدية) ومجموعة الأساليب العلمية (الحديثة).^٨ " ملحق (٤) بند ٣"

- رشد وجوده القرار: أن الحكم على سلامة (رشد) القرار يتوقف على أسلوب صناعته والظروف المحيطة به (بيئة القرار)، وإلى عدد من العوامل المؤثرة في رشد القرار وسلامته^٩. " ملحق (٤) بند ٤"

- معايير تقييم سلامة القرار: والتي يمكن على أساسها تقييم/ الحكم على مدى سلامة القرار أو خطأه _ منها ما يلي^{١٠}:

⁶ محمد حسن رسمي، ثقافة القرار في مجتمع المعرفة، مرجع سابق، ص٧

⁷ علي بن عمر بادحدح، صناعة القرار، بحث منشور على شبكة الانترنت، ص١

⁸ طارق وفيق، صناعة القرار، مرجع سابق، ٢٠٠٤، ص١٦-١٩.

⁹ شمس الدين عبد الله شمس الدين، مدخل في نظرية تحليل المشكلات واتخاذ القرارات الإدارية، مرجع سابق، ص٣٣.

¹⁰ أمانة المدينة المنورة، تقنيات صناعة القرار ووضع السياسات التنموية في منطقة المدينة العربية، ندوة تنمية المدن العربية في ظل الظروف العالمية الراهنة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٨.

- قدرة أو مساهمة القرار في تحقيق الأهداف .
- تكاليف وأعباء القرار (على أساس أن النتائج والأهداف التي تحققت أفضل بكثير مقارنة بهذه التكاليف والأعباء) .
- قدرة القرار على تحسين العلاقة بين متخذ القرار (القيادة السياسية) وأولئك الذين اتخذ القرار بشأنهم (المواطنين)، وذلك في حالة (القرار السياسي) .

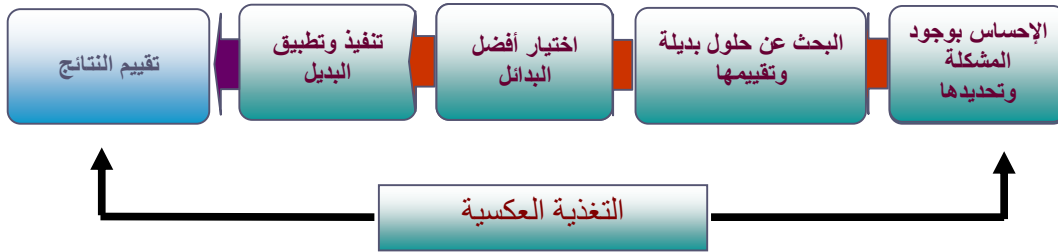
وأخيراً يمكن القول أن صنع واتخاذ القرار هو مجرد توفيق بين العناصر والقوى والعوامل التي تؤثر في القرار، والبديل الذي يتم اختياره لا يمكن أن يحقق إنجازاً كاملاً أو تاماً للأهداف، ولكن فقط يعتبر أفضل الحلول التي يمكن الوصول إليها في ظل الظروف والمتغيرات القائمة .

٣-١-٢ علاقة حل المشكلة بعملية صناعة القرار

اختلف المتخصصون في علوم الاجتماع والاجتماع السياسي والإدارة حول كيفية صنع القرار أو مراحل صنعه اختلافاً نسبياً وليس جوهرياً، فيرى بعضهم أن عملية صناعة القرار تشمل على عدة مراحل يمكن توضيحها فيما يلي^{١١}:

- الإحساس بوجود المشكلة وتحديدها .
- البحث عن حلول بديلة وتقييمها .
- اختيار أفضل البدائل .
- تطبيق البديل الذي تم اختياره .
- تقييم النتائج

وتظهر العلاقة بين هذه المراحل على النحو المبين في الشكل (١١)



شكل (١١): خطوات ومراحل عملية صنع القرار^{١٢}

ويرى آخرون "جريفث" أن عملية صناعة القرار تشمل على المراحل التالية:^{١٣}

- تحديد وحصر المشكلة.
- تحليل وتقويم المشكلة .
- وضع المعايير التي يتم على أساسها تقويم الحل .
- جمع المعلومات .
- صياغة الحل الأفضل .

^(١١) محمد عبد الله عبد الرحيم، حل المشاكل وصنع القرار، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة- جامعة القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ٩

^(١٢) نفس المرجع السابق، ص ١٠

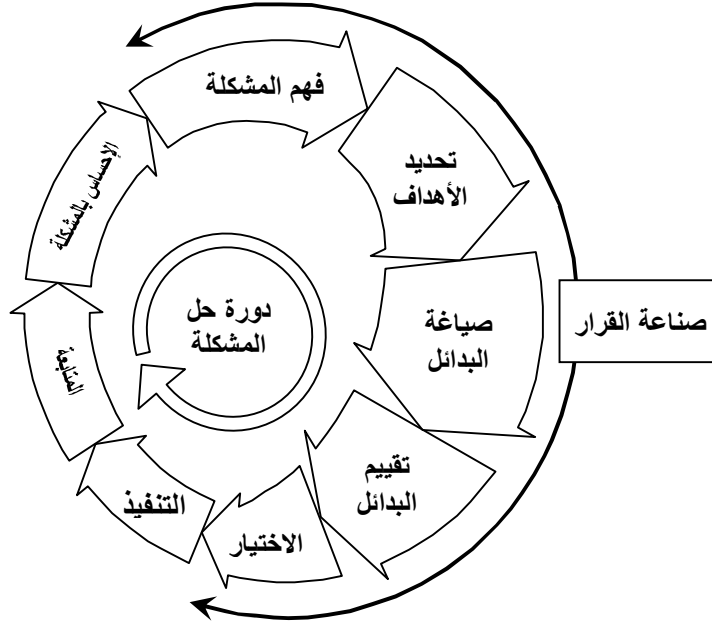
^(١٣) مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، صنع القرار " دراسة في سيولوجيا الإدارة"، مرجع سابق، ص ٤

- تنفيذ الحل.

ويرى آخرون أن عملية اتخاذ القرار تشمل على المراحل التالية^{١٤}:

- جمع الوقائع.
- الاستشارات.
- اتخاذ القرار.
- إيصال القرار.
- المتابعة.

كما يرى آخرون أن عملية صناعة القرار ومراحلها هي جزء من عملية أكبر واشمل وهي عملية "حل المشكلة" Problem Solving، فعملية صناعة القرار تركز على الاختيار بين البدائل _ أما عملية حل المشكلة فهي تركز على الإطار الأشمل الذي يبدأ بالملاحظة والإحساس بوجود المشكلة وتفسيرها وتحليلها وعاداً لا يتم ذلك إلا بوجود قاعدة معلومات وبيانات متوفرة يتم تحويلها إلى مؤشرات قياسية وأخيراً تنفيذ الحل الذي يعتقد انه المناسب _ وفي هذا السياق الفكري لعملية صناعة القرار/ حل المشكلة تمر بالمراحل التالية وكما هو موضحاً بالشكل (١٢).^{١٥}



شكل (١٢) : دورة حل المشكلة وصناعة القرار

- **الملاحظة:** هي أولى مراحل صناعة القرار/ حل المشكلة، وفيها يلاحظ متخذ القرار بأن هناك شيء خاطئ يجب معالجته أو أن هناك فرصة يجب اغتنامها - وتتبنى عملية الملاحظة أساساً على بديهية/ حدث متخذ القرار وشعوره العام وليس بالضرورة على إشارات واضحة وصريحة .

- **إدراك المشكلة:** تأتي هذه المرحلة كانعكاس مباشر لتجميع الملاحظات من المرحلة السابقة ، وفيها تتم عملية التأكد من/ إثبات الملاحظات بوضوح من خلال إدراك لانحراف في مستوى الأداء ، ومن ثم تتولد القناعة التامة بأهمية وجود قرار لمعالجة هذا الانحراف.

¹⁴ مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، اتخاذ القرار، أبحاث ودراسات العدد ١٢، ٢٠٠٣، ص٤
¹⁵ طارق وفيق، صناعة القرار، مرجع سابق، ٢٠٠٤، ص٨-١٣. (بتصرف)

- **فهم المشكلة:** تعتبر هذه المرحلة من المراحل الهامة في عملية صناعة القرار، ويكون فيها متخذ القرار في حاجة إلى تحليل دقيق للمشكلة وطبيعتها...، وبصفة خاصة ما يتصل منها بأعراض المشكلة وأسبابها وترتيب هذه الأسباب حسب أهميتها النسبية في إحداث المشكلة .

- **وضع/ تحديد الأهداف:** في هذه المرحلة، وفي ضوء تشخيص المشكلة في المراحل السابقة، يتم وضع تصور عن الحالة المثالية أو المرغوبة والمستهدفة من القرار ، والأهداف غالباً ما تنصب على سد الفجوة بين الوضع الحالي (القصور/ الانحراف في الأداء) والوضع المستهدف، وكثيراً ما تسعى القرارات لتحقيق أهداف كثيرة من خلال توفر عدد من الخصائص في الأهداف التي يتم تحديدها، منها ما يلي:

- أن يكون الهدف عملياً قابل للتحقيق في ظل الموارد المتاحة والقيود الموجودة .
- أن يكون الهدف واضحاً ومحدداً بما يسهم في وضوح القرار .
- أن يكون الهدف في قالب كمي كلما أمكن .
- أن يكون للهدف إطار زمني.

- **إيجاد/ صياغة البدائل:** يتم في هذه المرحلة صياغة البدائل المختلفة لحل المشكلة، في ضوء نتائج المراحل السابقة (تحديد المشكلة، وضع الأهداف) ، والتي تتطلب فكراً إبداعياً قادر على تصميم وتطوير عدد من البدائل المبتكرة غير التقليدية .

- **تقييم البدائل:** يتم في هذه المرحلة تحديد مدى تحقيق كل بديل لأهداف القرار، وهو الأمر الذي يتطلب شرح وافى ومفصل للنتائج المتوقعة من كل بديل...، ومن ثم اكتشاف مميزات وعيوبه، ثم تعقد مقارنة بين البدائل لاختيار أفضلها.

- **اختيار البديل الأفضل:** تسمى هذه المرحلة بمرحلة اتخاذ القرار، وتعتبر هذه المرحلة هي النقطة الرئيسية في عملية صناعة القرار والتي تعمل من أجلها كل المراحل السابقة _ وفيها يتم اختيار أحد البدائل والذي تعتبر أفضلها في ضوء الأهداف الموضوعية ومدى تحقيقه للمعايير السابقة.

- **التنفيذ:** تبدأ هذه المرحلة عقب اختيار البديل الأفضل (اتخاذ القرار)، وفيها يتم إجراء أية تغييرات يتطلبها تنفيذ القرار والمرحلة تتم وفقاً للخطوات التالية:

- **إعلان القرار** (تقديمه للمعنيين): يتم في هذه الخطوة صياغة القرار بشكل نهائي وفي صورة بسيطة وواضحة، ثم يتم الإعلان عن القرار والإفصاح عن مضمونه _ ومناقشته مع المعنيين به (الذين سينفذونه والذين سيتأثرون به).
- **تنفيذ القرار:** يتم في هذه الخطوة وضع خطة لتنفيذ القرار تأخذ بعين الاعتبار ما يمكن أن يحدث من متغيرات بين توقيت اتخاذ القرار وبين أجل التنفيذ وحتى توقيت بلوغ الهدف، وتحدد هذه الخطة معايير التنفيذ من حيث البرنامج الزمني والتكلفة والجودة _ وتضمن هذه الخطة الهدف من القرار والأنشطة (الأعمال) التي ستؤدي والقائمين بها ومكان وكيفية وزمن التنفيذ بالإضافة إلى الموارد.

- **المتابعة:** تبدأ هذه المرحلة عقب الانتهاء من مرحلة اتخاذ القرار وتنفيذه، وفيها يتم متابعة النتائج التي أسفر عنها تنفيذ القرار، وتحديد مدى كفاءته في حل المشكلة أو التقليل منها_ فإذا أظهرت عملية المتابعة أن القرار استطاع حل المشكلة بكفاءة فإنه في هذه الحالة تعتبر هذه المرحلة هي نهاية عملية/لورة صناعة القرار_ أما إذا كانت نتائج عملية المتابعة غير مرضية ففي هذه الحالة تعتبر هذه المرحلة مساوية تماماً لمرحلة "الملاحظة" _ وتبدأ عملية/لورة صناعة القرار من جديد.

٣-١-٣ أبعاد ومراحل دعم القرار التنموي^{١٦}

تنطوي عملية دعم القرار على أربعة أبعاد رئيسية كما هو موضح بالشكل (١٣)، إذ يُمثّل كلٌّ من تلك الأبعاد قيمة مضافة " القيمة التي تضاف خارج نطاق الطبيعي" إلى إجمالي القيمة أو العائد خلف السياسات أو البرامج أو الإجراءات محل التناول. وذلك حيث تُمثّل تلك الأبعاد نقاط تماس يجب المرور بها للوصول إلى القرارات التنموية المثلى، وهذه الأبعاد هي:

- (١) جمع وتجهيز البيانات الأساسية: يُعرّف على أنه جمع وتجهيز البيانات والإحصاءات الخام وفقاً لمتطلبات عملية تحليل أبعاد المشكلة محل الدراسة. وخلال هذه العملية يجب مراعاة تحديد تعريف دقيق للبيانات والإحصاءات المطلوب إتاحتها وتوفيرها.
- (٢) البُعد المعلوماتي: يعتبر بعملية دعم القرار خطوة صوب إتاحة متقدمة عن إتاحة البيانات والإحصاءات الأساسية. حيث لا يعتمد مبدأ الإتاحة بتلك المرحلة على تجميع البيانات من مصادرها بل يتقدم ليشمل تركيب المؤشرات والإحصاءات المتقدمة وفقاً للمنهجيات والأسس العالمية. كذلك يساهم هذا البُعد في دراسة التجارب الدولية لاستخلاص الدروس المستفادة واستقاء المعلومات التي تضمنتها تلك التجارب.
- (٣) البُعد المعرفي: يعتبر إدخال البعد المعرفي إلى جانب أبعاد ومراحل دعم القرار بالدلائل، مرحلة تضمين لدور الخبرات الشخصية، والأبعاد المجتمعية والإنسانية للقرار أو القضية محل الدراسة. إذ يُعتبر من المراحل الضرورية والهامة بصنع ودعم القرارات وخاصةً التنموية. فتحليل أبعاد غير رقمية للمشكلة، وإضافة جوانب إنسانية واجتماعية - والتي قد تتضمن عادات وتقاليد شعوب أو عرقيات داخل الشعوب - من شأنه أن يُضيف أبعاد لا تستطيع الإحصاءات والمؤشرات أن تعكسها مُنفردةً، وتحضير القائمون على دعم القرار لقراءة الإحصاءات والمؤشرات بصورة تُقارب الواقع. كذلك تُعتبر مرحلة إعداد البُعد المعرفي للقضية محل الطرح وسيلة للرقابة على جودة ودقة البيانات والإحصاءات المُستخدمة وخلوها من أي صور الفساد أو التدليس.
- (٤) البُعد التنموي: يُمكن الاصطلاح على تسمية هذا البُعد ببيوتقة دعم القرار. وذلك حيث أنه خلال هذه المرحلة من مراحل دعم القرار - وهي المرحلة الأخيرة - يتم صهر البيانات والإحصاءات بكل ما تعكسه من حقائق وما يعترضها من قصور مقصود أو غير مقصود، وتوجهات ورؤى المجتمع والأبعاد الإنسانية والاجتماعية بكل ما بها من تحيز وانطباعات وقيود مجتمعية قد تخرُج عن الوضع الأمثل. إذ يجب الخروج من تلك المرحلة بصياغة آليات مُقترحة للحل في ضوء ما تم استقرائه من الإحصاءات والمؤشرات بما يتلاءم ومتطلبات ورؤى المجتمع. من جهةٍ أخرى يتم خلال تلك المرحلة تصميم آليات التغذية العكسية من إحصاءات ومؤشرات ونماذج رياضية تهدف إلى متابعة وتقييم مراحل تنفيذ البرامج التنموية ومردود السياسات العامة.

^(١٦) ماجد عثمان، الإحصاء ودعم القرار وصياغة السياسات العامة، ٢٠٠٧ - ص ١٧-٢١. (بتصرف)



المصدر : ماجد عثمان، الإحصاء ودعم القرار وصياغة السياسات العامة، ٢٠٠٧.

شكل (١٣): أبعاد دعم القرار التنموي

وبتحديد الأبعاد الأربعة الرئيسية لعملية دعم القرار يُمكننا الوقوف بسهولة على مراحل دعم القرار، إذ أن تحديد هذه المراحل يخضع لفكرة توظيف وخدمة الأبعاد المختلفة لدعم القرار بالصورة التي تحقق أقصى استفادة مُمكنة وتعظم مردود السياسات التنموية.

وبأي الأحوال يُمكن توصيف مراحل دعم القرار وما تنطوي عليه من إجراءات متتابعة بالنقاط التالية:

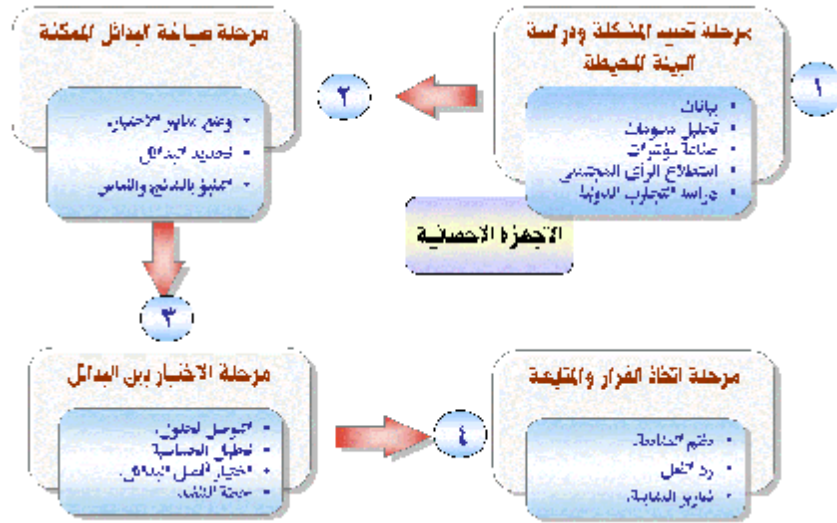
(١) مرحلة تحديد المشكلة ودراسة البيئة المحيطة: تأخذ أولى الخطوات نحو صنع القرار الأمثل، تحديد أبعاد مشكلة الدراسة والبيئة المحيطة بتلك المشكلة. ويتم ذلك عن طريق جمع الدلائل والبراهين المعلوماتية المُمثلة في: البيانات، واستطلاعات الرأي، والتجارب المحلية. ويتكون الجانب الأولي من الأدلة المعلوماتية، يتم البدء بخطوات إعداد وتركيب المؤشرات والإحصاءات المُتقدمة وتحليل المعلومات. وتنتهي تلك المرحلة إلى الوصول إلى تلك السلة من البيانات والمؤشرات والإحصاءات المُكونة للبيئة المعلوماتية التحتية للقضية المطلوب دعمها.

(٢) مرحلة صياغة البدائل المُمكنة: تُعد تلك المرحلة أولى المراحل الحقيقية للقائمين على دعم القرار، إذ يتم خلالها صياغة الصورة الأولية المُقترحة لكافة البدائل والاختيارات المُمكنة. ويصاحب تلك المرحلة استخدام أساليب التحليل الكمي والوصفي لتنفيذ محاكاة وسيناريوهات مُتوقعة بُغية التنبؤ بالنتائج المُتوقعة جراء الاحتكام إلى تلك البدائل. بالإضافة إلى صياغة نظم المتابعة الدورية لمرحلة تنفيذ البرامج وتفعيل السياسات، ونُظم التقييم النهائي لمردود نتائج عملية التنمية المتولدة عن البدائل.

(٣) مرحلة الاختيار بين البدائل: تنتقل هذه المرحلة للاهتمام بدعم القرار إلى المستويات العليا من القائمين عليه. حيث تطلب مرحلة الاختيار بين البدائل المطروحة والسيناريوهات المُتوقعة - المُعدَّتين بالمرحلة السابقة - ضرورة الاحتكام إلى الخبراء بمجال دعم القرار وأولئك المُتخصصين بالقضايا التنموية باختلاف صورها وأشكالها ووفقاً للقضية محل النقاش. حيث أن هذه المرحلة تتطلب التأنى والخبرة في الاختيار لضمان استخدام البديل المُقترح للموارد المحدودة بالصورة المُثلى، كذلك التأكد من منطوقية الإحصاءات والمؤشرات المُستخدمة في بناء وتركيب البدائل المختلفة. وتخلُص هذه المرحلة إلى اختيار أحد البدائل ليكون البديل المُنتخب. يلي ذلك تصميم خطة تنفيذ هذا البديل على أرض الواقع.

الفصل الثالث : صناعة القرار والتنمية

٤) مرحلة اتخاذ القرار والمتابعة: تعتبر هذه المرحلة آخر مراحل عملية صنع القرار للدورة الواحدة - فكما سبق وذكرنا يُمكن أن تتكرر هذه المراحل عدد غير معلوم من المرات - والتي يتم من خلالها تصميم نُظم وتقرير المتابعة الدورية للتأكد من مواعمة التنفيذ للخُطط والمهام الموصوفة سابقاً. كذلك تعني هذه المرحلة بقياس ردود الفعل والتي قد تُعنى بأول رد فعل تجاه تلك السياسات أو البرامج، أو تصميم نظام لقياس ردود الفعل بصفة دورية وبصورة موازية لنُظم متابعة التنفيذ. ويوضح الشكل (١٤) مراحل دعم القرار



المصدر : ماجد عثمان، الإحصاء ودعم القرار وصياغة السياسات العامة ٢٠٠٧.

شكل (١٤) : مراحل دعم القرار

٣-١-٤ - ٤ - ٣ - ٤ - ٤ : توظيف المؤشرات في صناعة ودعم القرار

من خلال العرض السابق يتضح أن توفير المعلومات "المؤشرات بوجه خاص" عنصر حاكم في عملية صناعة القرار في مختلف مراحلها وباختلاف أنواعه حيث أنه لا يوجد قرار بدون وجود معلومات دقيقة وشفافة تساهم في عملية صنع القرار ورشده. وكما قيل " تتوقف جودة القرار على ما يتاح لصانعه من بيانات كما يؤثر ذلك على درجة التأكد التي يتخذها القرار".^{١٧}

وتعظيم أهمية دور المعلومات في عمليات اتخاذ القرارات، سواء كانت طبيعة هذه القرارات فنية، اقتصادية، أو سياسية إنما تتأسس على نسق معلوماتي يجعل من القرارات المتخذة مشروعة وذات جدوى عملية في خضم تعقد المشكلات العمرانية واستعصائها على المعالجات التقليدية.^{١٨}

وتستحوذ المعلومات على المكانة الإستراتيجية في صناعة القرارات، وتحديد أفضل الخيارات التنموية المبتكرة، وأحسن الممارسات، فنحن نعيش مرحلة تفجر ثورة المعلومات وعصر العولمة وما يفرضه هذا الواقع من تداعيات وتحديات مما تحتم الحاجة إلى إنشاء مرافق تقوم بالرصد العلمي والتوثيق للمشكلات الحضرية وتحديات التنمية الاقتصادية.^{١٩} وإن كان هدفنا هو توظيف المعلومات حتى تكون قابلة للقياس وصناعة القرار.

(١٧) محمد عبد الله عبد الرحيم، حل المشاكل وصنع القرار، مرجع سابق، ص١٧

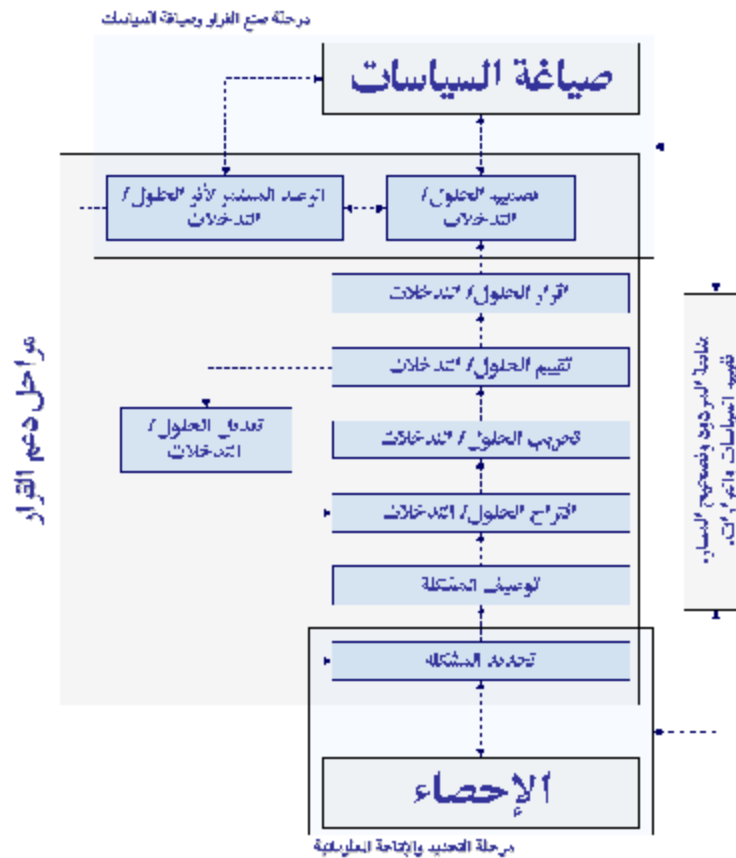
(١٨) أحمد عبد الرحمن الجودر، ورقة بحثية عن المراد الحضري في خدمة العمل البلدي، مؤتمر العمل البلدي الأول، البحرين، ٢٠٠٦م، ص٢

(١٩) نفس المرجع السابق، ص٢

الفصل الثالث : صناعة القرار والتنمية

ولقد أصبح علاج قضايا التنمية الحضرية بالمدن العربية مرهوناً بمدى كفاءة وفاعلية صناعة القرار لمن هم على رأس منظومة الإدارة الحضرية، ونظراً للتعقيدات الشديدة والتشابكات الواضحة بين العناصر المكونة لقضايا التنمية الحضرية بمستوياتها المختلفة (اجتماعية- اقتصادية- عمرانية- بيئية... الخ) فإن الاعتماد على أساليب تقنية متطورة أصبح هو العلامة الفارقة للتمايز بين مستوى الأداء في الإدارة الحضرية للمدن سواء على المستوى العام (الدولي) أو الإقليمي (العربي) أو الوطني (كل دولة على حدة).

ويوضح الشكل (١٥) التكامل بين المراحل الثلاث المختلفة - الإحصاء ودعم القرار وصياغة السياسات - الذي يكون منهم منظومة عمل لتروس متلاحمة تختلف الوظيفة والأداء إلا أنها تدعم نظام حركي متكامل. بالإضافة إلى ما سبق يوضح الشكل أن الربط بين مرحلتَي الإثارة وصياغة السياسات ينتج عنه طبقة خاصة تخدم هدفين رئيسيين. أول تلك الأهداف وهو هدف دوري يختص بمتابعة المردود وتصحيح المسار. بينما يكمن ثاني تلك الأهداف في التقييم النهائي للسياسات والقرارات. وتعتبر التغذية المرتجعة (Feedback Loop) من النتائج للسياسات للبرامج صُلب إدارة البرامج التنموية، والذي تأخذ فيه الإحصاءات والمؤشرات دور ناقلات الحركة لعملية صنع القرار التنموي. أي أنه يُمكن أن نخلص إلى الترادف بين صنع القرار بالدلائل ودور الإحصاء بمراحل دعم القرارات التنموية.^{٢٠}



المصدر : أ.د ماجد عثمان، الإحصاء ودعم القرار وصياغة السياسات العامة، ٢٠٠٧.

شكل (١٥) : دور الإحصاء بصياغة السياسات والقرارات القائمة على الأدلة والقرائن المعلوماتية

²⁰ ماجد عثمان، الإحصاء ودعم القرار وصياغة السياسات العامة، ٢٠٠٧ - ص ٦٧.

ومن الإطار النظري السابق يمكن استنتاج ما يلي:

١. أن وجود مشكلة أو قضية هو الباعث أو المحرك لعملية صنع القرار
٢. ارتباط (صناعة - اتخاذ - دعم) القرار بتوافر بيانات ومؤشرات دقيقة كأحد أهم جوانب المعرفة.
٣. تلعب بيئة القرار دوراً هاماً في عملية صنع واتخاذ القرار ويمكننا التمييز بين متغيرات البيئة الداخلية والخارجية التي يعمل في إطارها متخذ القرار ويتأثر بها ويؤثر فيها.
٤. التأكيد على دور اتخاذ القرار ودعمه من خلال متابعة التنفيذ وتقييمه كعمليات مستدامة ومستمرة.
٥. قوة التداخل بين الإتاحة المعلوماتية ودعم القرار وصياغة السياسات

٣- ٢ التنمية والمناهج التخطيطية

أن التنمية بلفظها المطلق هي توسيع خيارات الناس وقد استخدم لأول مرة هذا التعريف الاقتصادي "ارثور لويس" عام ١٩٥٥م الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد. وقد اختلف الباحثون على مفهوم واحد للتنمية وعرفت بأنها نتاج كل ما يخطط له ويتم متابعه تنفيذه بطريقة علمية على مستوى الفرد والمجتمع والبيئة من مشروعات اقتصادية وخدمات اجتماعية تؤدي بالفرد ومجتمعه إلى حال أفضل وظروف معيشية أحسن.

وفي تعريف آخر توظيف جميع موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية من أجل زيادة النشاط الاقتصادي وتحسين الرفاهية الاجتماعية^{٢١}.

التنمية المستدامة^{**}: هي عمليات التنمية الجارية التي تضمن تحقيق النمو في المستقبل، من خلال مدخل التنمية الذي يسمح بتلبية احتياجاتها دون تدمير للموارد التي تعتمد عليها التنمية في المستقبل^{٢٢}، وهي ليست هدفاً في حد ذاتها إنما هي وسيلة لزيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو. ويجب مراعاة العناصر التالية (الحفاظ، المداومة"استمرار الاستهلاك مع الترشيد"، الكفاءة) ومن أهم أهداف التنمية المستدامة^{٢٣} هي كالتالي :

- استدامة التنمية كوسيلة لزيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو.
- المحافظة بشكل أساسي على دورة الحياة ضمن النظام البيولوجي.
- تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.
- توظيف كافة قدرات وقوى المجتمع لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية والثقافية.

التنمية البشرية: هي عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى أفضل، بحيث يشمل على مجموعة واسعة من الخيارات الإنسانية مثل الصحة الجيدة، التعليم، الرفاهية، نوعية الحياة، الثقافة والديمقراطية... الخ.^{٢٤}

(21) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البرنامج التدرجي " الوحدة الأولى- مفهوم التنمية البشرية المستدامة"، تم تطوير هذا المفهوم في التسعينات ، البحرين، ٢٠٠٨م.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦م

** ظهر المصطلح لأول مرة عام ١٩٨٧ في تقرير بورتلاند Bruntland الذي نشرته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية.

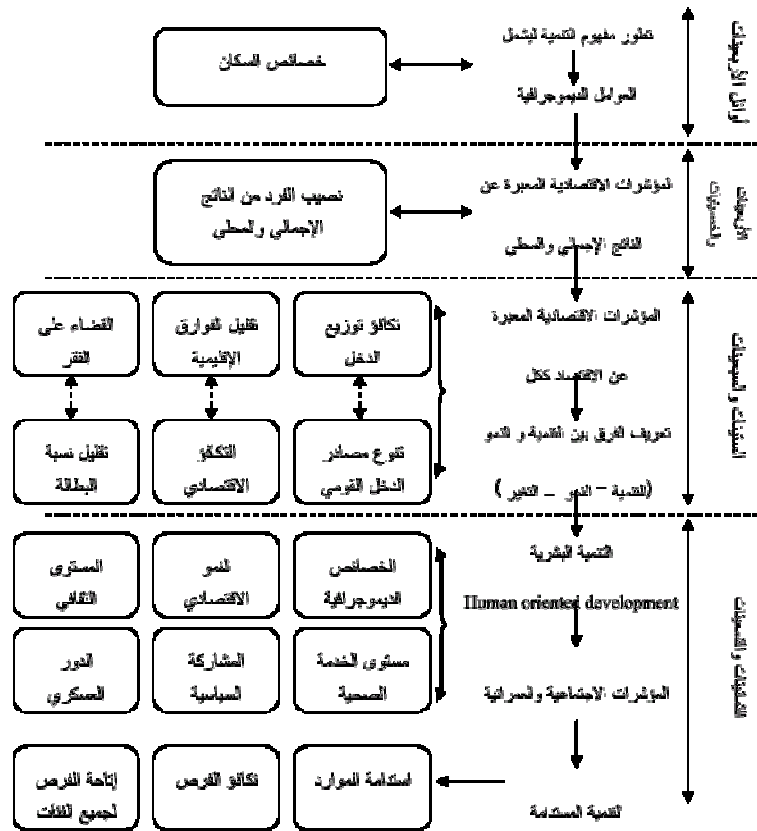
(22) وفاء عامر، قضية تعليم الفناء بين تحديات التنمية المستدامة ومعوقات فجوة النوع، مؤتمر الأطفال والشباب في مدن الشرق الأوسط، ص ٢

(23) هشام البرملجي، " التنمية المستدامة وأدوات الاستدامة ، بحث منشور.

(24) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣، أهداف التنمية للألفية : تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية.

التنمية البشرية المستدامة: هي تنمية لا تكفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضاً. وهي تجدد البيئة بدل تدميرها؛ وتمكن الناس بدل تهميشهم؛ وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم . أن التنمية البشرية المستدامة هي تنمية في صالح الفقراء، والطبقة، وتوفر فرص عمل، وفي صالح المرأة. إنها تشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة ويحافظ على البيئة، تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقيق العدالة فيما بينهم^{٢٥}. وتتمثل مكونات مفهوم التنمية البشرية المستدامة في **الإتصاف، والإنتاجية، والاستدامة، والتمكين** وتعتبر هذه المكونات بمثابة معايير للسياسات والأهداف يجب تحقيقها^{٢٦}.

التنمية الحضرية: تتعدد العوامل التي تؤثر في العمران بوجه عام وفي العمران الحضري بوجه خاص والعمران هو الصورة الاختزالية لكل جوانب الحياة التي أنتجها الإنسان وأوجدتها الطبيعة (ابن خلدون - المقدمة - تعريف العمران). وتحقيق التنمية لمختلف فئات المجتمع يضمن تحقيق النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للموارد والمحافظة على البيئة وحمايتها واحترام التنوع الثقافي للمجتمع مما يضمن تلبية متطلبات الأجيال الحالية دون المساومة على تلبية الأجيال القادمة. وهي الرؤية المستقبلية لتطوير العمران وتطوير المواصلات ومواجهة التحديات الاقتصادية والسكانية والبيئية التي تحتاج لتنمية المستدامة. ويوضح الشكل (١٦) تطور عملية التنمية منذ أوائل الأربعينيات حتى الآن وتأثيرها على المؤشرات المستخدمة^{٢٧}



شكل (١٦): تطور عملية التنمية منذ أوائل الأربعينيات وحتى الآن

²⁵ مفهوم التنمية البشرية المستدامة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تقرير "مبادرة من أجل التغيير".

²⁶ إقبال الأمير السمالوطي، قراءات معاصرة في التنمية الاجتماعية، دار الكتب، ٢٠٠٠، ص٩٧

²⁷ أسماء عبد العاطي محمد، محاور الحركة الرئيسية وتأثيرها على التنمية الإقليمية، رسالة الماجستير، كلية الهندسة جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م.

المناهج " العملية" التخطيطية: يعرف المنهج التخطيطي بأنه الإطار الفكري الذي يحكم أو يحدد خط سير المخطط أو فريق العمل خلال عملية التعامل مع مشكلة أو مشكلات تخطيطية سواء على مستوى منطقة أو حي أو مدينة أو إقليم تؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف المجتمع في التطور والتنمية، حيث أن جزء أساسي من المنهج التخطيطي يجب أن يكون مستمداً من ومتوافقاً مع الإطار الفكري العام الذي يعتنقه المجتمع ككل. كما يعرف المنهج التخطيطي أيضاً بأنه منظومة العمل المتكاملة للقيام بعملية التخطيط لتحقيق التنمية العمرانية الشاملة. وكانت العملية التخطيطية قديماً تحصر نفسها في حدود المشكلات الصغيرة والبسيطة أو تركز على تقديم حلول لجزيئات من المشكلات التخطيطية بما يتناسب مع إمكانيات المنهج المحدودة، إلى أن ظهر في السنوات الماضية وبدءاً من عام ١٩٣٠م مداخل وأساليب تخطيطية جديدة حاولت تحسين منهجية العمل إلى مستوى يتناسب مع الظروف المتشابكة التي يواجهها المخططون. أو سلسلة من القرارات والخطوات التنفيذية التي تتخذ في سبيل حل مشاكل قائمة و/أو تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة سابقاً.^{٢٩}

ومن أهم المداخل والمناهج التي صيغت نظرياً خلال تلك الفترة من قبل بعض الباحثين وجربت في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، بل وفي العديد من الدول النامية ولكن بدرجات متفاوتة نظراً لاختلاف ظروف التطبيق في كل حاله ما يلي:

– حدد Falls & Weber الخطوات الإجرائية **لمنهج التخطيط الشامل** وقد نشأ هذا النموذج في منتصف القرن العشرين وهو ضمن مناهج التخطيط العمراني التي تركز على الخطوات الإجرائية لاتخاذ القرار العمراني، كما هو موضح في شكل (١٧) ^{٣٠}.

– حدد Chadwick, George (1971) العملية التخطيطية في أربعة مراحل رئيسية تحتوي كل مرحلة على مجموعة من المراحل أو الخطوات الفرعية، كما موضح في شكل (١٨) ^{٣١}.

– حدد كل من Lichfield, Nathaniel & Kettle, Peter & Whitbread, M. (1975) أن العملية التخطيطية تتكون من إحدى عشر مرحلة متتابعة، كما في الشكل (١٩) ^{٣٢}.

– حدد الخطوات الإجرائية لمنهج التخطيط الاستراتيجي (١٩٨٢- حتى الآن) من خلال التجارب التخطيطية العالمية والمحلية وهو ضمن مناهج التخطيط العمراني التي تركز على الخطوات الإجرائية لاتخاذ القرار العمراني، كما هو موضح في شكل (٢٠) ^{٣٣}.

وتعتمد معظم المداخل الحديثة في صياغتها على فلسفه واحدة وهي أن أنشطة التخطيط في الأصل هي أنشطة اتخاذ قرار، بمعنى أن الهدف في النهاية هو الوصول إلى قرارات مناسبة للتعامل مع مواقف تخطيطية محددة. وقد اتفقت تلك المداخل على أن تحقيق هذا الهدف يستلزم وضوح ودقة المعلومات الأساسية التي تستخدم في اتخاذ القرار مما يتطلب نظامية وشمولية وعلمية المناهج المستخدمة في تجميع وفي تحليل المعلومات وفي صياغة القرارات وبالتالي في وضع الحلول التخطيطية المناسبة للمشكلات. ^{٣٤}

²⁸) Esam Al-Din Mohamed Ali, A Proposed Methodology to Re-Planning the Existing Cities in Egypt, *Journal of Engineering Sciences, Assiut University, Vol. 32, No. 3, July 2004*

²⁹) رانيا بيومي جاد، مناهج التخطيط العمراني للمدن المصرية الجديدة، رسالة ماجستير - قسم التخطيط العمراني، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٦

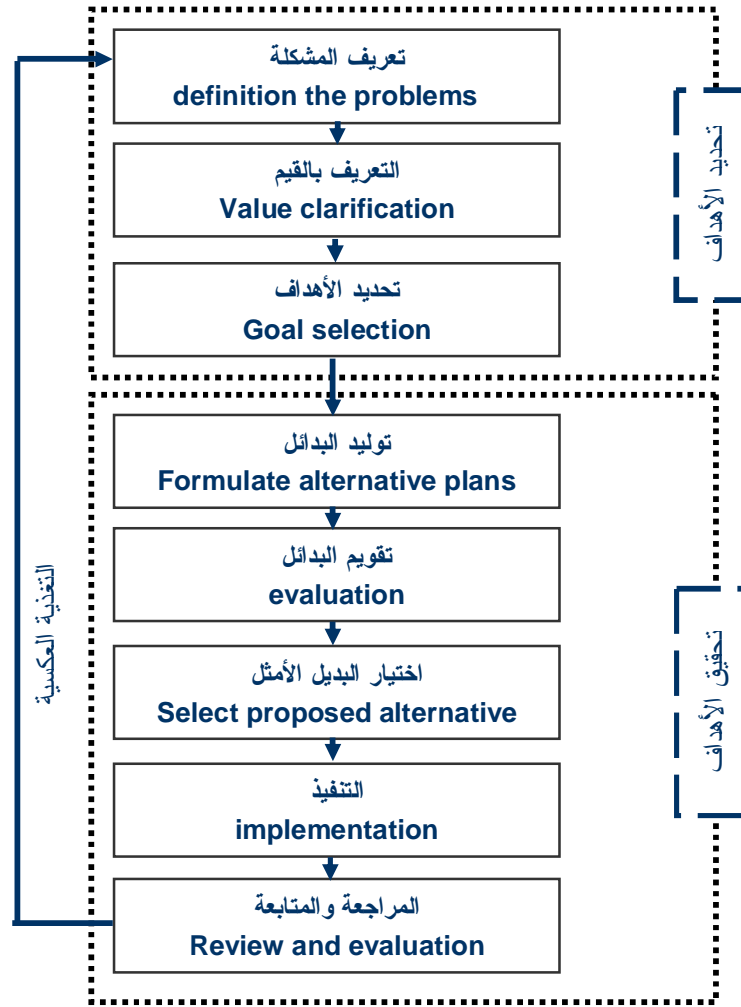
³⁰) رانيا بيومي جاد، مرجع سابق، ص ٣٥

³¹) Esam Al-Din Mohamed Ali, *preview source, p5.*

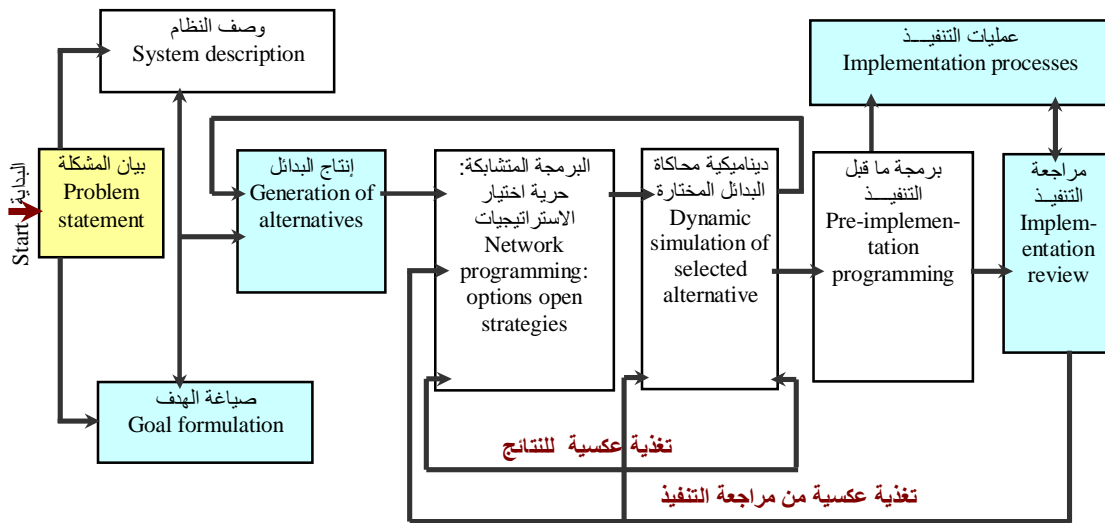
³²) Esam Al-Din Mohamed Ali, *preview source, p5.*

³³) رانيا بيومي جاد، مرجع سابق، ص ٤٥

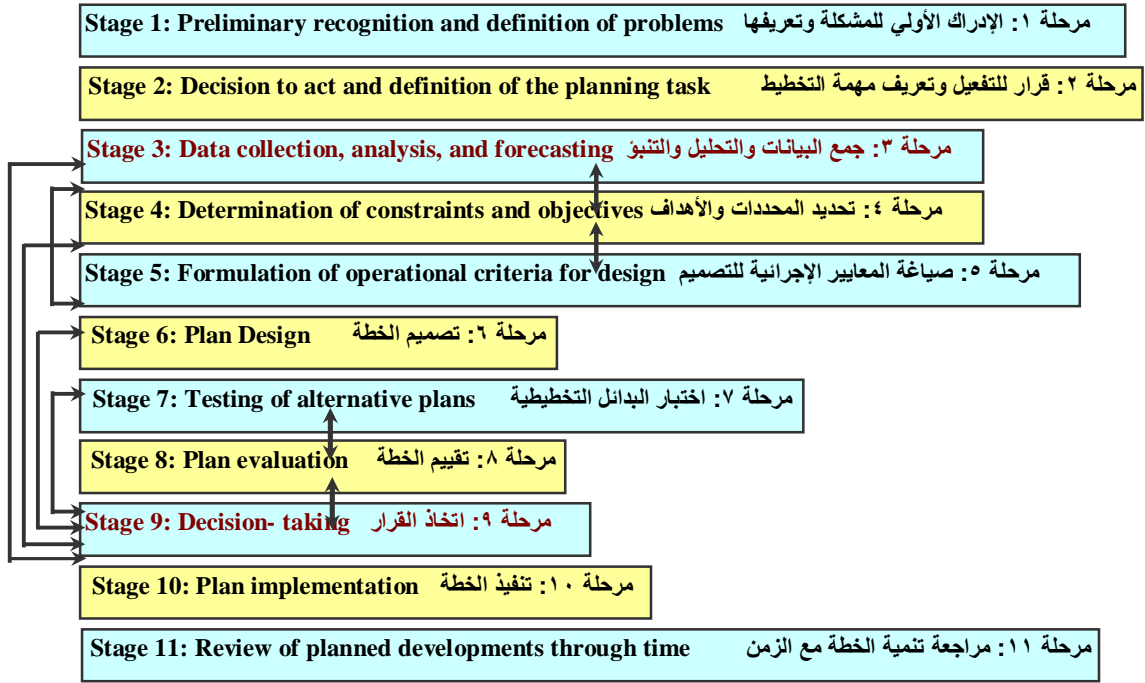
³⁴) Lang, Jon, & Burnett, C. (1974), "Designing for Human Behavior: Architecture and Behavioral Sciences", Dowden Hutchinson & Ross, Inc., Stroudsburg, Pennsylvania.



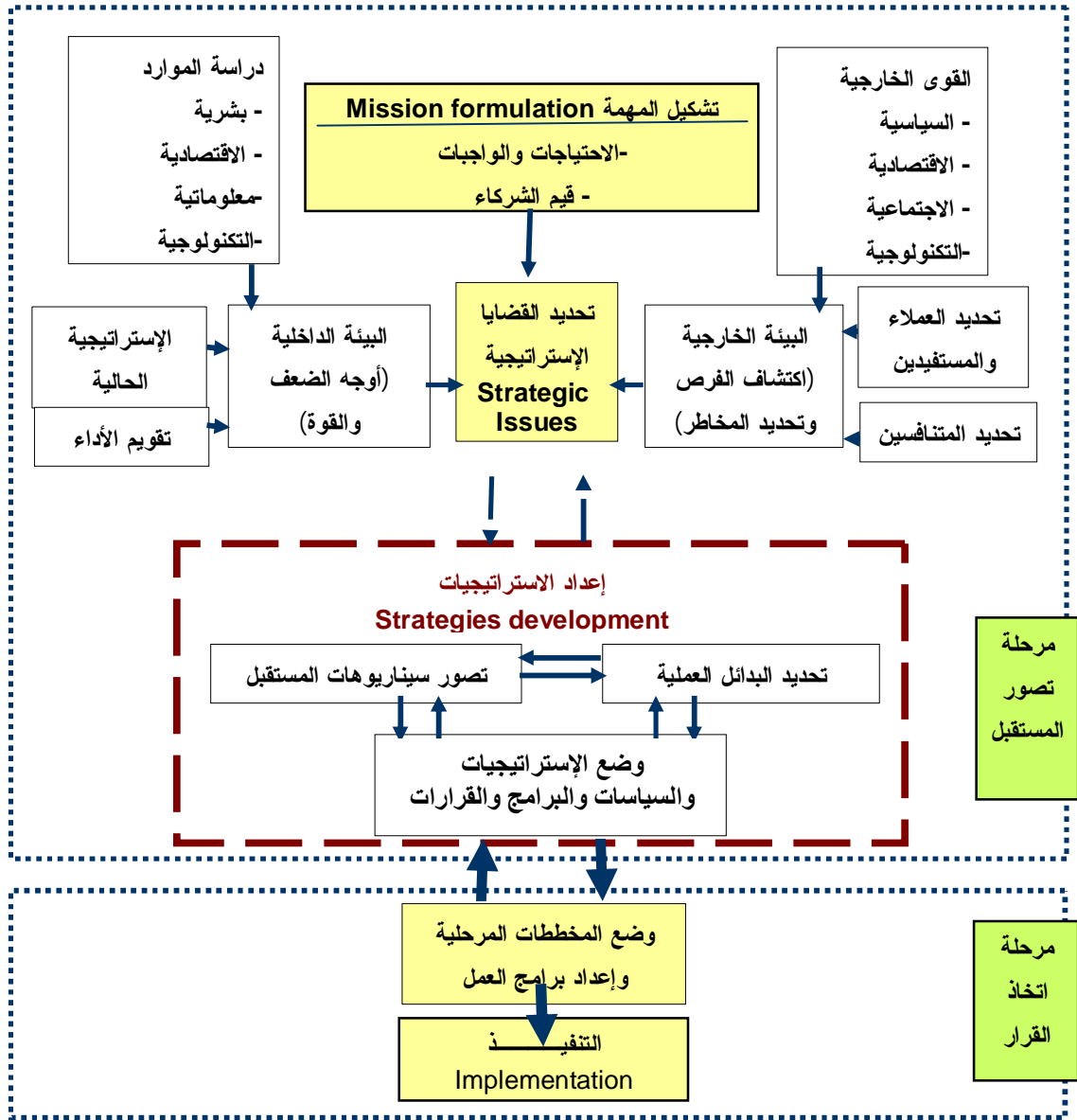
شكل (١٧): الخطوات الإجرائية لمنهج التخطيط الشامل



شكل (١٨): العملية التخطيطية كما يراها Chadwick, George



شكل (١٩) : العملية التخطيطية كما يراها من Lichfield, N. & Kettle, P. & Whitbread, M.



شكل (٢٠) : الخطوات الإجرائية لمنهج التخطيط الاستراتيجي

٣-٣ منهجية اتخاذ القرار في إدارة العملية التخطيطية

ولكن كيف يتم تحليل المشكلة والانتقال إلى الهدف وتحديد الاستجابة، والأمر مرجعه إلى ما يعرف بمنهج الإطار المنطقي Logical Framework Approach (LFA)، فعلى القائمين على العملية التخطيطية استخدام هذا المنهج في التحليل والبحث ليعضوا أمام المسؤولين والجمهور بما فيهم قيادات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية المشكلة والهدف وآلية التنفيذ^{٣٥}.

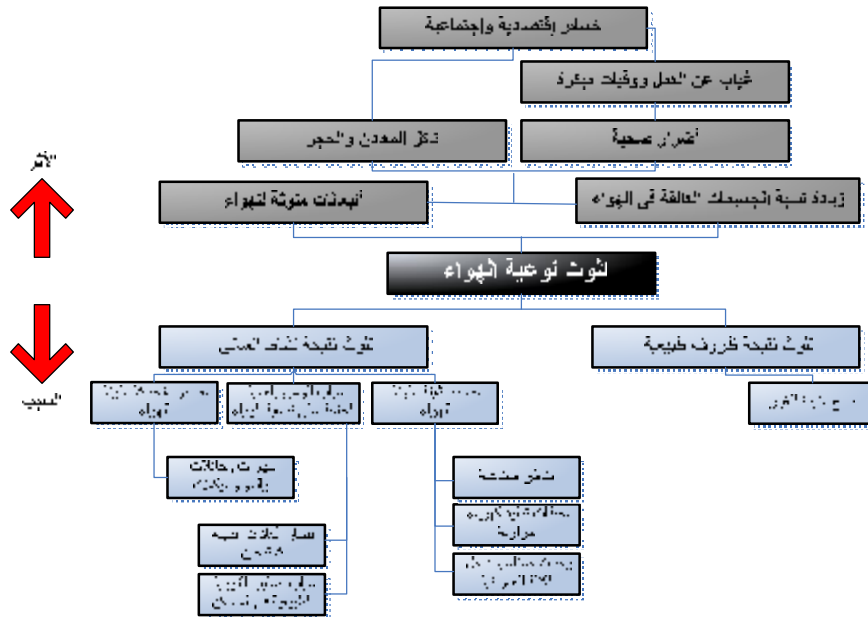
³⁵ د. أحمد طه الصغير- د. أحمد عثمان الخولي، المرصد الحضري للمدينة المنورة " تقرير لعرض نتائج المهمة الثانية لخبرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد العربي لإنماء المدن"، أمانة المدينة المنورة، مارس ٢٠٠٤، ص٣٣-٣٨. (بتصرف)

- تحليل المشكلة

يبدأ منهج الإطار المنطقي، وهو أداة لتنظيم التفكير وترتيب الأفكار برسم شجرة المشكلات (Problem Tree) وذلك بوضع المشكلة وأسبابها وآثار المشكلة كما يوضح شكل (٢١).

وتهدف عملية تحليل المشكلة من واقع مؤشرات الوضع الراهن هي تأسيس علاقة بين السبب processes في المشكلة مقاسه بالمؤشرات من ناحية، والنتائج المترتبة عليها Impact من أعراض تقدرها المؤشرات من ناحية أخرى، لذلك فإن عملية تحليل المشكلة برسم شجرة جذورها الأسباب وفروعها وأوراقها الأعراض والنتائج أمر حيوي في عملية الإدارة الحضرية للمدينة المنورة، والنجاح في تحديد الشجرة ومكوناتها يؤدي إلى بلورة استجابة تنسم بالمنطقية والعقلانية والرشد.

وعملية بلورة شجرة المشكلة بالتشارك من خلال مشاركة أصحاب المصلحة في بلورة هذه الشجرة لها جوانب إيجابية، فهي عملية تنويرية لأصحاب المصلحة والفئات المعنية، وتبني قدراتهم، وهي في الأساس أول لبنة نحو تمكين أصحاب المصلحة في إدارة موارد مدينتهم وتتيح لهم الفرصة نحو المشاركة في عملية اتخاذ القرار وصناعته، وبالتالي تتحمل كافة الفئات مسؤوليتهم في تنفيذ القرار وتحمل تبعاته.



شكل (٢١): نموذج لشجرة المشاكل

- تحليل اهتمامات ومصالح الفئات المعنية

الخطوة الثانية هي إعداد وتحليل لاهتمامات الفئات المعنية وأصحاب المصلحة وذلك بتحضير جدولين، الأول يقدر تأثير أصحاب المصلحة بالمشكلة، والثاني يتوقع الآثار الإيجابية للمشروع على تلك الفئات.

فبعد التعرف على العلاقات بين الأسباب وآثار المشكلة، فإننا جاهزون للتعرف على من يتأثرون بالمشكلة، وما هو دورهم، وما هي اهتماماتهم ومصالحهم، وفي بعض الأحوال ينصح بإجراء تحليل أولى للفئات المعنية خاصة عندما تكون المصالح متباينة تباين شديد يصعب التقريب بين وجهات النظر أو تكون متعارضة.

ويهدف تحليل التشارك إلى، أولاً: التعرف أو تقدير الآثار الاجتماعية والقبول السياسي للمشروع أو البرنامج أو السياسات التي ننوي انتهاجها، وثانياً: التعرف على المصالح المتضاربة وبالتالي انتهاج أفضل السبل للتقريب بينها كجزء من عملية بلورة

الفصل الثالث : صناعة القرار والتنمية

الخطة وتصميم ترتيباتها التنفيذية، وعلى ذلك فإن عملية تحليل التشارك تركز على الإجابة على الأسئلة التالية: مشكلة من ؟ من الذي سينتفع بالاستجابة ؟ من الذي سيتحمل تكلفة الاستجابة ؟ يهتم تحليل التشارك في النهاية بالأداء الحالي والهدف أي الأداء في المستقبل، وتلخص نتائج التحليل في الجداول (٤)، (٥).

جدول (٤)

مصفوفة تحليل اهتمامات أصحاب المصلحة والفئات المعنية: المشكلة وأثارها

العلاقة بين الفئات المعنية الأخرى (مشارك/خلافه)	قدراتهم/دوافعهم في المشاركة في حل المشكلة	كيف تؤثر المشكلة عليهم	الفئة المعنية
			الأجهزة الحكومية المحلية
			الإدارة المحلية (الأمانة)
			القطاع الخاص
			القطاع الأهلي
			سكان المنطقة (الحي)

جدول (٥)

مصفوفة تحليل اهتمامات أصحاب المصلحة والفئات المعنية: النتائج المتوقعة بعد التدخل

صافي التأثير على أصحاب المصلحة	النتائج السلبية (التكاليف)	النتائج الإيجابية (المكاسب)	ما هو هدفهم	الفئة المعنية
				الأجهزة الحكومية المحلية
				الإدارة المحلية (الأمانة)
				القطاع الخاص
				القطاع الأهلي
				سكان المنطقة (الحي)

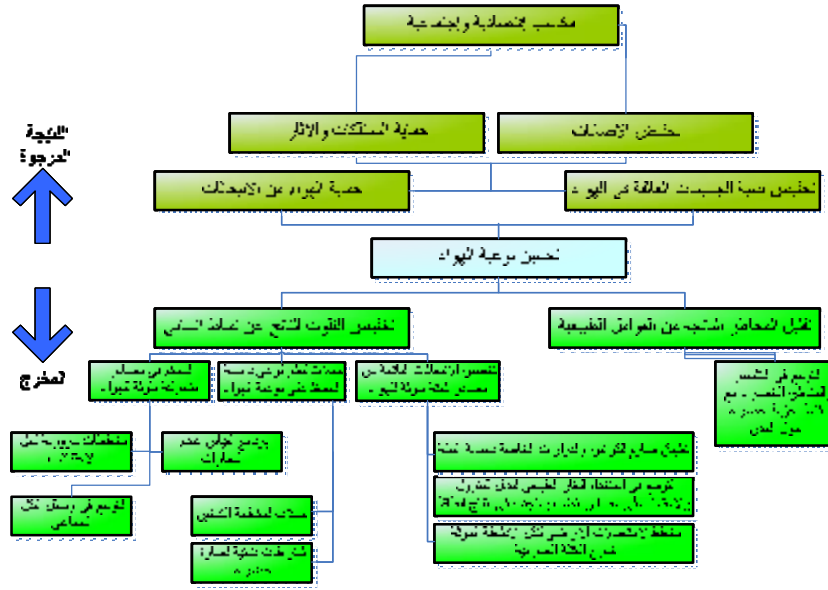
ومن أمثلة الفئات المستهدفة هم الفقراء/أصحاب الأعمال/الأطفال والمرأة ٠٠٠ الخ وهم المتأثرون مباشرة بالمشكلة والمنتفعين بالنتائج الإيجابية للاستجابة.

- تحليل الأهداف

الخطوة التالية هي استنباط شجرة الأهداف وهي عملية تحويل المشكلة وصياغتها في صورة إيجابية وتحويل كل سبب إلى مخرج يكون له نتيجة متوقعة كما هو موضح بالشكل (٢٢).

وتعد شجرة الأهداف لتوضح العلاقة بين المخرج والنتائج المرجوة والمتوقعة، أي أنها توضح الغايات والوسائل لتحقيقها، وعند تحويل شجرة المشاكل إلى شجرة الأهداف فإنه ينصح بتوخي الآتي:

- هل الجملة المستخدمة في صياغة الغايات والمخرج والنتائج المرجوة واضحة أم مبهمه ؟
 - هل الصلة بين المخرج والنتائج المتوقعة منطقية ؟ (ويمكن استخدام الأساليب الإحصائية في التحقق من صحة العلاقة).
 - هل هناك حاجة لإضافة تدخلات إيجابية أخرى ؟
 - هل هناك مخاطر تهدد تحقيق الأهداف ؟ هل النتائج المتوقعة مستديمة ويمكن إدارتها ؟
 - هل البنية النهائية للشجرة بسيطة وواضحة ؟
- بعد ذلك ينصح بعرض الشجرة على أصحاب المصلحة والجهات لأخذ آرائهم.



شكل (٢٢): نموذج لشجرة الأهداف

- تحليل البدائل

في إطار إعداد شجرة المشاكل وتحليل التشارك وبلورة شجرة الأهداف يظهر بوضوح أن احتمال ارتباط إمكانية التنفيذ أو صعوبة في تحقيق المراد أو خطر مرتبط بالتدخلات التي تكون في مجملها الاستجابة للمشكلة التي أوضحتها مؤشرات الوضع الراهن لذلك وبلورة الاستجابة في صورتها النهائية يلزم الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل يجب أن تتناول الخطة (الاستجابة) جميع المشكلات والأسباب الواردة في شجرة المشاكل ؟
- ما هي حزمة التدخلات الضرورية التي يمكن أن تحقق الهدف المنشود ؟
- ما هي التكاليف الرأسمالية والتبعات المالية للاستجابة ؟ وهل يمكن تحملها ؟
- ما هو الأسلوب المناسب لضمان مشاركة المجتمع المحلي في تنفيذ الخطة / البرنامج / المشروع ؟
- ما هو الأسلوب المناسب للدعم المؤسسي الذي يضمن استدامة الحل ؟
- كيف يمكن تلافي الآثار البيئية للتدخلات ؟

- إعداد مصفوفة الإطار المنطقي للاستجابة

بعد الانتهاء من كافة التحليلات فإن القائمون على الرصد الحضري جاهزون الآن لتلخيص الاستجابة في مصفوفة الإطار المنطقي للاستجابة Lag Frame matrix وهي مصفوفة مكونة من أربعة أعمدة وخمسة صفوف. وقراءة المصفوفة في الاتجاه الرأسي توضح النية من الاستجابة وتوضح العلاقات المسببية وتوصف الفروض أو العوامل الخارجية، ولأن التخطيط عملية مستقبلية فإنها تبدأ ببعض الفروض والعوامل الخارجية هي أعمال/نشاط نفترض قيام جهة أخرى به وذلك لتفادي الازدواجية بهدف الحفاظ على الموارد المتاحة للاستجابة وقد تكون بعض الأمور خارج قدرة المرصد في التحكم فيها. وقراءة المصفوفة في الاتجاه الأفقي تعرف كيف تم تحديد الأهداف وكيفية قياسها، ووسائل القياس، كما توفر الأساس للمتابعة والتقويم. ويوضح الجدول (٦) بنية مصفوفة الإطار المنطقي للاستجابة وخطوات استكمال أجزاء المصفوفة المختلفة.

جدول (٦)

بنية مصفوفة الإطار المنطقي للاستجابة وخطوات استكمالها

وصف الاستجابة	المؤشرات	وسائل التأكد	الفروض/المخاطر/العوامل الخارجية
١ - الهدف	١٠ - المؤشرات	١١ - سبل التأكد	
٢ - الغاية	١٢ - المؤشرات	١٣ - سبل التأكد	٩ - الفروض
٣ - هدف المكون	١٤ - المؤشرات	١٥ - سبل التأكد	٨ - الفروض
٤ - المخرجات	١٦ - المؤشرات	١٧ - سبل التأكد	٧ - الفروض
٥ - الأنشطة	علامات على الطريق معرفة في النشاط والاشترطات المرجعية	خطط زمنية/خطط عمل تقارير إدارية ومتابعة على التقدم بصورة فيزيقية وتمويلية	٦ - الفروض

ويلاحظ أن من الممكن أن يكون هناك أكثر من مكون أو مخرج أو نشاط وذلك يلزم تكرار التوصيف حتى تعكس المصفوفة بصورة صادقة وشاملة الاستجابة والمؤشرات التي تسهل متابعة تحقيق التقدم في الحل من عدمه، وبالتالي اللجوء إلى تدخلات أخرى بعد إعادة تحليل المشكلة والتشارك والأهداف.

٢-٤ التكامل بين كلاً من العملية التخطيطية وعملية صناعة القرار

ومن خلال التعريفات والعرض السابق يمكن استنتاج ما يلي:

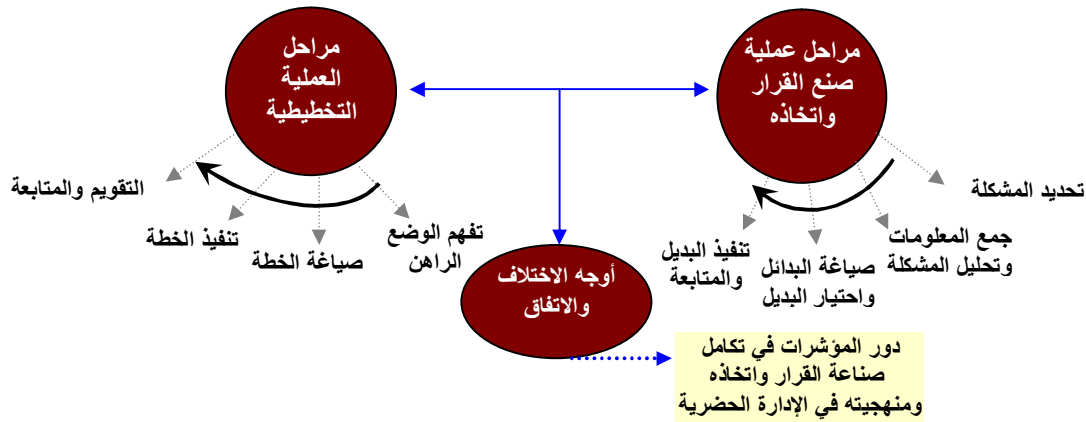
١- هناك تكامل وثيق بين مراحل العملية التخطيطية وبين مراحل صناعة القرار واتخاذها بدءاً من تحديد المشكلة حتى التنفيذ والمتابعة.

٢- تشكل عملية صناعة القرار واتخاذها جزء لا يتجزأ من مراحل العملية التخطيطية

٣- تعتبر الإحصاءات والمؤشرات أحد أهم جوانب المعرفة حيث أن توافر بيانات ومؤشرات دقيقة تعتبر من أهم متطلبات العملية التخطيطية وعملية صناعة القرار.

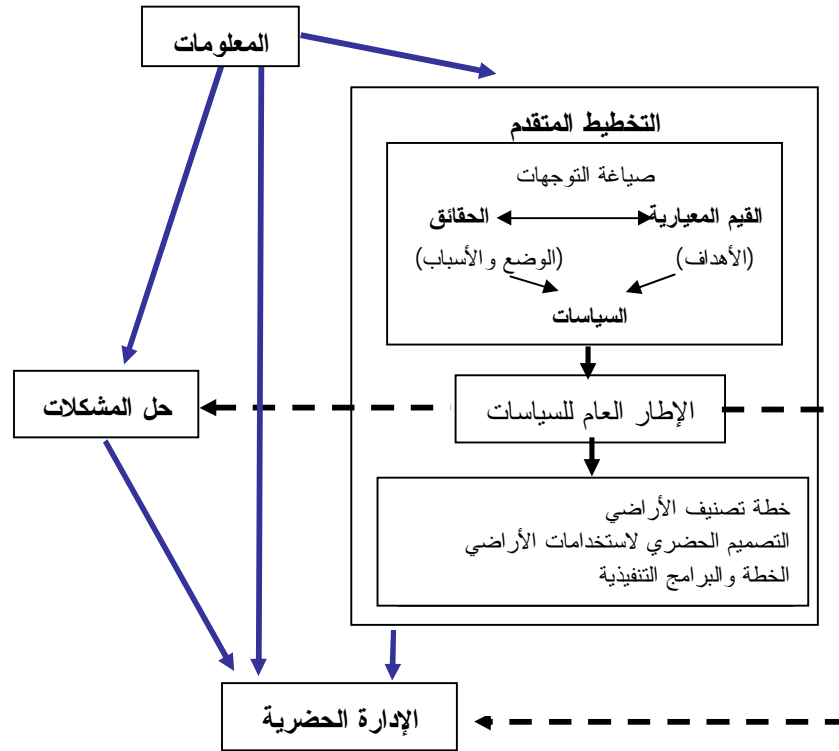
ومن هنا يأتي السؤال الهام " كيف ومتى تستطيع المؤشرات أن تضع فرقاً جوهرياً بعملية إعداد المخططات وعملية صنع القرار من خلال تكاملها ؟؟؟؟؟؟؟؟"

ويوضح الشكل (٢٣) تكامل مراحل العملية التخطيطية مع مراحل عملية صنع القرار واتخاذها



شكل (٢٣): تكامل مراحل العملية التخطيطية مع مراحل عملية صنع القرار واتخاذها (المصدر: إعداد الباحث)

أن المعلومات والمشاركة أحد أهم الركائز في عملية وضع الخطط وصنع القرار. ويؤكد (Kaiser and Others) أهمية توفير الحقائق والقيم المتعلقة بالجوانب الرئيسية لتخطيط وتنمية الأراضي عند تصميم نظم المعلومات. الجوانب الرئيسية للتخطيط تشمل الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية. ولأن عملية التخطيط تبدأ بتعريف المشكلة ووضع الأهداف، فإن صحة وفاعلية المخرجات تعتمد على مشاركة جميع الأفراد والجماعات أصحاب العلاقة بنظام استخدامات الأراضي الحالية المستقبلية. كما هو موضح بالشكل (٢٤).



الشكل (٢٤) : دور المعلومات في صياغة التوجهات والسياسات العامة وعلاقتها بحل المشكلات والإدارة الحضرية.

المصدر : Kaiser and Others, 1995, p.258

الباب الأول : الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول : المقدمة والإطار العام للبحث

**الفصل الثاني : بيئة المعلومات ومرجعية عمليات الرصد
وتطبيق المؤشرات**

الفصل الثالث : صناعة القرار والتنمية

الفصل الرابع : مؤشرات قياس قضايا التنمية بالوطن العربي

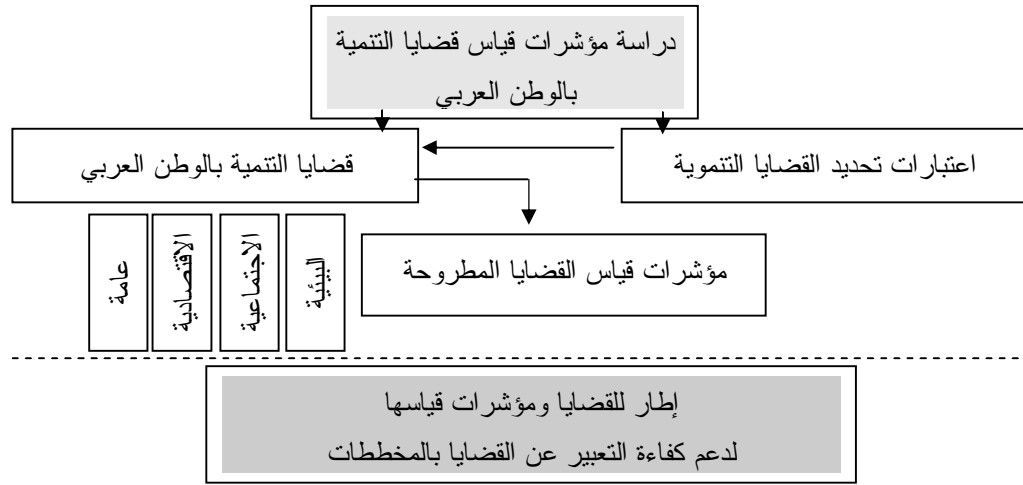
الفصل الرابع

مؤشرات قياس قضايا التنمية بالوطن العربي

يسعى هذا الفصل إلى التعرف على مؤشرات قياس قضايا التنمية بالوطن العربي على سبيل الاستدلال كتجارب من خلال التقارير والأبحاث الإقليمية والوطنية - وليس التطبيق لمقارنتها لاحقاً بمؤشرات قياس القضايا التي تعاملت معها المخططات العمرانية للمدن المصرية المختارة في الجزء التطبيقي.

ولقد كان لمؤتمر المونل الأول (١٩٧٦م) دور أساسي وحاسم حيث دمج قضايا المستوطنات البشرية في العملية الإنمائية، كما أنه أكد على أن "تحسين الحياة النوعية للبشر" هو الهدف الأول والأهم إلى جانب "الأرض" التي هي أساس وركيزة المستوطنات البشرية حضرية كانت أم ريفية.^١

وبذلك عمل المونل الأول والذي يمثل نواة المونل الثاني (١٩٩٦م) على تحفيز الاهتمام الدولي بقضايا المستوطنات البشرية من خلال تصور مسبق للتفاوت التنموي الذي سيطال المستوطنات البشرية على اختلاف أنواعها وأحجامها، وجاء المونل لثاني لإلقاء الضوء على محورين أساسيين وهما توفير المأوى اللائم للجميع، وتنمية المستوطنات البشرية في عالم أخذ في التحضر.^٢ ويوضح الشكل (٢٥) منهجية عمل الفصل الرابع.



شكل (٢٥): الخطوات الرئيسية منهجية العمل

٤ - ١ اعتبارات تحديد القضايا التنموية

أن تحديد القضايا التنموية تعد من أهم المشاكل التي تواجه متخذي القرار وفاعلية إعداد المخططات العمرانية وللتعامل مع قضايا المستوطنات البشرية كان لا بد بأي قضية الأخذ في الاعتبار أربع خطوات أساسية:

- § أولاً: تحديد الأبعاد المتعلقة بالقضية
- § ثانياً: اختيار مؤشر (أو مؤشرات) لإعطاء تعبير إحصائي لكل بعد من هذه الأبعاد
- § ثالثاً: تحليل عناصر القوة والضعف والمخاطر والفرص

^(١) نفس المرجع السابق، ص ٨

^(٢) المعهد العربي لإنماء المدن، المؤشرات والمرصد الحضري للدول والمحليات العربية "المرشد العملي لإنشاء وتشغيل المراصد الحضرية المحلية والوطنية"، مرجع سابق، ص ١٤٤

§ رابعاً: تحليل دقيق للمؤشرات وتفصيل النتائج

وتتمثل أهم معايير اختيار المؤشرات المرتبطة بالقضايا في التالي:

§ أن تكون ذات صلة خاصة بأبعاد القضية

§ أن يكون المؤشر مفهوماً ويمكن تفسيره بسهولة من قبل القارئ العادي.

§ التركيز على النتائج (بدلاً من المدخلات أو العمليات المستخدمة لإنتاج النتائج)

§ إيضاح اتجاه حركة المؤشر سواء كانت جيدة أو سيئة

§ أن تتوفر على شكل سلسلة زمنية

§ أن يكون بطبيعته موجزاً.

§ أن يكون قابلاً للتفصيل حسب، مثلاً، مجموعة جغرافية أو سكانية.

§ قابلاً للقياس الموضوعي (مثال، توقع الحياة والمؤهلات العلمية).

§ تجنب المؤشرات التي تعتبر شخصية بشكل جوهري (كالسعادة) أو موضوعية، والتي لا يتوافر لها مقاييس متفق عليها (كالحرية السياسية).

§ أن تكون المؤشرات تعبير عن الوضع الراهن والمستقبل ومتابعة الأداء.

٤-٢ قضايا التنمية على المستوى الوطني التي تناولتها المؤتمرات الدولية

لقد دفع الممثل الثاني إلى استقصاء خلاصة نتائج القضايا الأساسية التي تناولتها المؤتمرات الدولية في حقبة التسعينات، ومن أهم القضايا التي طرحت للنقاش من منظور أولويات استدامة المستوطنات البشرية^٣ وهي:

- توفير المسكن الملائم (ضمان حيازة المأوى وتوفير المأوى الملائم) بهدف تحقيق توازن تنموي سكاني بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية وكذلك البيئية لتحسين البيئة المعيشية للسكان بهدف الحد من ظاهرة التشرذم والحرمان وانتشار الاستيطان العشوائي ويعني بالمسكن الملائم توفير الخصوصية والحيز المساحي الكافي وسهولة الوصول إليه وكذلك الأمن بما في ذلك ضمان الحيازة وثبات بناء المأوى ومئاته والإدارة والتدفئة والتهوية المناسبة والمرافق الأساسية الملائمة مثل إمدادات المياه والمرافق الصحية ومرافق إدارة النفايات والجودة البيئية الملائمة، والعوامل المتصلة بالصحة والموقع الملائم فيما يتعلق بالعمل والمرافق الأساسية.
- العشوائيات وتعرف بأنها كل ما تم إنشائه بدون رخص مخالفاً لقوانين تقسيم الأراضي وقوانين البناء وتعاني من افتقارها للخدمات العامة والبنية الأساسية والازدحام الشديد^٤ وفيها يتنوعون السكان ما بين الفقراء إلى الشرائح القادرة حسب نوعية المسكن وتتميز هذه المناطق بارتفاع معدلات التزاحم والكثافة العالية والنقص الواضح في شبكات المرافق وتدني الخدمات للسكان وظهور العديد من المشاكل الاجتماعية وارتفاع البطالة. وترجع أسباب نمو وتضخم هذه المناطق إلى:

- غياب التخطيط الشامل والسلطة التنفيذية وعدم توفر البديل الملائم للمسكن
- سياسة الانفتاح الاقتصادي والهجرة المستمرة من الريف إلى الحضر
- الامتداد العمراني غير المخطط للمدن وارتفاع أسعار الأراضي داخل المدن ساعد على الامتدادات العشوائية في أطراف تلك المدن.

³ لمياء شكور، مرجع سابق، صفحات متعددة ٩-٤٩

⁴ هبة الله عاصم الفولي، مدى اتباع منهج ملائم في خطط تطوير المناطق المتدهورة ذات الأولوية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٠

وتتمثل أبعاد قضية العشوائيات في الوطن العربي في التالي:

- ارتفاع معدلات التزاحم السكاني (ظاهرة التحضر السريع)
- عدم تأمين الحصول على السكن الملائم (حيازة المسكن)
- ارتفاع الأجر السكنية وارتفاع أسعار الأراضي داخل المناطق المخططة
- الفقر المدقع وانخفاض مستويات الدخل
- عمالة الأطفال لمساعدة أسرهم
- افتقار تلك المناطق إلى شبكات البنية الأساسية اللازمة لحياة معيشية لائقة
- ارتفاع تكاليف تأمين الخدمات الحضرية الضرورية
- تراكم المخلفات والنفايات وانتشار الأوبئة وتفاقم التلوث البيئي

ومن أهم المؤشرات قياس قضية العشوائيات:

- معدل النمو السنوي للسكان والأسر بالعشوائيات
- نسبة سكان العشوائيات من إجمالي سكان المدينة
- نسبة انتشار العشوائيات
- نسبة الأسر التي تقطن القطاع الغير رسمي من إجمالي الأسر
- نسبة الأسر التي تفتقر لإمدادات مياه محسنة بالمناطق العشوائية
- نسبة الأسر التي تفتقر لمرافق صرف صحي محسنة بالمناطق العشوائية
- نسبة الأسر التي تفتقر لحيز معيشي كافي بالمناطق العشوائية
- نسبة الأسر التي تفتقر لمسكن دائم
- نسبة الأسر الفقيرة التي تقطن في المناطق العشوائية
- معدل التزاحم للغرف
- الكثافة السكانية للمناطق العشوائية
- استعمالات الأراضي بالمناطق العشوائية
- عدد المساكن الحاصلة على رخصة إنشاء من إجمالي المساكن

- التخفيف من حدة الفقر وتكتسب أهمية قصوى نتيجة للتأثير المباشر للفقر في أشكال النمو السكاني وتوزيع السكان وأماكن استقرارهم وتواجدهم (حضر /ريف)، بالإضافة إلى دورها الفاعل في معالجة الآثار السلبية لمسببات الفقر المتعددة ومنها انخفاض الإنتاجية الاقتصادية والتفاوت في توزيع الموارد الطبيعية كالأراضي واستخداماتها والمياه وكذلك فرص الحصول عليها إضافة إلى تدهور البيئة الحضرية أم الريفية المحيطة بالفقر والفقراء.

ويعرف الفقر بحالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من امتلاك سلع معمرة وأصول مادية أخرى. وقد عرفت المنظمات الدولية حزمة مؤشرات أساسية لقياس قضية الفقر، وهي:

- نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد
- نسبة السكان الفقراء (النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر الوطني)

(5) جهاز بحوث ودراسات التعمير، الشراكة للارتقاء بالمناطق العشوائية ومعوقات التنمية الحضرية، المؤتمر العربي الإقليمي: تأمين الحيازة / الإدارة الحضرية الجيدة، القاهرة، ٢٠٠١

" العشوائيات السكانية في المدن المصرية - علاجها وتطوير من منظور حضاري إسلامي، أحمد محمد عمر، وزارة الأوقاف، القاهرة، ٢٠٠٠ "

" التنمية الحضرية والبيئية من خلال القضاء على العشوائيات، سوسن ابراهيم الشوربجي، المؤتمر العربي الإقليمي: تأمين الحيازة / الإدارة الحضرية الجيدة، القاهرة، ٢٠٠١ "

- معدل ثغرة الفقر (انتشار الفقر × مداه)
 - حصة أفقر خمس من الاستهلاك الوطني
 - عدد الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة من العمر
 - نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية
- توفير الحاجات الأساسية المادية واللامادية والتي تشمل:

الرعاية الصحية: والتي هي حق أساسي من حقوق الإنسان على حياه الفرد أكان رجلاً أم امرأة أم طفلاً وذلك عبر حقبة العمرية المتتالية، كما يؤثر تأثيراً مباشراً على قدرته على المشاركة في الحياة العامة والخاصة. بينما يهدد هذا الحق يوميا نتيجة افتقار قدر كبير من السكان للخدمات الصحية الأساسية في المدن والريف وعجز الفئات الضعيفة منهم عن الاستفادة من الخدمات الصحية التي تؤمنها المرافق الصحية. وتتمثل مؤشرات تفاوت الأوضاع الصحية المستخدمة في التقارير الدولية والإقليمية الآتي:

- العمر المتوقع عند الولادة
- نسبة وفيات الأطفال الرضع لكل ألف مولود حي
- نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود حي
- نسبة وفيات الأمهات لكل مائة ألف ولادة حية
- نسبة انتشار السل لكل مائة ألف نسمة
- نسبة الأطفال التي تم تحصينهم ضد الحصبة، الدفتيريا
- نسبة الولادات بإشراف طبي مختص

التعليم: تعتبر أداة أساسية لتحسين المستوى المعيشي حيث يرتبط توفير التعليم ارتباطاً وثيقاً بزيادة فرص العمل وتحسين المستوى الصحي والتنمية الاجتماعية، كما أنه الوسيلة الأمثل لتحقيق التواصل في خطط التنمية المستدامة. مكافحة الأمية**: أن الدول العربية تعمل معا من أجل تحديات الأمية في المنطقة العربية التي يبلغ عدد الأميين من الراشدين فيها نحو ٥٨ مليون شخص. وتعود ظاهرة تفشي الأمية في البلاد العربية إلي أسباب سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية نذكر منها:

- الزيادة السكانية الكبيرة في البلاد العربية
- ضعف الكفاية الداخلية لأنظمة التعليم التي تؤدي إلي تسرب الأطفال من التعليم
- عدم تطبيق التعليم الإلزامي بشكل كامل في معظم أقطار الوطن العربي
- عجز معظم الحكومات العربية عن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية التربوية
- عدم جدوى الإجراءات التي تتخذ بشأن مكافحة الأمية وتعليم الكبار في البلاد العربية
- عدم ربط التنمية الثقافية والاجتماعية في البلاد العربية بالتنمية التربوية التعليمية
- تدني مستوى المعيشة وانخفاض مستوى الدخل في معظم الأسر العربية

** وفقاً لتعريف منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) فإن الأمي، هو الفرد الذي لا يستطيع مع الفهم قراءة وكتابة جملة قصيرة بسيطة عن حياته اليومية، أو إذا كان يستطيع القراءة ولا يستطيع الكتابة

⁽⁶⁾ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، مؤتمر مبادرات الإبداع في التعليم، مارس

وتتمثل مؤشرات قياس الأمية في البلدان العربية بالآتي:

- معدلات الأمية بين النساء والرجال
- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين
- نسبة الأمية في الفئة العمرية من ١٠-٣٤ سنة من إجمالي الأميين
- نسبة الأمية في الفئة العمرية من ٣٥ لأقل من ٦٥ سنة من إجمالي الأميين
- نسبة الأمية في الفئة العمرية أكثر من ٦٥ سنة من إجمالي الأميين

انخفاض وضع المرأة العربية في مجال العلم والتكنولوجيا:^٧ وضعت مؤشرات المرأة العربية في العلوم والتكنولوجيا بحيث تساعد على رصد وضع المرأة العربية في التعليم ما قبل الجامعي والجامعي بفرعه العلمية والتكنولوجية سواء كانت للتعليم العادي أو التعليم الفني. كما تبين هذه المؤشرات وضع المرأة العربية في العلم والتكنولوجيا في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومدى مشاركتها في الإنتاج العلمي للدول العربية. وبالتالي فقد قسمت مؤشرات الدول العربية إلى في العلم والتكنولوجيا إلى أربعة أنواع من المؤشرات:

١. مؤشرات عامة تبين الوضع العام للمرأة والرجل في المجتمع؛
٢. مؤشرات المرأة العربية في التعليم ما قبل الجامعي والجامعي؛
٣. مؤشرات المرأة العربية في مجال العمل في القطاعات الاقتصادية ووفقاً للاختصاصات العلمية؛
٤. مؤشرات مساهمة المرأة العربية في العلم والتكنولوجيا.

وفي ما يلي يمكن التمثيل بوجه عام لبعض المؤشرات التي تتضمن النوع الاجتماعي:

- نسبة الإناث إلى إجمالي عدد السكان
- نسبة الإناث إلى إجمالي عدد طلاب المدارس (ذكوراً وإناثاً)
- نسبة الإناث إلى إجمالي عدد المدرسين والمدرسات في مدارس التعليم الأساسي والثانوي والمهني.
- نسبة الإناث إلى إجمالي عدد طلاب الجامعات (ذكوراً وإناثاً)

ومن مؤشرات المرأة في التعليم:

- نسبة الإناث الخريجات في التعليم الجامعي مقارنة بمجموع الخريجين والخريجات في مجال العلوم الطبيعية
- نسبة المؤنفة للإناث كأعضاء في هيئة التدريس في الجامعات بصفة (معيد / أستاذ مساعد/ أستاذ) وفق مجال الاختصاص العلمي.

ومن مؤشرات المرأة في مجال العمل:

- النسبة المئوية للإناث العاملات في مجال العلوم الهندسية في القطاع الخاص.
- النسبة المئوية للإناث العاملات في مجال العلوم الطبية في القطاع العام.

ومن مؤشرات مساهمة المرأة في العلم والتكنولوجيا:

- النسبة المئوية للمؤلفات العائدة للإناث من مجموع المؤلفات العائدة للذكور في العلوم الاجتماعية.
- النسبة المئوية للترجمات العائدة للإناث من مجموع الترجمات في الإنسانيات.

^٧ نبال إيلبي، المؤشرات والبيانات الإحصائية المستجيبة للنوع الاجتماعي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بحث

العمل والتصدي للبطالة: تبني استراتيجيات التصدي للبطالة وإتاحة فرص العمل المتكافئة للجميع رجالاً ونساءً، ودعم وصول الإنسان إلى تحقيق حاجاته الاجتماعية.^٨ وتتمثل أبعاد القضية بالوطن العربي في التالي:

- انخفاض متوسط معدل النمو السنوي لقوة العمل والتوزيع الغير متكافئ لفرص العمل
- انخفاض معدلات المشاركة نسبياً في الإناث بقوة العمل
- ارتفاع معدلات البطالة
- نمط المهن المتاحة في سوق لعم لا تتطلب مستوي مرتفع من المهارة والتعليم
- ارتفاع العمالة اليومية والموسمية
- ارتفاع نسبة الأميين في هيكل المشتغلين
- الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل
- ارتفاع عمالة الوافدين على حساب أصحاب الموطن (خاصة في الدول العربية)

ومن أهم مؤشرات قياس سوق العمل والبطالة^٩

- متوسط معدل النمو السنوي لقوة العمل
- معدلات المشاركة في سوق العمل بين الذكور والإناث
- الأهمية النسبية للشباب (١٥-٣٠ سنة) في هيكل قوة العمل والمشتغلين
- الأهمية النسبية للمهن الحرفية على حساب أصحاب المهن العلمية
- معدلات الأمية في هيكل قوة العمل والمشتغلين
- المستوي التعليمي لقوة العمل والمشتغلين
- نسبة العاملين بأجر نقدي
- نسب العمالة حسب الأنشطة الاقتصادية
- معدلات البطالة بين الجنسين (ذكور/ إناث)
- معدلات البطالة بين الشباب (١٥-٣٠ سنة) والحاصلين على شهادة جامعية
- وسيط الأجور الحقيقية في جميع الأنشطة الاقتصادية
- نسبة العمالة الوافدة في هيكل قوة العمل
- نسبة المشتغلين في القطاع الخاص بالمقارنة بالقطاع الحكومي

التصدي للتمييز: من خلال الحد من ازدياد التفرقة والانعزال الاجتماعي في صفوف الفئات المهمشة من اللاجئين والنازحين بسبب الكوارث والصراعات والحروب وكذلك فيما بين الفئات المجتمعية الضعيفة كالطفل والمرأة وكبار السن والأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة.^{١٠}

الحفاظ على البيئة: من خلال الحد من التدهور البيئي والتهديد المتواصل للتوازن البيئي الحضري المستدام وذلك نتيجة إلى عدم دمج الأبعاد البيئية في الخطط التنموية إضافة إلى قصور التشريعات والقدرات المؤسسية البيئية عن الأداء بدورها وضعف آليات التخطيط الحضري. ويعني التدهور البيئي الحضري قصور السلطات المركزية والقدرات المؤسسية

^٨ لمياء شكور ، مرجع سابق، ص ١١

^٩ مؤشرات سوق العمل بالقاهرة الكبرى ٢٠٠٦ - ضمن مخرجات مرصد التعليم والتدريب والتشغيل - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار"

" قائمة مؤشرات العمل الدولية - (2007) International Labor Organization -

^{١٠} لمياء شكور، مرجع سابق، ص ١٢

عن تنفيذ وإدارة للخطط والاستراتيجيات التنموية الحضرية التي غابت عنها مصداقية التشريع المناسب في ظل نقص عام للموارد التمويلية.¹¹

الشراكات: تلقي الضوء على أثر المساهمة الفعالة لجميع الفئات المجتمعية في تحقيق الصالح العام وتعزيز روح التطوع كماً وتتيح الشراكات فرص أكبر لمشاركة المجتمع المدني في صنع القرار وما يتيح للجميع الفرص المتكافئة للتوصل إلى أهداف التنمية.

التمكين: من خلال تمكين الفئات المجتمعية ودعم بناء قدرات جميع الفئات العاملة في تحقيق التنمية المستدامة وفي مقدمتها تمكين المرأة وتحقيق الأنصاف والمساواة بين الجنسين بإزالة كل أشكال التمييز التي تقع عليها والرفع من مستوى مشاركتها في إنشاء مجتمعات مستدامة، بالإضافة إلى تحفيز مشاركة الأسر قوام المجتمع المحلي في عملية اتخاذ القرارات وتحديد أولويات توفير الخدمات في محيطها المعيشي.¹²

ويمكن عرض بعض المؤشرات المقترحة لإدماج النوع الاجتماعي لقياس التقدم في بلوغ هدف التمكين كالتالي:

- نسبة النساء التي تملك أراضي زراعية.
- نسبة النساء التي يمكنها الحصول على قروض (مقارنة بالرجال) وعلى وسائل إنتاج أخرى بما فيها العمالة.
- نسبة النساء التي يمكن لهن النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والماء الصافي للشرب ومصادر الطاقة والمساكن والعمل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- نسبة النساء اللاتي لديهن ضمان صحي.
- نسبة تمثيل النساء بين أصحاب القرار في القطاع الاقتصادي.
- نسبة العمالة في القطاع العام مصنفة حسب النوع الاجتماعي (النساء/الرجل).
- نسبة العمالة وفقاً لمستوى العمل ومصنفة حسب النوع الاجتماعي.
- نسبة مشاركة المرأة في البرلمانات وعمليات التنمية
- نسبة النساء العاملات إلى نسبة الذكور العاملين في الإدارات الحكومية
- نسبة البطالة بين النساء / الحاصلات على تعليم جامعي
- متوسط دخل المرأة بالمقارنة بدخل الرجل
- نسبة النساء في المواقع الوظيفية الإدارية

- **الحراك السكاني** ينعكس الحراك السكاني على ديناميكية ومورفولوجية المدن بمكوناته المتعددة : الهجرة الداخلية والهجرة الدولية وأنماطها المتعددة (هجرة سكانية، عمالة، قانونية وغير قانونية)، كما يقع على عاتق الحراك السكاني مسؤولية رفع تواتر معدلات الكثافة السكانية في المراكز الحضرية وبالتالي وضع المدن أمام مسؤوليات متعاضمة ومتواصلة الآثار.¹³

٤- ٣ قضايا التنمية الاجتماعية

لقد ساعد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة عام ١٩٩٥م، الذي حضره ممثلو ١٨٦ بلداً - منهم ١١٧ رئيس دولة أو حكومة - إلى اتفاق مهم تعهدت البلدان بموجبه

⁽¹¹⁾ نفس المرجع السابق، ص ١٢

⁽¹²⁾ نفس المرجع السابق، ص ١٣

⁽¹³⁾ نفس المرجع السابق، ص ١٣-١٤

بالعمل على تحقيق أهداف محددة في مجال التنمية الاجتماعية. فقد اتفقت البلدان، بصفة خاصة، على إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، الذي تضمن ٩ التزامات (قضايا أساسية) ومن أهمها:

- القضاء على الفقر المطلق بحلول موعد يحدده كل بلد
- دعم العمالة الكاملة باعتبارها أحد الأهداف الأساسية للسياسة العامة
- تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها
- تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل.
- تهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن السكان من تحقيق التنمية الاجتماعية
- تمكين الجميع على قدم المساواة من الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأولية

٤ - ٤ قضايا التنمية الاقتصادية

ومن أهم قضايا الاقتصاديات العربية التي أدت على مر العقود الأخيرة هي ازدياد نسبة البطالة وخاصة بين خريجي الجامعات والمعاهد، وضعف التنوع الاقتصادي " الركود الاقتصادي"، وانخفاض معدلات نمو العمالة الاقتصادية. وهناك أمثلة عديدة لمؤشرات البطالة نذكر منها^{١٤}:

- معدل البطالة الإجمالي
- معدل البطالة بين الشباب
- معدل اتساع البطالة
- نسبة العاملين في القطاع الغير رسمي

بينما تتمثل مؤشرات الركود الاقتصادي وانخفاض معدلات نمو العمالة بوجه عام في الآتي:

- الناتج المحلي الإجمالي
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
- نصيب القطاعات الإنتاجية (الزراعة، الصناعة، الخدمات، السياحة) في الناتج المحلي الإجمالي
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
- معدل النشاط الخام لقوة العمل

٤ - ٥ القضايا البيئية

على الرغم من التحسينات الكبيرة والمنظمة خلال العقد الماضي، سوف تستمر أجيال المستقبل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مواجهة تحديات بيئية خطيرة تشمل انخفاض نصيب الفرد من الموارد المائية، وازدياد معدلات التلوث^{**}، التخلص غير السليم من النفايات الصلبة، التغيير المناخي (الاحتباس الحراري) وارتفاع منسوب سطح البحر. وتتمثل مؤشرات ازدياد معدلات التلوث في الآتي^{١٥}:

- بالنسبة لتلوث الهواء: - معدل انبعاث ثاني أكسيد الكربون
- معدل انبعاث أكسيد النتروجين
- معدل انبعاث الميثان

¹⁴ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم ٢٠٠٨/٢٠٠٩ " المدن المنسجمة"، عمان - الأردن، ٢٠٠٩م، ص ٨٢-٨٨
^{**} التلوث يعرف بي تغير كيميائي في خواص الموارد الطبيعية التي تتعرض له فالهواء الملوث مثلاً تتغير خصائصه عن الهواء النقي والماء الملوث يختلف عن غير الملوث بصفاته، ويحدث هذا التغيير بفعل الإنسان مثل التلوث الكيميائي والبيولوجي والفيزيائي .
¹⁵ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "المكتب الإقليمي للدول العربية"، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩- تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، بيروت - لبنان، ٢٠٠٩م.

- عدد المركبات لكل ألف من السكان
- نسبة الأطفال دون الخامسة المصابين بأمراض في الجهاز التنفسي
- بالنسبة لتلوث الماء:
 - نسبة السكان الذين يستعملون مصادر محسنة لمياه الشرب
 - نسبة السكان الذين لا يحصلون على المياه الصالحة وخدمات الصرف
 - انبعاثات ملوثات الماء العضوية (كيلو غرام للفرد العامل يوميا)

بينما تتمثل مؤشرات التغير المناخي (الاحتباس الحراري) وارتفاع منسوب سطح البحر في الأتي:^{١٦}

- متوسط درجات الحرارة
- معدل انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون
- نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون
- إجمالي حجم المياه في الجو والتي تتساقط بصورة مطر أو ثلج أو ندى
- منسوب مستوى سطح البحر
- نسبة حامض الكربون في مياه البحر
- الكثافة السكانية الحضرية في المناطق الساحلية المنخفضة
- نسبة الأفراد المعرضين لخطر ارتفاع مستوى سطح البحر
- نسبة الأرض المعرضة لخطر ارتفاع مستوى سطح البحر

وتتمثل مؤشرات عدم كفاءة عمليات إدارة النفايات والتخلص غير السليم من النفايات الصلبة في الأتي:^{١٧}

- توليد النفايات الصلبة (طن/يوم)
- نسبة طرق التخلص من المخلفات الصلبة (حرق، ردم، إلقاء في العراء.....الخ.
- نصيب الفرد من معدلات إنتاج النفايات(كغم/سنوياً)
- نسبة الأسر التي تتمتع بعمليات جمع المخلفات بشكل منتظم
- نسبة المخلفات الصلبة التي يتم جمعها من الأسر

ويتضح مما سبق أهم القضايا التي تهدد المجتمع الدولي والوطن العربي ويمكن القول بأن هناك تكامل وثيق ما بين المؤشرات والقضايا حيث أنه هناك ميل طبيعي لاعتبار أن دراسة الوضع الراهن وتحليله من خلال مجموعة من المتغيرات (مؤشرات القياس) أتاحت الفرصة لتكوين رؤية عامة لحالة التنمية وإفراز قضايا يتطلب وضعها في دائرة الاهتمام. كما أن قراءة مؤشرات القياس لكل قضية أمكن ترجمة مجموعة من المؤشرات ذات الأهمية لتضمينها ضمن تطوير هيكل مؤشرات العمران الحضري ومن أهمها المؤشرات الخاصة بقياس قضية الفقر والقضايا البيئية والتنمية الاقتصادية، ولتكوين قاعدة معرفية للاستدلال عن طرق قياس قضايا التنمية والتي سوف تتفق مع القضايا المطروحة في المخططات عينة الدراسة والتي بلغت نسب تكرارها أكثر من ٥٠%.

^{١٦} برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم ٢٠٠٨/٢٠٠٩ " المدن المنسجمة"، مترجم باللغة العربية، عمان - الأردن، ٢٠٠٩ م، ص ١٣٠-١٥٠

^{١٧} نفس المرجع السابق، ١٢٦-١٢٩

الباب الثاني: الدراسة التحليلية

الباب الثاني : الدراسة التحليلية

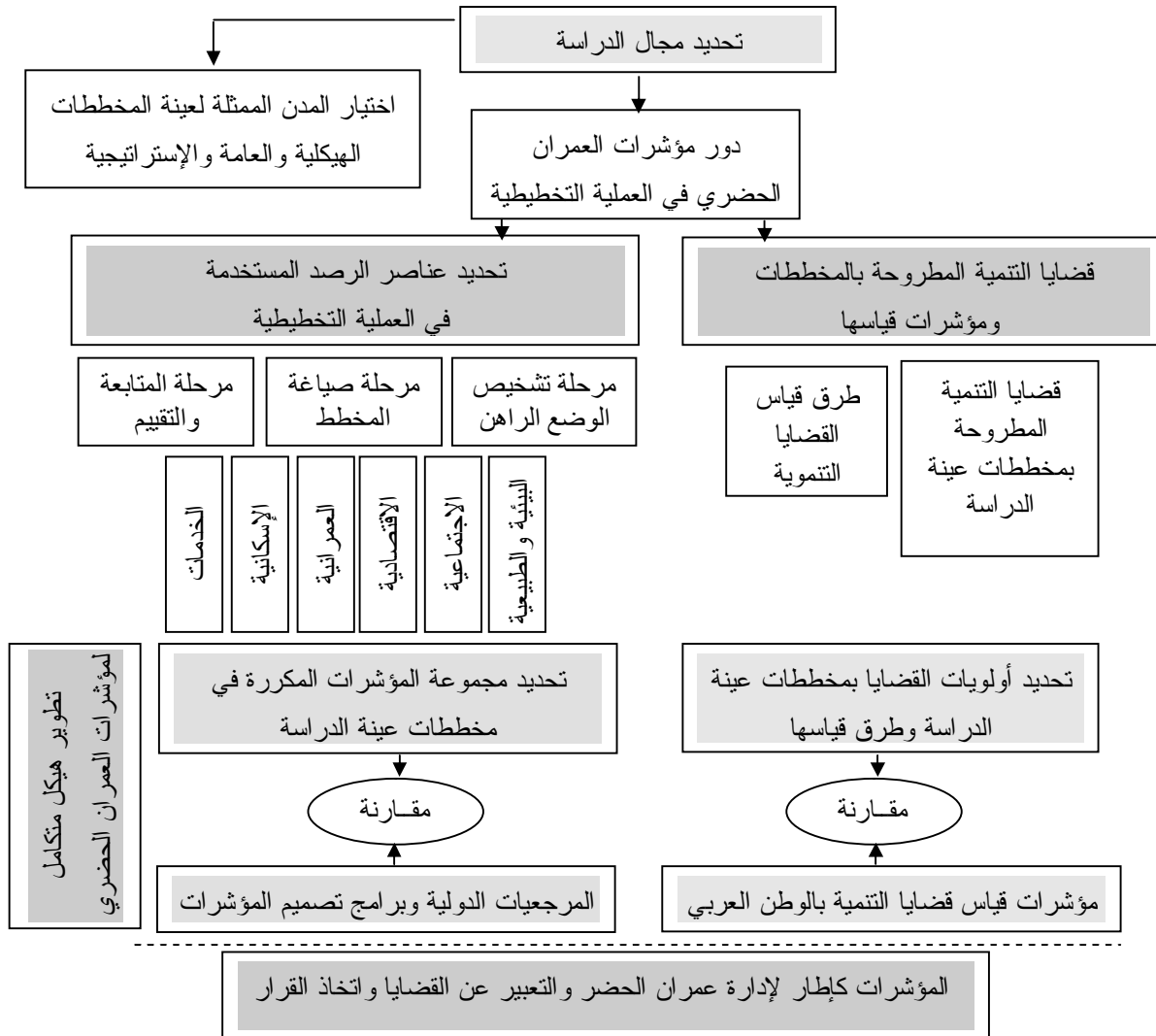
الفصل الخامس : عينة الدراسة والمجال

الفصل السادس : عناصر الرصد المستخدمة في العملية
التخطيطية بعينة المخططات

الفصل السابع : قضايا التنمية ومؤشرات قياسها بعينة
المخططات

الفصل الخامس عينة الدراسة والمجال

وكما أشير سلفاً في الإطار العام للرسالة أن البحث يعتمد على تطبيق المنهج الوصفي من خلال استخدام أسلوب دراسة الحالة "case study" الذي يعتمد على جمع بيانات ومعلومات من عدد محدود من الحالات وذلك بهدف الوصول إلى فهم أعمق للإشكالية المدروسة مستخدماً المخططات العمرانية التي تمت للمدن المصرية على مدى زمني بدءاً من أواخر الثمانينات حتى الوقت الراهن وذلك بهدف تتبع الاستخدام التلقائي لعناصر الرصد - وأن صح التعبير فهي "مجرد بيانات أو معلومات ظهرت في التقارير" - نظراً لغياب نظام رصد قومي موحد وعدم وجود إطار حاكم بين جميع الأطراف المنتجة والمستخدمة للبيانات. وتمثل الدراسة التطبيقية أحد المحاور الهامة في الدراسات البحثية حيث يتم قياس واختبار إشكالية البحث عن طريق استخدام بعض الأدوات التحليلية الإحصائية والوصفية والتي تتلاءم مع منهج البحث و الأهداف المحددة مسبقاً والمطلوب تحقيقها في إطار البحث . ويوضح الشكل (٢٦) المنهجية العامة للدراسة التحليلية



شكل (٢٦) : المنهجية العامة للدراسة التحليلية

٥- ١ أهداف المسح بالعينة*

و طبقاً للهدف من الدراسة التحليلية لهذا الجزء من البحث من ضرورة استخلاص عناصر الرصد وقضايا التنمية الحضرية بالمدن المصرية ، فإن ذلك يرتبط بالضرورة بوجود بعض المدن التي يمكن من خلالها رصد المتغيرات المستخدمة في إعداد المخططات العامة والهيكلية في مراحل العملية التخطيطية ورصد قضايا التنمية ومؤشرات قياسها. ونظراً لصعوبة إتمام هذه الدراسة على جميع مدن الجمهورية لعدم توفر المخططات تم اختيار حالات دراسية منتقاة وليس عينة نظراً لعدم توفر إمكانية الحصول على كل مخططات مدن مصر، هذا بالإضافة إلى اختيار حالات الدراسة طبقاً لمعيار تنوع القضايا التخطيطية من خلال تنوع الهوية المكانية للمدن المختارة.

وقد تم اختيار أربع أسس إضافية لتساهم في عملية اختيار حالات الدراسة بأسلوب علمي وتتمثل في التالي:

- ١- التوزيع الجغرافي "الهوية المكانية"
- ٢- الفئات الحجمية لحجم السكان
- ٣- وظائف المدن
- ٤- توقيت إعداد المخطط حيث تعتبر عنصر قوي في اختيار وتنوع المؤشرات بما يتفق وحداثة الأحداث العالمية والتوجهات والسياسات العامة لإستراتيجية الدولة، ومن هذا المنطلق سوف يتناول البحث فترات زمنية مختلفة بدءاً من الثمانينات وحتى الوقت الراهن وذلك للوقوف على الاختلافات الجوهرية لعناصر الرصد وقضايا التنمية الحضرية المطروحة في مختلف الأزمنة، بالإضافة إلى إمكانية استخدام مخططين مختلفين لنفس المدينة تم إعدادهما على فترات متباعدة"

٥- ٢ البيانات والمعلومات المراد جمعها

وقد تم استخدام الحالات الدراسية كأسلوب يؤدي إلى اختبار الإشكالية وتم تحديد أنواع البيانات والمعلومات المطلوبة كالتالي:

- توفير بيانات تفصيلية عن عناصر الرصد المستخدمة بالمخططات عينة الدراسة.
- تحديد عناصر الرصد في الدراسات البيئية والطبيعية، الاقتصادية، السكانية، العمرانية، الإسكانية والخدمات فقط كأساس للدراسة .
- توفر بيانات تفصيلية عن قضايا التنمية الحضرية المحلية " على مستوى المدن المصرية " ومؤشرات قياسها.

٥- ٣ مجتمع وعينة الدراسة المختارة

تم تحديد عينة الدراسة متمثلة في مجموعة مختارة من المدن المصرية (مخططات عمرانية) من خلال استخدام حالات دراسية وليس عينة عمدية وهي تمثل (١٧) مدينة أي حوالي ٨% من إجمالي عدد المدن على مستوى الجمهورية البالغة ٢١٨ مدينة موزعة جغرافياً ووظيفياً في مناطق مختلفة من الجمهورية بهدف فهم أعمق وتحليل وتقييم عناصر الرصد المستخدمة والجدول (٧) المدن المختارة موزعة جغرافياً وحجمها ووظيفة المدينة وزمن إعداد المخطط .

* العينة وهي تعني طريقة لجمع البيانات والمعلومات من وعن عناصر وحالات محددة يتم اختيارها بأسلوب معين بما يخدم ويعمل على تحقيق هدف الدراسة

جدول (٧)

المدن المختارة للدراسة التطبيقية " المخططات العامة والهيكلية والاستراتيجية لبعض المدن المصرية"

م	المدينة	الفئة الحجمية	المركب الوظيفي للمدينة	توقيت إعداد المخطط	المحافظة التابعة لها
١	الإسكندرية	مليون فأكثر	خدمية/صناعية	١٩٩٧م	الإسكندرية
٢	بورسعيد	٥٠٠ ألف مليون نسمة	تجارة ونقل	٢٠٠٧م	بورسعيد
٣	دمنهور	١٠٠-٥٠٠ ألف نسمة	خدمية/تجارية	٢٠٠٣م	البحيرة
		١٠٠-٥٠٠ ألف نسمة	خدمية/زراعية	١٩٨٨م	
٤	رشيد	١٠٠-٥٠ ألف نسمة	صناعية	٢٠٠٣م	البحيرة
٥	قنا	١٠٠-٥٠٠ ألف نسمة	خدمية	١٩٩٨م	قنا
٦	طنطا	١٠٠-٥٠٠ ألف نسمة	خدمية	١٩٩٧م	الغربية
٧	سيوه	أقل من ٢٠ ألف نسمة	سياحية	٢٠٠٤م	مرسى مطروح
٨	دسوق	١٠٠-٥٠ ألف نسمة	تجارة ونقل	١٩٩٩م	كفر الشيخ
٩	الفيوم	١٠٠-٥٠٠ ألف نسمة	خدمية/ زراعية	١٩٨٢م	الفيوم
١٠	أخميم	١٠٠-٥٠ ألف نسمة	تجارة ونقل/ زراعة	١٩٨٧م	سوهاج
١١	العريش	١٠٠-٥٠٠ ألف نسمة	خدمية	١٩٩٧م	شمال سيناء
١٢	موط	٥٠-٢٠ ألف نسمة	خدمية	٢٠٠٥م	الوادي الجديد
١٣	مرسى مطروح	١٠٠-٥٠ ألف نسمة	خدمية/سياحية	٣٠٠٣م	مرسى مطروح
١٤	المنيا	١٠٠-٥٠٠ ألف نسمة	خدمية	١٩٩٨م	المنيا
١٥	الأقصر	١٠٠-٥٠ ألف نسمة	تجارة ونقل	١٩٩٩م	الأقصر
١٦	رأس سدر	أقل من ٢٠ ألف نسمة	سياحية	١٩٩٩م	جنوب سيناء
١٧	فاقوس	١٠٠-٥٠ ألف نسمة	تجارية/ خدمية	٢٠٠٧م	الشرقية

المصدر: إعداد الباحث عام ٢٠٠٩م

الباب الثاني : الدراسة التحليلية

الفصل الخامس : عينة الدراسة والمجال

الفصل السادس : عناصر الرصد المستخدمة في العملية
التخطيطية بعينة المخططات

الفصل السابع : قضايا التنمية ومؤشرات قياسها بعينة
المخططات

الفصل السادس

عناصر الرصد المستخدمة بمراحل العملية التخطيطية بعينة الدراسة (تشخيص الوضع الراهن - الأهداف التخطيطية - المتابعة والتقييم)

على الرغم من التغيرات التي شاهدها منهجية ومفهوم التنمية منذ السبعينات في إعداد المخططات الهيكلية والعامة بالمدن المصرية، إلا أن هذه التغيرات لم تكن متساوية في قوتها في كافة المدن وذلك للعديد من الأسباب والتي من أهمها الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ولا شك أن لكل مدينة خصوصية معينة تجعلها مختلفة عن المدن الأخرى إما بشكل كلي أو جزئي. وكما بينا سابقاً أن مؤشرات رصد التنمية تختلف من مرحلة لأخرى تبعاً لاختلاف المراحل التخطيطية والهدف من المرحلة وأيضاً تبعاً لاختلاف المدينة وطبيعتها الكلية التي تتشكل نتيجة لتفاعل مجموعة متشابكة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والسياسية والثقافية والعمرانية وغيرها من العوامل.

وأن المؤشرات التي يتم جمعها وفق ممارسات جيدة متفق عليها وباستخدام طرق مناسبة لجمع البيانات ونشرها أمر بالغ الضرورة كأداة للتنمية. حيث أنها تقدم صورة موضوعية لحالة الدولة تمكننا من إجراء المقارنات الزمنية والمكانية، وتضع أساساً لحساب التقدم في المستقبل.¹ ولأمانة العلمية يجب أن نوضح أنه اضطررنا بسبب متطلبات العملية البحثية والمسار البحثي إلى استخدام عناصر رصد مختلفة (بيانات/ متغيرات/ مؤشرات) لأن هذا ما كان متاحاً وكان لا بد من رصده وتحليله كحل لرصد التطور الحادث في الاستخدام التلقائي بتجربة التخطيط في المدن المصرية وقد أدى هذا إلى حد كبير إلى تحقيق الغرض المطلوب مع الحذر بأن هناك اختلافات فيما بينهم (حيث يمكن للبيان أن يكون مؤشر والمتغير كذلك طبقاً لأسلوب الرصد).

ولذلك سوف نقوم في هذا الجزء من الرسالة بالتجرد من الحيز المكاني والزمني للمدينة وخصوصيتها إلى الرصد الشامل للعناصر من البيانات أو المتغيرات أو المؤشرات في مختلف القطاعات (البيئية والطبيعية، الاجتماعية والسكانية، الاقتصادية، العمرانية، الإسكانية والخدمية بدون متغيرات البنية الأساسية نظراً لتشابكها وتخصصها الشديد كما ذكرنا سلفاً في الإطار العام) بوجه عام على مختلف مراحل العملية التخطيطية (تشخيص الوضع الراهن، صياغة المخطط "الأهداف التخطيطية"، المتابعة والتقييم) وتحديد نسب التكرار للمؤشرات وتصنيفها إلى رئيسية " والتي تبلغ نسب تكرارها بالمخططات عينة الدراسة ٥٠% فأكثر" وثانوية " والتي تمثل نسبة تكرارها بين الصفر وحتى ٤٩% " ، هذا وتعد هذه العناصر والتي مثلت نسب تكرارها أكثر من ٥٠% ضمن الحزمة الأولى من المؤشرات المراد استكمالها لتحقيق فعالية في رصد العمران الحضري لدعم صناعة القرار والتخطيط للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى رصد المؤشرات المقترحة من قبل المنظمات الدولية والعربية والتي يمكن تطبيقها على المستوى المحلي وإن كانت غائبة في المخططات عينة الدراسة لكنها حاضرة في مختلف الدراسات النظرية سابقة الذكر في مرجعية عمليات الرصد والتي ظهرت كامتداد للتنمية الحضرية المستدامة في القرن الواحد والعشرين.

¹ (ماجد عثمان ، مرجع سابق-ص ٥

وبناءً على الحالات الدراسية والتي تمثلت بالتنوع سواء تنوع القضايا التخطيطية أو التنوع الجغرافي أو التنوع الوظيفي والحجمي تم استخلاص عناصر الرصد من خلال البيانات والمعلومات المنتجة في التقارير الهيكلية والعامية والإستراتيجية للمخططات المصرية مجال الدراسة والتي تم اختيارها كالتالي:

- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع التخطيط العام لمدينة الإسكندرية حتى عام ٢٠١٧م ، وزارة الإسكان والمرافق، ١٩٩٧م.
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع التخطيط الإقليمي لمحافظة بور سعيد عام ٢٠١٥م ، وزارة الإسكان والمرافق، ١٩٩٦م.
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع التخطيط الهيكلي والعام لمدينة دمهور، وزارة الإسكان والمرافق، ١٩٨٨م.
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع المخطط الهيكلي والعام لمدينة دمهور حتى عام ٢٠٢٢م ، وزارة الإسكان والمرافق، ٢٠٠٣م.
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع المخطط الهيكلي والعام لمدينة رشيد حتى عام ٢٠٢٢م ، وزارة الإسكان والمرافق، مايو ٢٠٠٣م.
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع التخطيط العام لمدينة قنا، وزارة الإسكان والمرافق، ١٩٩٨م.
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع المخطط العام لمدينة طنطا - محافظة الغربية ، وزارة الإسكان والمرافق، ١٩٩٧م
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع المخطط الهيكلي والعام لمدينة سيوه حتى عام ٢٠٢٢م ، وزارة الإسكان والمرافق، ٢٠٠٣م.
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، مشروع المخطط العام لمدينة دسوق - محافظة كفر الشيخ، وزارة الإسكان والمرافق، التقرير العام ١٩٩٩م
- جامعة القاهرة "مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي" ، مشروع تنمية وتخطيط مدينة الفيوم، مجلس مدينة الفيوم، ١٩٨٠م.
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع تنمية وتخطيط مدينة سوهاج وأخميم، وزارة الإسكان والمرافق، ١٩٨٧م.
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع التخطيط العام لمدينة العريش ، وزارة الإسكان والمرافق، ١٩٩٧م.
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، مشروع تحديث المخطط العام لمدينة موط - محافظة الوادي الجديد، وزارة الإسكان والمرافق، ٢٠٠٥م
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع تحديث المخطط العام لمدينة مرسى مطروح حتى عام ٢٠٢٢م ، وزارة الإسكان والمرافق، ٢٠٠٣م.
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع المخطط الهيكلي لمدينة المنيا ، وزارة الإسكان والمرافق، ١٩٩٨م.

- جهاز البحوث والدراسات، مشروع التنمية الشاملة لمدينة الأقصر ، وزارة الإسكان والمرافق، ١٩٩٩م.
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع المخطط العام لمدينة رأس سدر حتى عام ٢٠١٧م ، وزارة الإسكان والمرافق، ١٩٩٩م.
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، المخطط الاستراتيجي لمدينة فاقوس بمحافظة الشرقية ، وزارة الإسكان، ٢٠٠٨م.

وفيما يلي مجموعة عناصر الرصد في مختلف القطاعات الوظيفية التالية :

- الدراسات البيئية والطبيعية
- الدراسات السكانية والاجتماعية
- الدراسات الاقتصادية (شاملة السياحة) (وقد تم استخلاص عناصر الرصد في إطار النطاق الحضري المباشر والنطاق الأشمل)
- الدراسات العمرانية
- الدراسات الإسكانية
- الدراسات الخدمية

بوجه عام على مختلف مراحل العملية التخطيطية (تشخيص الوضع الراهن ، صياغة المخطط " الأهداف التخطيطية"، المتابعة والتقييم) مع ترتيب هذه المخططات زمنيا لتتبع التطور الحادث في الاستخدام التلقائي لمجموعة البيانات أو المتغيرات أو المؤشرات والتي رصدت ووفق ما توفر من معلومات وفي حدود الإطار الزمني المحدد.

وقد لوحظ من خلال دراسة عناصر الرصد بعينة المخططات استخدام ألفاظ متعددة (حجم، كمية، عدد... الخ) لنفس العنصر الواحد أو اختلاف الألفاظ لعنصر واحد في المخططات ولذلك كان للباحث توجيهين الأول أما أن يتم ترك عناصر الرصد بمسمياتها دون تغيير والثاني أن يتم توحيد الألفاظ لعناصر الرصد المستخدمة وتم التعامل مع توحيد الألفاظ للعنصر الواحد من خلال استخدام المفاهيم والألفاظ العلمية المتكررة.

كما كانت هناك بعض عناصر الرصد المستخدمة بعينة المخططات شملت على إطار مكاني أشمل من الإطار المباشر للنطاق الحضري وذلك في بعض الحالات الدراسية مما نتج عنها مجموعة عناصر لا تمثل النطاق الحضري "المدن" مثل نسبة أملاك الإصلاح الزراعي من مسطح الحيز العمراني.... الخ.

٦-١ الدراسات البيئية والطبيعية (*)

تصنيف العنصر	نسبة التكرار %	المخططات عينة الدراسة													عناصر الرصد							
		ثانوي	رئيسي	فاقوس	رأس سدر	الأقصر (**)	المنيا (**)	مرسى مطروح	موط	العريس	أخميم	القيوم	دسوق	سيوة		طنطا	قنا	رشيد	دمهور-٢	دمهور-١	بور سعيد	الأسكندرية
مرحلة تشخيص الوضع الراهن																						
	٨٣																					المتوسط اليومي لدرجة الحرارة
	٦٧																					متوسط درجات الحرارة (المعدلات الشهرية)
	٧٧																					متوسط الرطوبة النسبية (المعدلات الشهرية)
	٨٣																					متوسط سرعة الرياح بالعمدة /ساعة (المعدلات الشهرية)
	٨٣																					معدلات سقوط الأمطار (كمية الأمطار)
	٥٥																					متوسط منسوب سطح التربة
	٥٥																					حجم المخلفات الصلبة(القمامة) في اليوم
	٣٩																					معدل الانحدار
	٥٠																					منسوب المياه الباطنية (الأرضية)
	٤٤																					سمك طبقة الخزان الجوفي
	٢٨																					درجة ملوحة المياه الجوفية
	٢٢																					سمك المياه الأرضي
	٦١																					المتوسط السنوي للتبخر (المعدلات الشهرية)
	٥																					منسوب ارتفاع نطاق الكثبان الرملية
	٥																					طول الامتداد المستقيم للحدود النهرية
	٥																					معدلات النحر والترسيب على ساحل الدلتا
	٥																					مساحة أراضي طرح وأكل النهر
	٥																					معدل تحرك خط الساحل

(**) لا يوجد بها متغيرات قياس

(*) المصدر : إعداد الباحث

الفصل السادس: عناصر الرصد المستخدمة في العملية التخطيطية بعينة الدراسة

تابع/ الدراسات البيئية والطبيعية

تصنيف العنصر	المخططات عينة الدراسة													عناصر الرصد									
	ثانوي	رئيسي	نسبة التكرار %	فاقوس	رأس سدر	الأقصر	المنيا	مرسى مطروح	موط	العريس	أخميم	الفيوم	دسوق		سيوة	طنطا	قنا	رشيد	دمنهوور-٢	دمنهوور-١	بورسعيد	الإسكندرية	
			٢٢																				درجة ملوحة التربة
			٢١																				معدل غطاء السماء من السحب
			٢٢																				حجم المخلفات الخطرة الناتجة عن المستشفيات (كمية المخلفات الطبية (طن) في اليوم)
			٥																				نسبة كربونات الكالسيوم بالتربة وكلوريد الكالسيوم
			٢٢																				نسبة سكون الهواء
			٥																				نسبة غاز أول أكسيد الكربون
			١١																				نسبة غاز ثاني أكسيد الكبريت
			١١																				نسبة غاز ثاني أكسيد النيتروجين
			٥																				نسبة الجسيمات عالقة
			٥																				نسبة غاز الهيدروكربونات
			١١																				شدة الضوضاء بالديسيبل الناشئة عن بعض المصادر
			٥																				نسبة المخلفات السكانية السائلة من مياه المنازل
			٥																				نسبة المخلفات السكانية السائلة من مياه المحلات العامة والمباني الإدارية
			٥																				كمية التصرفات الواردة من المصانع م٣/يوم
			٥																				نسبة المساكن التي بها صرف صحي من إجمالي المساكن
			١١																				طرق التخلص من مياه الصرف الصحي

تصنيف العنصر	المخططات عينة الدراسة													عناصر الرصد									
	ثانوي	رئيسي	نسبة التكرار %	فاقوس	رأس سدر	الأقصر	المنيا	مرسى مطروح	موط	العريس	أخميم	الفيوم	دسوق		سيوة	طنطا	قنا	رشيد	دمنهور-٢	دمنهور-١	بورسعيد	الأسكندرية	
			٥																				نسبة عدد العيون المعدنية والدافنة من إجمالي العيون بالوحدات المصرية
			٥																				نسبة الأعمال والأنشطة داخل المحميات
			٥																				عدد المشآت والورش الصناعية
			٥																				حجم المخلفات الورش والمحلات التجارية (طن) في اليوم
			٥																				حجم المخلفات الحيوانية (طن) في اليوم
			٥																				حجم المخلفات الزراعية (طن) في اليوم
			٥																				حركة التيارات البحرية أمام الشاطئ (متر/ث)
			٥																				درجة ميل قاع البحر
			٥																				نصيب الفرد من المخلفات الصلبة
			٢٢																				متوسط المدى الحراري
			٦١																				معدل الإشعاع الشمسي (وات/ م ^٢) "الكثافة"
مرحلة صياغة المخطط																							
			٣٩																				حجم المخلفات الصلبة المطلوب التخلص منها
			٢٢																				حجم المواد الصلبة المطلوب ردمها
			١١																				حجم المخلفات العادية الناتجة عن أسرة المستشفيات كجم / اليوم سنة الهدف
			١١																				حجم المخلفات الخطرة الناتجة عن أسرة المستشفيات كجم / اليوم سنة الهدف
			٥																				سعة المحرقة للتخلص من المخلفات الخطرة

٦-٢ الدراسات السكانية والاجتماعية (*)

تصنيف العنصر	نسبة التكرار %	المخططات عينة الدراسة													عناصر الرصد					
		فاقوس	راسن سدر	الأقصر	المنيا	مرسى مطروح	موط	العريس	أخميم	القيوم	دسوق	سيوة	طنطا	قنا		رشيد	دمنهور-٢	دمنهور-١	بور سعيد	الإسكندرية
مرحلة تشخيص الوضع الراهن																				
	١٠٠																			حجم السكان
	١٠٠																			معدل النمو السنوي للسكان
	٣٩																			توزيع السكان على أقسام المدينة / الأحياء
	٨٣																			توزيع السكان حسب التركيب العمري "فئات السن (أقل من ١٥ سنة)، (١٥-٦٠)، (أكثر من ٦٠ سنة) " والنوعي للسكان
	٧٢																			معدل الزيادة الطبيعية
	٥٠																			الكثافة السكانية
	٦٧																			صافي الهجرة الداخلية من وإلى المدينة
	٦١																			الأهمية النسبية لسكان المدينة من جملة سكان المركز/ المحافظة
	٥٠																			معدل المواليد في الألف
	٥٠																			معدل الوفيات في الألف
	٦٧																			نسبة الأمية للذكور
	٦٧																			نسبة الأمية للإناث
	٥٠																			نسبة الملمين بالقراءة والكتابة من جملة السكان ١٠ سنوات فأكثر
	٦١																			نسبة الحاصلين على المؤهلات أقل من المتوسط والمتوسط
	٦١																			نسبة ذوى المؤهلات التعليم الثانوي
	٦١																			نسبة الحاصلين على المؤهلات الجامعية والعليا
	٧٧																			متوسط حجم الأسرة
	٥																			معدل الخصوبة

(*) المصدر : إعداد الباحث

تابع/ الدراسات السكانية والاجتماعية

تصنيف العنصر	المخططات عينة الدراسة													عناصر الرصد									
	ثانوي	رئيسي	نسبة التكرار %	فاقوس	رأس سدر	الأقصر	المنيا	مرسى مطروح	موط	العريس	أخميم	الفيوم	دسوق		سيوة	طنطا	قنا	رشيد	دمهور- ٢	دمهور- ١	بور سعيد	الأسكندرية	
			٢٢																				معدل التزاحم (فرد/ غرفة)
			٥٥																				نسبة النوع (ذكور- إناث)
			١٧																				نسبة القوة البشرية (داخل + خارج قوة العمل)
			١٧																				نسبة من هم داخل قوة العمل من إجمالي القوة البشرية
			٢٢																				نسبة البطالة من جملة قوة العمل
			٢٢																				نسبة من يعمل لحسابه ولا يستخدم أحد من إجمالي من هم داخل قوة العمل
			٢٢																				نسبة من يعمل بأجر نقدي من إجمالي من هم داخل قوة العمل
			١٧																				نسبة المشتغل حديث من إجمالي من هم داخل قوة العمل
			١٧																				نسبة من لم يتزوج من جملة السكان
			١٧																				نسبة المتزوجين من جملة السكان في سن الزواج
			١٧																				نسبة المطلق والأرمل من جملة السكان
			١٧																				نسبة المُقبلين على الزواج من جملة السكان
			٥٠																				معدل الإعالة
			٢٨																				نسبة ذوي النشاط الاقتصادي من جملة سكان المدينة
			٢٨																				نسبة العاملين في النشاط الخدمي من جملة ذوي النشاط (٦ سنوات فأكثر)
			٢٨																				نسبة العاملين في النشاط التجاري من جملة ذوي النشاط
			٢٨																				نسبة العاملين في النشاط الصناعي من جملة ذوي النشاط (٦ سنوات فأكثر)
			٢٢																				معدل التكوين الأسري

تابع/ الدراسات السكانية والاجتماعية

تصنيف العنصر	المخططات عينة الدراسة													عناصر الرصد									
	ثانوي	رئيسي	نسبة التكرار %	فاقوس	رأس سدر	الأقصر	المنيا	مرسى مطروح	موط	العريس	أخميم	الفيوم	دسوق		سيوة	طنطا	قنا	رشيد	دمنهور-٢	دمنهور-١	بورسعيد	الإسكندرية	
			١١																				نسبة ذوى الاحتياجات الخاصة من إجمالي السكان
مرحلة صياغة المخطط (الأهداف التخطيطية)																							
			١٠٠																				حجم السكان المتوقع
			١٠٠																				معدل النمو السكاني السنوي السائد
			٢٢																				الكثافة السكانية المتوقعة
			٥																				معدلات الخصوبة المقترحة
			١٧																				معدل الزيادة الطبيعية المتوقع
			٦٧																				متوسط حجم الأسرة المتوقع
			١١																				نسبة النوع المتوقعة
			٥٠																				نسبة السكان أقل من ١٥ سنة عام الهدف
			٥٠																				نسبة السكان من ١٥-٦٠ سنة عام الهدف
			٥٠																				نسبة السكان ٦٠ سنة فأكثر عام الهدف
			٤٤																				أعداد الأسر المتوقعة

٦-٣ الدراسات الاقتصادية (*)

تصنيف العنصر	نسبة التكرار %	المخططات عينة الدراسة												عناصر الرصد						
		فاقوس	رأس سدر	الأقصر	المنيا	مرسى مطروح	موط	العريس	أخميم	القيوم	دسوق	سيوة	طنطا		قنا	رشيد	دمهور-٢	دمهور-١	بورسعيد	الأسكندرية
مرحلة تشخيص الوضع الراهن																				
	٧٢																			حجم العمالة في الأنشطة الاقتصادية
	٦٧																			نسبة ذوى النشاط الاقتصادي من جملة سكان المدينة
	١٧																			معدل النمو السنوي للمشتغلين في الأنشطة الاقتصادية
	٧٧																			نسبة العاملين في النشاط الزراعي من جملة ذوى النشاط (٦ سنوات فأكثر) أو (١٥ سنة فأكثر)
	٧٢																			نسبة العاملين في قطاع الخدمات من جملة ذوى النشاط (٦ سنوات فأكثر)
	٦٧																			نسبة العاملين في النشاط التجاري من جملة ذوى النشاط
	٧٢																			نسبة العاملين في النشاط الصناعي من جملة ذوى النشاط (٦ سنوات فأكثر)
	٦٧																			نسبة العاملين في قطاع النقل من جملة ذوى النشاط
	٦٧																			نسبة العاملين في قطاع التشييد والبناء من جملة ذوى النشاط
	٥٠																			متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى
	٥٠																			معدل البطالة
	٧٧																			مساحة الزمام الزراعي
	٥																			معدل نمو الأراضي الزراعية
	٣٩																			نسبة الأراضي الزراعية من الدرجة الأولى من إجمالي مساحة الزمام المنزرع
	٤٤																			نسبة الأراضي الزراعية من الدرجة الثانية من إجمالي مساحة الزمام المنزرع

(*) المصدر : إعداد الباحث

تصنيف العنصر	نسبة التكرار %	المخططات عينة الدراسة													عناصر الرصد					
		فاقوس	رأس سدر	الأقصر	المنيا	مرسى مطروح	موط	العريس	أخميم	القيوم	دسوق	سيوة	طنطا	قنا		رشيد	دمهور-٢	دمهور-١	بورسعيد	الأسكندرية
	٥٠																			نسبة الأراضي الزراعية من الدرجة الثالثة من إجمالي مساحة الزمام المنزرع
	٦٩																			نسبة الأراضي الزراعية من الدرجة الرابعة من إجمالي مساحة الزمام المنزرع
	١١																			الكثافة المحصولية
	٦١																			متوسط إنتاجية المحاصيل الزراعية
	١٧																			مساحة الأراضي تحت للاستصلاح
	٥٥																			مساحة الأراضي القابلة للاستصلاح
	٥٠																			حجم العاملة الزراعية (عامل زراعي)
	٥٥																			عدد رؤوس الثروة الحيوانية
	١١																			متوسط عدد الثروة الحيوانية لكل حائز
	٢٢																			نسبة الثروة الحيوانية حسب النوع " بقر، معز، جمال... الخ"
	١٧																			طول الساحل ومساحة المسطحات المائية
	٣٩																			كمية الإنتاج بالطن للثروة السمكية
	١٧																			حجم إنتاجية الأسماك على مصادر الثروة السمكية (البحر، البحيرة، الاستزراع السمكي)
	٥																			نصيب الفرد من إنتاج الأسماك سنوياً
	٥																			مساحة الرقعة المستغلة لصيد الأسماك
	٢٨																			عدد مراكب الصيد
	٣٣																			حجم العمالة في قطاع الصيد
	٧٢																			عدد المنشآت الصناعية (قطاع عام، قطاع خاص، قطاع تعاوني)
	٧٢																			حجم العمالة في النشاط الصناعي

تصنيف العنصر	نسبة التكرار %	المخططات عينة الدراسة													عناصر الرصد					
		فاقوس	راس سدر	الأقصر	المنيا	مرسى مطروح	موط	العريس	أخميم	القيوم	دسوق	سيوة	طنطا	قنا		رشيد	دمهور-٢	دمهور-١	بور سعيد	الأسكندرية
	٢٩																			التوزيع النسبي للمنشآت الصناعية حسب نوع الصناعة وحجم العمالة في كل نوع
	٢٢																			حجم الإنتاج بالطن السنوي من الثروة المعدنية
	١٧																			حجم المخزون من الثروة المعدنية
	١٧																			حجم العمالة في قطاع التعدين
	١١																			طول الواجبة الشاطئية
	٦٧																			إجمالي عدد السائحين سنويا حسب الجنسية
	٥٠																			إجمالي عدد الليالي السياحية
	٣٩																			متوسط إقامة السائح (ليلة سياحية/ سائح)
	٧٢																			التوزيع النسبي لمنشآت الإقامة السياحية حسب درجتها (خمس ، أربع، ... نجوم)
	٦١																			الطاقة الإيوائية (عدد الغرف) لقطاع السياحة
	٥٥																			عدد الأسره السياحية
	٢٨																			نسبة إشغال الغرف السياحية
	٢٨																			نسبة إشغال الأسره السياحية
	٥٥																			عدد العاملين بالمنشآت السياحية
	١٧																			عدد المنشآت السياحية ما زالت تحت الإنشاء
	٥																			متوسط معدل إنتاج خام البترول (برميل /يوم)
	٥																			عدد العاملين بقطاع البترول
	٥																			معدل إنتاج الغاز الطبيعي
	١٧																			نصيب الفرد من الأراضي الزراعية
	٥																			نسبة حركة النشاط التجاري في الميناء

تصنيف العنصر	نسبة التكرار %	المخططات عينة الدراسة											عناصر الرصد							
		فالقوس	رأس سدر	الأقصر	المنيا	مرسى مطروح	موط	العريس	أخميم	الفيوم	دسوق	سيوة		طنطا	قنا	رشيد	دمنهوور-٢	دمنهوور-١	بورسعيد	الإسكندرية
	١٧																			معامل التوطن في قطاع الزراعة
	١٧																			معامل التوطن في قطاع الصناعة
	١٧																			معامل التوطن في قطاع الخدمات
	١٧																			معامل التوطن في قطاع التجارة
	١١																			معدل النشاط الخام لقوة العمل
	١١																			نسبة العاملين في القطاع العام والحكومي من إجمالي العمالة
	١١																			نسبة العاملين في القطاع الخاص من إجمالي العمالة
	٥																			نسبة الفقر
	٥																			نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي إلي إجمالي العاملين
	٥																			نسبة الفاقد من الإنتاج الزراعي
مرحلة صياغة المخطط (الأهداف التخطيطية)																				
	١٧																			معدل النمو في الأراضي الزراعية
	٥٥																			مساحة الأراضي للاستصلاح المستقبلية
	١١																			كمية الموارد المائية المستغلة في الزراعة
	٨٣																			عدد العاملين المطلوب توطينهم في النشاط الزراعي
	٢٢																			عدد المنشآت السياحية المقترح إقامتها
	٥																			عدد المراكب الصيد المقترحة
	٢٨																			القدرة الانتاجية المقترحة بالطن للإنتاج السمكي
	٢٨																			عدد العاملين المطلوب توطينهم في نشاط الصيد
	٥٠																			مساحة المنطقة الصناعية لتوطين الصناعات المقترحة
	٧٧																			عدد العاملين المطلوب توطينهم في النشاط الصناعي
	٥٥																			حجم الطلب السياحي المتوقع للمدينة (سائح)

تصنيف العنصر	نسبة التكرار %	المخططات عينة الدراسة												عناصر الرصد						
		فاقوس	راسن سدر	الأقصر	المنيا	مرسى مطروح	موط	العريس	أخميم	القيوم	دسوق	سيوة	طنطا		قنا	رشيد	دمهور-٢	دمهور-١	بور سعيد	الأسكندرية
	٥٠																			توزيع حجم الطلب السياحي على المستويات السياحية
	٢٨																			معدل النمو السياحي
	٢٢																			متوسط مدة إقامة السائح (ليلة سياحية/ سائح)
	٢٢																			عدد الليالي السياحية المقدره
	٥٠																			حجم الطاقة الإيوائية المطلوبة " عدد الغرف"
	٣٩																			عدد الأسره السياحية المطلوبة
	١٧																			معدل أشغال الأسرة
	٧٢																			عدد العاملين المطلوب توطينهم في النشاط السياحي
	٦٧																			معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي الخام (نسبة المشتغلين من جملة السكان) " معدل التوظيف كنسبة من السكان"
	٥																			معدل الإعالة المستهدف
مرحلة المتابعة والتقييم																				
	١١																			معدل النمو السنوي للمساحة المنزرعة
	١١																			معدل النمو السنوي للمشتغلين في نشاط الزراعة
	١١																			معدل النمو السنوي للمشتغلين في نشاط الصيد
	١١																			معدل النمو السنوي للمشتغلين في نشاط السياحة
	١٧																			معدل النمو السنوي للمشتغلين في نشاط الصناعة
	٢٢																			معدل النمو في الأنشطة الاقتصادية "معدل النمو السنوي للعمالة"
	١١																			معدل نمو الثروة الحيوانية
	١٧																			معدل النمو السنوي الصناعي
	١١																			نصيب الفرد من الانتاج الزراعي

٦-٤ الدراسات العمرانية(*)

تصنيف العنصر	نسبة التكرار %	المخططات عينة الدراسة												عناصر الرصد									
		ثانوي	رئيسي	فاقوس	راس سدر	الأقصر	المنيا	مرسى مطروح	موط	العريس	أخميم	القيوم	دسوق		سيوة	طنطا	قنا	رشيد	دمهور-٢	دمهور-١	بور سعيد	الأسكندرية	
مرحلة تشخيص الوضع الراهن																							
	٩٤																						مساحة الكتلة العمرانية الحالية
	٣٣																						نسبة الأراضي الزراعية
	٣٣																						نسبة الأراضي الصحراوية
	٨٣																						نسبة الاستعمال السياحي من الكتلة العمرانية
	٨٩																						نسبة الاستعمال السكني من الكتلة العمرانية
	٨٩																						نسبة الاستعمال التجاري من الكتلة العمرانية
	٨٩																						نسبة الاستعمال الصناعي من الكتلة العمرانية
	٨٩																						نسبة الخدمات العامة والمناطق الترفيهية من الكتلة العمرانية " تعليمي، صحي، مرافق..."
	٨٣																						نسبة المناطق العسكرية من الكتلة العمرانية
	٨٩																						نسبة الطرق الإقليمية والسكة الحديد والمواني من الكتلة العمرانية
	٥																						مساحة الجيوب الزراعية داخل الكتلة العمرانية
	٨٣																						نسبة حالات المباني الجيدة
	٨٣																						نسبة حالات المباني المتوسطة
	٨٣																						نسبة حالات المباني الرديئة
	٧٧																						نسبة ارتفاعات المباني المنخفضة "دور ودورين"
	٧٧																						نسبة ارتفاعات المباني المتوسطة "٣-٤ أدوار"
	٧٢																						نسبة ارتفاعات المباني المرتفعة "٥ أدوار فأكثر"
	٣٣																						نسبة المباني تحت الإنشاء
	٥٠																						نسبة المباني الهيكلية

(*) المصدر : إعداد الباحث

تصنيف العنصر	نسبة التكرار %	المخططات عينة الدراسة												عناصر الرصد						
		فاقوس	رأس سدر	الأقصر	المنيا	مرسى مطروح	موط	العريس	أخميم	الفيوم	دسوق	سيوة	طنطا		قنا	رشيد	دمهور-٢	دمهور-١	بور سعيد	الأسكندرية
	٥٠																			نسبة المباني من حوائط حاملة وأسقف خرسانية
	٥٠																			نسبة المباني من الطوب اللبن والعشش (متشاً خفيف)
	٦٧																			الكثافة السكانية الإجمالية (العامة)
	٥٠																			معدل النمو العمراني السنوي
	٢٨																			متوسط الكثافة السكانية الصافية
	١١																			عدد ومساحة المناطق العشوائية
	١١																			عدد السكان بالمناطق العشوائية
	١٧																			كثافة المناطق العشوائية
	٥٠																			مساحة الحيز العمراني القائم
	٢٨																			مساحة الحيز المأهول
	١١																			نسبة أملاك الأراضي الحكومية من مسطح الحيز العمراني
	١١																			نسبة أملاك أراضي الأوقاف والجمعيات التعاونية من مسطح الحيز العمراني
																				نسبة أملاك الأراضي الخاصة من مسطح الحيز العمراني
	١١																			نسبة الأراضي الفضاء ملك الحكومة من مسطح الحيز العمراني
	١١																			معدل النمو والزحف العمراني على الأراضي الزراعية
	٢٢																			أسعار أراضي البناء للمتر مربع
مرحلة صياغة المخطط (الأهداف التخطيطية)																				
	٦٧																			مساحة الكتلة العمرانية الأساسية سنة الهدف
	٦٧																			نسبة المناطق السكنية المقترحة من إجمالي مساحة المدينة
	٥٥																			نسبة المناطق السياحية المقترحة من إجمالي مساحة المدينة
	٦٧																			نسبة مناطق الخدمات المقترحة من إجمالي مساحة المدينة

تصنيف العنصر	نسبة التكرار %	المخططات عينة الدراسة													عناصر الرصد					
		فاقوس	رأس سدر	الأقصر	المنيا	مرسى مطروح	موط	العريس	أخميم	الفيوم	دسوق	سيوة	طنطا	قنا		رشيد	دمهور- ٢	دمهور- ١	بور سعيد	الأسكندرية
	٦٧																			نسبة المناطق الصناعية/ حرفية المقترحة من إجمالي مساحة المدينة
	٦٧																			نسبة الطرق المقترحة من إجمالي مساحة المدينة
	٦٧																			نسبة الاستعمالات الأخرى المقترحة من إجمالي مساحة المدينة
	١٧																			ارتفاعات المباني المقترحة
	٦١																			مساحة الحيز العمراني المقترح
	٥																			مساحة الاستخدامات الأخرى خارج الحيز العمراني
	٥٥																			الطاقة الاستيعابية للحيز العمراني
	٥٠																			متوسط الكثافة السكانية المقترحة للكثلة العمرانية
	٢٢																			الكثافة البنائية المقترحة
	١٧																			المساحة السكنية بالحي
	١٧																			مساحة قطع تقسيم المباني
	١١																			نصيب الفرد من الإسكان الحضري
	٥																			نصيب الفرد من الإسكان السياحي
	١١																			نصيب الفرد من مسطح الخدمات العامة
	١١																			نصيب الفرد من الطرق والبنية الأساسية
	٥																			الكثافة العامة للمناطق السياحية
	١١																			الكثافة العامة للمناطق الترفيهية
	١١																			الكثافة العامة للمناطق الصناعية

٥-٦ الدراسات الإسكانية (*)

تصنيف العنصر	نسبة التكرار %	المخططات عينة الدراسة													عناصر الرصد							
		ثانوي	رئيسي	فاقوس	رأس سدر	الأقصر	المنيا	مرسى مطروح	موط	العريس	أخميم	القيوم	دسوق (**)	سيوة		طنطا	قنا	رشيد	دمهور-٢	دمهور-١	بورسعيد	الإسكندرية
مرحلة تشخيص الوضع الراهن																						
	٦٧																					عدد الأسر المعيشية
	٥٥																					عدد المباني الحالية
	٥																					معدل الوحدات السكنية لكل ألف نسمة
	٥٥																					نسبة المباني / الوحدات حسب حالة ونوع المبنى " عمارة، بيت ريفي، فيلا، كشك أو عشة...أخرى"
	٦١																					نسبة المباني/الوحدات حسب نوع حيازة المسكن (الملكية) " حكومي، خاص ، عام، أخرى"
	٤٤																					نسبة المباني ومكوناتها من وحدات حسب نوع الوحدة " شقة، المبنى بالكامل....."
	٥٠																					نسبة المباني حسب اتصالها بمرفق المياه " شبكة عامة، أخرى، لا يوجد"
	٣٩																					نسبة الأسر حسب مصدر المياه لمسكن الأسرة " شبكة عامة، طلمبة، آبار ، أخرى"
	٥٠																					معدل التزاحم (فرد/غرفة)
	٥٠																					نسبة المساكن المأهولة
	٧٢																					عدد الوحدات السكنية
	٥٠																					نسبة المباني حسب الاتصال بخدمات الكهرباء " شبكة عامة، أخرى، لا يوجد"
	٥٠																					نسبة المباني حسب الاتصال بالصرف الصحي " شبكة عامة، أخرى، لا يوجد"

(**) لا يوجد بها متغيرات قياس

(*) المصدر : إعداد الباحث

تصنيف العنصر	نسبة التكرار %	المخططات عينة الدراسة													عناصر الرصد					
		فاقوس	رأس سدر	الأقصر	المنيا	مرسى مطروح	موط	العريس	أخميم	القيوم	دسوق	سيوة	طنطا	قنا		رشيد	دمهور-٢	دمهور-١	بور سعيد	الإسكندرية
	٥٠																			نسبة المباني حسب الاتصال بالغاز الطبيعي "متصل، غير متصل"
	١٧																			عدد المناطق العشوائية
	١٧																			عدد السكان / الأسر بمناطق الإسكان العشوائي
	١٧																			نسبة المساكن العشوائية من إجمالي مساحة المدينة
	١٧																			الكثافة السكانية للمناطق العشوائية
	٥																			نسبة مساهمة القطاع الحكومي والعام في إنشاء الوحدات السكنية
	٥																			نسبة الوحدات السكنية الخاصة طبقا لمساحتها
	٢٢																			نسبة المباني السكنية القديمة التي يتجاوز عمر إنشائها أكثر من ٣٠ سنة
	٣٣																			نسبة المباني السكنية طبقا لطريقة البناء "مسلح، سابق التجهيز، طوب أو طين، أخرى"
	٣٩																			نسبة الفائض من الرصيد السكني
	٥٠																			نسبة الوحدات السكنية الخالية (الشاغرة)
	٥																			نسبة المباني المكتملة والخالية المشيدة
	١٧																			معدل الزيادة في الوحدات السكنية " معدل انتاج المباني السنوي "
	٢٨																			نسبة الوحدات السكنية حسب الاستخدام (سكن ، عمل، للسكن والعمل، سكن عام، خالية)
	٥																			نسبة المباني السكنية حسب عدد الأدوار
	٥																			التوزيع النسبي لأنماط الإسكان وفقا لعدد الغرف
	٢٨																			نسبة الوحدات الحكومية المشيدة من إجمالي الوحدات
	١٧																			نسبة مساهمة القطاع الخاص في إنشاء الوحدات السكنية

تابع/ الدراسات الإسكانية

تصنيف العنصر	نسبة التكرار %	المخططات عينة الدراسة												عناصر الرصد						
		فقوس	رأس سدر	الأقصر	المنيا	مرسى مطروح	موط	العريس	أخميم	الفيوم	دسوق	سيوة	طنطا		قنا	رشيد	دمهور-٢	دمهور-١	بور سعيد	الإسكانية
	٢٢																			متوسط عدد الوحدات في الفدان (كثافة الوحدات السكنية)
	٢٨																			متوسط عدد الوحدات بالمبنى (وحدة /مبنى)
	١٧																			التوزيع النسبي لأنماط وحدات الإسكان (متميز، اقتصادي، متوسط)
	١٧																			عدد الوحدات السكنية المتهاكلة
	٣٩																			عدد الوحدات المزالة
	١٧																			مساحة الأراضي الفضاء الحالية المتخللة الكتلة السكنية
	٥																			التوزيع النسبي للأسر حسب وسائل الانتقال (نقل خاصة- نقل عام)
	٢٨																			متوسط تكلفة المتر مربع من المباني
	٥																			نسبة الوحدات العشوائية المتصلة (بالمياه، الكهرباء، صرف....)
مرحلة صياغة المخطط (الأهداف التخطيطية)																				
	٧٧																			عدد الوحدات المطلوب إنشائها
	٣٣																			نسبة الإسكان مرتفع الدخل من إجمالي الوحدات المطلوب إنشائها
	٣٣																			نسبة إسكان محدودي الدخل والمتوسط من إجمالي الوحدات المطلوب إنشائها
	٥٠																			عدد الوحدات السكنية المطلوبة نتيجة عمليات الهدم والإزالة (تجديد وإحلال)
	٢٨																			مساحات الأراضي المخصصة نتيجة لعمليات التجديد والإحلال
	٣٩																			عدد الوحدات السكنية نتيجة رفع الكثافة السكانية للمناطق السكنية القائمة
	٥٥																			الكثافات السكانية الإجمالية والصافية المقترحة
	٥٠																			عدد الوحدات السكنية المقدر في المناطق الجديدة

تابع/ الدراسات الإسكانية

تصنيف العنصر	نسبة التكرار %	المخططات عينة الدراسة												عناصر الرصد									
		ثانوي	رئيسي	فاقوس	راس سدر	الأقصر	المنيا	مرسى مطروح	موط	العربس	أخميم	الفيوم	دسوق		سيوة	طنطا	قنا	رشيد	دمهور-٢	دمهور-١	بور سعيد	الإسكندرية	
	٥٠																						التوزيع النسبي للوحدات السكنية المطلوبة حتى سنة الهدف من حيث النوعيات (فوق متوسط - متوسط - اقتصادي)
	٤٤																						عدد الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاع الحكومي / الخاص حسب نوع الإسكان (التكلفة)
	٣٩																						متوسط مساحة المسكن
	٤٤																						عدد الأسر المعيشية
	٢٢																						عدد قطع تقسيم الأراضي بمستويات الإسكان
	٥٠																						متوسط مساحة قطعة الأرض المطلوبة حسب مستوى الدخل
	٥٥																						إجمالي المسطحات المضافة للإسكان
	٢٨																						عدد الوحدات السكنية المقترحة بمستويات الإسكان
	٥																						عدد العمارات المقترحة بمستويات الإسكان
	٥																						معدل التزامم المتوقع
	٦٧																						متوسط حجم الأسرة
	٥																						متوسط الانفاق على الإسكان كنسبة من متوسط دخل الأسرة الشهري
	٥																						سعر تكلفة المتر مربع من الأرض
	٥																						نصيب الفرد من مساحة قطعة الأرض السكنية حسب مستوى الدخل
مرحلة المتابعة والتقييم																							
	٥																						نصيب الفرد من الاستخدام السكني بالمدينة
	٥																						متوسط نصيب الفرد من الإسكان
	٥																						معدل الزيادة السنوية من الوحدات

٦-٦ دراسات الخدمات (*)

تصنيف العنصر	نسبة التكرار %	المخططات عينة الدراسة												عناصر الرصد						
		فاقوس	رأس سدر	الأقصر	المنيا	مرسى مطروح	موط	العريس	أخميم	القيوم	دسوق	سيوة	طنطا		قنا	رشيد	دمهور-٢	دمهور-١	بور سعيد	الأسكندرية
مرحلة تشخيص الوضع الراهن																				
	٩٤																			عدد المدارس التعليم الأساسي (ابتدائي، إعدادي)
	٨٩																			عدد الفصول في التعليم الاساسي (ابتدائي، إعدادي)
	٨٩																			عدد التلاميذ في التعليم الأساسي (ابتدائي، إعدادي)
	٨٣																			نسبة التلاميذ في التعليم الأساسي من إجمالي السكان بالمدينة
	٨٩																			كثافة الفصل في التعليم الأساسي (ابتدائي، إعدادي)
	٢٢																			عدد الفصول المسائية بالتعليم الأساسي (ابتدائي، إعدادي)
	١٧																			عدد الطلاب المسائية بالتعليم الأساسي (ابتدائي، إعدادي)
	٥																			نسبة مدارس التعليم الأساسي التي تشغل مباني مؤجرة
	٣٣																			معدل التسرب في التعليم الأساسي (ابتدائي، إعدادي)
	١٧																			معدل الأطفال اللذين يذهبون إلى المدارس ممن هم في سن الالزام
	١١																			عدد الطلاب مقابل المعلم " معدل المدرسين / ١٠٠٠ تلميذ"
	٩٤																			عدد المدارس التعليم الثانوي (العام، التجاري، الفني، الأزهرى)
	٨٩																			عدد الفصول في التعليم الثانوي (العام، التجاري، الفني، الأزهرى)
	٨٩																			عدد التلاميذ في التعليم الثانوي (العام، التجاري، الفني، الأزهرى)
	٨٣																			نسبة التلاميذ في التعليم الثانوي من إجمالي السكان بالمدينة
	٨٩																			كثافة الفصل في التعليم الثانوي (العام، التجاري، الفني، الأزهرى)
	٥																			عدد المدارس الثانوي التي تشغل مباني مؤجرة
	٢٢																			معدل التسرب في التعليم الثانوي (العام، التجاري، الفني، الأزهرى)

(*) المصدر : إعداد الباحث

تصنيف العنصر	المخططات عينة الدراسة													عناصر الرصد									
	ثانوي	رئيسي	نسبة التكرار %	فاقوس	رأس سدر	الأقصر	المنيا	مرسى مطروح	موط	العريس	أخميم	القيوم	دسوق		سيوة	طنطا	قنا	رشيد	دمهور-٢	دمهور-١	بور سعيد	الأسكندرية	
			٥																				معدل الأطفال اللذين يذهبون إلى المدارس ممن هم في سن التعليم الثانوي
			٢٢																				نصيب التلميذ من المساحة الكلية
			٩٤																				عدد الوحدات الصحية بالمدينة
			٩٤																				عدد وحدات الخدمات الاجتماعية حسب نوع الوحدة
			١١																				عدد الطلبة المتحقيين " المقيدين " بالتعليم الجامعي
			٥																				عدد أعضاء هيئة التدريس الجامعي
			٧٧																				عدد الأسره بالمستشفيات القائمة
			٧٢																				معدل الأسره بالمستشفيات لكل ألف نسمة
			٢٢																				عدد الأطباء
			١١																				معدل الأطباء لكل ألف نسمة
			١٧																				عدد أعضاء هيئة التمريض
			١١																				عدد عربات الإسعاف
			٧٧																				عدد الوحدات الخدمية للخدمات الثقافية
			٨٣																				عدد الوحدات الخدمية لخدمات الشباب والرياضة
			١١																				نصيب الفرد من المسطح الملاعب والمناطق الخضراء والمفتوحة
			٨٣																				عدد الوحدات الخدمية للخدمات الدينية
			١١																				إجمالي الطاقة الاستيعابية للمساجد / الكنائس بالمدينة
			١٧																				نصيب الفرد من مسطح المساجد/ الكنائس (م ^٢ / فردا)
			٧٢																				عدد الوحدات الخدمية لخدمات الاتصالات
			٥٣																				عدد الوحدات الخدمية للخدمات الأمنية
			٢٢																				معدل الخدمة (نسمة/ وحدة خدمية)

تصنيف العنصر	نسبة التكرار %	المخططات عينة الدراسة													عناصر الرصد								
		ثانوي	رئيسي	فاقوس	رأس سدر	الأقصر	المنيا	مرسى مطروح	موط	العريس	أخميم	الفيوم	دسوق	سيوة		طنطا	قنا	رشيد	دمهور-٢	دمهور-١	بورسعيد	الأسكندرية	
	٥																						عدد الوحدات الخدمية للخدمات التموينية (المخابز، جمعيات استهلاكية، مستودع بوتاجاز)
	٥																						نصيب السكان من المخابز لكل ألف نسمة
مرحلة صياغة المخطط (الأهداف التخطيطية)																							
	٧٢																						نسبة من هم في سن التعليم الأساسي من الزيادة السكانية المتوقعة
	٨٣																						عدد مدارس التعليم الأساسي المطلوبة
	٧٢																						عدد فصول التعليم الأساسي المطلوبة
	٨٣																						مسطح مدارس التعليم الأساسي المطلوبة
	٧٢																						نسبة من هم في سن التعليم الثانوي من الزيادة السكانية المتوقعة
	٨٣																						عدد مدارس التعليم الثانوي (عام، تجاري، صناعي، فندقي، أزهري) المطلوبة
	٧٧																						عدد فصول التعليم الثانوي (عام، تجاري، صناعي، فندقي، أزهري) المطلوبة
	٧٧																						مسطح مدارس التعليم الثانوي بأنواعه
	٥٥																						عدد أسر المستشفيات المطلوب توفرها
	٦٧																						عدد المستشفيات والوحدات الصحية المطلوب إنشائها
	٧٧																						مسطح الخدمات الصحية المطلوب
	٦١																						عدد وحدات الخدمات الاجتماعية المطلوبة حسب نوع الوحدة
	٧٢																						مسطح الخدمات الاجتماعية المطلوب
	٥٥																						عدد الوحدات الخدمية المطلوبة لخدمات الشباب والرياضة
	٦٧																						مسطح خدمات الشباب والرياضة المطلوب
	٦١																						عدد الوحدات الخدمية المطلوبة للخدمات الدينية

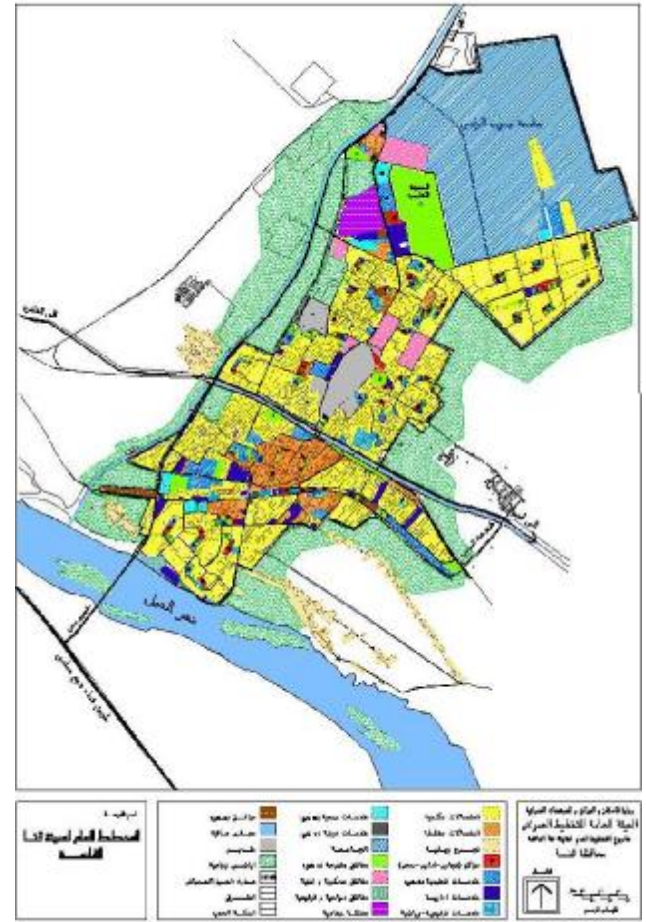
تصنيف العنصر	نسبة التكرار %	المخططات عينة الدراسة													عناصر الرصد					
		فاقوس	رأس سدر	الأقصر	المنيا	مرسى مطروح	موط	العريس	أخميم	القيوم	دسوق	سيوة	طنطا	قنا		رشيد	دمهور- ٢	دمهور- ١	بور سعيد	الأسكندرية
	٦٧																			مسطح الخدمات الدينية المقترح
	٦٧																			عدد الوحدات الخدمية المطلوبة للخدمات الثقافية والترفيهية
	٧٢																			مسطح الخدمات الثقافية والترفيهية المطلوب
	٥٥																			عدد الوحدات الخدمية المطلوبة للخدمات العامة والإدارية
	٦٧																			مسطح الخدمات العامة والإدارية المطلوب
	٥٥																			عدد الوحدات الخدمية المطلوبة للخدمات التجارية
	٦١																			مسطح الخدمات التجارية المطلوب
	٥٠																			عدد الوحدات الخدمية المطلوبة للمناطق الخضراء والمفتوحة
	٥٠																			مسطح المناطق الخضراء والمفتوحة المطلوب
	٥٠																			المساحة الإجمالية للخدمات حتى سنة الهدف
	٢٢																			نصيب الفرد من المساحة الخدمية (مركز المدينة، الحي، المجاورة)
مرحلة المتابعة والتقييم																				
	٣٣																			معدل كثافة الفصل
	٣٩																			معدل الأسرة بالمستشفيات لكل ألف نسمة
	٢٨																			معدل خدمات الشؤون الاجتماعية (وحدة / ١٠ نسمة)
	١٧																			معدل الخدمات الأمنية (نقطة لكل ٢٥ ألف نسمة)
	٥																			نصيب الفرد من مسطح الخدمات التجارية
	١١																			نصيب التلميذ من مسطح المدارس
	١١																			معدل الخدمات الثقافية (بيت ثقافة / ٢٠٠ ألف نسمة)

الفصل السادس: المتغيرات المستخدمة في العملية التخطيطية بعينة الدراسة

وتوضح الأشكال التالية نماذج لمخططات عينة الدراسة تشمل الوضع الراهن والمخطط العام أو الهيكل لبعض المدن

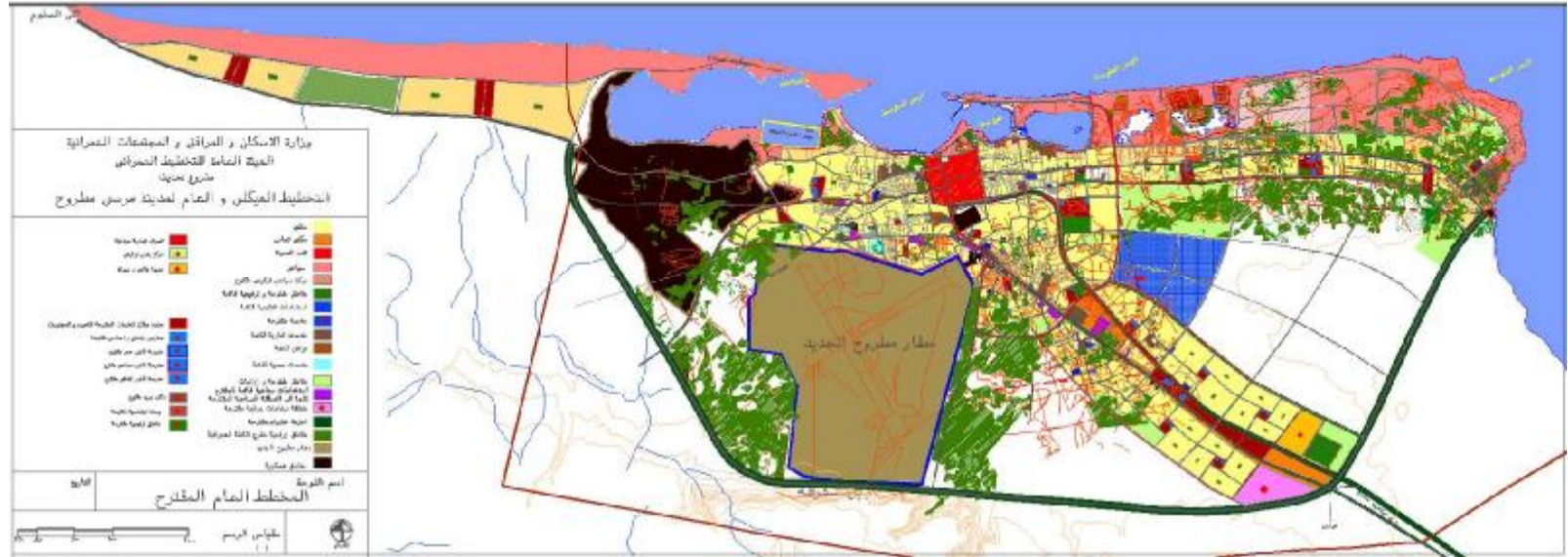


المخطط الهيكلي لمدينة الأقصر



المخطط العام لمدينة فنا

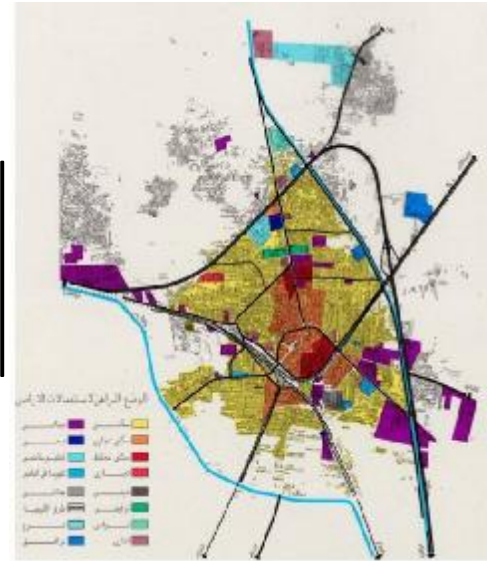
الفصل السادس: المتغيرات المستخدمة في العملية التخطيطية بعينة الدراسة



المخطط الهيكلي والعام لمدينة مرسى مطروح



المخطط الهيكلي لمدينة طنطا



الوضع الراهن لمدينة طنطا

٧-٦ الخلاصة

من خلال تحليل عناصر الرصد المختلفة (بيانات/ متغيرات/ مؤشرات) في مراحل العملية التخطيطية التي تناولتها مشروعات التخطيط الهيكلي والعام والاستراتيجي للمدن المصرية والتي تم اختيارها من خلال العينة يتضح منه ما يلي :-

- § **عدم وجود نظام رصد قومي موحد** وإطار حاكم قادر على إدارة العملية التخطيطية للحضر وأن اتجهت الهيئة العامة للتخطيط العمراني عام ٢٠٠٦م بوضع برنامج مؤشرات حضرية كخطوة أولى نحو وضع لبنة لنظام رصد موحد والذي سيتم تقييمه وتحليله لاحقاً مع ما تم التوصل إليه تطبيقياً مع القوائم التي تم عرضها سلفاً.
- § **غياب مرحلة المتابعة والتقييم** من معظم دراسات المخططات عينة الدراسة وركزت فقط على مرحلة الوضع الراهن ومرحلة الأهداف التخطيطية "صياغة المخطط".
- § **اختلاف المدارس التخطيطية وغياب التنسيق** بين الجهات المختلفة المنتجة للبيانات أدى لتعدد عناصر الرصد المستخدمة لقياس التنمية بمراحل العملية التخطيطية سواء تشخيص الوضع الراهن أو مرحلة الأهداف التخطيطية.
- § **تأثير خصوصية ودور كل مجتمع محلي** واختلاف الخصائص المكانية كان له دور على عناصر الرصد المستخدمة في المخططات ويتضح ذلك جلياً في العناصر الخاصة بالدراسات البيئية والطبيعية والدراسات الاقتصادية مما يتطلب وجوب مؤشرات رصد دائم ومؤشرات رصد عند الحاجة.
- § **هناك حد أدنى من عناصر الرصد متفق عليها** بعينة المخططات عند إعداد دراسات مخططات عامة/ هيكلية/ إستراتيجية تمثل اللبنة الأساسية من المعلومات المطلوبة.
- § **هناك بعض العناصر يختلف تواجدها بعينة المخططات في مختلف قطاعات التنمية** (البيئية والطبيعية، الاجتماعية والسكانية، الاقتصادية، العمرانية، الإسكانية والخدمية) مثل مؤشر الكثافة السكانية فيمكن تواجدها في الدراسات الاجتماعية والسكانية أو العمرانية أو الإسكانية، أو مؤشر التوزيع النسبي لهيكل العمالة فيمن تواجده في الدراسات الاجتماعية والسكانية أو الاقتصادية.
- § **اختلاف العوامل** (الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والسياسية والثقافية والعمرانية وغيرها من العوامل) قد يشكل عائقاً أمام استخدام عناصر الرصد المختارة التي قد تكون صالحة لقياس التنمية الحضرية في مدينة ما وغير صالحة لقياسها في مدينة أخرى. مثال: الدراسات الاقتصادية للمجتمع البدوي تختلف عن الدراسات الاقتصادية لمجتمع الدلتا... الخ.
- § **غياب بعض الدراسات في مخططات عينة الدراسة** مثل غياب دراسة الإسكان بمدينة ديسوق، الدراسات البيئية والطبيعية بمدينة المنيا... الخ.
- § **لم يتم التطرق لمؤشرات حجم الاستثمارات وكذلك نصيب الفرد من الاستثمارات** بمرحلة صياغة المخطط (الأهداف التخطيطية) في الدراسات الاقتصادية والإسكانية والخدمية وذلك لتشعب المؤشرات المعبرة عنها ولشدة تخصصها.
- § **اختلاف المفاهيم والألفاظ لعناصر الرصد** في عينة مخططات الدراسة مثل نسبة المساكن الشاغرة (الخالية) / نسبة الفئات في الرصيد السكاني أو عدد السكان / حجم السكان... الخ.
- § **اختلاف أهداف التخطيط الهيكلي/ العام/ الاستراتيجي للمدينة ترتب عليه اختلافات في تحديد عناصر الرصد** المستخدمة في دراسة القطاعات المختلفة للتنمية بالمدينة بمختلف مراحل العملية التخطيطية (تشخيص وضع راهن، صياغة المخطط، المتابعة والتقييم)، وظهر ذلك بوضوح في مخططات عينة الدراسة.

§ عدم فصل مؤشرات المباني عن مؤشرات الوحدة السكنية في دراسات الإسكان بمعظم مخططات عينة الدراسة حيث أن دراسات الإسكان تشتمل على كليهما.

ويوضح الجدول (٨) توزيع عناصر الرصد المختلفة (بيانات/ متغيرات/ مؤشرات) على الدراسات القطاعية على مختلف مراحل العملية التخطيطية

الدراسات القطاعية						المراحل التخطيطية	
الخدمات	الإسكانية	العمرائية	الاقتصادية	الاجتماعية والسكانية	البيئية والطبيعية		
٤١	٤٠	٣٥	٦٤	٣٨	٤٦	عدد عناصر الرصد المستخدمة	تشخيص الوضع الراهن
%٤٦	%٣٠	%٥٧	%٣٩	%٤٧	%٢٤	نسبة عناصر الرصد الرئيسية	
%٥٤	%٧٠	%٤٣	%٦١	%٥٣	%٧٦	نسبة عناصر الرصد الثانوية	
٢٧	٢٣	٢٢	٢١	١٢	٥	عدد عناصر الرصد المستخدمة	صياغة المخطط
%٩٦	%٣٦	%٤٥	%٤٣	%٥٠	%٠	نسبة عناصر الرصد الرئيسية	
%٤	%٦٤	%٥٥	%٥٧	%٥٠	%١٠٠	نسبة عناصر الرصد الثانوية	
٧	٣	-	٩	-	-	عدد عناصر الرصد المستخدمة	المتابعة والتقييم
%٠	%٠	-	%٠	-	-	نسبة عناصر الرصد الرئيسية	
%١٠٠	%١٠٠	-	%١٠٠	-	-	نسبة عناصر الرصد الثانوية	

المصدر: إعداد الباحث

ومن خلال الجدول (٨) تشير البيانات إلى الأتي:

١. ضعف نسب عناصر الرصد الرئيسية في جميع الدراسات ما عدا الدراسات العمرانية والاجتماعية ودراسات على الترتيب.

٢. وأضح من خلال البحث أن عناصر الرصد القطاعية بلغت ٢٦٤ (بيان ومتغير ومؤشر) في مرحلة تشخيص الوضع الراهن جاءت الدراسات الاقتصادية في المرتبة الأولى من حيث عدد العناصر بنسبة ٢٣,٥% وذلك بسبب أنها شملت المعلومات المتاحة داخل نطاق المدينة وإقليمها الشامل تليها الدراسات البيئية ١٩% ، ثم تأتي الدراسات العمرانية والإسكانية والخدمية بنسب متساوية تبلغ ١٥%. أما مرحلة الأهداف التخطيطية بلغت ١١٠ عنصر وجاءت الدراسات الخدمية في المقدمة تليها الدراسات الإسكانية والعمرانية والاقتصادية بنسب (٢٤,٥) %، (٢٠,٥%، ١٩,٥%) على التوالي.

٣. ارتفاع نسبة المتغيرات الثانوية وخصوصا في الدراسات البيئية والطبيعية والدراسات الإسكانية والاقتصادية على الترتيب وذلك لاختلاف الهوية المكانية لبعض المخططات ووجود عناصر رصد تعكس خصوصية المجتمع.

٤. ضعف عناصر رصد المتابعة والتقييم بل انعدامها في بعض الدراسات القطاعية في مخططات عينة الدراسة، كما أنها لم تسجل أي عناصر رئيسية حيث أن تواجدها كان مقتصر على بعض المخططات.
٥. يغلب علي دراسات الخدمات والدراسات الاقتصادية والإسكانية على الترتيب استخدام البيانات الخام في مختلف المراحل التخطيطية .

الباب الثاني : الدراسة التحليلية

الفصل الخامس : عينة الدراسة والمجال

الفصل السادس : عناصر الرصد المستخدمة في العملية التخطيطية بعينة المخططات

الفصل السابع : قضايا التنمية ومؤشرات قياسها بعينة المخططات

الفصل السابع

قضايا التنمية ومؤشرات قياسها بعينة المخططات

ترتبط التنمية والتخطيط ببعضهما ارتباطاً وثيقاً في كافة القطاعات، فأن عملية طرح قضايا التنمية بالمدن المصرية وأولويات التنمية الحضرية في مصر على وجه الخصوص تتم من خلال عرض للمعوقات والتحديات (القضايا الرئيسية) الهيكلية للتنمية في مرحلة تشخيص الوضع الراهن والتي قد توجد منفردة أو متكاملة في الحالات المختلفة وان كانت جميعها ترتبط فيما بينها بعلاقات عضوية.

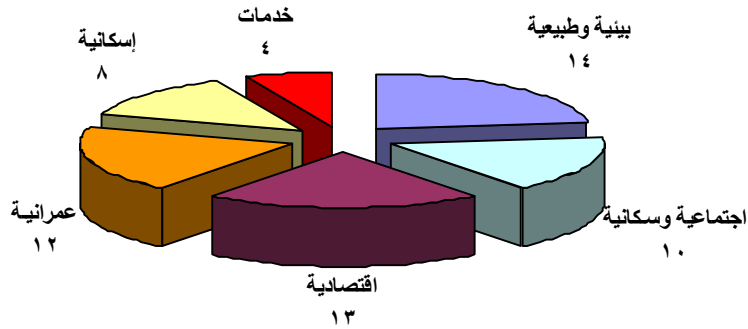
ومن المعلوم أن المخططات العامة تقوم برصد مجموعة من القضايا والتي على أساسها يتم بلورة الإستراتيجية والمبادئ العامة لعملية التنمية بالمدينة، وهذه القضايا نابعة من تشخيص وتحليل الوضع الراهن من خلال مجموعة من المتغيرات (مؤشرات القياس)، حيث أتاحت عملية تحليل المؤشرات الفرصة لتكوين رؤية عامة لحالة التنمية البشرية وإفراز القضايا التي يتطلب وضعها في دائرة الاهتمام وذلك في إطار مجموعة من السياسات التي يمكن أن تتعامل معها وتستجيب لها.

هذا وسوف يتضمن هذا الجزء من البحث رصد قضايا التنمية وطرق قياسها بالمخططات العامة للمدن المصرية - عينة الدراسة - في القطاعات الرئيسية المشكلة لعملية التنمية (اجتماعية، عمرانية، اقتصادية، بيئية وطبيعية وخدمات) مع استبعاد قضايا البنية الأساسية لشدة تخصصها كما ذكرنا سابقاً مع اعتبار أن هناك قضايا متداخلة ومتشابكة ما بين البنية الأساسية والطبيعية/البيئية وبين البنية الأساسية والعمرانية.

٧-١ قضايا التنمية المطروحة بالمخططات عينة الدراسة

سوف نقوم في هذا الجزء بالتحديد من الحيز المكاني والزمني للمدينة وخصوصيتها إلى الرصد الشامل لمجموعة القضايا التنموية المطروحة بالمخططات - كما تم في الفصل السابق الخاص بمتغيرات القياس - لتوزيع المتغيرات على حزم القضايا التي تعاملت معها هذه المخططات لمقارنتها لما تم التعرض له سلفاً من قضايا التنمية في العالم العربي على سبيل الاستدلال كتجارب من جهة وفرز وتحديد أهم القضايا التي بلغت نسب تكرارها أكثر من ٥٠% وتمثل مؤشرات قياسها أولوية عند استخلاص الحزمة الكاملة من المؤشرات.

ويوضح الجدول (٩) عرض لقضايا التنمية بمخططات عينة الدراسة المختارة مصنفة حسب القطاعات الرئيسية لعملية أعداد مخطط هيكلية وعام لمدينة ما. كما يوضح الشكل (٢٧) أعداد القضايا المطروحة على مختلف القطاعات



شكل (٢٧)

أعداد القضايا المطروحة على القطاعات الرئيسية للتنمية بالمدن المصرية

جدول (٩)

قضايا التنمية المطروحة بالمخططات عينة الدراسة (*)

المحور	القضايا المطروحة
القضايا البيئية والطبيعية	<ul style="list-style-type: none"> - زيادة معدلات التلوث الناتج عن التلوث الصناعي وتلوث الصرف الصحي - زيادة معدلات تلوث الهواء - ظاهرة تآكل خط الساحل " ارتفاع معدلات النحر " - زيادة معدلات الضوضاء - ارتفاع نسبة الملوحة في التربة "ظاهرة التملح" - انتشار الكثبان الرملية - انتشار المناطق الجرداء - ارتفاع معدل التبخر - عدم كفاءة عمليات إدارة المخلفات - كثرة الحشرات الضارة والأوبئة - ارتفاع منسوب المياه الجوفية - مواجهه السحابة السوداء - أنفلونزا الطيور
القضايا الاجتماعية والسكانية	<ul style="list-style-type: none"> - ارتفاع معدل النمو السكاني - ارتفاع مستوى الأمية - اتساع فجوة النوع - انخفاض المستوى التعليمي - ارتفاع متوسط حجم الأسرة - عدم تمثيل المرأة في مجال الخدمات أو المهن وتشجيع العادات والتقاليد على عدم عمل المرأة - انخفاض الدخل ومستويات المعيشة - ارتفاع نسبة المعالين الصغار - ارتفاع معدلات هجرة السكان
القضايا الاقتصادية	<ul style="list-style-type: none"> - انخفاض الناتج المحلي للفرد - قلة الطاقة الإيوائية والخدمات السياحية - تدهور مقومات السياحة الخارجية والداخلية - انخفاض نسب الأشغال في الفنادق - صغر وتخلف وبدائية قطاع الصناعة

(*) المصدر : إعداد الباحث

تابع جدول (٩)

قضايا التنمية المطروحة بالمخططات عينة الدراسة (*)

المحور	القضايا المطروحة
تابع القضايا الاقتصادية	<ul style="list-style-type: none"> - كثرة الأراضي الفاسدة والمهجورة في قطاع الزراعة - انخفاض معدل النشاط الخام "قلة العمالة في الأنشطة الاقتصادية" - عدم كفاءة شبكات الصرف الزراعي، ووجود ظاهرة الغدق - محدودية نظم الزراعة وعدم كفاءة الممارسات الزراعية - تدهور نشاط قطاع الصيد - ضعف القاعدة الاقتصادية - ارتفاع معدل البطالة - الزحف العمراني على الأراضي الزراعية
القضايا العمرانية	<ul style="list-style-type: none"> - تدهور حالة الكتلة العمرانية أو تدهور حالة المباني "تدنى الهيكل العمراني" - انتشار نمو المناطق العشوائية المتاخمة للكتلة العمرانية - كثرة المناطق العشوائية والمتدهورة عمرانيا داخل المدينة - تداخل استعمالات الأراضي (استعمالات غير متجانسة) - ارتفاع الكثافات السكانية البنائية - الزحف العمراني العشوائي على المناطق التراثية - وجود قواطع عمرانية تفصل أجزاء المدينة - سوء حالة الطرق وعدم وجود مسارات لحركة المشاة - عدم وضوح تدرج شبكة الحركة داخل المدينة - انعزال المدينة عن الوادي والعالم الخارجي " حالة خاصة لمدينة سيوة" - عدم استغلال واجهة النيل - ضعف المسطحات الملائمة لعملية التنمية العمرانية
القضايا الإسكانية	<ul style="list-style-type: none"> - النقص في عدد الوحدات السكنية المطلوب توفرها لفئات الدخل المنخفض والمحدود - غياب استثمارات القطاع الخاص في توفير وحدات سكنية - ارتفاع المنتج السكني (ارتفاع تكاليف البناء) - انتشار ظاهرة الإسكان الغير الرسمي - عدم وجود علاقة بين مواقع الإسكان ومكان العمل - ارتفاع نسبة عدد المساكن الشاغرة - ارتفاع عدد الوحدات السكنية الرديئة والمتدهورة - عدم توافق المعروض من وحدات مع مستوى الطلب اقتصاديا

(*) المصدر : إعداد الباحث

تابع جدول (٩)

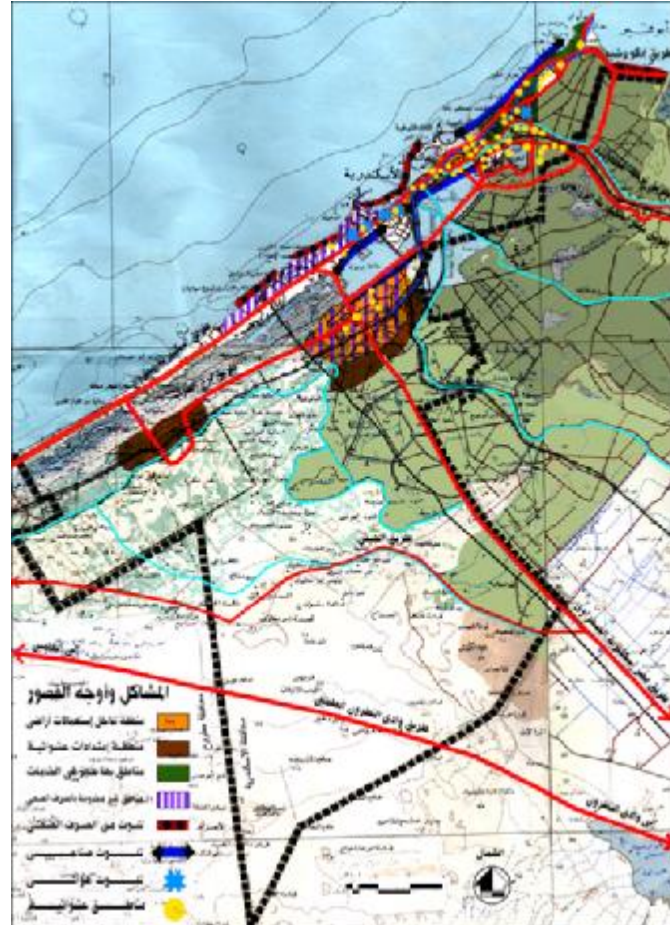
قضايا التنمية المطروحة بالمخططات عينة الدراسة (*)

المحور	القضايا المطروحة
القضايا الخدمية	<ul style="list-style-type: none"> - عدم وجود كوادر محلية متعلمة ومتدربة - عدم توفر الخدمات المطلوبة من المدارس - سوء توزيع الخدمات العامة والصحية والتعليمية - نقص الخدمات العامة والصحية والتعليمية - النقص الشديد في المناطق المفتوحة والحدائق

(*) المصدر : إعداد الباحث

وتوضح النماذج التالية بعض الخرائط للمشاكل وأوجه القصور "القضايا التنموية" بالمخططات عينة الدراسة

تقع مدينة الإسكندرية بمحافظة الإسكندرية
 بإقليم الإسكندرية على بعد ٣٠٠ كم من مدينة
 القاهرة ويبلغ عدد سكانها حوالي ٣٣٢٨
 مليون نسمة عام ١٩٩٦م وتبلغ مساحتها
 ٢٦٨٠ كم٢.



المشاكل وأوجه القصور لمدينة الإسكندرية

المشاكل وأوجه القصور لمدينة رشيد



تقع مدينة رشيد في محافظة البحيرة بإقليم الدلتا أقصى شمال مصر حيث يحدها إلى الشمال البحر المتوسط وإلى الغرب ترعة الرشيدية والسهول الساحلية لخليج أبي قير وإلى الشرق نهر النيل (فرع رشيد) وإلى الجنوب بعض الأراضي الزراعية. ويبلغ عدد سكانها حوالي ٦٨,٨ ألف نسمة في عام ٢٠٠٢.



المشاكل وأوجه القصور لمدينة دمنهور

المشاكل وأوجه القصور لمدينة طنطا



المشاكل وأوجه القصور لمدينة قنا



٢-٧ طرق قياس القضايا التنموية في المخططات عينة الدراسة

بوجه عام تفقر المخططات عينة الدراسة - والتي تناولناها بالتحليل - إلى طرق قياس القضايا التنموية حيث تناولت معظم المخططات قياس قضاياها من خلال التحليل الوصفي للقضية دون الخوض في طرق قياسها والتحليلات الكمية وهناك قضايا كان لها طرق للقياس في بعض من المخططات والتي تمكنا من رصدها فيما بعد حتى تكون متغيرات رصد مطلوبة عند تحديد قضايا المدن بالحالة المصرية.

١-٢-٧ القضايا البيئية والطبيعية

- § نسبة المخلفات السكانية السائلة من مياه المحلات العامة والمباني الإدارية
- § كمية التصريفات الواردة من المصانع م^٣/يوم
- § نسبة المساكن التي بها صرف صحي من إجمالي المساكن
- § طرق التخلص من مياه الصرف الصحي

زيادة معدلات التلوث الناتج عن التلوث الصناعي وتلوث الصرف الصحي

§ نسبة غاز أول أكسيد الكربون	
§ نسبة غاز ثاني أكسيد الكبريت	
§ نسبة غاز أكسيد النيتروجين	زيادة معدلات تلوث الهواء
§ نسبة الجسيمات عالقة	
§ نسبة غاز الهيدروكربونات	
§ عدد المنشآت والورش الصناعية	
§ شدة الضوضاء بالديسيبل الناشئة عن بعض المصادر	زيادة معدلات الضوضاء
§ معدل التغير في خط الساحل	
§ معدل النحر للساحل	ظاهرة تآكل خط الساحل " ارتفاع معدلات النحر "
§ حركة التيارات البحرية أمام الشاطئ (متر/ث)	(تناقص مساحة الشواطئ - عرض الشاطئ)
§ منسوب المياه الأرضية	
§ متوسط منسوب سطح التربة	
§ نسبة كربونات الكالسيوم	
§ نسبة كلوريد الكالسيوم	ارتفاع نسبة الملوحة في التربة "ظاهرة التملح"
§ نسبة ملوحة التربة	
§ منسوب ارتفاع نطاق الكثبان الرملية	
§ متوسط سرعة الرياح بالعقدة /ساعة (المعدلات الشهرية)	انتشار الكثبان الرملية
§ نسبة سكون الهواء	
§ معدلات سقوط الأمطار (كمية المطر)	
§ درجة ملوحة التربة	انتشار المناطق الجرداء
§ متوسط كثافة الإشعاع الشمسي	
§ معدل غطاء السماء من السحب	
§ المتوسط السنوي للتبخر (المعدلات الشهرية)	ارتفاع معدل التبخر
§ المتوسط السنوي لدرجات الحرارة (المعدلات الشهرية)	"ازدياد عملية التبخر"
§ متوسط المدى الحراري	
§ كمية المخلفات الصلبة(القمامة) في اليوم	
§ نسبة طرق التخلص من المخلفات الصلبة (حرق، ردم، إلقاء في العراء.....الخ.	عدم كفاءة عمليات إدارة المخلفات
§ نصيب الفرد من المخلفات الصلبة	" التخلص من المخلفات الصلبة بطرق بدائية"

§ نسبة الأراضي الصالحة للبناء	ضعف المسطحات الملائمة لعملية التنمية العمرانية
§ نسبة الأراضي التي يحذر البناء عليها	" انتشار المناطق الجرداء "
§ منسوب المياه الباطنية (الأرضية)	
§ درجة ملوحة المياه الجوفية	
تم تحليلها وصفيًا وليس كميًا	كثرة الحشرات الضارة والأوبئة
§ متوسط منسوب سطح التربة	ارتفاع منسوب المياه الجوفية
§ منسوب المياه الباطنية	
§ معدل الرطوبة النسبية عند الفجر	
§ معدل الرطوبة النسبية عند الظهر	
§ متوسط للرطوبة النسبية " المعدلات الشهرية "	ارتفاع معدل الرطوبة النسبية
§ معدل البخر	
§ مساحة الأراضي المنزرعة أرز	السحابة السوداء
§ كمية المخلفات الزراعية (طن) في اليوم	
تم تحليلها وصفيًا وليس كميًا	أنفلونزا الطيور

ملاحظات:

- من خلال دراسة نسب تكرار المشاكل البيئية في المخططات عينة الدراسة تم رصد أهم القضايا وأولوياتها والتي تتمثل في:
 - زيادة معدلات تلوث الهواء
 - زيادة معدلات التلوث الناتج عن التلوث الصناعي وتلوث الصرف الصحي
 - ضعف المسطحات الملائمة لعملية التنمية العمرانية
 - عدم كفاءة عمليات إدارة المخلفات
 - ارتفاع منسوب المياه الجوفية
- هناك قضايا مطروحة بدون وجود متغيرات لقياسها مثل مشكلة تلوث الهواء ومياه الشاطئ بالصرف والتعامل معها في بعض المخططات من خلال التحليل الوصفي لأبعاد القضية.

٢-٢-٧ القضايا الاجتماعية والسكانية

§ معدل النمو السكاني السنوي	
§ معدل المواليد في الألف	
§ معدل الوفيات في الألف	ارتفاع معدل النمو السكاني
§ معدل الزيادة الطبيعية	
§ معدل الخصوبة الكلية	
§ نسبة السكان في الفئة العمرية حتى ١٥ سنة	

§ نسبة الأمية للذكور	
§ نسبة الأمية للإناث	
§ نسبة الأمية الإجمالي	ارتفاع مستوى الأمية
§ نسبة تسرب الأطفال من التعليم الأساسي	
§ نسبة الملمين بالقراءة والكتابة من جملة السكان ١٠ سنوات فأكثر	
§ نسبة التلاميذ بالمراحل التعليمية المختلفة طبقا للنوع	
§ نسب التسرب طبقا للنوع	
§ نسب الأمية طبقا للنوع	اتساع فجوة النوع
§ معدل البطالة طبقا للنوع	
§ نسبة النوع (ذكور وإناث)	
§ نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل	
§ نسبة الملمين بالقراءة والكتابة من جملة السكان ١٠ سنوات فأكثر	
§ نسبة الحاصلين على المؤهلات أقل من المتوسط والمتوسط	
§ نسبة ذوى المؤهلات التعليم الثانوي	انخفاض المستوى التعليمي
§ نسبة الحاصلين على المؤهلات الجامعية والعليا	
§ متوسط حجم الأسرة	
§ الكثافات السكانية	ارتفاع متوسط حجم الأسرة
§ معدل التزاحم بالغرفة	
§ نسبة ذوى النشاط الاقتصادي (ذكور / إناث) من جملة السكان	
§ نسبة العاملين (ذكور / إناث) في النشاط الخدمي من جملة ذوي النشاط (٦ سنوات فأكثر)	
§ نسبة العاملين (ذكور / إناث) في النشاط التجاري من جملة ذوي النشاط	عدم تمثيل المرأة في مجال الخدمات أو المهن وتشجيع العادات والتقاليد على عدم عمل المرأة
§ نسبة العاملين (ذكور / إناث) في النشاط الصناعي من جملة ذوي النشاط (٦ سنوات فأكثر)	
§ نسبة الأمية للإناث	
§ معدل البطالة للإناث	
§ صافي الهجرة الداخلية من وإلى المدينة	ارتفاع معدلات هجرة السكان
تم تحليلها وصفيًا وليس كميًا	انخفاض الدخول ومستويات المعيشة

- § نسبة ذوى النشاط الاقتصادي من جملة سكان المدينة
 - § معدل الإعالة للكبار/ للصغار
 - § معدل الإعالة الإجمالي
 - § نسبة السكان أقل من ١٥ سنة
 - § نسبة السكان من ١٥ - ٦٤ سنة
- ارتفاع نسبة المعالين الصغار

ملاحظات:

- من خلال دراسة نسب تكرار المشاكل الاجتماعية والسكانية في المخططات عينة الدراسة تم رصد أهم القضايا وألوياتها والتي تتمثل في:
 - الزيادة المضطردة في حجم السكان
 - ارتفاع مستوى الأمية
 - اتساع فجوة النوع
- هناك قضايا مطروحة على المستوي الوطني والإقليمي من خلال المنظمات والهيئات الدولية ولم يتم التعرض لها في المخططات عينة الدراسة ومن أهمها قضية الفقر وتمكين المرأة.

٧-٢-٣ القضايا الاقتصادية

- § متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي
 - § معدل البطالة
 - § معدل الزيادة السنوي في عدد السائحين حسب الجنسية
 - § متوسط إقامة السائح (ليلة سياحية/ سائح)
 - § التوزيع النسبي للمنشآت الإقامة السياحية حسب درجتها (خمس، أربع، ... نجوم)
 - § الطاقة الإيوائية (غرف/ أسرة) لقطاع السياحة
 - § نسب الإشغال
 - § تم تحليلها وصفيًا وليس كميًا
 - § معدل الزيادة في عدد السائحين سنويًا حسب الجنسية
 - § نسبة إشغال الغرف
 - § نسبة إشغال الأسرة
 - § نسبة الاستعمال الصناعي من الكتلة العمرانية
 - § نسبة العمالة في القطاع الصناعي من إجمالي حجم العمالة
 - § التوزيع النسبي للمنشآت الصناعية حسب نوع الصناعة وحجم العمالة في كل نوع
 - § معامل التوطن الصناعي
- انخفاض الناتج المحلي للفرد
- قلة الطاقة الإيوائية والخدمات السياحية
- تدهور مقومات السياحة الداخلية والخارجية
- انخفاض نسب الإشغال في الفنادق
- صغر وتخلف وبدائية قطاع الصناعة

§ مساحة الزمام الزراعي	
§ مساحة الأراضي القابلة للاستصلاح	
§ نسبة الأراضي الزراعية البور من إجمالي مساحة الزمام الزراعي	كثرة الأراضي الفاسدة والمهجورة في قطاع الزراعة
§ معدل نمو الأراضي الزراعية	
§ معدل النشاط الخام لقوة العمل	
§ معدل البطالة	قلة العمالة في الأنشطة الاقتصادية "انخفاض معدل النشاط الخام"
§ نسبة ذوى النشاط الاقتصادي من جملة سكان المدينة	
§ معدل النمو السنوي للمشتغلين في الأنشطة الاقتصادية	
قضية مرتبطة بشبكات الصرف الزراعي	
وضعف شبكات البنية الأساسية	عدم كفاءة شبكات الصرف الزراعي، ووجود ظاهرة الغدق
§ متوسط إنتاجية المحاصيل الزراعية	
§ الكثافة المحصولية	
§ نسبة الفاقد من الإنتاج الزراعي	محدودية نظم الزراعة وعدم كفاءة الممارسات الزراعية
§ حجم العمالة الزراعية	
§ كمية الإنتاج بالطن للثروة السمكية	
§ حجم إنتاجية الأسماك على مصادر الثروة السمكية (البحر، البحيرة، الاستزراع السمكي)	
§ نصيب الفرد من إنتاج الأسماك سنوياً	تدهور نشاط قطاع الصيد
§ مساحة الرقعة المستغلة لصيد الأسماك	
§ عدد مراكب الصيد	
§ حجم العمالة في قطاع الصيد	
§ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	
§ معامل التوطن في قطاع الصناعة	
§ معامل التوطن في قطاع الزراعة	
§ معامل التوطن في قطاع السياحة	ضعف القاعدة الاقتصادية
§ نسبة الاستعمال الصناعي من الكتلة العمرانية	
§ نسبة الاستعمال السياحي من الكتلة العمرانية	
§ معدل البطالة (ذكور-إناث)	
§ معدل النمو السنوي للمشتغلين في الأنشطة الاقتصادية	ارتفاع معدل البطالة
§ معدل النمو العمراني على الأراضي الزراعية	
§ نصيب الفرد من الأراضي الزراعية	الزحف العمراني على الأراضي الزراعية
§ معدل نمو الأراضي الزراعية	

ملاحظات:

- من خلال دراسة نسب تكرار المشاكل الاقتصادية في مخططات العينة تم رصد أهم القضايا وأولوياتها والتي تتمثل في:
 - الزحف العمراني على الأراضي الزراعية
 - ضعف القاعدة الاقتصادية وقلة العمالة في الأنشطة الاقتصادية
 - قلة الطاقة الإيوائية والخدمات السياحية
 - ارتفاع معدل البطالة
- هناك قضايا مطروحة بدون وجود متغيرات لقياسها في بعض المخططات حيث يتم وصفها من خلال التحليل الوصفي لأبعاد القضية .
- خط كثير من القضايا في محاور متعددة مثل ارتباط القضايا الاقتصادية بالدراسات العمرانية والبنية الأساسية

٧-٢-٤ القضايا العمرانية

- § نسبة حالات المباني الرديئة
- § نسبة حالات المباني المتوسطة
- § نسبة حالات المباني الرديئة
- § نسبة ارتفاعات المباني (١-٢، ٣-٥، أكثر من ٥)
- § نسبة المباني من الطوب اللين " منشأ خفيف "
- § نسبة المباني من حوائط حاملة وأسقف خرسانية
- § نسبة المباني الهيكلية
- § تم تحليلها وصفياً "مكانياً" وليس كميًا
- § نسبة سكان المناطق العشوائية من إجمالي حجم السكان
- § نسبة المناطق العشوائية من إجمالي مساحة المدينة
- § الكثافة السكانية للمناطق العشوائية
- § تم تحليلها وصفياً "مكانياً" وليس كميًا
- § "مشاكل التركيب العمراني واستعمالات الأراضي"
- § نسبة ارتفاعات المباني المنخفضة "دور ودورين"
- § نسبة ارتفاعات المباني المتوسطة "٣-٤ أدوار"
- § نسبة ارتفاعات المباني المرتفعة "٥ أدوار فأكثر"
- § معدل التراحم (فرد/أسرة)
- § تم تحليلها وصفياً "مكانياً" وليس كميًا
- § تم تحليلها وصفياً "مكانياً" وليس كميًا
- § "مشاكل التركيب العمراني واستعمالات الأراضي"
- تدهور حالة الكتلة العمرانية (تدهور حالة المباني)
- "تدنى الهيكل العمراني"
- انتشار نمو المناطق العشوائية المتاخمة للكتلة العمرانية
- "النمو السرطاني للكتلة العمرانية للمدينة"
- كثرة المناطق العشوائية والمتدهورة عمرانيا داخل المدينة
- تداخل استعمالات الأراضي (استعمالات غير متجانسة) "
- "التوزيع غير مخطط للاستعمالات داخل المدينة"
- ارتفاع الكثافات السكانية والبنائية
- الزحف العمراني العشوائي على المناطق التراثية
- وجود قواطع عمرانية تفصل أجزاء المدينة
- "تجزئة هيكل المدينة العمراني"

مشاكل تذكر في التحليل العمراني ولكنها ترتبط بدراسات البيئة الأساسية " الطرق والنقل" المتمثلة في عروض الشوارع وحالة الرصف... الخ	عدم وضوح تدرج شبكة الحركة داخل المدينة " ضعف التكوين العام لشبكة الطرق"
مشاكل تذكر في التحليل العمراني ولكنها ترتبط بدراسات البيئة الأساسية " الطرق والنقل"	انعزال المدينة عن الوادي والعالم الخارجي " حالة خاصة لمدينة سيوه
تم تحليلها وصفيا "مكانيًا" وليس كميًا	عدم استغلال واجهة النيل

ملاحظات:

- من خلال دراسة نسب تكرار المشاكل العمرانية في عينة الدراسة تم رصد أهم القضايا وأولوياتها والتي تتمثل في:
 - تدهور حالة الكتلة العمرانية " تدنى الهيكل العمراني"
 - انتشار نمو المناطق العشوائية المتاخمة للكتلة العمرانية
 - كثرة المناطق العشوائية والمتدهورة عمرانيا داخل المدينة
 - تداخل استعمالات الأراضي(استعمالات غير متجانسة)
 - وجود قواطع عمرانية تفصل أجزاء المدينة
- هناك قضايا مطروحة بدون وجود متغيرات لقياسها في بعض المخططات حيث يتم وصفها من خلال التحليل الوصفي " المكاني" لأبعاد القضية وخصوصا القضايا المتعلقة بالاستعمالات وعلاقتها المكانية.
- خلط كثير من القضايا في محاور متعددة مثل ارتباط القضايا العمرانية بالدراسات الاقتصادية والبنية الأساسية
- اختلاف لغة الحوار والمفاهيم نظرا لتعدد المدارس مثل قضية تداخل استعمالات الأراضي(استعمالات غير متجانسة) " التوزيع غير مخطط للاستعمالات داخل المدينة".

٥-٢-٧ القضايا الإسكانية

- § نسبة الوحدات السكنية المتوفرة لفئات الدخل المنخفض والمحدود
 - § معدل تكوين الأسر الحالية لفئات الدخل المنخفض والمحدود
 - § نسبة مساهمة الحكومة والقطاع العام في إنشاء الوحدات السكنية
 - § نسبة المباني السكنية التي يقل مسطحها عن ٧٠ م^٢
 - § نسبة الوحدات السكنية الخاصة طبقا لمساحتها
 - § نسبة مساهمة القطاع الخاص في إنشاء الوحدات السكنية
 - § نسبة المباني/ الوحدات حسب نوع حيازة المسكن (الملكية) " حكومي، خاص ، عام، أخرى"
 - § نسبة الوحدات الحكومية المشيدة من إجمال الوحدات السكنية
- غياب استثمارات القطاع الخاص في توفير وحدات سكنية

نتيجة لارتفاع مثلث المنتج السكنى المتكون من :

- ارتفاع أسعار أراضي البناء
- ارتفاع أسعار مواد البناء وخاصة الحديد والأسمنت .
- ارتفاع أجور العمالة الفنية .

ارتفاع المنتج السكنى

- § معدل أسعار أراضي البناء للمتر مربع
- § متوسط تكلفة المتر مربع من المباني
- § نسبة العاملين في قطاع التشييد والبناء من إجمالي العمالة
- § متوسط تكلفة اجر العامل في اليوم

§ نسبة المناطق العشوائية من إجمالي مساحة المدينة

§ نسبة الوحدات السكنية المتهاكلة

§ الكثافة السكانية بالمناطق العشوائية

§ نسبة الوحدات العشوائية المتصلة (بالمياه، الكهرباء، صرف...)

انتشار ظاهرة الإسكان الغير الرسمي

§ نسبة السكان في المناطق غير الرسمية من إجمالي السكان

§ معدل التزاحم

تم تحليلها وصفيا "مكانيًا" وليس كميًا

عدم وجود علاقة بين مواقع الإسكان ومكان العمل

§ نسبة الفائض من الرصيد السكنى

§ نسبة عدد الوحدات الخالية

§ نسبة المباني المكتملة والخالية المشيدة خلال فترة زمنية

§ معدل التكوين الأسري

§ معدل الزيادة في الوحدات السكنية

ارتفاع نسبة عدد المساكن الشاغرة

§ نسبة المباني / الوحدات حسب حالة ونوع المبنى " عمارة، بيت

ريفي، فيلا، كشك أو عشة... أخرى"

§ مساحة الإسكان العشوائي

§ نسبة الوحدات السكنية المتهاكلة

§ نسبة الوحدات المزالة

ارتفاع عدد الوحدات السكنية الرديئة والمتدهورة " ارتفاع

نسبة الإحلال والتجديد"

§ نسبة الإسكان المرتفع من إجمالي الوحدات

§ نسبة إسكان محدودي الدخل والمتوسط من إجمالي الوحدات

§ سعر المتر المربع من الأرض

§ نسبة المباني/ الوحدات حسب نوع حيازة المسكن " ملك،

إيجار، وضع يد، أخرى"

العجز في الإسكان "عدم توافق المعروض من وحدات مع

مستوى الطلب اقتصاديا"

ملاحظات:

- من خلال دراسة نسب تكرار المشاكل الإسكانية في المخططات عينة الدراسة تم رصد أهم القضايا وأولوياتها والتي تتمثل في:
 - انتشار ظاهرة الإسكان الغير رسمي
 - ارتفاع نسبة المساكن الشاغرة
 - العجز في الإسكان "عدم توافق المعروض من وحدات مع مستوى الطلب اقتصاديا"
 - ارتفاع عدد الوحدات السكنية الرديئة والمتدهورة
- هناك قضايا مطروحة بدون وجود متغيرات لقياسها في بعض المخططات حيث يتم وصفها من خلال التحليل الوصفي "المكاني" لأبعاد القضية وخصوصا القضايا المتعلقة بالاستعمالات وعلاقتها المكانية.
- خلط كثير من القضايا في محاور متعددة مثل ارتباط القضايا الإسكانية بالدراسات الاقتصادية والبنية الأساسية
- اختلاف لغة الحوار والمفاهيم نظرا لتعدد المدارس مثل قضية ارتفاع عدد الوحدات السكنية الرديئة والمتدهورة " ارتفاع نسبة الإحلال والتجديد".

٦-٢-٧ القضايا الخدمية

- § عدد الطلاب مقابل المعلم
 - § معدل الأطباء لكل ألف نسمة
 - § نسبة الحاصلين على المؤهلات الجامعية والعليا
 - § كثافة الفصل
 - § معدل الأسرة بالمستشفيات لكل ألف نسمة
 - § نصيب الفرد من أسرة المستشفيات
 - § نصيب الفرد من المسطح الملاعب والمناطق الخضراء والمفتوحة
 - § نصيب الفرد من مسطح المساجد/ الكنائس (م^٢/ فردا)
 - § معدل الخدمة (نسمة/ وحدة خدمية)
 - § نصيب السكان من المخيز لكل ألف نسمة
 - § نسبة الفصول المسائية بالتعليم الأساسي من إجمالي الفصول
 - § كثافة الفصل بالتعليم الأساسي
 - § نسبة المدارس التي تشغل مباني مؤجرة
 - § نصيب الفرد من المناطق الخضراء والمفتوحة
 - § نسبة الوحدات الخدمية لخدمات الشباب والرياضة من إجمالي الوحدات الخدمية
 - § معدل الخدمة (نسمة/ وحدة خدمية)
- عدم وجود كوادر محلية متعلمة ومتدربة
- سوء توزيع ونقص الخدمات العامة والصحية والتعليمية
- عدم توفر الخدمات المطلوبة من المدارس
- النقص الشديد في المناطق المفتوحة والحدائق

ملاحظات:

- من خلال دراسة نسب تكرار المشاكل خدمية في المخططات عينة الدراسة تم رصد قضية سوء توزيع ونقص الخدمات العامة والصحية والتعليمية من أهم القضايا في هذا المحور والتي ناقشتها المخططات عينة الدراسة.

٧-٣ الخلاصة والنتائج

لقد تم تصنيف القضايا باختلاف الأساس أو الهدف من تصنيفها_ منها قضايا وفقاً لأنواع دعم القرار، ووفقاً لتوافر متغيرات القياس، وكذلك وفقاً لأسلوب تحليلها، كما هو موضح فيما يلي:

- قضايا وفقاً لعملية دعم القرار

تنقسم القضايا وفقاً لعملية دعم القرار إلى ثلاثة أقسام يمكن تمثيلها كالتالي:

(أ) قضايا عاجلة (ملحة): تتطلب دراسات سريعة طبقاً لطبيعة القضية المثارة، ومتابعة دقيقة لتطور الأحداث وتداعياتها (الكوارث الطبيعية - السحابة السوداء-.....). وتشغل مثل هذه القضايا ما لا يقل عن نصف اهتمام صانع القرار وهو ما ينعكس على القائمين على صنع القرار. ويتطلب هذا النوع من القضايا سرعة بدرجة عاجل جداً، وذلك نظراً لكونه في معظم الحالات يُمثل استجابة لحدث أو حادث أو أزمة مفاجئة، مما يتطلب من رد الفعل - القرار - ألا يقل في سرعته عن الفعل - الحدث.

(ب) قضايا مزمنة: مشكلات قومية من النوع بطيء الحركة، وتتطلب دراسات طويلة الأمد وممتدة في المتابعة (الأمية - البطالة - ..). وتعد تلك الفئة من قضايا دعم القرار بمثابة بنود دورية مستمرة على أجندة صانع القرار، وهو ما أدى إلى لجوء أجهزة دعم القرار لإنشاء وحدات خاصة بتلك القضايا المزمنة.

(ج) قضايا مستقبلية: صياغة رؤية مستقبلية لتحديث مصر، تتناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (مصر ٢٠٢٥ - مستقبل المياه - إعادة هيكلة بعض أجهزة الدولة - ...). ولا تختلف هذه الفئة من القضايا كثيراً عن سابقتها، غير أن هذه الفئة من القضايا تُمثل ما يطلق عليه قضايا استباقيه أو ابتكاريه.

- القضايا وفقاً لتوافر متغيرات القياس

تنقسم القضايا وفقاً لتوافر متغيرات القياس إلى:

(أ) قضايا طرحت دون تحديد مؤشرات: وهي قضايا تمت إثارته بدون توافر متغيرات كمية لقياسها معتمدة على خبرة الخبير وشواهد نظرية لأبعاد القضية أو معتمدة على التحليل الوصفي "المكاني" للقضية. مثل قضية التلوث (الهواء والضوضاء والمياه) وقضية الفواضع العمرانية وقضية الفقر... الخ.

(ب) قضايا نوقشت من خلال متغيرات محددة: وهي قضايا يتم صياغتها من خلال رصد مجموعة من العناصر "المتغيرات" المحددة للوقوف على درجة المشكلة وأسبابها. مثل قضية انتشار العشوائيات، تدهور مقومات السياحة، عدم وجود كوادر محلية متعلمة ومنتدبة لتوفير الخدمات... الخ.

- القضايا وفقاً لأسلوب تحليلها

تنقسم القضايا وفقاً لأسلوب تحليلها إلى:

(أ) قضايا وصفية: وهي قضايا تعتمد في تحليلها على النظرة الوصفية للقضية، والناشئة على خبراته واتجاهاته الفكرية وميوله وتقديره الشخصي للظاهرة وخصوصاً في ضوء عدم توفر المعلومات عن المشكلة المطلوبة. وترتبت أكثر هذه القضايا بقضايا التوزيع المكاني للاستعمالات.

(ب) قضايا كمية (المعيارية) : وهي قضايا يتم تحليلها طبقاً لبيانات ومؤشرات دقيقة يتم توفيرها في ضوء الأهداف الموضوعية.

وجدير بالذكر _ وفي سياق هذا التصنيف للقضايا يمكن أن يكون هناك تقسيمات أخرى من القضايا مثل القضايا وفقاً لمجال تطبيقها (اجتماعية، اقتصادية، عمرانية، سياسية، بيئية... الخ).
ومن خلال التحليل السابق للقضايا بمخططات عينة الدراسة يمكن إلقاء الضوء على عدد من النقاط في تقييم كفاءة المتغيرات في التعبير عن القضايا وهي كالتالي:

- أن البحث أبرز عدداً كبيراً من المؤشرات التنموية التي طالت جوانب متعددة من قضايا التنمية في المدن المصرية.
- تم تحديد القضايا الأكثر شيوعاً واستخداماً في المدن المصرية كالتالي:

§ زيادة معدلات تلوث الهواء

§ زيادة معدلات تلوث المياه الناتج عن التلوث الصناعي وتلوث الصرف الصحي

§ ضعف المسطحات الملائمة لعملية التنمية العمرانية

§ عدم كفاءة عمليات إدارة المخلفات

§ الزيادة المضطردة في حجم السكان

§ ارتفاع مستوى الأمية

§ اتساع فجوة النوع

§ الزحف العمراني على الأراضي الزراعية

§ ضعف القاعدة الاقتصادية وقلة العمالة في الأنشطة الاقتصادية

§ قلة الطاقة الإيوائية والخدمات السياحية

§ ارتفاع معدل البطالة

§ تدهور حالة الكتلة العمرانية " تدنى الهيكل العمراني "

§ انتشار نمو المناطق العشوائية المتاخمة للكتلة العمرانية

§ كثرة المناطق العشوائية والمتدهورة عمرانياً داخل المدينة

§ تداخل استعمالات الأراضي (استعمالات غير متجانسة)

§ وجود قواطع عمرانية تفصل أجزاء المدينة

§ انتشار ظاهرة الإسكان الغير رسمي

§ ارتفاع نسبة المساكن الشاغرة

§ العجز في الإسكان "عدم توافق المعروض من وحدات مع مستوى الطلب اقتصادياً"

§ ارتفاع عدد الوحدات السكنية الرديئة والمتدهورة

§ سوء توزيع ونقص الخدمات العامة والصحية والتعليمية

- بعض المشكلات العمرانية هي مشاكل وصفية وتحليلية مكانية تم تحليلها من خلال قراءة الشرائح الجغرافية بدون وجود متغيرات قياس لها تحدد درجة وخطورة المشكلة.

- توزيع كثير من القضايا في محاور متعددة واختلاف لغة الحوار والمفاهيم نظراً لتعدد المدارس مما يتطلب توحيدها.

الباب الثالث: استخلاص القوائم المتكاملة

الباب الثالث : استخلاص القوائم القطاعية المتكاملة من مؤشرات العمران الحضري

الفصل الثامن : العلاقة بين المؤشرات الحضرية وقضايا التنمية بمراحل العملية التخطيطية

الفصل التاسع : تطوير هيكل تكاملي لمؤشرات العمران الحضري "النتائج والتوصيات"

الفصل الثامن

العلاقة بين المؤشرات الحضرية والقضايا التنموية والعملية التخطيطية

أن العلاقة بين المؤشرات والقضايا التنموية هي علاقة جدلية، وأنه لا يمكن الفصل بينها وبين مستوى التنمية الذي تنشده الدول، كما أن الحديث عن التنمية الشاملة يعني في مجمله التركيز على الجانب الاقتصادي، والجانب الاجتماعي، والجانب السياسي، والجانب الثقافي والإعلامي، والجانب العمراني، الجانب البيئي وكلها عناصر للتنمية وذات أبعاد متداخلة، ولكن كما أشرنا سابقاً أن الباحث أُضطر للتعامل مع البيانات والمتغيرات لاستخلاص القضايا التخطيطية.... لعدم وجود هيكل للرصد في تجربة التخطيط العمراني... كما أنه في بعض تجارب الرصد يتم استخدام البيان أو المتغير كمؤشر ويترك لعملية التحصيل استنتاج معلومات المؤشر من خلال تطوره الزمني.

يهدف هذا الفصل إلى توضيح العلاقة ما بين المؤشرات والقضايا التنموية والعملية التخطيطية وذلك من خلال نتائج ما تم مناقشته في الجزء النظري والتطبيقي بالرسالة، وقد تم عرض المنهج المقترح للتحليل و(آلياته) لتطوير هيكل متكامل لمؤشرات العمران الحضري واستخلاص القوائم القطاعية المتكاملة من مؤشرات إدارة عمران الحضر - وهو المنتج النهائي لهذه الرسالة - والتي ستجيب عليه البعد التحليلي المركب بين الجزء النظري والتطبيقي. وتنقسم منهجية التحليل إلى ثلاث مراحل متتابعة وهي:

- ١- **مرحلة التجريد والتصنيف** وفيها يتم تحليل نتائج الرصد بعد التجرد من الحيز المكاني والزمني للمدينة والذي نتج عنه عملية الرصد لاستخلاص حزمة المؤشرات التي تم استخدامها فعلياً في عملية إعداد المخططات العمرانية - عينة الدراسة - وتصنيفها إلى ثلاث فئات وهي:
المجموعة الأولى Main core: وهي عناصر الرصد التي مثلت نسب تكرارها أكثر من ٥٠% من خلال الاستخدام التلقائي للمؤشرات في مرحلة تشخيص الوضع الراهن وصياغة المخطط
المجموعة الثانية Secondary core: وهي عناصر الرصد الناتجة من القضايا التنموية المطروحة بالمخططات عينة الدراسة والغير مدرجة ضمن المؤشرات المجموعة الأولى.
المجموعة الثالثة Tertiary core: وهي عناصر الرصد التي مثلت نسب تكرارها أقل من ٥٠% وغير مدرجة ضمن المجموعة الثانية وأيضاً ذات أهمية عند مقارنته مع ما تم عرضه سلفاً بالجزء النظري. (يتم اختيارها في إطار الدراسة النظرية والقضايا السابقة).

- ٢- **مرحلة التحليل المتكامل** وتشكل المرحلة الأساسية المركزية لعملية البحث حيث يتم التعامل معها من خلال ثلاثة خطوات رئيسية وهي:

١-٢ مقارنة ما تم التوصل إليه تطبيقياً في مرحلة التجريد والتصنيف مع القوائم التي تم عرضها سلفاً في المدخل النظري من تطبيقات المؤشرات على المستوى العالمي بعد تحديد ما هو يتفق مع مستوى التطبيق المحلي وبرنامج مؤشرات المدينة المعد من قبل الهيئة العامة للتخطيط العمراني عام ٢٠٠٦م لتقييم مؤشرات الهيئة من حيث الشمولية والتصنيف والعلاقات الارتباطية... الخ.

٢-٢ عرض مصفوفة قضايا التنمية على المستوى المحلي والتي تعاملت معها المخططات والتي مثلت نسب تكرارها ٥٠% - التجربة المصرية - مع القضايا التي تم مناقشتها في المدخل النظري على مستوى الوطن العربي على سبيل الاستدلال كتجارب لتحليل التباين والإجابة على عدة أسئلة أهمها هل

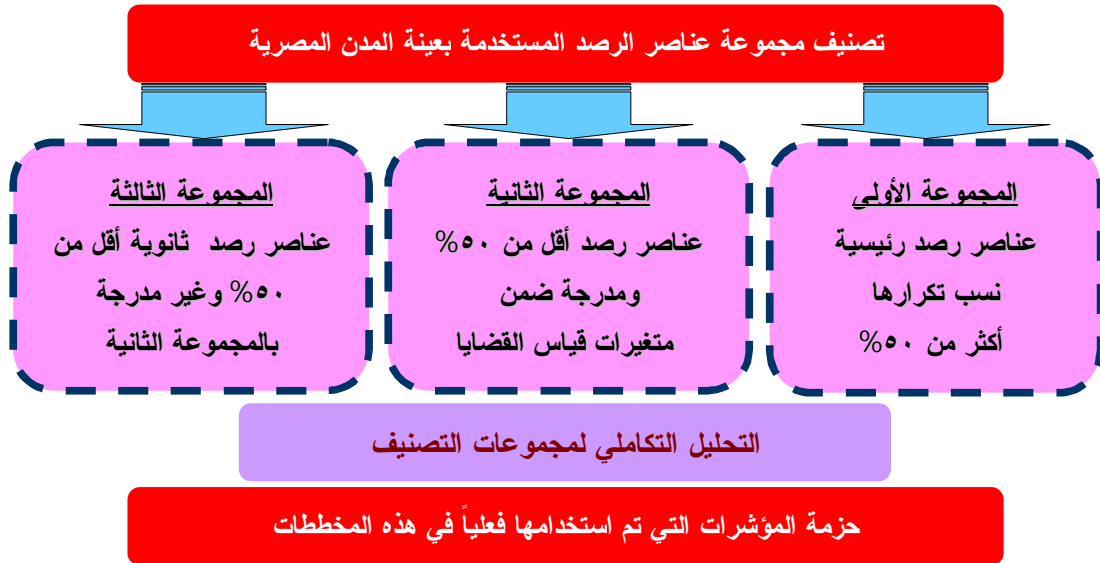
هناك قضايا طرحت بالدراسة التحليلية أخرى لم يتم تضمينها بحزم القضايا الإقليمية؟ وهل هنالك قضايا إقليمية لم يتم تضمينها في المؤشرات؟

٢-٣ استعراض الأبعاد الغائبة والغير مطروحة عند مناقشة المؤشرات في الجزء التطبيقي والتي عرضتها المدخل النظري سواء قوائم وتجارب المؤشرات.

٣- مرحلة صياغة وبلورة النتائج النهائية للدراسة حيث يتم وضع إطار تقريبي و صياغة مجموعة من المؤشرات اللازمة للاستخدام أثناء عملية إعداد المخططات ثم عملية التنفيذ ثم عملية المتابعة والتقييم. ولذلك فإن هذا الجزء من الرسالة سيتناول عرض المرحلتين الأولى والثانية من منهجية التحليل سلفه الذكر والتي تمثل أحد أهم مخرجات البحث.

٨-١ تصنيف عناصر الرصد بعينة المخططات العمرانية بالمدن المصرية

لقد كانت عناصر الرصد التي ذكرناها سلفاً في الفصل السادس " عناصر الرصد المستخدمة بمراحل العملية التخطيطية بعينة الدراسة " والمستمدة من الدراسات القطاعية قد شكلت النواة الأولى بالإضافة إلى طرق قياس القضايا المطروحة للمناقشة والاهتمام والتي تعاملت معها هذه المخططات مثلت النواة الثانية عند إعداد التصنيف الثلاثي بهدف استخلاص حزمة المؤشرات التي تم استخدامها فعلياً في هذه المخططات وتوزيعها على حزم القضايا. ويوضح الشكل (٢٨) منهج تحليل التصنيف الثلاثي.



شكل (٢٨): منهج تحليل لعناصر الرصد بعينة المخططات العمرانية بالمدن المصرية

ويوضح الجدول (١٠) تصنيف عناصر الرصد التي تم استخلاصها من الحالات الدراسية (العينة) عند إعداد المخططات الهيكلية/ العامة/ الإستراتيجية بالمدن المصرية وذلك بالتجرد من الحيز المكاني والزمني للمدينة وخصوصيتها البيئية والطبيعية حيث أنه هناك عناصر رصد دائمة "المتتملة في مؤشرات الحد الأدنى" ومؤشرات رصد عند الحاجة.**

** والمقصود بها مؤشرات رصد تبعاً لخصوصية والهوية المكانية للمدينة حيث هناك مدن ساحلية ومدن لتلاوية... الخ

تصنيف عناصر الرصد بعينة المخططات العمرانية بالمدن المصرية

المجموعة الثالثة	المجموعة الثانية	المجموعة الأولى	الحزمة
<ul style="list-style-type: none"> - سمك طبقة الخزان الجوفي - طول الامتداد المستقيم للحدود النهرية - مساحة أراضي طرح وأكل النهر - نسبة عدد العيون المعدنية والدافئة من إجمالي العيون بالوحدات المصرية - نسبة الأعمال والأنشطة داخل المحميات - درجة ميل قاع البحر <p style="text-align: center;">صياغة المخطط</p> <ul style="list-style-type: none"> - حجم المخلفات الصلبة المطلوب التخلص منها - حجم المواد الصلبة المطلوب ردمها - حجم المخلفات العادية الناتجة عن أسرة المستشفيات كجم / اليوم سنة الهدف - حجم المخلفات الخطرة الناتجة عن أسرة المستشفيات كجم / اليوم سنة الهدف - سعة المحرقة للتخلص من المخلفات الخطرة 	<ul style="list-style-type: none"> - <u>نسبة المخلفات السكانية السائلة من مياه المحلات العامة والمباني الإدارية</u> - <u>كمية التصريفات الواردة من المصانع م^٣/يوم</u> - <u>نسبة المساكن التي بها صرف صحي من إجمالي المساكن</u> - <u>طرق التخلص من مياه الصرف الصحي</u> - <u>كمية المخلفات الورش والمحلات التجارية (طن) في اليوم</u> - <u>نسبة غاز أول أكسيد الكربون</u> - <u>نسبة غاز ثاني أكسيد الكبريت</u> - <u>نسبة غاز أكسيد النيتروجين</u> - <u>نسبة الجسيمات عالقة</u> - <u>نسبة غاز الهيدروكربونات</u> - <u>شدة الضوضاء بالديسيبل الناشئة عن بعض المصادر</u> - <u>معدل الانحدار</u> - <u>نسبة سكون الهواء</u> - <u>معدل التغير في خط الساحل</u> - <u>معدل النحر للساحل</u> - <u>حركة التيارات البحرية أمام الشاطئ (متر/ث)</u> - <u>نسبة كربونات الكالسيوم</u> - <u>نسبة كلوريد الكالسيوم</u> - <u>درجة ملوحة التربة</u> - <u>منسوب ارتفاع نطاق الكتبان الرملية</u> - <u>متوسط المدى الحراري</u> - <u>طرق التخلص من المخلفات الصلبة (حرق، ردم، إلقاء في العراء.... الخ.</u> - <u>نسبة الأراضي الصالحة للبناء</u> - <u>نسبة الأراضي التي يحذر البناء عليها</u> - <u>درجة ملوحة المياه الجوفية</u> - <u>كمية المخلفات الزراعية (طن) في اليوم</u> - <u>نصيب الفرد من المخلفات الصلبة</u> 	<p style="text-align: center;">تشخيص الوضع الراهن</p> <ul style="list-style-type: none"> - المتوسط اليومي لدرجة الحرارة - متوسط درجات الحرارة (المعدلات الشهرية) - متوسط الرطوبة النسبية (المعدلات الشهرية) - متوسط سرعة الرياح بالعقدة /ساعة (المعدلات الشهرية) - معدلات سقوط الأمطار (كمية الأمطار) - متوسط منسوب سطح التربة - كمية المخلفات الصلبة (القمامة) في اليوم - منسوب المياه الباطنية (الأرضية) - المتوسط السنوي للتبخر (المعدلات الشهرية) - معدل غطاء السماء من السحب - معدل الإشعاع الشمسي (وات/م^٢) "الكثافة" 	<p>البيئية والطبيعية</p>

تابع جدول (١٠)

تصنيف عناصر الرصد بعينة المخططات العمرانية بالمدن المصرية

الحزمة	المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة
الاجتماعية والسكانية	<p>تشخيص الوضع الراهن</p> <ul style="list-style-type: none"> - حجم السكان - معدل النمو السنوي للسكان - توزيع السكان حسب التركيب العمري "فئات السن (أقل من ١٥ سنة)، (١٥-٦٠)، (أكثر من ٦٠ سنة)" والنوعي للسكان - معدل الزيادة الطبيعية - الكثافة السكانية - صافي الهجرة الداخلية من وإلى المدينة - الأهمية النسبية لسكان المدينة من جملة سكان المركز/ المحافظة - معدل المواليد في الآف - معدل الوفيات في الآف - نسبة الأمية للذكور - نسبة الأمية لإناث - نسبة الملمين بالقراءة والكتابة من جملة السكان ١٠ سنوات فأكثر - نسبة الحاصلين على المؤهلات أقل من المتوسط والمتوسط - نسبة ذوى المؤهلات التعليم الثانوي - نسبة الحاصلين على المؤهلات الجامعية والعليا - متوسط حجم الأسرة - نسبة النوع (ذكور - إناث) - معدل الإعالة 	<ul style="list-style-type: none"> - <u>معدل الخصوبة الكلية</u> - نسبة تسرب الأطفال من التعليم الأساسي طبقاً للنوع - عدد التلاميذ بالمرحل التعليمية المختلفة طبقاً للنوع - <u>نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل</u> - نسبة ذوى النشاط الاقتصادي (ذكور / إناث) من جملة سكان المدينة - نسبة العاملين (ذكور / إناث) في النشاط الخدمي من جملة ذوى النشاط (٦ سنوات فأكثر) - نسبة العاملين (ذكور / إناث) في النشاط التجاري من جملة ذوى النشاط - نسبة العاملين (ذكور / إناث) في النشاط الصناعي من جملة ذوى النشاط (٦ سنوات فأكثر) - نسبة ذوى النشاط الاقتصادي من جملة سكان المدينة 	<ul style="list-style-type: none"> - توزيع السكان على أقسام المدينة / الأحياء - نسبة القوة البشرية (داخل + خارج قوة العمل) - نسبة من هم داخل قوة العمل من إجمالي القوة البشرية - نسبة من يعمل لحسابه ولا يستخدم أحد من إجمالي من هم داخل قوة العمل - نسبة من يعمل بأجر نقدي من إجمالي من هم داخل قوة العمل - نسبة المشتغل حديث من إجمالي من هم داخل قوة العمل - نسبة من لم يتزوج من جملة السكان - نسبة المتزوجين من جملة السكان في سن الزواج - نسبة المطلق والأرمل من جملة السكان - نسبة المُقبلين على الزواج من جملة السكان - معدل التكوين الأسري - نسبة ذوى الاحتياجات الخاصة من السكان
	<p>صياغة المخطط</p> <ul style="list-style-type: none"> - حجم السكان المتوقع - معدل النمو السكاني السنوي السائد - متوسط حجم الأسرة المتوقع - نسبة السكان أقل من ١٥ سنة - نسبة السكان من ١٥-٦٠ سنة - نسبة السكان ٦٠ سنة فأكثر 	<p>صياغة المخطط</p> <ul style="list-style-type: none"> - الكثافة السكانية المتوقعة - معدلات الخصوبة المقترحة - معدل الزيادة الطبيعية المتوقع - نسبة النوع المتوقعة - نسبة السكان أقل من ١٥ سنة عام الهدف - نسبة السكان من ١٥-٦٠ سنة - نسبة السكان ٦٠ سنة فأكثر 	<p>صياغة المخطط</p>

تابع جدول (١٠)

تصنيف عناصر الرصد بعينة المخططات العمرانية بالمدن المصرية

الحزمة	المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة
الاقتصادية والسياحية	تشخيص الوضع الراهن	<ul style="list-style-type: none"> - معدل النشاط الخام لقوة العمل - معدل النمو السنوي للمشتغلين في الأنشطة الاقتصادية - معامل التوطن الصناعي - معامل التوطن في قطاع الزراعة - نسبة الأراضي الزراعية البور من إجمالي مساحة الزمام الزراعي - متوسط إنتاجية المحاصيل الزراعية - الكثافة المحصولية - نسبة الفاقد من الإنتاج الزراعي - نصيب الفرد من الأراضي الزراعية - معدل نمو الأراضي الزراعية - معدل النمو العمراني على الأراضي الزراعية - كمية الإنتاج بالطن للثروة السمكية - حجم إنتاجية الأسماك على مصادر الثروة السمكية (البحر، البحيرة، الاستزراع السمكي) - نصيب الفرد من إنتاج الأسماك سنوياً - مساحة الرقعة المستغلة لصيد الأسماك - عدد مراكب الصيد - نسبة العاملين في قطاع الصيد من جملة ذوي النشاط - متوسط إقامة السائح (ليلة سياحية/سائح) - نسبة إشغال الغرف السياحية - نسبة إشغال الأسره السياحية 	<ul style="list-style-type: none"> - مساحة الأراضي تحت للاستصلاح - متوسط عدد الثروة الحيوانية لكل حائز - نسبة الثروة الحيوانية حسب النوع " بقر، معز، جمال... الخ" - طول الساحل ومساحة المسطحات المائية - حجم الإنتاج بالطن السنوي من الثروة المعدنية - حجم المخزون من الثروة المعدنية - حجم العمالة في قطاع التعدين - طول الواجهة الشاطئية - عدد المنشآت السياحية ما زالت تحت الإنشاء - متوسط معدل إنتاج خام البترول (برميل /يوم) - عدد العاملين بقطاع البترول - معدل إنتاج الغاز الطبيعي - نسبة حركة النشاط التجاري في ميناء الإسكندرية - معامل التوطن في قطاع الخدمات - معامل التوطن في قطاع التجارة - نسبة العاملين في القطاع العام والحكومي من إجمالي العمالة - نسبة العاملين في القطاع الخاص من إجمالي العمالة - نسبة الفقر - نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي إلي إجمالي العاملين
	<ul style="list-style-type: none"> - حجم العمالة في الأنشطة الاقتصادية - نسبة ذوي النشاط الاقتصادي من جملة سكان المدينة - نسبة العاملين في النشاط الزراعي من جملة ذوي النشاط (٦ سنوات فأكثر) أو (١٥ سنة فأكثر) - نسبة العاملين في قطاع الخدمات من جملة ذوي النشاط (٦ سنوات فأكثر) - نسبة العاملين في النشاط التجاري من جملة ذوي النشاط - نسبة العاملين في النشاط الصناعي من جملة ذوي النشاط (٦ سنوات فأكثر) - نسبة العاملين في قطاع النقل من جملة ذوي النشاط - نسبة العاملين في قطاع التشييد والبناء من جملة ذوي النشاط - متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي - معدل البطالة (ذكور /إناث) - مساحة الزمام الزراعي - نسبة الأراضي الزراعية من الدرجة الأولى، الثانية، الثالثة، الرابعة من إجمالي مساحة الزمام المنزرع - مساحة الأراضي القابلة للاستصلاح - حجم العمالة الزراعية (عامل زراعي) - عدد رؤوس الثروة الحيوانية - نسبة المنشآت الصناعية بكل قطاع (قطاع عام، قطاع خاص ، قطاع تعاوني) 		

تابع جدول (١٠)

تصنيف عناصر الرصد بعينة المخططات العمرانية بالمدن المصرية

الحزمة	المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة
تابع الإقتصادية والسياحية	<ul style="list-style-type: none"> - حجم العمالة في النشاط الصناعي - إجمالي عدد السائحين سنويا حسب الجنسية - إجمالي عدد الليالي السياحية - التوزيع النسبي لمنشآت الإقامة السياحية حسب درجتها (خمس ، أربع، ... نجوم) - الطاقة الإيوائية (عدد الغرف) لقطاع السياحة - عدد الأسره السياحية - عدد العاملين بالمنشآت السياحية 	<ul style="list-style-type: none"> - مساحة المساحة المنزرعة المتوقع زيادتها - كمية الموارد المائية المستغلة في الزراعة - عدد المنشآت السياحية المقترح إقامتها - عدد المراكب الصيد المقترحة - القدرة الإنتاجية المقترحة للإنتاج السمكي - عدد العاملين المطلوب توظيفهم في نشاط الصيد - معدل النمو السياحي - متوسط مدة إقامة السائح (ليلة سياحية/ سائح) - متوسط الليالي السياحية المقدره - معدل أشغال الأسره - معدل الإعالة المستهدف 	<ul style="list-style-type: none"> - مساحة الأراضي للاستصلاح المستقبلية - عدد العاملين المطلوب توظيفهم في النشاط الزراعي - مساحة المنطقة الصناعية لتوطين الصناعات المقترحة - عدد العاملين المطلوب توظيفهم في النشاط الصناعي - حجم الطلب السياحي المتوقع للمدينة (سائح) - توزيع حجم الطلب السياحي على المستويات السياحية - حجم الطاقة الإيوائية المطلوبة " عدد الغرف" - عدد العاملين المطلوب توظيفهم في النشاط السياحي - معدل المساهمة في النشاط الإقتصادي الخام
	<ul style="list-style-type: none"> - مساحة المساحة المنزرعة المتوقع زيادتها - كمية الموارد المائية المستغلة في الزراعة - عدد المنشآت السياحية المقترح إقامتها - عدد المراكب الصيد المقترحة - القدرة الإنتاجية المقترحة للإنتاج السمكي - عدد العاملين المطلوب توظيفهم في نشاط الصيد - معدل النمو السياحي - متوسط مدة إقامة السائح (ليلة سياحية/ سائح) - متوسط الليالي السياحية المقدره - معدل أشغال الأسره - معدل الإعالة المستهدف 	<ul style="list-style-type: none"> - مساحة المساحة المنزرعة المتوقع زيادتها - كمية الموارد المائية المستغلة في الزراعة - عدد المنشآت السياحية المقترح إقامتها - عدد المراكب الصيد المقترحة - القدرة الإنتاجية المقترحة للإنتاج السمكي - عدد العاملين المطلوب توظيفهم في نشاط الصيد - معدل النمو السياحي - متوسط مدة إقامة السائح (ليلة سياحية/ سائح) - متوسط الليالي السياحية المقدره - معدل أشغال الأسره - معدل الإعالة المستهدف 	<ul style="list-style-type: none"> - مساحة المساحة المنزرعة المتوقع زيادتها - كمية الموارد المائية المستغلة في الزراعة - عدد المنشآت السياحية المقترح إقامتها - عدد المراكب الصيد المقترحة - القدرة الإنتاجية المقترحة للإنتاج السمكي - عدد العاملين المطلوب توظيفهم في نشاط الصيد - معدل النمو السياحي - متوسط مدة إقامة السائح (ليلة سياحية/ سائح) - متوسط الليالي السياحية المقدره - معدل أشغال الأسره - معدل الإعالة المستهدف

تابع جدول (١٠)

تصنيف عناصر الرصد بعينة المخططات العمرانية بالمدن المصرية

الحزمة	المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة
العمرانية	<p>تشخيص الوضع الراهن</p> <ul style="list-style-type: none"> - مساحة الكتلة العمرانية الحاليه - نسبة الاستعمال السكني من الكتلة العمرانية - نسبة الاستعمال السياحي من الكتلة العمرانية - نسبة الاستعمال التجاري من الكتلة العمرانية - نسبة الاستعمال الصناعي من الكتلة العمرانية - نسبة الخدمات العامة والمناطق الترفيهية من الكتلة العمرانية " تعليمي، صحي، مرافق... " - نسبة المناطق العسكرية من الكتلة العمرانية - نسبة الطرق الإقليمية والسكة الحديد والمواني - نسبة حالات المباني الجيدة - نسبة حالات المباني المتوسطة - نسبة حالات المباني الرديئة - نسبة ارتفاعات المباني المنخفضة "دور ودورين" - نسبة ارتفاعات المباني المتوسطة "٣-٤ أدوار" - نسبة ارتفاعات المباني المرتفعة "٥ أدوار فأكثر" - نسبة المباني الهيكلية - نسبة المباني من حوائط حاملة وأسقف خرسانية - نسبة المباني من الطوب اللبن " منشأ خفيف" - الكثافة السكانية الإجماليه (العامة) - معدل النمو العمراني السنوي - مساحة الحيز العمراني القائم 	<ul style="list-style-type: none"> - عدد / مساحة المناطق العشوائية - نسبة المناطق العشوائية من إجمالي مساحة المدينة - الكثافة السكانية للمناطق العشوائية 	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة الأراضي الزراعية - نسبة الأراضي الصحراوية - نسبة الجيوب الزراعية داخل الكتلة العمرانية - نسبة المباني تحت الإنشاء - متوسط الكثافة السكانية الصافية - مساحة الحيز المأهول - نسبة أملاك الأراضي الحكومية من مسطح الحيز العمراني - نسبة أملاك أراضي الأوقاف والجمعيات التعاونية من مسطح الحيز العمراني - نسبة أملاك الأراضي الخاصة من مسطح الحيز العمراني - نسبة الأراضي الفضاء ملك الحكومة من مسطح الحيز العمراني - معدل النمو والزحف العمراني على الأراضي الزراعية - أسعار أراضي البناء للمتر مربع

تابع جدول (١٠)

تصنيف عناصر الرصد بعينة المخططات العمرانية بالمدن المصرية

الحزمة	المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة
تابع العمرانية	<p>صياغة المخطط</p> <ul style="list-style-type: none"> - مساحة الكتلة العمرانية الأساسية - نسبة المناطق السكنية المقترحة من إجمالي مساحة المدينة - نسبة المناطق السياحية المقترحة - نسبة مناطق الخدمات المقترحة - نسبة المناطق الصناعية/ حرفية المقترحة من إجمالي مساحة المدينة - نسبة الطرق المقترحة من إجمالي مساحة المدينة - نسبة الاستعمالات الأخرى المقترحة من إجمالي مساحة المدينة - مساحة الحيز العمراني المقترح - الطاقة الاستيعابية للحيز العمراني - متوسط الكثافة السكانية 	<p>صياغة المخطط</p> <ul style="list-style-type: none"> - ارتفاعات المباني المقترحة - مساحة الاستخدامات الأخرى خارج الحيز العمراني - الكثافة البنائية المقترحة - المساحة السكنية بالحي - مساحة قطع تقسيم المباني - نصيب الفرد من الإسكان الحضري - نصيب الفرد من الإسكان السياحي - نصيب الفرد من مساحة الخدمات العامة - نصيب الفرد من الطرق والبنية الأساسية - الكثافة العامة للمناطق السياحية - الكثافة العامة للمناطق الصناعية - الكثافة العامة للمناطق الترفيهية 	
الإسكانية والماوى	<p>تشخيص الوضع الراهن</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدد الأسر المعيشية - جملة عدد المباني - نسبة المباني / الوحدات حسب حالة ونوع المبنى " عمارة، بيت ريفي، فيلا، كشك أو عشة...أخرى" - نسبة المباني/الوحدات حسب نوع حيازة المسكن " ملك، إيجار، وضع يد، أخرى" - نسبة المباني/الوحدات حسب نوع الملكية " حكومي، خاص، عام، أخرى" - نسبة المباني/الوحدات حسب اتصالها بمرفق المياه " شبكة عامة، أخرى، لا يوجد" - معدل التزاحم (فرد/غرفة) - نسبة المساكن المأهولة - عدد الوحدات السكنية 	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة إسكان محدودى الدخل والمتوسط من إجمالي الوحدات - عدد الأسر الحاليه لفئات الدخل المنخفض والمحدود - نسبة مساهمة الحكومة والقطاع العام في إنشاء الوحدات السكنية - نسبة المباني السكنية التي يقل مسطحها عن ٢٠٧٠ م^٢ - نسبة الوحدات السكنية الخاصة طبقا لمساحتها - نسبة مساهمة القطاع الخاص في إنشاء الوحدات السكنية - نسبة الوحدات الحكومية المشيدة - معدل أسعار أراضي البناء للمتر مربع - تكلفة المتر مربع من المباني - عدد المناطق العشوائية - الكثافة السكانية بالمناطق العشوائية 	<ul style="list-style-type: none"> - معدل الوحدات السكنية لكل ألف نسمة - نسبة المباني ومكوناتها من وحدات حسب نوع الوحدة " شقة، المبني بالكامل....." - نسبة الأسر حسب مصدر المياه لمسكن الأسرة " شبكة عامة، طلمبة، أبار، أخرى" - نسبة المباني السكنية القديمة التي يتجاوز عمر إنشائها أكثر من ٣٠ سنة - نسبة المباني السكنية طبقا لطريقة البناء " مسلح، سابق التجهيز، طوب أو طين، أخرى" - نسبة الوحدات السكنية حسب الاستخدام (سكن، عمل، للسكن والعمل، سكن عام، خاليه) - نسبة المباني السكنية حسب عدد الأدوار

تابع جدول (١٠)

تصنيف عناصر الرصد بعينة المخططات العمرانية بالمدن المصرية

الحزمة	المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة
تابع الإسكانية والموى	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة المباني/ الوحدات حسب الاتصال بخدات الكهرباء " شبكة عامة، أخرى، لا يوجد" - نسبة المباني/ الوحدات حسب الاتصال بالصرف الصحي " شبكة عامة، أخرى، لا يوجد" - نسبة المباني/ الوحدات حسب الاتصال بالغاز الطبيعي " متصل، غير متصل" - نسبة الوحدات السكنية الخاليه (الشاغرة) 	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة المباني المكتملة والخاليه المشيدة - نسبة الوحدات العشوائية المتصلة (بالمياه، الكهرباء، صرف...) - نسبة السكان في المناطق غير الرسمية - معدل الزيادة في الوحدات السكنية - مساحة الإسكان العشوائي - نسبة الوحدات السكنية المتهاكلة - عدد الوحدات المزالة - نسبة الإسكان المرتفع من إجمالي الوحدات 	<ul style="list-style-type: none"> - متوسط عدد الوحدات في الفدان (كثافة الوحدات السكنية) - متوسط عدد الوحدات بالمبنى (وحدة /مبنى) - مساحة الأراضي الفضاء الخاليه المتخللة الكتلة السكنية - التوزيع النسبي للأسر حسب وسائل الانتقال (نقل خاصة- نقل عام) - حجم الاستثمار الحكومي في مجال الإسكان
	<ul style="list-style-type: none"> - صياغة المخطط - عدد الوحدات المطلوب إنشائها - عدد الوحدات السكنية المطلوبة نتيجة عمليات الهدم والإزالة (تجديد وإحلال) - الكثافات السكانية الإجماليه والصافية المقترحة - عدد الوحدات السكنية المقدره في المناطق الجديدة - تصنيف أعداد الوحدات السكنية المطلوبة حتى سنة الهدف من حيث النوعيات (فوق متوسط - متوسط - اقتصادي) - متوسط مساحة قطعة الأرض المطلوبة حسب مستوى الدخل - إجمالي المسطحات المضافة للإسكان - متوسط حجم الأسرة 	<ul style="list-style-type: none"> - صياغة المخطط - نسبة الإسكان مرتفع الدخل من إجمالي الوحدات المطلوب إنشائها - نسبة إسكان محدودي الدخل والمتوسط من إجمالي الوحدات المطلوب إنشائها - مساحات الأراضي المخصصة نتيجة لعمليات التجديد والإحلال - عدد الوحدات السكنية نتيجة رفع الكثافة السكانية للمناطق السكنية القائمة - الطلب والعرض على الإسكان بالأحياء حتى سنة الهدف - عدد الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاع الحكومي / الخاص حسب نوع الإسكان (التكلفة) - متوسط مساحة المسكن - عدد قطع تقسيم الأراضي بمستويات الإسكان - عدد العمارات المقترحة بمستويات الإسكان - معدل التزاحم المتوقع - متوسط الإنفاق على الإسكان كنسبة من متوسط دخل الأسرة الشهري - نصيب الفرد من مساحة قطعة الأرض السكنية حسب مستوى الدخل 	

تابع جدول (١٠)

تصنيف عناصر الرصد بعينة المخططات العمرانية بالمدن المصرية

الحزمة	المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة
الخدمات	<p>تشخيص الوضع الراهن</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدد المدارس التعليم الأساسي (ابتدائي، إعدادي) - عدد الفصول في التعليم الأساسي - عدد التلاميذ في التعليم الأساسي - نسبة التلاميذ في التعليم الأساسي من إجمالي السكان بالمدينة - كثافة الفصل في التعليم الأساسي (ابتدائي، إعدادي) - عدد المدارس التعليم الثانوي (العام، التجاري، الفني، الأزهرى) - عدد الفصول في التعليم الثانوي (العام، التجاري، الفني، الأزهرى) - عدد التلاميذ في التعليم الثانوي (العام، التجاري، الفني، الأزهرى) - نسبة التلاميذ في التعليم الثانوي من إجمالي السكان بالمدينة - كثافة الفصل في التعليم الثانوي (العام، التجاري، الفني، الأزهرى) - عدد الوحدات الصحية بالمدينة - عدد الأسره بالمستشفيات القائمة - معدل الأسره بالمستشفيات لكل ألف نسمة - عدد وحدات الخدمات الاجتماعية - عدد الوحدات الخدمية للخدمات الثقافية - عدد الوحدات الخدمية لخدمات الشباب والرياضة - عدد الوحدات الخدمية للخدمات الدينية - عدد الوحدات الخدمية لخدمات الاتصالات - عدد الوحدات الخدمية للخدمات الأمنية 	<ul style="list-style-type: none"> - عدد الطلاب مقابل المعلم - معدل الأطباء لكل ألف نسمة - نصيب الفرد من المسطح الملاعب والمناطق الخضراء والمفتوحة - نصيب الفرد من مسطح المساجد/ الكنائس (م ٢/ فردا) - معدل الخدمة (نسمة/ وحدة خدمية) - نصيب السكان من المخابز لكل ألف نسمة - عدد الفصول المسائية بالتعليم الأساسي - نسبة المدارس التي تشغل مباني مؤجرة - معدل التسرب في التعليم الأساسي (ابتدائي، إعدادي) 	<ul style="list-style-type: none"> - عدد الطلاب المسائية بالتعليم الأساسي (ابتدائي، إعدادي) - نصيب التلميذ من المساحة الكلية - عدد الطلبة المنتحقين " المقيدين" بالتعليم الجامعي - عدد أعضاء هيئة التدريس الجامعي - عدد الأطباء - عدد عربات الإسعاف - إجمالي الطاقة الاستيعابية للمساجد / الكنائس بالمدينة - عدد الوحدات الخدمية للخدمات التموينية (المخابز، جمعيات استهلاكية، مستودع بوتاجاز) - معدل كثافة الفصل - معدل الأسرة بالمستشفيات لكل ألف نسمة - معدل خدمات الشئون الاجتماعية (وحدة / ١٠ نسمة) - معدل الخدمات الأمنية (نقطة لكل ٢٥ ألف نسمة) - نصيب الفرد من مسطح الخدمات التجارية - نصيب التلميذ من مسطح المدارس - معدل الخدمات الثقافية (بيت ثقافة / ٢٠٠ ألف نسمة)
	<p>المتابعة والتقييم</p> <ul style="list-style-type: none"> - معدل كثافة الفصل - معدل الأسرة بالمستشفيات لكل ألف نسمة - معدل خدمات الشئون الاجتماعية (وحدة / ١٠ نسمة) - معدل الخدمات الأمنية (نقطة لكل ٢٥ ألف نسمة) - نصيب الفرد من مسطح الخدمات التجارية - نصيب التلميذ من مسطح المدارس - معدل الخدمات الثقافية (بيت ثقافة / ٢٠٠ ألف نسمة) 		

تابع جدول (١٠)

تصنيف عناصر الرصد بعينة المخططات العمرانية بالمدن المصرية

المجموعة الثالثة	المجموعة الثانية	المجموعة الأولى	الحزمة
		<p>صياغة المخطط</p> <ul style="list-style-type: none"> - نسبة من هم في سن التعليم الأساسي من الزيادة السكانية المتوقعة - عدد مدارس التعليم الأساسي - عدد فصول التعليم الأساسي - مسطح مدارس التعليم الأساسي - نسبة من هم في سن التعليم الثانوي من الزيادة السكانية المتوقعة - عدد مدارس التعليم الثانوي (عام، تجاري، صناعي، فندقي، أزهري) - عدد فصول التعليم الثانوي بأنواعه - مسطح مدارس التعليم الثانوي بأنواعه - عدد أسرہ المستشفيات المطلوبة - عدد المستشفيات والوحدات الصحية - مسطح الخدمات الصحية المطلوب - عدد وحدات الخدمات الاجتماعية - مسطح الخدمات الاجتماعية - عدد الوحدات الخدمية المطلوبة لخدمات الشباب والرياضة - مسطح خدمات الشباب والرياضة - عدد الوحدات الخدمية المطلوبة للخدمات الدينية - مسطح الخدمات الدينية المطلوب - عدد الوحدات الخدمية المطلوبة للخدمات الثقافية - مسطح الخدمات الثقافية والترفيهية - عدد الوحدات الخدمية المطلوبة للخدمات العامة والإدارية - مسطح الخدمات العامة والإدارية - عدد الوحدات الخدمية المطلوبة للخدمات التجارية - مسطح الخدمات التجارية المطلوب - عدد الوحدات الخدمية المطلوبة للمناطق الخضراء والمفتوحة - مسطح المناطق الخضراء والمفتوحة المطلوبة - المساحة الإجماليه للخدمات 	تابع الخدمات

الفصل الثامن: العلاقة بين المؤشرات الحضرية والقضايا التنموية والعملية التخطيطية

ومن خلال التحليل العام للجدول (٨-١) والجدول (٨-٢) يتضح الآتي:

- عند تحديد القضايا وطرق قياسها يوجد عناصر رصد يتعدد وجدها بالدراسات القطاعية.
- التكامل الوظيفي بين الدراسات القطاعية أدى إلى الاتزان بين مجموعة عناصر الرصد في الدراسات القطاعية حيث تمثل كل دراسة في الغالب ما نسبته بين (١٥-٢٠%).
- ارتفاع نسبة إجمالي عناصر الرصد المستخدمة كحد أدنى في كل قطاع من إجمالي العناصر المطروحة بمخططات عينة الدراسة بنسبة تتراوح بين ٦٥-٧٨% والباقي يمثل المجموعة الثالثة وهي عناصر الرصد التي مثلت نسب تكرارها أقل من ٤٩% وغير مدرجة ضمن المجموعة الثانية.
- هناك عناصر رصد لا تصلح بأن تكون مؤشرات حيث تعتبر بيان أو معلومة ذات مرة واحدة وليس مؤشر مستمر عبر الزمن مثل طول الواجهة الشاطئية، عدد رؤوس الثروة الحيوانية، جملة عدد المباني.....الخ

جدول (٨-٢)

التوزيع النسبي للحد الأدنى " المجموعة A " من عناصر الرصد المتطلب دراستها بالمدن المصرية موزعة على الدراسات القطاعية

الدراسات القطاعية						البند
الخدمات	الإسكانية	العمرانية	الاقتصادية	الاجتماعية والسكانية	البيئية والطبيعية	
١٩	١٣	٢١	٢٣	١٨	١١	المجموعة الأولى
٩	١٩	٣	١٩	١١	٢٧	المجموعة الثانية
٢٨	٣٢	٢٥	٤٢	٢٩	٣٨	العدد
%١٥	%١٦,٥	%١٢,٥	%٢١	%١٥	%١٩	النسبة
%٧١	%٧٨	%٧٠	%٦٥	%٧٣	%٧٧	النسبة من إجمالي العناصر المستخدمة في كل قطاع

المصدر : إعداد الباحث

أما من خلال التحليل التكاملي لمجموعات التصنيف يتبين الآتي:

- هناك عناصر رصد مطروحة في المجموعة الثانية- ويرمز لها بالسطر أسفلها - تمثل مؤشرات أساسية يفضل نقلها ضمن المجموعة الأولى وهي تعتبر المؤشرات التي لها علاقة بالقضايا الرئيسية التي طرحتها الدراسة السابقة في الفصل السابع ومنها على سبيل المثال (نسبة غاز أول أكسيد الكربون، معدل الخصوبة الكلية ، معدل النمو العمراني على الأراضي الزراعية.....الخ)
- هناك عناصر رصد مطروحة في المجموعة الثالثة أو الثانية - ويرمز لها بسمك الخط- تمثل مؤشرات أساسية مدرجة ضمن برنامج مؤشرات المدينة المعد من قبل الهيئة العامة للتخطيط العمراني بالدليل المرجعي إعداد المخطط الاستراتيجي والعام للمدينة. والتي تم تقييمها من خلال المعايير التالية:

أولاً: الشمولية ونلاحظ من خلال الرصد أن برنامج مؤشرات المدينة المعد من قبل الهيئة قد ارتكز على رصد قضايا رئيسية مطروحة على الساحة العالمية وتعاني منها المدن بصفة أساسية، بالإضافة إلى أن البرنامج قد أغفل مؤشرات أخرى أساسية تساهم في العملية التخطيطية قد تناولتها المخططات في الدراسة التطبيقية التي تمت لبعض المدن المصرية.

ثانياً: التصنيف ونلاحظ اختلاف التصنيف حيث اختزال قضايا التنمية الاجتماعية والفقير والتهميش في مؤشرات الهيئة لمجموعة مؤشرات قطاع الدراسات الاجتماعية والسكانية وقطاع دراسات الخدمات وخصوصاً التعليمية والصحية. كما هناك محاور جديدة مثلت في قضايا الإدارة المحلية والتي شملت على عدد من المؤشرات، أما محور قضايا الإسكان والمأوى فقد شمل على ست أبعاد رئيسية وهي الحيازة وتمويل المساكن، حالة المسكن، وضع سوق الإسكان، صناعة الإسكان، الأراضي وأخيراً المناطق العشوائية وهو ما لم يكن يوجد سابقاً في مخططات الدراسة التطبيقية. أما بالنسبة لمؤشرات العمران فإنها لم يتم تضمينها بصورة واضحة ضمن برنامج المؤشرات المدينة ولكن تم رصدها من خلال المسوح العمرانية وتمثلت في الهيكل العمراني، الكثافات، وملكيات الأراضي المتاحة للتنمية... الخ.

ثالثاً: العلاقات الارتباطية وقد انعكس ذلك على هيكل المؤشرات والأبعاد الغائبة بين التطور الحادث للاستخدام التلقائي للمؤشرات بمخططات الدراسة التطبيقية وبين برنامج مؤشرات المدينة المعد من قبل الهيئة .

ومن خلال هذا العرض الأولي يمكن طرح مجموعة المؤشرات الرئيسية المقترح استخدامها فعلياً عند إعداد المخططات الهيكلية والعامة والإستراتيجية الناتجة من تحليل الحالات الدراسية المختارة لبعض المخططات العمرانية بالمدن المصرية والتي تمثل في الأساس مؤشرات للوضع الراهن (S)، والتي تم تجميعها وتصنيفها إلى مؤشرات أساسية (المجموعة A) - التي شملت ثلاث خصائص وهي مؤشرات المجموعة الأولى مضاف إليها مؤشرات قياس القضايا الرئيسية من المجموعة الثانية والثالثة مضاف إليها المؤشرات المطروحة ببرنامج الهيئة العامة للتخطيط العمراني من المجموعة الثانية والثالثة - ومؤشرات ثانوية (المجموعة B) والتي شملت باقي مؤشرات قياس القضايا التنموية التي تعاملت معها المخططات . ويوضح بالجدول (١١) حزمة المؤشرات المستخدمة فعلياً في عينة المخططات.

جدول (١١)

حزمة المؤشرات المستخدمة فعلياً في عينة المخططات

المجموعة B	المجموعة A	الحزمة
<ul style="list-style-type: none"> - معدل الانحدار - نسبة سكون الهواء - معدل التغير في خط الساحل - معدل النحر للساحل - حركة التيارات البحرية أمام الشاطئ (متر/ث) - نسبة كربونات الكالسيوم - نسبة كلوريد الكالسيوم - درجة ملوحة التربة - منسوب ارتفاع نطاق الكثبان الرملية - متوسط المدى الحراري 	<ul style="list-style-type: none"> - المتوسط اليومي لدرجة الحرارة - متوسط درجات الحرارة (المعدلات الشهرية) - متوسط الرطوبة النسبية (المعدلات الشهرية) - متوسط سرعة الرياح بالعقدة /ساعة (المعدلات الشهرية) - معدلات سقوط الأمطار (كمية الأمطار) - متوسط منسوب سطح التربة - منسوب المياه الباطنية (الأرضية) - درجة ملوحة المياه الجوفية - المتوسط السنوي للتبخر (المعدلات الشهرية) - معدل غطاء السماء من السحب - معدل الإشعاع الشمسي (وات/م^٢) "الكثافة" - نسبة المخلفات السائلة من المحلات العامة والمباني الإدارية - كمية التصرفات الواردة من المصانع م^٣/يوم - نسبة المساكن التي بها صرف صحي من إجمالي المساكن - طرق التخلص من مياه الصرف الصحي - نسبة كمية مخلفات الورش والمحلات التجارية (طن) في اليوم - نسبة غاز أول أكسيد الكربون - نسبة غاز ثاني أكسيد الكبريت - نسبة غاز أكسيد النيتروجين - نسبة الجسيمات عالقة - نسبة غاز الهيدروكربونات - شدة الضوضاء بالديسيبل الناشئة عن بعض المصادر - طرق التخلص من المخلفات الصلبة (حرق، ردم، إلقاء في العراء.....الخ. - نصيب الفرد من المخلفات الصلبة - نسبة كمية المخلفات الزراعية (طن) في اليوم - نسبة كمية المخلفات الصناعية (طن) في اليوم - نسبة كمية المخلفات المنزلية (طن) في اليوم - نسبة الأراضي الصالحة للبناء - نسبة الأراضي التي يحذر البناء عليها 	<p>البيئية والطبيعية</p>

تابع جدول (١١)

حزمة المؤشرات المستخدمة فعلياً في عينة المخططات

المجموعة B	المجموعة A	الحزمة
<p>لا يوجد مؤشرات حيث تم توزيعها على الحزمة الاقتصادية والخدمية</p>	<ul style="list-style-type: none"> - حجم السكان - معدل النمو السنوي للسكان - توزيع السكان حسب التركيب العمري "فئات السن (أقل من ١٥ سنة)، (١٥-٦٠) ، (أكثر من ٦٠ سنة) " والنوعي للسكان - معدل الزيادة الطبيعية - الكثافة السكانية - صافي الهجرة الداخلية من وإلى المدينة - الأهمية النسبية لسكان المدينة من جملة سكان المركز / المحافظة - معدل المواليد في الألف - معدل الوفيات في الألف - نسبة الأمية للذكور - نسبة الأمية للإناث - نسبة الملمين بالقراءة والكتابة من جملة السكان ١٠ سنوات فأكثر - نسبة الحاصلين على المؤهلات أقل من المتوسط والمتوسط - نسبة ذوى المؤهلات التعليم الثانوي - نسبة الحاصلين على المؤهلات الجامعية والعليا - متوسط حجم الأسرة - نسبة النوع (ذكور - إناث) - معدل الإعالة - معدل الخصوبة الكلية - نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل - نسبة من هم داخل قوة العمل من إجمالي القوة البشرية - معدل التكوين الأسري 	<p>الاجتماعية والسكانية</p>

تابع جدول (١١)

حزمة المؤشرات المستخدمة فعلياً في عينة المخططات

المجموعة B	المجموعة A	الحزمة
<ul style="list-style-type: none"> - نسبة الأراضي الزراعية البور من إجمالي مساحة الزمام الزراعي - متوسط إنتاجية المحاصيل الزراعية - الكثافة المحصولية - نسبة الفاقد من الإنتاج الزراعي - كمية الإنتاج بالطن للثروة السمكية - نسبة إنتاجية الأسماك على مصادر الثروة السمكية (البحر، البحيرة، الاستزراع السمكي) - نصيب الفرد من إنتاج الأسماك سنوياً - نسبة الرقعة المستغلة لصيد الأسماك من إجمالي المسطحات المائية 	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة ذوى النشاط الاقتصادي من جملة سكان المدينة - نسبة العاملين في النشاط الزراعي من جملة ذوى النشاط (٦ سنوات فأكثر) أو (١٥ سنة فأكثر) - نسبة العاملين في قطاع الخدمات من جملة ذوى النشاط (٦ سنوات فأكثر) - نسبة العاملين في النشاط التجاري من جملة ذوى النشاط - نسبة العاملين في النشاط الصناعي من جملة ذوى النشاط (٦ سنوات فأكثر) - نسبة العاملين في قطاع النقل من جملة ذوى النشاط - نسبة العاملين في قطاع التشييد والبناء من جملة ذوى النشاط - نسبة العاملين في قطاع الصيد من جملة ذوى النشاط - متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي - معدل البطالة (ذكور /إناث) - نسبة الأراضي الزراعية من الدرجة الأولى، الثانية، الثالثة، الرابعة من إجمالي مساحة الزمام المنزرع - نسبة الأراضي القابلة للاستصلاح - التوزيع النسبي للمنشآت الصناعية بكل قطاع (قطاع عام، قطاع خاص، قطاع تعاوني) - معدل الزيادة السنوية في عدد السائحين حسب الجنسية - التوزيع النسبي لمنشآت الإقامة السياحية حسب درجتها (خمس، أربع، ... نجوم) - الطاقة الإيوائية (عدد الغرف/ أسرة) لقطاع السياحة - نسبة العاملين بالمنشآت السياحية من إجمالي حجم العمالة - متوسط إقامة السائح (ليلة سياحية/ سائح) - نسبة إشغال الغرف السياحية - نسبة إشغال الأسره السياحية - نصيب الفرد من الأراضي الزراعية - معدل نمو الأراضي الزراعية - معدل النمو العمراني على الأراضي الزراعية - معدل النشاط الخام والمنفح لقوة العمل - معدل النمو السنوي للمشتغلين في الأنشطة الاقتصادية - معامل التوطن الصناعي - معامل التوطن في قطاع الزراعة - نسبة العاملين في القطاع العام والحكومي/ الخاص من إجمالي العمالة - نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي إلي إجمالي العاملين 	الاقتصادية والسياحية

تابع جدول (١١)

حزمة المؤشرات المستخدمة فعلياً في عينة المخططات

المجموعة B	المجموعة A	الحزمة
لا يوجد مؤشرات حيث تم ترفيتها للمجموعة A	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة الكتلة العمرانية الحاليه من مساحة الحيز العمراني - نسبة الاستعمال السكني من الكتلة العمرانية - نسبة الاستعمال السياحي من الكتلة العمرانية - نسبة الاستعمال التجاري من الكتلة العمرانية - نسبة الاستعمال الصناعي من الكتلة العمرانية - نسبة الخدمات العامة والمناطق الترفيهية من الكتلة العمرانية " تعليمي، صحي، مرافق..." - نسبة المناطق العسكرية من الكتلة العمرانية - نسبة الطرق الإقليمية والسكة الحديد والمواني - نسبة حالات المباني الجيدة - نسبة حالات المباني المتوسطة - نسبة حالات المباني الرديئة - نسبة ارتفاعات المباني المنخفضة "دور ودورين" - نسبة ارتفاعات المباني المتوسطة "٣-٤ أدوار" - نسبة ارتفاعات المباني المرتفعة "٥ أدوار فأكثر" - نسبة المباني الهيكلية - نسبة المباني من حوائط حاملة وأسقف خرسانية - نسبة المباني من الطوب اللبن " منشأ خفيف" - الكثافة السكانية الإجماليه (العامة) - معدل النمو العمراني السنوي - نسبة المناطق العشوائية من إجمالي مساحة المدينة - الكثافة السكانية للمناطق العشوائية - نسبة الجيوب الزراعية داخل الكتلة العمرانية - نسبة أملاك الأراضي الحكومية من مسطح الحيز العمراني - نسبة أملاك أراضي الأوقاف والجمعيات التعاونية من مسطح الحيز العمراني - نسبة أملاك الأراضي الخاصة من مسطح الحيز العمراني - نسبة الأراضي الفضاء ملك الحكومة من مسطح الحيز العمراني - معدل النمو والزحف العمراني على الأراضي الزراعية 	العمرانية

تابع جدول (١١)

حزمة المؤشرات المستخدمة فعليا في هذه المخططات

المجموعة B	المجموعة A	الحزمة
<ul style="list-style-type: none"> - نسبة الأسر الحاليه لفئات الدخل المنخفض والمحدود - نسبة المباني السكنية التي يقل مسطحها عن ٧٠ م^٢ - نسبة الوحدات السكنية الخاصة طبقا لمساحتها - متوسط تكلفة المتر مربع من المباني - نسبة الوحدات السكنية المزالة 	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة المباني / الوحدات حسب حالة ونوع المبنى " عمارة، بيت ريفي، فيلا، كشك أو عشة ...أخرى" - نسبة المباني/ الوحدات حسب نوع حيازة المسكن " ملك، إيجار، وضع يد، أخرى" - نسبة المباني/ الوحدات حسب نوع الملكية " حكومي، خاص ، عام، أخرى" - نسبة المباني/ الوحدات حسب اتصالها بمرفق المياه " شبكة عامة، أخرى، لا يوجد" - معدل التزام (فرد/غرفة) - نسبة المساكن المأهولة - نسبة المباني/ الوحدات حسب الاتصال بخدمات الكهرباء " شبكة عامة، أخرى، لا يوجد" - نسبة المباني / الوحدات حسب الاتصال بالصرف الصحي " شبكة عامة، أخرى، لا يوجد" - نسبة المباني / الوحدات حسب الاتصال بالغاز الطبيعي " متصل، غير متصل" - نسبة الوحدات السكنية الخاليه (الشاغرة) - معدل الوحدات السكنية لكل ألف نسمة - نسبة مساهمة الحكومة والقطاع العام في إنشاء الوحدات السكنية - نسبة مساهمة القطاع الخاص في إنشاء الوحدات السكنية - نسبة الوحدات الحكومية المشيدة - نسبة إسكان محدودي الدخل والمتوسط من إجمالي الوحدات - نسبة المباني المكتملة والخاليه المشيدة - نسبة الوحدات العشوائية المتصلة (بالمياه، الكهرباء، صرف....) - نسبة السكان في المناطق غير الرسمية - معدل الزيادة في الوحدات السكنية - نسبة الإسكان العشوائي من مساحة الإسكان - عدد الوحدات السكنية المتهاكلة - نسبة الإسكان المرتفع من إجمالي الوحدات - نسبة الأراضي المخصصة للإسكان من إجمالي مساحة المدينة 	الإسكانية والماوى

تابع جدول (١١)

حزمة المؤشرات المستخدمة فعلياً في عينة المخططات

المجموعة B	المجموعة A	الحزمة
<ul style="list-style-type: none"> - نسبة الفصول المسائية بالتعليم الأساسي من إجمالي الفصول بالتعليم الأساسي - نسبة المدارس التي تشغل مباني مؤجرة 	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة المدارس التعليم الأساسي (ابتدائي، إعدادي) - نسبة التلاميذ في التعليم الأساسي من إجمالي السكان بالمدينة - كثافة الفصل في التعليم الأساسي (ابتدائي، إعدادي) - نسبة المدارس التعليم الثانوي (العام ، التجاري، الفني، الأزهرى) - نسبة التلاميذ في التعليم الثانوي من إجمالي السكان بالمدينة - كثافة الفصل في التعليم الثانوي (العام ، التجاري، الفني، الأزهرى) - عدد الطلاب مقابل المعلم - معدل التسرب في التعليم الأساسي(ابتدائي، إعدادي) - نسبة مساحة الوحدات الصحية بالمدينة من إجمالي مساحة الخدمات - معدل الأسرة بالمستشفيات لكل ألف نسمة - معدل الأطباء لكل ألف نسمة - عدد / مساحة وحدات الخدمات الاجتماعية - عدد / مساحة الوحدات الخدمية للخدمات الثقافية - عدد/ مساحة الوحدات الخدمية لخدمات الشباب والرياضة - عدد/ مساحة الوحدات الخدمية للخدمات الدينية - عدد/ مساحة الوحدات الخدمية لخدمات الاتصالات - عدد/ مساحة الوحدات الخدمية للخدمات الأمنية - نصيب الفرد من المسطح الملاعب والمناطق الخضراء والمفتوحة - نصيب الفرد من مسطح المساجد/ الكنائس (م^٢/ فرداً) - معدل الخدمة (نسمة/ وحدة خدمية) - نصيب السكان من المخابز لكل ألف نسمة 	الخدمات

٨-٢ التحليل التكاملي المركب بين الجزء النظري والجزء التطبيقي

يعتبر هذا الجزء عصب البحث حيث يتم التحليل التكاملي بين المدخل النظري للرسالة وما توصل إليه الجزء التطبيقي من خلال ثلاث محاور رئيسية سيتم تناولها بالتفصيل وهي:

٨-٢-١ مقارنة ما تم التوصل إليه تطبيقياً مع القوائم التي تم عرضها سلفاً في المدخل النظري

ومن خلال تحليل ومقارنة ما تم التوصل إليه تطبيقياً (من خلال تحليل المخططات العمرانية بالتجربة المصرية) مع قوائم وبرامج المؤشرات الدولية والتي تم عرضها في المدخل النظري بما يلاءم مستوى التطبيق المحلي (المدن) حيث أن هذه القوائم مصممة لتطبيقها على المستوى الوطني والمتمثلة في:

- برنامج الأمم المتحدة لمؤشرات التنمية البشرية عام ١٩٩٠م
- برنامج الأمم المتحدة لمؤشرات التنمية المستدامة عام ١٩٩٥م
- برنامج الموئل (الهياكل) للمؤشرات الحضرية عام ١٩٩٦م
- التقييم القطري المشترك ١٩٩٩م
- برنامج مؤشرات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠٠٠م
- برنامج مؤشرات مدن العالم عام ٢٠٠٧م

يمكن إيجاز أهم ملامح هذا التحليل في الآتي:

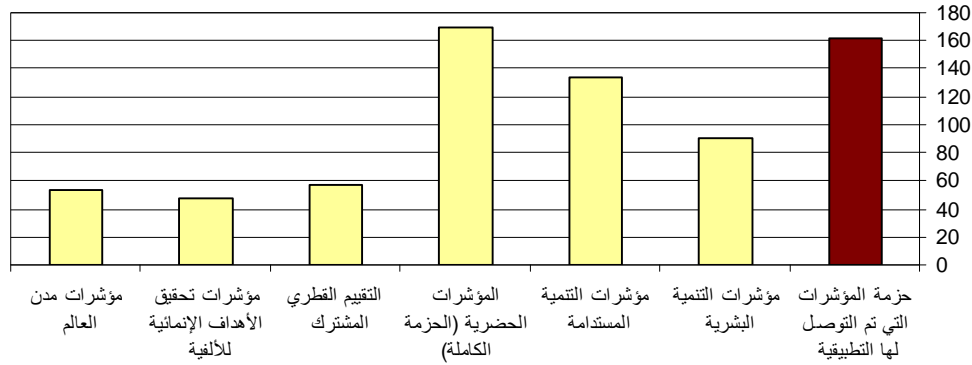
- اختلاف الحزم ومحاور الارتكاز للمؤشرات بين القائمة المستخلصة من الدراسة التطبيقية مع قوائم وبرامج المؤشرات الدولية ، هذا بخلاف اختلافها على مستوى القوائم والبرامج الدولية ذاتها وذلك طبعاً لاختلاف الهدف من تصميم البرنامج والجهة المستضيفة لها.
- بالنسبة للمؤشرات ذات الأهمية النسبية للمجموعة الأولى بقوائم وبرامج المؤشرات الدولية والتي تشمل المؤشرات التي اشتركت في جميع أو معظم القوائم ولم تتضمن في حزمة المؤشرات التي تم التوصل إليها تطبيقياً والتي لا بد من تضمينها في دراسات المخططات الهيكلية والعامة وهي:

- النسبة المئوية للسكان تحت خط فقر الدخل
- معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف مولود حي)
- معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حي)
- معدل وفيات الأمومة
- متوسط العمر المتوقع عند الميلاد
- عمليات الولادة التي تتم بإشراف صحيين مهرة
- معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى البالغين

- بينما شهدت المؤشرات ذات الأهمية النسبية للمجموعة الثانية بقوائم وبرامج المؤشرات الدولية والتي تشمل المؤشرات التي اشتركت بها غالبية القوائم ولم تتضمن في حزمة المؤشرات التي تم التوصل إليها تطبيقياً على التالي:

- الأطفال الذين يصلون للصف الخامس كنسبة من تلاميذ الصف الأول
- نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات
- معدل الجريمة لكل ألف من السكان

- نسبة النساء في الإدارات الحكومية كنسبة من المجموع
 - نسبة الأسر التي تعيلها أمراءه
 - معدل سعر المنزل للدخل
 - نسبة الأسر الفقيرة
- ومن مقارنة ما تم التوصل إليه تطبيقياً وخصوصاً المجموعة (B) مع المؤشرات ذات الأهمية النسبية للمجموعة الثالثة بقوائم وبرامج المؤشرات الدولية والتي وردت في واحدة أو اثنتين من تلك البرامج يجب تسجيل أن هناك بعض المؤشرات تضمنتها حزمة المجموعة (B) ضمن قوائم وبرامج المؤشرات الدولية والتي تم ترفيقها إلى المجموعة (A) ومنها:
- معدل التغير في خط الساحل
 - معدل النحر للساحل
 - متوسط قوة مراكب الصيد
 - نصيب الفرد من حجم إنتاجية الأسماك
 - متوسط إنتاجية المحاصيل الزراعية
- انعكاس هدف برامج المؤشرات الدولية على محاور الارتكاز وحزم المؤشرات المتاحة حيث ركز برنامج مؤشرات المرصد الحضرية علي مؤشرات الإسكان ومؤشرات المحليات بجانب الحزم الأخرى التي تعكس تحسين نوعية الحياة ، وكذلك بالنسبة لبرنامج مؤشرات التنمية المستدامة حيث ركز على المؤشرات البيئية والاقتصادية ، أما بالنسبة لمحور تمكين المرأة فقد تم التركيز عليه في برنامج مؤشرات الألفية والتنمية البشرية والتي يتطلب مراجعتها والانتقاء منها لتضمينها في دراسات المخططات الهيكلية والعامة والحزمة المتكاملة للمؤشرات.
- ويوضح الشكل (٢٩) التفاوت العددي للمؤشرات بين ما تم التوصل إليه تطبيقياً وقوائم برامج تطبيق المؤشرات الدولية



شكل (٢٩): التفاوت العددي للمؤشرات بين ما تم التوصل إليه تطبيقياً وقوائم برامج تطبيق المؤشرات الدولية

٨-٢-٢ العلاقة بين مؤشرات قياس القضايا التنموية بعينة الدراسة والوطن العربي

وبعد استعراض قضايا التنمية وطرق قياسها بالمخططات عينة الدراسة - تم رصد ٢٢ مشكلة تخطيطية في مختلف الدراسات القطاعية الأكثر شيوعاً واستخداماً في المدن المصرية وهي القضايا التي مثلت نسب تكرارها أكثر من ٥٠% التي تعاملت معها هذه المخططات - وربطها بطرق قياسها على مستوى الوطن العربي والتي تم عرضها سلفاً في المدخل النظري على سبيل الاستدلال كتجارب وليس التطبيق من التقارير

العالمية والإقليمية وتحليل التباين بهدف التوصل لحزمة من المؤشرات كإطار منهجي لقياس القضايا الملحة لتكوين أساس لتوحيد المؤشرات في وقت لاحق على مستوى الوطن العربي. ويوضح الجدول (٨-٤) إطار المؤشرات المطلوب. وقد أمكن رصد وتصنيف أهم القضايا التي تعاني منها المدن المصرية القائمة إلى قضايا بشرية وأخرى مادية، كما في شكل رقم (٣٠).



شكل (٣٠)

تصنيف أهم المشكلات التخطيطية التي تعاني منها المدن القائمة في مصر
المصدر: إعداد الباحث

ومن خلال تحليل التباين للقضايا المطروحة بالجدول (١٢) يمكن أن نفسر الآتي:

- أن طرق قياس القضايا التي تم مناقشتها في الجزء التطبيقي من الرسالة تركز في المقام الأول على رصد حجم الظاهرة، على النقيض من طرق قياسها على مستوى الوطن العربي الذي ركز على رصد الظاهرة وتداعياتها مثال قضية كثرة المناطق العشوائية والمتدهورة عمرانيا داخل المدينة والتي ركزت على تداعياتها الاجتماعية والصحية.. الخ. أو رصد الظاهرة والأثر المترتبة عليها مثل القضايا البيئية.
- هناك اختلاف بين طرق قياس القضايا على المستوى المحلي وقياسها بالوطن العربي في بعض القضايا كرد فعل طبيعي والتي تم الاستعانة بها على سبيل الاستدلال وليس التطبيق وهو ما يمكن اعتباره نوعاً من المرونة المفروضة لقياس الظاهرة بالمعلومات المتاحة.
- هناك بعض القضايا المحلية ليس لها طرق قياس على مستوى الوطن العربي على سبيل الاستدلال ولكن يمكن أن تتفق هذه القضايا مع بعض المدن الحضرية داخل الوطن العربي - لم تتمكن من تكوين قاعدة معرفية بها.
- هناك بعض القضايا من التي تم مناقشتها في الجزء التطبيقي تم تحليلها وصفاً "مكانياً" وليس كمياً وتتمثل في مشاكل التركيب العمراني واستعمالات الأراضي على الرغم من إمكانية تصميم مؤشرات ملائمة تقي برصد الظاهرة مثل نسبة الاستعمالات الغير متجانسة من إجمالي مساحة الكتلة العمرانية، نسبة التردد اليومي من وإلى قواطع المدينة كنسبة من إجمالي السكان.... الخ

مؤشرات قياس القضايا التنموية بعينة الدراسة ومقارنتها بمؤشرات قياسها بالوطن العربي

مؤشرات قياسها بالوطن العربي*	مؤشرات قياسها بمخططات عينة الدراسة	القضايا	
<ul style="list-style-type: none"> § معدل انبعاث ثاني أكسيد الكربون § معدل انبعاث أكسيد النتروجين § معدل انبعاث الميثان § عدد المركبات لكل ألف من السكان § نسبة الأطفال دون الخامسة المصابين بأمراض في الجهاز التنفسي 	<ul style="list-style-type: none"> § نسبة غاز أول أكسيد الكربون § نسبة غاز ثاني أكسيد الكبريت § نسبة غاز أكسيد النيتروجين § نسبة الجسيمات عالقة § نسبة غاز الهيدروكربونات 	زيادة معدلات تلوث الهواء	البيئية والطبيعية
<ul style="list-style-type: none"> § نسبة السكان الذين يستعملون مصادر محسنة لمياه الشرب § النسبة المئوية للسكان الذين لا يحصلون على المياه الصالحة وخدمات الصرف الصحي § انبعاثات ملوثات الماء العضوية (كيلو غرام للفرد العامل يوميا) 	<ul style="list-style-type: none"> § نسبة المخلفات السائلة من مياه المحلات والمباني الإدارية § كمية التصرفات الواردة من المصانع م^٣/يوم § نسبة المساكن التي بها صرف صحي من إجمالي المساكن § طرق التخلص من مياه الصرف الصحي 	زيادة معدلات تلوث المياه الناتج عن التلوث الصناعي وتلوث الصرف الصحي	
قضايا محلية	<ul style="list-style-type: none"> § نسبة الأراضي الصالحة للبناء § نسبة الأراضي التي يحذر البناء عليها § منسوب المياه الباطنية (الأرضية) § درجة ملوحة المياه الجوفية 	ضعف المسطحات الملائمة لعملية التنمية العمرانية	
<ul style="list-style-type: none"> § توليد النفايات الصلبة (طن/ يوم) § نسبة طرق التخلص من المخلفات الصلبة (حرق، ردم، إلقاء في العراء.... الخ. § نصيب الفرد من معدلات إنتاج النفايات (كغم/سنوياً) § نسبة الأسر التي تتمتع بعمليات جمع المخلفات بشكل منتظم § نسبة المخلفات الصلبة التي يتم جمعها من الأسر 	<ul style="list-style-type: none"> § كمية المخلفات الصلبة(القمامة) في اليوم § نسبة طرق التخلص من المخلفات الصلبة (حرق، ردم، إلقاء في العراء.... الخ. § نصيب الفرد من المخلفات الصلبة 	عدم كفاءة عمليات إدارة المخلفات	

المصدر : إعداد الباحث

* والمقصود بها مؤشرات القياس المستخدمة في التقارير والبحوث الإقليمية على سبيل الاستدلال وليس التطبيق

تابع جدول (١٢)

مؤشرات قياس القضايا التنموية بعينة الدراسة ومقارنتها بمؤشرات قياسها بالوطن العربي

مؤشرات قياسها بالوطن العربي	مؤشرات قياسها بمخططات عينة الدراسة	القضايا	
<p>§ معدلات الأمية بين النساء والرجال</p> <p>§ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين</p> <p>§ نسبة الأمية في الفئة العمرية من ١٠ - ٣٤ سنة من إجمالي الأميين</p> <p>§ نسبة الأمية في الفئة العمرية من ٣٥ لأقل من ٦٥ سنة من إجمالي الأميين</p> <p>§ نسبة الأمية في الفئة العمرية أكثر من ٦٥ سنة من إجمالي الأميين</p>	<p>§ نسبة الأمية للذكور</p> <p>§ نسبة الأمية للإناث</p> <p>§ نسبة الأمية الإجمالي</p> <p>§ نسبة تسرب الأطفال من التعليم الأساسي</p> <p>§ نسبة الملمين بالقراءة والكتابة من جملة السكان ١٠ سنوات فأكثر</p>	ارتفاع مستوى الأمية	الاجتماعية والسكانية
<p>§ نسبة الطلاب المنتهين بالمدارس الابتدائية طبقا للنوع</p> <p>§ نسبة الإناث إلى الذكور المسجلين في المدارس الابتدائية والثانوية</p> <p>§ نسبة البطالة بين الإناث والشابات</p> <p>§ نسبة النساء العاملات في أسواق العمل الرسمي</p> <p>§ نسبة النساء العاملات في أسواق العمل الغير رسمي</p> <p>§ نسبة المقاعد النيابية (البرلمان) التي تشغلها النساء</p>	<p>§ نسبة القيد للتلاميذ بالمرحل التعليمية المختلفة طبقا للنوع</p> <p>§ نسب التسرب طبقا للنوع</p> <p>§ نسب الأمية طبقا للنوع</p> <p>§ معدل البطالة طبقا للنوع</p> <p>§ نسبة النوع (ذكور وإناث)</p> <p>§ نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل</p> <p>§ كثافة الفصل طبقا للنوع</p>	اتساع فجوة النوع	
<p>§ معدلات النمو السكاني</p> <p>§ معدلات المواليد الخام</p> <p>§ معدل الوفيات الخام</p> <p>§ معدلات الهجرة الداخلية والخارجية</p> <p>§ العمر المتوقع عند الميلاد</p> <p>§ معدل الخصوبة الكلي</p> <p>§ متوسط العمر الأول للإناث عند الزواج</p> <p>§ نسبة الأزواج الذين يستخدمون أحد وسائل تنظيم الأسرة</p> <p>§ نسبة النساء المتزوجات في الفئة العمرية (١٥-٤٩ سنة)</p>	<p>§ معدل النمو السكاني السنوي</p> <p>§ معدل المواليد في الألف</p> <p>§ معدل الوفيات في الألف</p> <p>§ معدل الزيادة الطبيعية</p> <p>§ معدل الخصوبة الكلية</p> <p>§ نسبة السكان في الفئة العمرية حتى ١٥ سنة</p>	الزيادة المضطربة في حجم السكان	

تابع جدول (١٢)

مؤشرات قياس القضايا التنموية بعينة الدراسة ومقارنتها بمؤشرات قياسها بالوطن العربي

مؤشرات قياسها بالوطن العربي	مؤشرات قياسها بمخططات عينة الدراسة	القضايا	
قضايا محلية	§ معدل النمو العمراني على الأراضي الزراعية § نصيب الفرد من الأراضي الزراعية § معدل نمو الأراضي الزراعية	الزحف العمراني على الأراضي الزراعية	الاقتصادية
§ الناتج المحلي الإجمالي § نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي § نصيب القطاعات الإنتاجية (الزراعة، الصناعة، الخدمات، السياحة) في الناتج المحلي الإجمالي § معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي § معدل النشاط الخام لقوة العمل	§ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي § معامل التوطن في قطاع الصناعة § معامل التوطن في قطاع الزراعة § معامل التوطن في قطاع السياحة § معدل النشاط الخام والمنقح لقوة العمل § معدل البطالة § نسبة ذوى النشاط الاقتصادي من جملة السكان	ضعف القاعدة الاقتصادية وقلة العمالة في الأنشطة الاقتصادية	
قضايا محلية	§ معدل الزيادة السنوي في عدد السائحين حسب الجنسية § متوسط إقامة السائح (ليلة سياحية/ سائح) § التوزيع النسبي لمنتشآت الإقامة السياحية حسب درجتها (خمسة، أربع، ... نجوم) § الطاقة الإيوائية (غرف/ أسرة) لقطاع السياحة § نسب الإشغال (الغرف - الأسرة)	قلة الطاقة الإيوائية والخدمات السياحية	
§ معدل البطالة الإجمالي § نسبة الشباب من إجمالي العاطلين § معدل البطالة بين الشباب § معدل اتساع البطالة § نسبة العاملين في القطاع الغير رسمي	§ معدل البطالة § معدل النمو السنوي للمشتغلين في الأنشطة الاقتصادية § معدل النشاط الخام لقوة العمل	ارتفاع معدل البطالة	
§ نسبة حالات المباني الرديئة § نسبة حالات المباني المتوسطة § نسبة حالات المباني الرديئة § نسبة ارتفاعات المباني § نسبة المباني من الطوب اللبن § نسبة المباني من حوائط حاملة § نسبة المباني الهيكلية	§ نسبة حالات المباني الرديئة § نسبة حالات المباني المتوسطة § نسبة حالات المباني الرديئة § نسبة ارتفاعات المباني (١-٢، ٣-٥، فأكثر) § نسبة المباني من الطوب اللبن " منشأ خفيف" § نسبة المباني من حوائط حاملة § نسبة المباني الهيكلية	تدهور حالة الكتلة العمرانية	العمرانية

تابع جدول (١٢)

مؤشرات قياس القضايا التنموية بعينة الدراسة ومقارنتها بمؤشرات قياسها بالوطن العربي

مؤشرات قياسها بالوطن العربي	مؤشرات قياسها بمخططات عينة الدراسة	القضايا	
<p>§ نسبة سكان العشوائيات من إجمالي سكان المدينة</p> <p>§ نسبة انتشار العشوائيات</p> <p>§ نسبة الأسر التي تقطن القطاع الغير رسمي من إجمالي الأسر</p> <p>§ نسبة الأسر التي تفتقر لإمدادات مياه محسنة بالمناطق العشوائية</p> <p>§ نسبة الأسر التي تفتقر لمرافق صرف صحي محسنة بالمناطق العشوائية</p> <p>§ نسبة الأسر التي تفتقر لحيز معيشي كافي بالمناطق العشوائية</p> <p>§ نسبة الأسر التي تفتقر لمسكن دائم</p> <p>§ نسبة الأسر الفقيرة التي تقطن في المناطق العشوائية</p>	<p>§ نسبة سكان المناطق العشوائية من إجمالي حجم السكان</p> <p>§ نسبة المناطق العشوائية من إجمالي مساحة المدينة</p> <p>§ الكثافة السكانية للمناطق العشوائية</p>	<p>كثرة المناطق العشوائية والمتدهورة عمرانيا داخل المدينة</p>	تابع العمرانية
قضايا محلية	تم تحليلها وصفيا "مكانيا" وليس كميا مشاكل التركيب العمراني واستعمالات الأراضي	تداخل استعمالات الأراضي (استعمالات غير متجانسة)	
قضايا محلية	تم تحليلها وصفيا "مكانيا" وليس كميا مشاكل التركيب العمراني واستعمالات الأراضي	وجود قواطع عمرانية تفصل أجزاء المدينة	
قضايا محلية	تم تحليلها وصفيا "مكانيا" وليس كميا مشاكل التركيب العمراني واستعمالات الأراضي	انتشار نمو المناطق العشوائية المتاخمة للكتلة العمرانية	
تتضمن نفس البيانات الواردة بقضية كثرة المناطق العشوائية	<p>§ نسبة المناطق العشوائية من مساحة المدينة</p> <p>§ نسبة الوحدات السكنية المتهاكلة</p> <p>§ الكثافة السكانية بالمناطق العشوائية</p> <p>§ نسبة الوحدات العشوائية المتصلة (بالمياه، الكهرباء، صرف...)</p> <p>§ نسبة السكان في المناطق غير الرسمية من إجمالي السكان</p> <p>§ معدل التزاحم بالغرفة</p>	انتشار ظاهرة الإسكان الغير رسمي	الإسكانية

تابع جدول (١٢)

مؤشرات قياس القضايا التنموية بعينة الدراسة ومقارنتها بمؤشرات قياسها بالوطن العربي

مؤشرات قياسها بالوطن العربي	مؤشرات قياسها بمخططات عينة الدراسة	القضايا	
قضايا محلية	§ نسبة الفائض من الرصيد السكني § نسبة عدد الوحدات الخاليه § نسبة المباني المكتملة والخاليه المشيدة خلال فترة زمنية § معدل التكوين الأسري § معدل الزيادة في الوحدات السكنية	ارتفاع نسبة المساكن الشاغرة	تابع الإسكانية
	§ نسبة الإسكان المرتفع من إجمالي الوحدات § نسبة إسكان محدودي الدخل والمتوسط من إجمالي الوحدات § سعر المتر المربع من الأرض § نسبة المباني/ الوحدات حسب نوع حيازة المسكن " ملك، إيجار، وضع يد، أخرى"	العجز في الإسكان "عدم توافق المعروض من وحدات مع مستوى الطلب اقتصاديا"	
قضايا محلية	§ كثافة الفصل § معدل الأسرة بالمستشفيات لكل ألف نسمة § نصيب الفرد من أسرة المستشفيات § نصيب الفرد من المسطح الملاعب والمناطق الخضراء والمفتوحة § نصيب الفرد من مسطح المساجد/ الكنائس (م ^٢ / فردا) § معدل الخدمة (نسمة/ وحدة خدمية) § نصيب السكان من المخبز لكل ألف نسمة	سوء توزيع ونقص الخدمات العامة والصحية والتعليمية	الخدمية

ومن خلال العرض السابق لطرق قياس القضايا التنموية على المستوى العربي وعلاقتها بطرق قياسها محلياً بالمخططات العمرانية للمدن المصرية لأكثر القضايا شيوعاً تم الاستدلال على بعض المؤشرات أفرزتها عملية التحليل لتساهم في حزمة المؤشرات المتكاملة وذلك لتوحيد القياس وعكس طبيعة العلاقة بين الحالة التنموية للمدن.

٨-٢-٣ الأبعاد الغائبة بين الجزء التطبيقي والعرض النظري

وينقسم هذا الجزء إلى ثلاث اتجاهات رئيسية وتتمثل في:

٨-٢-٣-١ الأبعاد الغائبة من قوائم وبرامج تصميم وتطبيق المؤشرات الدولية

ويمكن أن نتطرق لها من خلال محورين أساسيين، يمثل المحور الأول المؤشرات وقد تم عرضه سابقاً في مقارنة ما تم التوصل إليه تطبيقياً مع القوائم التي تم عرضها سلفاً في المدخل النظري حيث تم عرض المؤشرات ذات الأهمية النسبية المرتفعة والتي لم تتضمنها القائمة التطبيقية، أما المحور الثاني فهو محاور الارتكاز حيث نجد أن هناك محاور رئيسية لم يتم التطرق لها مثل المحليات وتمكين المرأة والتكنولوجيا والابتكار وبعض الأبعاد داخل محور البيئة "التنوع البيولوجي والأخطار الطبيعية" ولكن يجب أن نضع في الاعتبار الهدف من البحث وهو تطوير حزمة مؤشرات لخدمة العملية التخطيطية وليس حزمة للرصد الحضري بوجه عام.

٨-٢-٣-٢ الأبعاد الغائبة من برنامج مؤشرات المدينة الخاص بالهيئة العامة للتخطيط العمراني

ومن خلال نفس المنهج السابق فقد تم عرض الأبعاد الغائبة من خلال محورين أساسيين، يمثل المحور الأول المؤشرات حيث تم رصد ١٢ مؤشر تمثل في الأتي:

- معدل سعر الوحدة السكنية إلى الدخل
 - نسبة الدعم الحكومي إلى متوسط القيمة الكلية للوحدة السكنية
 - نصيب الفرد من مساحة المسكن
 - نسبة المباني الدائمة
 - نسبة استثمارات الإسكان من الناتج القومي
 - معدل سعر الأرض للدخل
 - نسبة الأسر الفقيرة التي تعيلها امرأة
 - معدل نمو الناتج القومي
 - معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي
 - نسب توزيع الناتج المحلي الإجمالي (زراعة - صناعة - خدمات... الخ)
 - معدل التغير في متوسط دخل الأسرة
 - نسبة أغنى ٢٠% لأفقر ٤٠% من الأسر
- أما المحور الثاني فهو محاور الارتكاز نجد أن هناك محور لقضايا المحليات تضمنه مجموعة مؤشرات وهي:

- نصيب المدينة من الموازنة العامة للمحافظة
- نصيب الفرد من إجمالي الميزانية الفعلية والإيرادات المحلية بالمدينة
- نسب توزيع الإنفاق للميزانية الفعلية للمدينة (تعليم، صحة، إسكان وعشوائيات... الخ)
- الفرق بين إجمالي الدخل والمصروفات
- نسبة العاملين بمجلس المدينة والأحياء من إجمالي السكان
- نسبة العاملين في الإدارات الهندسية والتخطيط من إجمالي العاملين بمجلس المدينة
- مؤشر التعاون مع المنظمات الدولية والمحلية

٨-٢-٣ الأبعاد الغائبة من طرق قياس القضايا التنموية بالوطن العربي

ومن خلال تحليل العلاقة والمقارنة بين القضايا التنموية التي تعاملت معها المخططات في الجزء التطبيقي وبين قضايا التنمية بالوطن العربي والتي تم التعامل معها على سبيل الاستدلال كتجارب وليس التطبيق، لوحظ وجود قضايا رئيسية على الساحة العربية ولكن لم يتم التطرق لها محليا على الرغم من أهميتها وتتمثل في:

- قضية الفقر
- قضية تمكين المرأة
- قضية التغير المناخي وارتفاع منسوب سطح البحر

ومنه يجب العمل على إضافة بعض المؤشرات لتحقيق إدماج الأهداف والغايات الدولية والإقليمية في عملية

التنمية المستدامة بالمدن المصرية. وفيما يلي أمثلة لهذه المؤشرات:

- المؤشرات الخاصة بالقضاء على الفقر المدقع والجوع
- مؤشرات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (النوع الاجتماعي)
- مؤشرات الأداء الاقتصادي والتوظيف
- مؤشرات الأخطار الطبيعية (التغير المناخي (الاحتباس الحراري) وارتفاع منسوب سطح البحر)

٨-٣ أهم النتائج التطبيقية التي تم الوصول إليها

- غياب التوحيد القياسي للمؤشرات و نظام موحد شامل لقياس ورصد أداء المدن المصرية ونوعية الحياة فيها والتي تعد نتيجة منطقية لعدم وجود بنية عميقة الجذور.

- ضعف هيكل منظومة المؤشرات بالدراسات القطاعية والوظيفية المتوفر بالهيئة العامة للتخطيط العمراني وحاجة برنامج مؤشرات المدينة طبقا لمعايير التقييم التي تم عرضها سلفاً إلى مزيد من التطوير. إضافة إلى التضارب بعدد آخر من المؤشرات التي تنتج من أكثر من جهة، سواء كانت جهات محلية أو دولية.

- الحاجة إلى جمع أنواع إضافية ومختلفة من المؤشرات (أبعاد غائبة) تبين حالة واتجاهات النظم الأيكولوجية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت عليه والمرتبطة مع التغيرات العالمية أو المحلية.

- التباين بين مؤشرات قياس قضايا التنمية بالمخططات العمرانية بالجزء التطبيقي واستعراضها على مؤشرات قياس قضايا التنمية في الوطن العربي بالجزء النظري والذي تم عرضه على سبيل الاستدلال كتجارب.

- اختلاف الخصوصية والمميزات النسبية لكل تجمع عن آخر انعكس على اختيار المؤشرات الأساسية (البيئية / الاجتماعية / الاقتصادية / العمرانية).

- اختلاف محاور أو مؤشرات القطاع Sector Indicators بين ما تم التوصل إليه تطبيقيا مع القوائم والبرامج التي تم عرضها في المدخل النظري سواء البرامج العالمية أو المحلية(الخاص ببرنامج مؤشرات الهيئة العامة للتخطيط العمراني)

- غياب بعض مؤشرات عن حزمة المؤشرات التي تم التوصل إليها تطبيقيا والتي لا بد من تضمينها في دراسات المخططات الهيكلية والعامية ذات أهمية نسبية بقوائم وبرامج المؤشرات الدولية (بما يلاءم مستوى التطبيق المحلي) والمحلية.

ومن هنا يوصي البحث بضرورة توفير نظام موحد شامل لقياس ورصد أداء بالمدن المصرية ونوعية الحياة فيها بوجه خاص وتطبيق هذا النظام على الوطن العربي بوجه عام من خلال الأخذ في الاعتبار عند إدارة العملية التخطيطية للحضر بمراحله حزمة المؤشرات المطورة وذلك أثناء عملية إعداد المخططات ، ثم عملية التنفيذ، ثم عملية المتابعة والتقييم . وعدم إغفال صانع القرار المصري ما يشهده علم تصميم المؤشرات من تطورات وقفزات تبدأ من تغيير وتطوير منهجيات المؤشرات القائمة وتنتهي بفرز مؤشرات جديدة وهامة تساير متطلبات العصر .

هذا بالإضافة إلى ضرورة التعامل مع قضية تطوير المؤشرات من منظور وطني وإقليمي، من خلال إنشاء وتطوير مراكز الرصد " إنشاء مرصد حضرية بالمدن والأقاليم " لتسليط الضوء على المناطق الحضرية وتطوير السياسات.

الباب الثالث : استخلاص القوائم القطاعية المتكاملة من مؤشرات العمران الحضري

**الفصل الثامن : العلاقة بين المؤشرات الحضرية وقضايا
التنمية بمراحل العملية التخطيطية**

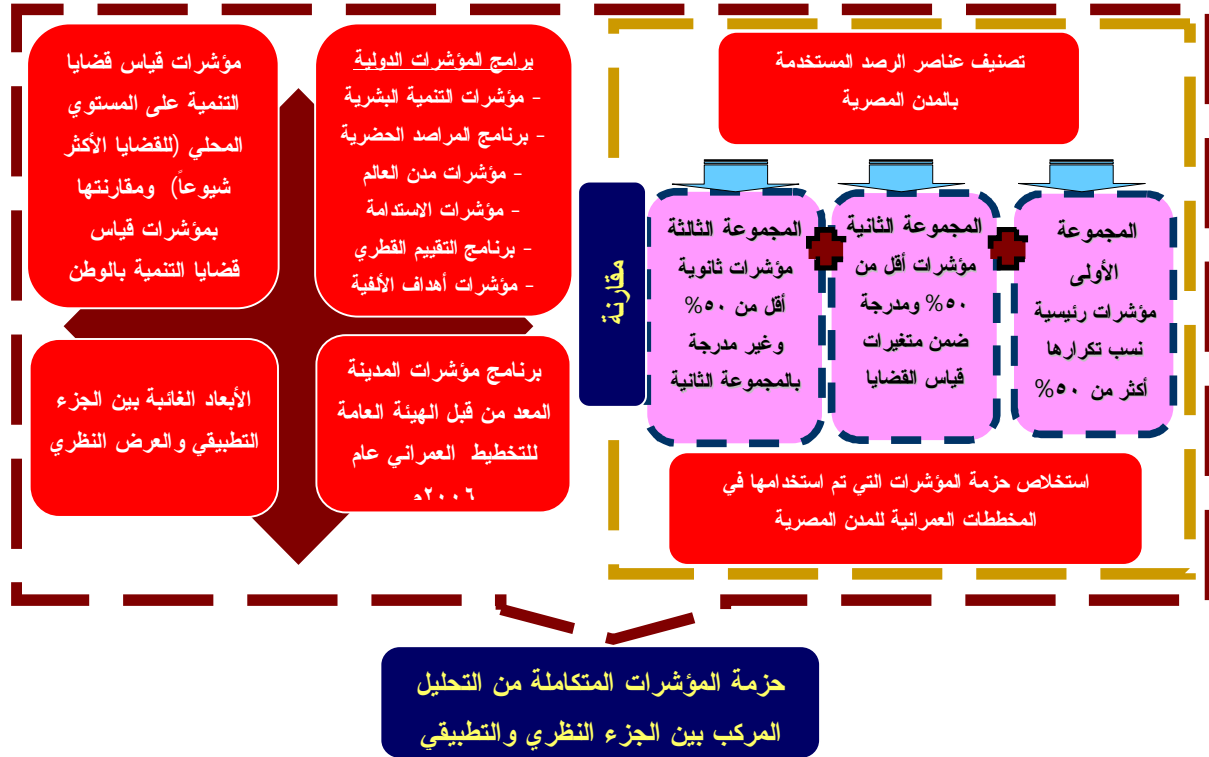
**الفصل التاسع : تطوير هيكل تكاملي لمؤشرات العمران
الحضري "النتائج والتوصيات"**

الفصل التاسع

تطوير هيكل تكاملي لمؤشرات العمران الحضري

" النتائج والتوصيات "

يهدف هذا الفصل للخروج بحزمة مؤشرات تساعد علي إدارة العملية التخطيطية للحضر علي كافة المستويات بجوانبها البيئية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والإسكانية " المأوى والعشوائيات" والخدمية من خلال تطوير هيكل مؤشرات العمران الحضري بمراحل العملية التخطيطية. ويوضح الشكل (٣١) منهج تحديد حزمة المؤشرات المتكاملة.



شكل (٣١) : منهج تحديد حزمة المؤشرات المتكاملة من التحليل المركب

٩-١ حزمة المؤشرات المتكاملة من التحليل المركب بين الجزء النظري والجزء التطبيقي

لقد تركز إطار عمل حزمة المؤشرات المتكاملة على المؤشرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والإسكانية والخدمية - دون البحث في مؤشرات البنية الأساسية لتشعبها وشدة تخصصها - مبنياً على جهود تجارب برامج تصميم وتطبيق المؤشرات بالمستويات الدولية والمحلية وهيكل عناصر الرصد للعمران الحضري القائم بعينة مخططات المدن المصرية من جهة وعلى مؤشرات قياس القضايا التنموية على مستوى الوطن العربي والتي تم الاستعانة بها على سبيل الاستدلال كتجارب والمستوي المحلي من جهة أخرى لتكامل وتوحيد المؤشرات لنتيح للمدن قياس أدائها والإبلاغ عنه وتحسينه.

ويوضح الجدول (١٣) الحزمة الكاملة للمؤشرات المستخلصة التي يمكن استخدامها في عملية إعداد المخططات وتنفيذها ومتابعتها

الحزمة الكاملة للمؤشرات المستخلصة التي يمكن استخدامها في عملية إعداد المخططات وتنفيذها ومتابعتها

المؤشرات البيئية والطبيعية	
- متوسط درجات الحرارة (المعدلات الشهرية)	- نسبة المخلفات الصلبة التي يتم جمعها من الأسر
- متوسط الرطوبة النسبية (المعدلات الشهرية)	- نسبة كمية المخلفات الزراعية من إجمالي المخلفات
- متوسط سرعة الرياح بالعقدة /ساعة (المعدلات الشهرية)	- نسبة الأراضي الصالحة للبناء
- معدلات سقوط الأمطار (كمية الأمطار)	- نسبة الأراضي التي يحذر البناء عليها
- متوسط منسوب سطح التربة	- معدل التغيير في خط الساحل
- منسوب المياه الجوفية (الأرضية)	- معدل النحر للساحل
- درجة ملوحة المياه الجوفية	- نسبة السكان الذين يستعملون مصادر محسنة لمياه الشرب
- المتوسط السنوي للتبخر (المعدلات الشهرية)	- النسبة المئوية للسكان الذين لا يحصلون على المياه الصالحة وخدمات الصرف الصحي
- معدل غطاء السماء من السحب	- متوسط المدى الحراري
- معدل الإشعاع الشمسي (وات/ م ^٢) "الكثافة"	- نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون
- درجة ملوحة التربة	- منسوب مستوى سطح البحر
- نسبة المخلفات السائلة من مياه المحلات العامة والمباني الإدارية	- نسبة حامض الكربون في مياه البحر
- كمية التصريفات الواردة من المصانع م ^٣ /يوم	- الكثافة السكانية الحضرية في المناطق الساحلية المنخفضة عن منسوب سطح البحر
- نسبة المساكن التي بها صرف صحي من إجمالي المساكن	المؤشرات الاجتماعية والسكانية
- نسبة كمية المخلفات الورش والمحلات التجارية من إجمالي المخلفات	- حجم السكان
- نسبة كمية المخلفات المنزلية من إجمالي المخلفات	- معدل النمو السنوي للسكان
- نسبة كمية المخلفات الصناعية من إجمالي المخلفات	- توزيع السكان حسب التركيب العمري "فئات السن (أقل من ١٥ سنة)، (١٥-٦٠)، (أكثر من ٦٠ سنة)"
- نسبة غاز أول أكسيد الكربون	والنوعي للسكان
- نسبة غاز ثاني أكسيد الكبريت	- معدل الزيادة الطبيعية
- نسبة غاز أكسيد النيتروجين	- الكثافة السكانية
- نسبة الجسيمات عالقة	- صافي الهجرة الداخلية من وإلى المدينة
- نسبة غاز الهيدروكربونات	- الأهمية النسبية لسكان المدينة من جملة سكان المركز/ المحافظة
- شدة الضوضاء بالديسيبل الناشئة عن بعض المصادر	- معدل المواليد في الآلف
- توليد النفايات الصلبة (طن/ يوم)	- معدل الوفيات في الآلف
- نسبة الأفراد المعرضين لخطر ارتفاع مستوى سطح البحر	- نسبة الأمية لدى البالغين (ذكور -إناث)
- نسبة الأرض المعرضة لخطر ارتفاع مستوى سطح البحر	- نسبة الأمية في الفئات العمرية من ١٠-٣٤ وأكثر نـت ٦٥ سنة من إجمالي الأميين
- طرق التخلص من المخلفات الصلبة (حرق، ردم، إلقاء في العراء.... الخ.	- نسبة الملمين بالقراءة والكتابة من جملة السكان ١٠ سنوات فأكثر
- نصيب الفرد من المخلفات الصلبة	- نسبة الحاصلين على المؤهلات أقل من المتوسط والمتوسط
- نسبة الأسر التي تتمتع بعمليات جمع المخلفات بشكل منتظم	- نسبة ذوى المؤهلات التعليم الثانوي
	- نسبة الحاصلين على المؤهلات الجامعية والعليا

الحزمة الكاملة للمؤشرات المستخلصة التي يمكن استخدامها في عملية إعداد المخططات وتنفيذها ومتابعتها

المؤشرات العمرانية	تابع المؤشرات الاجتماعية والسكانية
- نسبة الكتلة العمرانية الحالية من مساحة الحيز العمراني	- متوسط حجم الأسرة
- نسبة الاستعمال السكني من الكتلة العمرانية	- نسبة النوع (ذكور - إناث)
- نسبة الاستعمال السياحي من الكتلة العمرانية	- معدل الإعالة
- نسبة الاستعمال التجاري من الكتلة العمرانية	- معدل الخصوبة الكلية
- نسبة الاستعمال الصناعي من الكتلة العمرانية	- نسبة من هم داخل قوة العمل من إجمالي القوة البشرية
- نسبة الخدمات العامة والمناطق الترفيهية من الكتلة العمرانية " تعليمي، صحي، مرافق..."	- معدل التكوين الأسري
- نسبة المناطق العسكرية من الكتلة العمرانية	- النسبة المئوية للسكان تحت خط فقر الدخل
- نسبة الطرق الإقليمية والسكة الحديد والمواني	- نسبة الأسر الفقيرة
- نسبة حالات المباني الجيدة	- نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل
- نسبة حالات المباني المتوسطة	- نسبة النساء في الإدارات الحكومية كنسبة من المجموع
- نسبة حالات المباني الرديئة	- متوسط دخل المرأة بالمقارنة بدخل الرجل
- نسبة ارتفاعات المباني المنخفضة "دور ودورين"	- نسبة الإناث إلى الذكور المسجلين في المدارس الابتدائية والثانوية
- نسبة ارتفاعات المباني المتوسطة "٣-٤ أدوار"	- نسبة الإناث في المهن العلمية والفنية
- نسبة ارتفاعات المباني المرتفعة "٥ أدوار فأكثر"	- نسبة النساء العاملات في أسواق العمل الرسمي
- نسبة المباني الهيكلية	- نسبة النساء العاملات في أسواق العمل الغير رسمي
- نسبة المباني من حوائط حاملة وأسقف خرسانية	- معدل الجريمة لكل ألف من السكان
- نسبة المباني من الطوب اللبن "منشأ خفيف"	- متوسط العمر الأول للإناث عند الزواج
- الكثافة السكانية الإجمالية (العامة)	- نسبة النساء المتزوجات في الفئة العمرية (١٥-٤٩ سنة)
- معدل النمو العمراني السنوي	- نسبة الأسر التي تعيلها أمراءه
- نسبة أملاك الأراضي الحكومية من مسطح الحيز العمراني	- نسبة الأسر الفقيرة التي تعيلها امرأة
- نسبة أملاك أراضي الأوقاف والجمعيات التعاونية من مسطح الحيز العمراني	- معدل التغير في متوسط دخل الأسرة
- نسبة أملاك الأراضي الخاصة من مسطح الحيز العمراني	- نسبة أغنى ٢٠% لأفقر ٤٠% من الأسر
- نسبة الأراضي الفضاء ملك الحكومة من مسطح الحيز العمراني	- نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية
- معدل النمو والزحف العمراني على الأراضي الزراعية	- الأهمية النسبية للفقراء في المجتمع " للسكان أو الأسر"
- نسبة الجيوب الزراعية داخل الكتلة العمرانية	- نسبة ناقصي الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة
- نسبة الاستعمالات غير متجانسة مع الاستعمال السكني من إجمالي مساحة الكتلة العمرانية	
- نسبة التردد اليومي من وإلى قواطع المدينة كنسبة من إجمالي السكان	
- نسبة المباني حسب الاتصال بخدمات البنية الأساسية	

تابع جدول (١٣)

الحزمة الكاملة للمؤشرات المستخلصة التي يمكن استخدامها في عملية إعداد المخططات وتنفيذها ومتابعتها

المؤشرات الاقتصادية	
- نسبة ذوى النشاط الاقتصادي من جملة سكان المدينة	- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية
- نسبة العاملين في النشاط الزراعي من جملة ذوى النشاط (٦ سنوات فأكثر) أو (١٥ سنة فأكثر)	- معدل نمو الأراضي الزراعية
- نسبة العاملين في قطاع الخدمات من جملة ذوى النشاط (٦ سنوات فأكثر)	- معدل النمو العمراني على الأراضي الزراعية
- نسبة العاملين في النشاط التجاري من جملة ذوى النشاط	- معدل النشاط الخام لقوة العمل الاقتصادية
- نسبة العاملين في النشاط الصناعي من جملة ذوى النشاط (٦ سنوات فأكثر)	- معامل التوطن الصناعي
- نسبة العاملين في قطاع النقل من جملة ذوى النشاط (٦ سنوات فأكثر)	- معامل التوطن في قطاع الزراعة
- نسبة العاملين في قطاع التشييد والبناء من جملة ذوى النشاط	- نسبة العاملين في القطاع العام والحكومي/ الخاص من إجمالي العمالة
- نسبة العاملين بالمنشآت السياحية من إجمالي حجم العمالة بالمدينة	- نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي إلي إجمالي العاملين
- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي	- متوسط قوة مراكب الصيد
- نصيب القطاعات الإنتاجية (الزراعة، الصناعة، الخدمات، السياحة) في الناتج المحلي الإجمالي	- نصيب الفرد من إنتاج الأسماك سنوياً
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	- نسبة الرقعة المستغلة لصيد الأسماك لإجمالي المسطحات المائية
- معدل البطالة (ذكور/إناث)	- متوسط إنتاجية المحاصيل الزراعية
- معدل البطالة بين الشباب	مؤشرات الإسكان والمأوى
- معدل اتساع البطالة	- نسبة المباني / الوحدات حسب حالة ونوع المبنى "عمارة، بيت ريفي، فيلا، كشك أو عشة... أخرى"
- نسبة الأراضي الزراعية من الدرجة الأولى، الثانية، الثالثة، الرابعة من إجمالي مساحة الزمام المنزرع	- نسبة المباني/الوحدات حسب نوع حيازة المسكن "ملك، إيجار، وضع يد، أخرى"
- نسبة الأراضي القابلة للاستصلاح	- نسبة المباني/الوحدات حسب نوع الملكية "حكومي، خاص، أخرى"
- نسبة الفاقد في الأراضي الزراعية	- نسبة المباني / الوحدات حسب اتصالها بمرفق المياه "شبكة عامة، أخرى، لا يوجد"
- التوزيع النسبي للمنشآت الصناعية بكل قطاع (قطاع عام، قطاع خاص، قطاع تعاوني)	- معدل التزاحم (فرد/غرفة)
- معدل الزيادة السنوية في عدد السائحين حسب الجنسية	- نسبة المساكن المأهولة
- التوزيع النسبي لمنشآت الإقامة السياحية حسب درجتها (خمس، أربع، ... نجوم)	- نسبة المباني / الوحدات حسب الاتصال بخدمات الكهرباء "شبكة عامة، أخرى، لا يوجد"
- متوسط إقامة السائح (ليلة سياحية/ سائح)	- نسبة المباني / الوحدات حسب الاتصال بالصرف الصحي "شبكة عامة، أخرى، لا يوجد"
- نسبة إشغال الغرف السياحية	- نسبة المباني / الوحدات حسب الاتصال بالغاز الطبيعي "متصل، غير متصل"
- نسبة إشغال أسرته السياحية	- نسبة الوحدات السكنية الخالية (الشاغرة)
	- معدل الوحدات السكنية لكل ألف نسمة

تابع جدول (١٣)

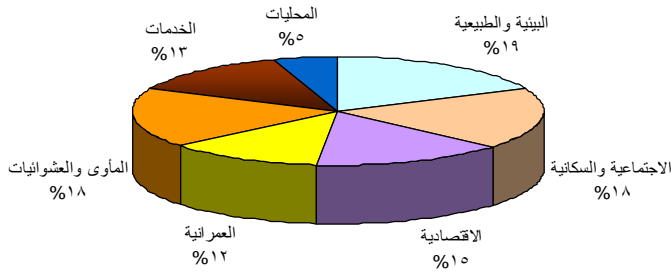
الحزمة الكاملة للمؤشرات المستخلصة التي يمكن استخدامها في عملية إعداد المخططات وتنفيذها ومتابعتها

المؤشرات الخدمية	تابع مؤشرات الإسكان "المأوى والعشوائيات"
- نسبة مدارس التعليم الأساسي (ابتدائي، إعدادي) من إجمالي عدد المدارس	- نسبة مساهمة الحكومة والقطاع العام في إنشاء الوحدات السكنية من إجمالي الوحدات السكنية بالمدينة
- نسبة التلاميذ في التعليم الأساسي من إجمالي السكان بالمدينة	- نسبة مساهمة القطاع الخاص في إنشاء الوحدات السكنية من إجمالي الوحدات السكنية بالمدينة
- كثافة الفصل في التعليم الأساسي (ابتدائي، إعدادي)	- نسبة إسكان مرتفع الدخل من إجمالي الوحدات
- نسبة مدارس التعليم الثانوي (العام، التجاري، الفني، الأزهري)	- نسبة إسكان محدود الدخل والمتوسط من إجمالي الوحدات
- نسبة التلاميذ في التعليم الثانوي من إجمالي السكان بالمدينة	- نسبة الوحدات العشوائية المتصلة (بالمياه، الكهرباء، صرف....)
- كثافة الفصل في التعليم الثانوي (العام، التجاري، الفني، الأزهري)	- نسبة السكان في المناطق غير الرسمية
- عدد الطلاب مقابل المعلم	- معدل الزيادة في الوحدات السكنية
- معدل التسرب في التعليم الأساسي (ابتدائي، إعدادي)	- نسبة الإسكان العشوائي من مساحة الإسكان
- نسبة مساحة الوحدات الصحية بالمدينة من إجمالي مساحة الخدمات	- نسبة المناطق العشوائية من إجمالي مساحة المدينة
- معدل الأسرة بالمستشفيات لكل ألف نسمة	- الكثافة السكانية للمناطق العشوائية
- معدل الأطباء لكل ألف نسمة	- نسبة الوحدات السكنية المتهاكلة
- معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف مولود حي)	- نسبة الأراضي المخصصة للإسكان من إجمالي مساحة المدينة
- معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود)	- معدل سعر المنزل لدخل الأسرة السنوي
- معدل وفيات الأمومة	- نسبة انتشار العشوائيات
- متوسط العمر المتوقع عند الميلاد	- نسبة الأسر التي تقطن القطاع الغير رسمي من إجمالي الأسر
- نسبة الولادات التي تتم بإشراف صحيين مهرة	- نسبة الأسر التي تفتقر لإمدادات مياه محسنة بالمناطق العشوائية
- معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى البالغين	- نسبة الأسر التي تفتقر لمرافق صرف صحي محسنة بالمناطق العشوائية
- نسبة الأطفال دون الخامسة المصابين بأمراض في الجهاز التنفسي	- نسبة الأسر التي تفتقر لحيز معيشي كافي بالمناطق العشوائية
- معدل الخدمة (نسمة/وحدة خدمية) لجميع الخدمات الاجتماعية، الدينية، الأمنية... الخ	- نسبة الأسر التي تفتقر لمسكن دائم
- نصيب الفرد من مسطح الملاعب والمناطق الخضراء	- نسبة الأسر الفقيرة التي تقطن في المناطق العشوائية
- نصيب الفرد من مسطح المساجد/ الكنائس (م ٢/ فردا)	- نسبة الدعم الحكومي إلى متوسط القيمة الكلية للوحدة السكنية
- نصيب السكان من المخابز لكل ألف نسمة	- نصيب الفرد من مساحة المسكن
	- نسبة المباني الدائمة/ الغير دائمة
	- نسبة استثمارات الإسكان من الناتج الإجمالي بالمدينة
	- معدل سعر م ٢ من الأرض للدخل.
	- معدل إيجار المنزل لدخل الأسرة الشهري

تابع جدول (١٣)

الحزمة الكاملة للمؤشرات المستخلصة التي يمكن استخدامها في عملية إعداد المخططات وتنفيذها ومتابعتها

مؤشرات المحليات	
- نصيب المدينة من الموازنة العامة للمحافظة	- نسبة العاملين في الإدارات الهندسية والتخطيط من إجمالي العاملين بمجلس المدينة
- نصيب الفرد من إجمالي الميزانية الفعلية والإيرادات المحلية بالمدينة	- نسبة الأجور في الميزانية
- نسب توزيع الإنفاق للميزانية الفعلية للمدينة (تعليم، صحة، إسكان وعشوائيات... الخ)	- نسبة الإنفاق علي تعاقدات المحليات
- الفرق بين إجمالي الدخل والمصروفات	- المستوى الحكومي للخدمات المقدمة
- نسبة العاملين بمجلس المدينة والأحياء من إجمالي السكان	- عدد الجمعيات الأهلية لكل ١٠ آلاف من السكان
	- نسبة مشاركة المجتمع في القرارات التخطيطية



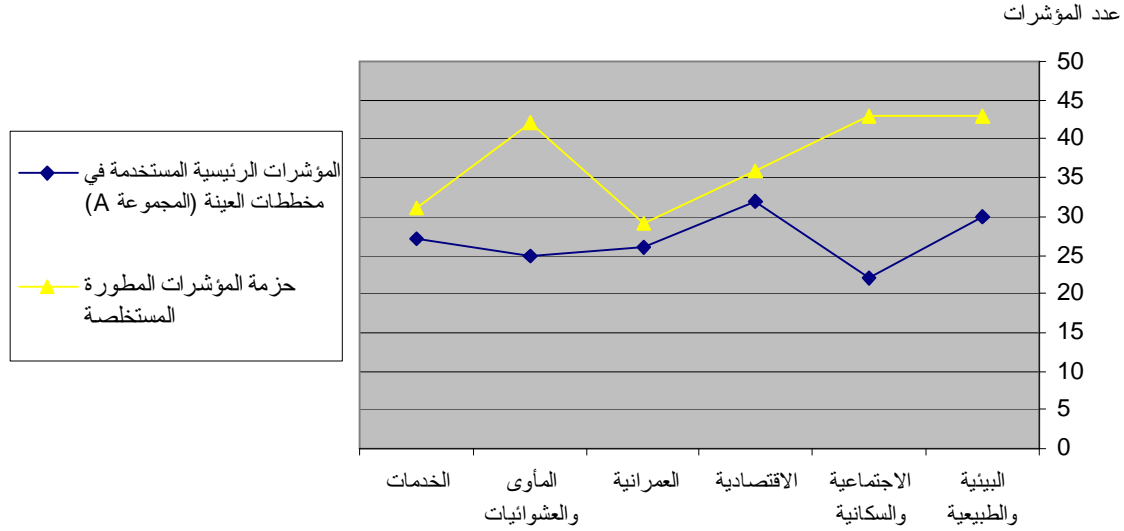
شكل (٣٢)

التوزيع النسبي للمؤشرات الكاملة على الدراسات القطاعية

يشير الجدول السابق (١٣) بأن عدد مؤشرات الحزمة الكاملة والتي تم استخلاصها من التحليل المركب بين الجزء النظري والتطبيقي بالبحث (٢٣٥) مؤشر بدون مؤشرات البنية الأساسية والمؤشرات العرضية الأخرى

موزعة بنسب متفاوتة على الدراسات القطاعية كما هو موضح بالشكل (٣٢)، والتي سوف يتم الاعتماد عليها لاحقاً عند إعداد التصنيف.

هذا ويوضح الشكل (٣٣) الفجوة بين المؤشرات الرئيسية المستخدمة بالمخططات العمرانية بالمدن المصرية وحزمة المؤشرات الكاملة التي تم استخلاصها من التحليل المركب حيث أن الدلالة الواضحة هي انخفاض الفجوة لمجموعة مؤشرات الدراسات العمرانية والاقتصادية والخدمات مما يدل على اتساق المخططات مع التطور العلمي في استخدام المؤشرات، على عكس اتساع الفجوة لمجموعة مؤشرات الدراسات البيئية والطبيعية/الاجتماعية والسكانية/المأوى والعشوائيات حيث بلغت نسبة الزيادة حوالي ٤٩% بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية ثم يليها مؤشرات المأوى والعشوائيات بنسبة ٤٠% ومؤشرات البيئية والطبيعية بـ ٣٠% من إجمالي المؤشرات بها مما يدل تطور الاستخدام في هذا المجال وعموماً تغزو هذه الزيادة في أعداد المؤشرات إلى التغيرات العالمية والمحلية لحالات المد والجزر التنموي.



شكل (٣٣): الفجوة بين عناصر الرصد الرئيسية المستخدمة بالمخططات العمرانية وحزمة المؤشرات الكاملة المصدر: إعداد الباحث

٩-٢ الإطار التقريبي لحزمة المؤشرات موزعة على مراحل العملية التخطيطية

لقد تم تقسيم المؤشرات طبقاً لمحاور أو قطاعات الدراسات المستخدمة منذ القدم في إعداد المخططات العمرانية بحكم المنطق التلقائي حيث تم تقسيمها إلى ست قطاعات رئيسية (Sector Indicator) تتكون من ٣١ محور تتشابك وتتداخل مع هذه القطاعات الرئيسية - وأن صح التعبير غاية أو بعد- موزعة عليها حزمة المؤشرات القطاعية المتكاملة لإدارة العملية التخطيطية بالحضر وذلك بعد فرز مجموعة المؤشرات التي آلت إليها مرحلة التحليل المركب مع إمكانية إضافة عدد محدود من المؤشرات من خارج الحزمة المتكاملة - تعتمد على خبرة الباحث- وتوزيعها على الأبعاد التي تم تحديدها من خلال دراسة محاور الارتكاز والأبعاد المستخدمة في فوائمه وبرامجه المؤشرات على المستوى الدولي والمحلي- برنامج مؤشرات المدينة المعد من قبل الهيئة العامة للتخطيط العمراني- هذا بالإضافة إلى حزمة مؤشرات المحليات "الإدارة المحلية" والتي تم استحداثها، ويمكن توضيحاً كالتالي:

أ. المؤشرات البيئية والطبيعية: والتي تعتبر إحدى القطاعات الهامة التي لا بد من الاهتمام بالتعرف عليها لضمان إدراج البعد البيئي في العملية التخطيطية، ووضع رؤية مستقبلية متكاملة لتنمية المدينة. كما تختلف الدراسات البيئية لكل مدينة عن الأخرى تبعاً لأهمية المدينة المكانية من حيث علاقتها بالمدن المحيطة بها وكذلك توافر الموارد والثروات الطبيعية بها. وتشتمل المؤشرات البيئية والطبيعية على الأبعاد "الغايات" التالية:

- المؤشرات البيئية الطبيعية
- مؤشرات التلوث "البيئة الحضرية"
- مؤشرات إدارة البيئة "النفابات الصلبة"
- مؤشرات الحساسية البيئية
- مؤشرات الأخطار الطبيعية

ب. المؤشرات الاجتماعية والسكانية: والتي تمثل أساسا للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي والبنية التحتية. وفي الواقع يجب على نظام مؤشرات السكان أن يصمم لتوفير بيانات آنية حول حجم السكان، والبنية السكانية، والتغيرات التي تطرأ عليهم من أجل التحليل والتخطيط على جميع المستويات الإدارية. ويعتبر ربط المؤشرات الاجتماعية بالمؤشرات السكانية خطوة جيدة، حيث أن هذين الموضوعين مشكلان من تركيبة من السجلات الإدارية ومسوح العينة التي تشكل أساسا للبيانات التي تتناول مواضيع المؤشرات الاجتماعية. ويوفر برنامج المؤشرات السكانية والاجتماعية بيانات إحصائية للاتجاهات الديموغرافية والاجتماعية للمجتمع في الأبعاد "الغايات" التالية:

- مؤشرات الاتجاهات الديموغرافية
- مؤشرات الفقر البشري
- مؤشرات المستوى التعليمي للسكان "اكتساب المعرفة"
- مؤشرات مساواة الجنس وتمكين المرأة
- مؤشرات ظروف المعيشة والدخل
- مؤشرات السلامة

ج. المؤشرات الاقتصادية: بما أن التقدم الاقتصادي يعتبر شرطا للتقدم الاجتماعي، فإن المؤشرات الاقتصادية تشكل مركز الاهتمام العام. فالمؤشرات الاقتصادية مثل النمو والتضخم المالي والبطالة وميزان المدفوعات، تدعو الحكومة غالبا إلى القيام بأعمال تؤثر على الظروف الاقتصادية لجميع الأسر والمشاريع الاقتصادية. وتشتمل المؤشرات الاقتصادية على الأبعاد "الغايات" التالية:

- مؤشرات الأداء الاقتصادي
- مؤشرات التوظيف والبطالة
- مؤشرات التنمية الزراعية
- مؤشرات الصناعة
- مؤشرات الصيد
- المؤشرات السياحية

د. المؤشرات العمرانية: والتي تتناول بشكل رئيسي استخدام الأراضي التي تشكل أساس الحياة والتنمية والتطور، والهيكل العمراني بالمدينة. وترتبط هذه المجالات بالأرض وباستعمالاتها، وتشتمل المؤشرات الاقتصادية على الأبعاد "الغايات" التالية:

- مؤشرات استعمالات الأراضي
- مؤشرات الهيكل العمراني
- مؤشرات النظم الحضرية

و. المؤشرات الإسكانية "المأوى": وتتناول بشكل رئيسي دراسة الأبعاد الكمية والنوعية لأوضاع المساكن والعشوائيات (القطاع الغير رسمي) والتي تشكل المكون الأساسي في أي مدينة ، حيث أنه المطلب الأساسي في توطین السكان، وتشتمل المؤشرات الإسكان على الأبعاد "الغايات" التالية:

- مؤشرات الحيازة وتمويل المساكن
- مؤشرات حالة المسكن
- مؤشرات سوق وصناعة الإسكان
- مؤشرات الإسكان الرخيص والكافي
- مؤشرات العشوائيات

ز. المؤشرات الخدمية: وتتناول بشكل رئيسي الوضع الراهن للخدمات الذي يوضح تفوق وجود الخدمة من عدمه ، كم تستعرض الاحتياج المستقبلي لنوعيتها المختلفة ، وتشتمل المؤشرات الخدمية على الأبعاد "الغايات" التالية:

- مؤشرات التعليم والثقافة
- مؤشرات الصحة والوفيات
- مؤشرات التحسين الحضري للخدمات الاجتماعية

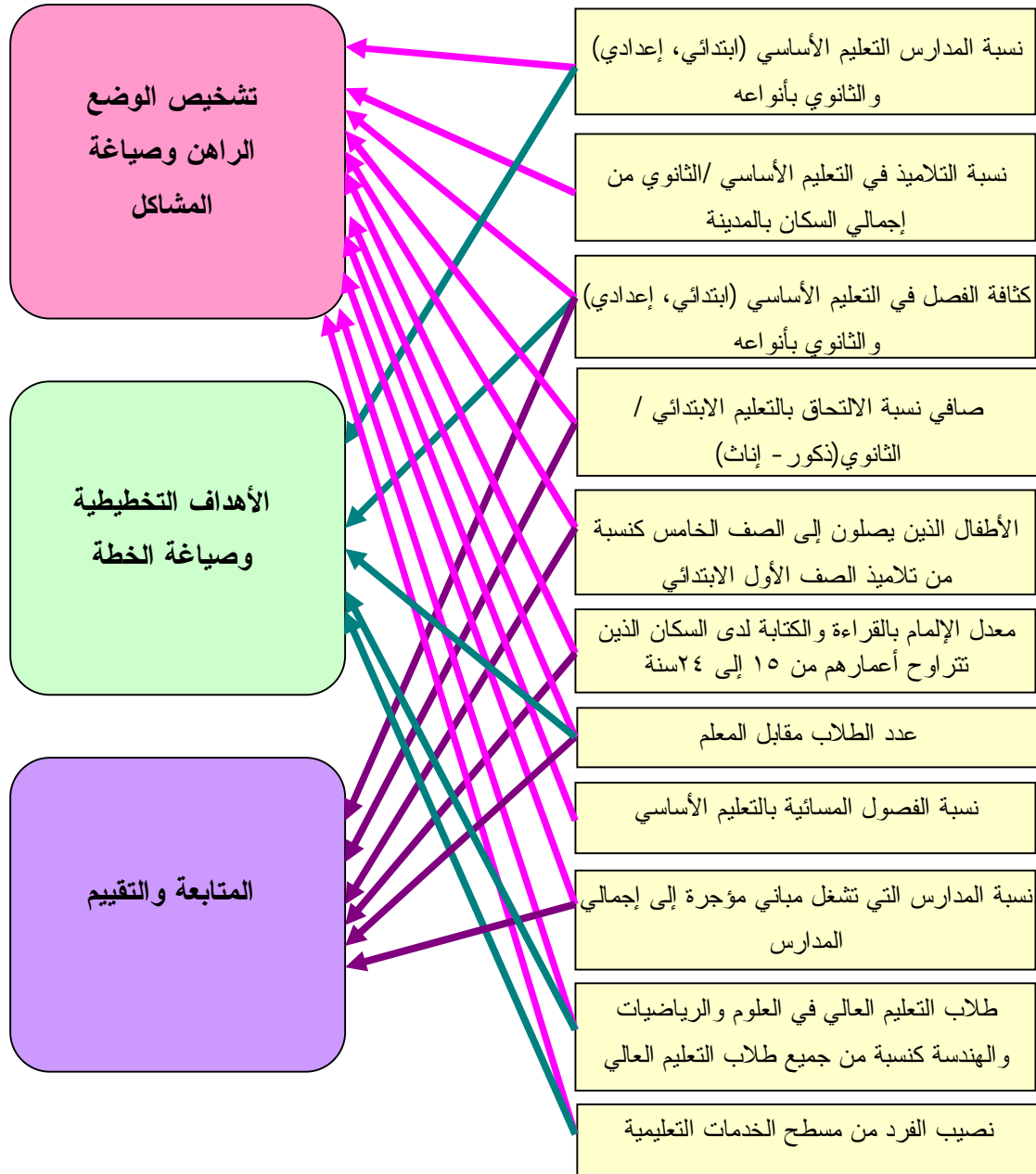
ك. مؤشرات المحليات: وقد انطلقت مؤخرا العديد من المبادرات لتطوير قائمة مؤشرات لقياس الديمقراطية والحكم الرشيد في الدول، وتتناول قياس مؤشرات تعكس مدى الشفافية المنتشرة في الحكم في الدولة، ومدى انتشار الفساد الإداري وغيرها. وتشتمل مؤشرات المحليات على الأبعاد "الغايات" التالية:

- مؤشرات نظام الإدارة المحلية
- مؤشرات المشاركة المدنية

هذا بالإضافة إلى مؤشرات البنية الأساسية والتي تتناول بشكل أساسي شبكات المدينة الحالية والمطلوبة لتنمية المدينة لتحقيق مستوى خدمة جيد، وتشتمل مؤشرات البنية الأساسية على المواضيع التالية: مؤشرات الطرق، مؤشرات النقل والمرور، مؤشرات التغذية بالمياه، مؤشرات الصرف الصحي، مؤشرات الكهرباء والطاقة، مؤشرات الاتصالات . والذي به تكتمل هيكل مؤشرات المدينة كنظام شامل وإطار حاكم لقياس ورصد أداء المدن المصرية ونوعيه الحياة بها.

ويوضح الشكل (٣٤) نموذج للمؤشرات التعليمية وارتباطها بمراحل العملية التخطيطية حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار عند تصميم المؤشرات التي تعكس التغييرات الإيجابية في أهداف التنمية تحديد الهدف من كل مرحلة بالعملية التخطيطية التي يمكن أن تتمثل كالأتي في النموذج المقترح للمؤشرات التعليمية بقطاع الخدمات:

- مرحلة تشخيص الوضع الراهن: والهدف وصف وتشخيص الأوضاع المراد تغييرها وتحديد أوجه القصور والمشاكل في الخدمات الحالية.
- مرحلة صياغة المخطط: والهدف تحديد الاحتياجات الخدمية المستقبلية بالمدينة وتدعيم الأهداف الفرعية.
- مرحلة المتابعة والتقييم: وتتركز في تحديد "كم وكيف" ما تحقق ونسبه إلى الهدف المأمول خلا الفترة الزمنية للمتابعة والتي تتطلب المتابعة والتقييم بشكل دوري. (التعرف علي المستوي الذي وصل إليه الخطة التنموية ومتابعة تنفيذ خطط التنمية في مراحلها المختلفة أولا بأول).



شكل (٣٤) : نموذج للمؤشرات التعليمية وارتباطها بمراحل العملية التخطيطية
المصدر : تصريح الباحث

ويوضح الجدول (١٤) الإطار التقريبي لحزمة مؤشرات العمران الحضري موزعة على مراحل العملية التخطيطية "تشخيص الوضع الراهن (A)، الأهداف التخطيطية (B)، المتابعة والتقييم (C)" حيث تم تحديد المرحلة لكل مؤشر على أساس مدخلات التجارب السابقة ومعطيات البحث للتجربة المصرية.

جدول (١٤)

حزم مؤشرات العمران الحضري موزعة على مراحل العملية التخطيطية

مراحل العملية التخطيطية			مجموعة المؤشرات المرتبطة بالرصد	المحاور والأبعاد
C	B	A		
السكانية والاجتماعية				
√	√	√	- حجم السكان	الاتجاهات الديموغرافية
√	√	√	- معدل النمو السنوي للسكان	
		√	- الأهمية النسبية لسكان المدينة من جملة سكان المركز / المحافظة	
	√	√	- توزيع السكان حسب التركيب العمري "فئات السن (أقل من ١٥ سنة)، (١٥-٦٠)، (أكثر من ٦٠ سنة) " والنوعي للسكان"	
	√	√	- نسبة النوع (ذكور - إناث)	
√	√	√	- الكثافة السكانية الإجمالية والصافية	
		√	- معدل المواليد في الألف	
		√	- معدل الوفيات في الألف	
√	√	√	- معدل الزيادة الطبيعية	
	√	√	- معدل الخصوبة الكلية	
	√	√	- صافي الهجرة الداخلية من وإلى المدينة	
	√	√	- متوسط حجم الأسرة	
√		√	- معدل العنوسة	
		√	- معدل الإعالة الديموغرافي	
√	√	√	- معدل التكوين الأسري	
		√	- متوسط العمر الأول للإناث عند الزواج	
		√	- نسبة النساء المتزوجات في الفئة العمرية (١٥-٤٩) سنة	
√		√	- معدل الطلاق	
	√	√	- نسبة الأسر الفقيرة	الفقر البشري
√	√	√	- النسبة المئوية للسكان تحت خط الفقر البشري الوطني "مدى الفقر المدقع"	
		√	- نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية	
		√	- الأهمية النسبية للفقراء في المجتمع "للسكان أو الأسر"	
	√	√	- توزيع الدخل للأسر	ظروف المعيشة والدخل
√		√	- نصيب أغنى ٢٠ % إلى أفقر ٤٠% من الأسر	
√	√	√	- معدل التغيير في متوسط دخل الأسرة	
		√	- نصيب الفرد من الغذاء بالغرامات/الشخص/اليوم	
√		√	- نسبة الأطفال دون الخامسة ممن يقل وزنهم عن المعدل الطبيعي	

المصدر : إعداد الباحث

تابع جدول (١٤)

حزم مؤشرات العمران الحضري موزعة على مراحل العملية التخطيطية

مراحل العملية التخطيطية			مجموعة المؤشرات المرتبطة بالرصد	المحاور والأبعاد
C	B	A		
تابع السكانية والاجتماعية				
√		√	- نسبة الأسر التي تعيلها امرأة	مساواة الجنس وتمكين المرأة
√	√	√	- نسبة الأسر الفقيرة التي تعيلها امرأة	
		√	- النسبة المئوية للإناث في المهن العلمية والفنية	
√	√	√	- نسبة الدخل التقديري للإناث إلى الدخل التقديري للذكور	
	√	√	- نسبة النساء العاملات في أسواق العمل الرسمي	
		√	- نسبة النساء العاملات في أسواق العمل الغير رسمي	
√		√	- الإناث لكل ألف رجل من قوة العمل	
		√	- نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل	
√	√	√	- نسبة الإناث إلى الذكور المسجلين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي	
√		√	- معدل الأمية لدى البالغين (%من عمر ١٥ وما فوق) (ذكور- إناث)	
		√	- نسبة الأمية في الفئة العمرية من ١٠-٣٤ سنة من إجمالي الأميين	
		√	- نسبة الأمية في الفئة العمرية + ٦٥ سنة من إجمالي الأميين	
√		√	- نسبة الملمين بالقراءة والكتابة من جملة السكان ١٠ سنوات فأكثر	
		√	- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (ذكور - إناث)	
		√	- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب (ذكور - إناث)	
√	√	√	- نسبة الحاصلين على المؤهلات أقل من المتوسط والمتوسط	
√	√	√	- نسبة ذوى المؤهلات التعليم الثانوي	
√	√	√	- نسبة الحاصلين على المؤهلات الجامعية والعليا	
√		√	- معدل الجريمة لكل ألف من السكان	السلامة
		√	- ضحايا الجريمة (سرقة، سلب، اعتداء جنسي، رشوة... الخ) كنسبة من المجموع	
√		√	- عدد جرائم القتل لكل ١٠٠ ألف من السكان	
البيئة والطبيعية				
		√	- متوسط درجات الحرارة (المعدلات الشهرية)	البيئة الطبيعية
		√	- متوسط الرطوبة النسبية (المعدلات الشهرية)	
		√	- متوسط سرعة الرياح بالعقدة /ساعة (المعدلات الشهرية)	
		√	- معدلات سقوط الأمطار (كمية الأمطار)	
		√	- متوسط منسوب سطح التربة	
		√	- منسوب المياه الباطنية (الأرضية)	
		√	- درجة ملوحة المياه الجوفية /الآبار	
		√	- درجة ملوحة التربة	

المصدر : إعداد الباحث

تابع جدول (١٤)

حزم مؤشرات العمران الحضري موزعة على مراحل العملية التخطيطية

مراحل العملية التخطيطية			مجموعة المؤشرات المرتبطة بالرصد	المحاور والأبعاد
C	B	A		
تابع البيئية والطبيعية				
		√	- المتوسط السنوي للتبخر (المعدلات الشهرية)	تابع البيئة الطبيعية
		√	- معدل غطاء السماء من السحب	
√		√	- معدل الإشعاع الشمسي (وات/ م ^٢) "الكثافة"	
√		√	- متوسط المدى الحراري	
√		√	- معدل انبعاث أكسيد الكبريت	التلوث "البيئة الحضرية"
√		√	- معدل انبعاث أكسيد النيتروجين	
√		√	- معدل انبعاث ثاني أكسيد الكربون	
		√	- نسبة تركيز الملوثات	
		√	- نسبة الجسيمات عالقة	
√		√	- معدل انبعاث الهيدروكربونات	
√		√	- نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون	
√		√	- شدة الضوضاء بالديسيبل الناشئة عن بعض المصادر	
√		√	- عدد المركبات لكل ألف نسمة	
	√	√	- نسبة المخلفات السكانية السائلة من مياه المحلات العامة والمباني الإدارية	
		√	- كمية التصرفات الواردة من المصانع م ^٣ /يوم	
		√	- نسبة المساكن التي بها صرف صحي من إجمالي المساكن	
√		√	- كثافة النفايات الصلبة المذابة في البحر أو المياه	
√		√	- انبعاثات ملوثات الماء العضوية (كيلو غرام للفرد العامل يومياً)	
√	√	√	- معدل معالجة النفايات السائلة "المائية"	
√	√	√	- حجم النفايات الصلبة "طن/اليوم"	إدارة البيئة "النفايات الصلبة"
√	√	√	- طرق التخلص من النفايات الصلبة	
√	√	√	- حجم النفايات الخطرة (الصحية)	
	√	√	- نسبة الأسر التي تتمتع بعمليات جمع المخلفات بشكل منتظم	
√		√	- نصيب الفرد من النفايات الصلبة	
		√	- نسبة المخلفات التي يتم جمعها من الأسر	
	√	√	- نسبة كمية المخلفات الورش والمحلات التجارية من إجمالي المخلفات	
	√	√	- نسبة كمية المخلفات الصناعية من إجمالي المخلفات	
	√	√	- نسبة كمية المخلفات الزراعية من إجمالي المخلفات	
	√	√	- نسبة كمية المخلفات المنزلية من إجمالي المخلفات	

المصدر : إعداد الباحث

تابع جدول (١٤)

حزم مؤشرات العمران الحضري موزعة على مراحل العملية التخطيطية

مراحل العملية التخطيطية			مجموعة المؤشرات المرتبطة بالرصد	المحاور والأبعاد
C	B	A		
تابع البيئية والطبيعية				
√		√	- منسوب ارتفاع مستوى سطح البحر	الأخطار الطبيعية
√		√	- نسبة المباني المدمرة نتيجة الكوارث الطبيعية	
√		√	- الكثافة السكانية الحضرية في المناطق الساحلية المنخفضة عن مستوي منسوب سطح البحر	
		√	- نسبة الأفراد المعرضين لخطر ارتفاع مستوى سطح البحر	
		√	- نسبة الأرض المعرضة لخطر ارتفاع مستوى سطح البحر	
		√	- نسبة الأراضي التي يحذر البناء عليها	
	√	√	- نسبة الأراضي الصالحة للبناء عليها	الحساسية البيئية والتنوع البيولوجي
√		√	- معدل التغير في خط الساحل	
		√	- معدلات النحر والترسيب على الساحل	
√		√	- نسبة مساحة الأراضي المحمية للمحافظة على التنوع البيولوجي إلى مجموع مساحات الأراضي	
		√	- نسبة مساحة الأراضي الرطبة إلى مجموع مساحات الأراضي	
الأنشطة الاقتصادية والاستدامة				
	√	√	- نسب توزيع القطاعات الإنتاجية (الزراعة، الصناعة، الخدمات) على الناتج المحلي الإجمالي	الأداء الاقتصادي
√	√	√	- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	
√		√	- معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي	
	√	√	- نسبة ذوى النشاط الاقتصادي من جملة سكان المدينة	التوظيف والبطالة
	√	√	- نسبة العاملين في النشاط الزراعي من جملة ذوى النشاط (٦سنوات فأكثر) أو (١٥ سنة فأكثر)	
	√	√	- نسبة العاملين في قطاع الخدمات من جملة ذوى النشاط (٦سنوات فأكثر)	
	√	√	- نسبة العاملين في النشاط التجاري من جملة ذوى النشاط	
	√	√	- نسبة العاملين في النشاط الصناعي من جملة ذوى النشاط	
	√	√	- نسبة العاملين في قطاع النقل من جملة ذوى النشاط	
	√	√	- نسبة العاملين في قطاع التشييد والبناء من جملة ذوى النشاط	
√	√	√	- معدل نمو السنوي للمشتغلين في الأنشطة الاقتصادية	
√		√	- نسبة العمالة غير الرسمية	
		√	- نسبة وظائف القطاع الحكومي من إجمالي الوظائف	
√		√	- معدلات البطالة (ذكور وإناث)	
√		√	- معدل البطالة لدى الشباب (ذكور وإناث)	
√		√	- معدل اتساع البطالة	
√		√	- نسبة العمالة في القطاع الحكومي/ الخاص من إجمالي العمالة	
√		√	- معدل النشاط الخام لقوة العمل	

تابع جدول (١٤)

حزم مؤشرات العمران الحضري موزعة على مراحل العملية التخطيطية

مراحل العملية التخطيطية			مجموعة المؤشرات المرتبطة بالرصد	المحاور والأبعاد
C	B	A		
تابع الأنشطة الاقتصادية والاستدامة				
		√	- معامل التوطن الصناعي	الصناعة والتعدين
	√	√	- التوزيع النسبي للمنشآت الصناعية بـكلاً من (القطاع العام، القطاع الخاص ، القطاع التعاوني)	
	√	√	- نسبة مساحة المنطقة الصناعية لتوطن الصناعات من إجمالي مساحة المدينة	
		√	- معامل التوطن في القطاع الزراعي	التمتية الزراعية
√		√	- نسبة الأراضي الزراعية من الدرجة الأولى، الثانية، الثالثة، الرابعة من إجمالي مساحة الزمام المنزرع	
	√	√	- نسبة مساحة الأراضي القابلة للاستصلاح	
√		√	- معدل استعمال الأسمدة لكل هكتار من الأراضي الزراعية	
√		√	- كمية المياه المطلوبة للزراعة لكل أرض مروية	
	√	√	- متوسط إنتاجية المحاصيل الزراعية	
√		√	- نسبة الفاقد من الإنتاج الزراعي	
√		√	- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية	
√	√	√	- معدل نمو الأراضي الزراعية	
√	√	√	- التوزيع النسبي لحجم إنتاجية الأسماك على مصادر الثروة السمكية (البحر، البحيرة ، الاستزراع السمكي)	الصيد
√		√	- نصيب الفرد من إنتاج الأسماك سنوياً	
	√	√	- نسبة الرقعة المستغلة لصيد الأسماك لإجمالي المسطحات المائية	
	√	√	- متوسط قوة مراكب الصيد	
√	√	√	- معدل النمو السنوي لأعداد السائحين	السياحة
	√	√	- أعداد منشآت الإقامة السياحية حسب درجتها (خمسة، أربع، نجوم)	
		√	- متوسط إقامة السائح (ليلة سياحية/ سائح)	
√	√	√	- عدد المساكن الموسمية إلى إجمالي عدد المساكن	
		√	- نسب الإشغال (أسره - غرف)	
√	√	√	- نسبة المنصرف العام في تنمية السياحة	
	√	√	- نسبة المنصرف العام في حماية المواقع السياحية	

المصدر : إعداد الباحث

تابع جدول (١٤)

حزم مؤشرات العمران الحضري موزعة على مراحل العملية التخطيطية

مراحل العملية التخطيطية			مجموعة المؤشرات المرتبطة بالرصد	المحاور والأبعاد
C	B	A		
الأرض والعمران				
	√	√	- نسبة الكتلة العمرانية الحالية من مساحة الحيز العمراني	استعمالات الأراضي
	√	√	- نسبة الاستعمال السكني من الكتلة العمرانية	
	√	√	- نسبة الاستعمال السياحي من الكتلة العمرانية	
	√	√	- نسبة الاستعمال التجاري من الكتلة العمرانية	
	√	√	- نسبة الاستعمال الصناعي من الكتلة العمرانية	
	√	√	- نسبة الخدمات العامة والمناطق الترفيهية من الكتلة العمرانية " تعليمي، صحي، مرافق..."	
	√	√	- نسبة المناطق العسكرية من الكتلة العمرانية	
	√	√	- نسبة الطرق الإقليمية والسكة الحديد والمواني من الكتلة العمرانية	
√	√	√	- معدل التغيير في استعمالات الأراضي	
		√	- نسبة حالات المباني الجيدة	
		√	- نسبة حالات المباني المتوسطة	
		√	- نسبة حالات المباني الرديئة	
	√	√	- نسبة ارتفاعات المباني المنخفضة "دور ودورين"	
	√	√	- نسبة ارتفاعات المباني المتوسطة "٣-٤ أدوار"	
	√	√	- نسبة ارتفاعات المباني المرتفعة "٥ أدوار فأكثر"	
		√	- نسبة المباني الهيكلية	
		√	- نسبة المباني من حوائط حاملة وأسقف خرسانية	
		√	- نسبة المباني من الطوب اللبن " منشأ خفيف"	
√	√	√	- معدل النمو العمراني	النظم الحضرية
√	√	√	- نصيب الفرد من مساحة الحيز العمراني	
√	√	√	- معدل النمو والزحف العمراني على الأراضي الزراعية	
	√	√	- حجم السكان الممكن استيعابها بالحيز العمراني	
√	√	√	- متوسط الكثافة السكانية للكتلة العمرانية	
		√	- نسبة الأملاك الأراضي الحكومية من مسطح الحيز العمراني	
		√	- نسبة أملاك أراضي الأوقاف والجمعيات التعاونية من مسطح الحيز العمراني	
		√	- نسبة أملاك الأراضي الخاصة من مسطح الحيز العمراني	
		√	- نسبة الأراضي الفضاء ملك الحكومة من مسطح الحيز العمراني	
		√	- نسبة الجيوب الزراعية داخل الكتلة العمرانية	
√		√	- نسبة الاستعمالات غير متجانسة من إجمالي مساحة الكتلة العمرانية	
		√	- نسبة التردد اليومي من وإلى قواطع المدينة كنسبة من إجمالي السكان	

المصدر : إعداد الباحث

تابع جدول (١٤)

حزم مؤشرات العمران الحضري موزعة على مراحل العملية التخطيطية

مراحل العملية التخطيطية			مجموعة المؤشرات المرتبطة بالرصد	المحاور والأبعاد
C	B	A		
الإسكانية " المأوى والعشوائيات "				
	√	√	- نسبة المباني / الوحدات حسب حالة ونوع المبنى " عمارة، بيت ريفي، فيلا، كشك أو عشة... أخرى "	الحياسة وتمويل المساكن
√	√	√	- نسبة المباني/ الوحدات حسب نوع الملكية" حكومي، خاص، عام، أخرى "	
√	√	√	- نسبة المباني/ الوحدات حسب نوع حيازة المسكن " ملك، إيجار، وضع يد، أخرى "	
	√	√	- عدد الوحدات المطلوب إنشائها	
	√	√	- نسبة الوحدات السكنية المقدره في المناطق الجديدة	
	√	√	- نسبة الأراضي المخصصة للإسكان من إجمالي مساحة المدينة	
		√	- نسبة الدعم الحكومي إلى متوسط القيمة الكلية للوحدة السكنية	
		√	- نسبة المساكن الحاصلة على القروض السكنية	
		√	- نسبة المباني الدائمة (الثابتة)	
		√	- نسبة المباني التي تستوفي الشروط (استخرج رخصة)	
√	√	√	- معدل التزام (فرد/غرفة)	حالة المسكن
		√	- نسبة المباني/الوحدات حسب اتصالها بمرفق المياه " شبكة عامة، أخرى، لا يوجد "	
		√	- نسبة المباني/الوحدات حسب الاتصال بالصرف الصحي " شبكة عامة، أخرى، لا يوجد "	
		√	- نسبة المباني/الوحدات حسب الاتصال بالغاز الطبيعي" متصل، غير متصل "	
		√	- نسبة الوحدات حسب الاتصال بالكهرباء "متصل، غير متصل "	سوق وصناعة الإسكان
√	√	√	- نسبة الوحدات السكنية الخالية (الشاغرة)	
		√	- نسبة المساكن المأهولة	
		√	- نسبة الوحدات السكنية المتهاكلة	
	√	√	- نسبة استثمارات ومساهمة الحكومة في إنشاء الوحدات السكنية	
	√	√	- نسبة استثمارات ومساهمة القطاع الخاص في إنشاء الوحدات السكنية	
	√	√	- نسبة الوحدات الحكومية المشيدة	
	√	√	- نسبة الإسكان المرتفع من إجمالي الوحدات	
	√	√	- نسبة إسكان محدودي الدخل والمتوسط من إجمالي الوحدات	
√	√	√	- نسبة استثمارات الإسكان من الناتج المحلي الإجمالي	
√	√	√	- معدل إنتاج الوحدات السكنية لكل ألف من السكان	
√	√	√	- معدل الزيادة في الوحدات السكنية	

المصدر : إعداد الباحث

تابع جدول (١٤)

حزم مؤشرات العمران الحضري موزعة على مراحل العملية التخطيطية

مراحل العملية التخطيطية			مجموعة المؤشرات المرتبطة بالرصد	المحاور والأبعاد
C	B	A		
تابع الإسكانية " المأوى والعشوائيات "				
√		√	- معدل سعر المنزل / الوحدة السكنية للدخل السنوي	الإسكان الرخيص والكافي
√		√	- معدل إيجار المنزل لدخل الأسرة السنوي	
√		√	- معدل سعر المتر مربع من الأرض للدخل الشهري	
√	√	√	- نصيب الفرد من مساحة المنزل (م ^٢ /فرد)	
	√	√	- معدل أسعار أراضي البناء للمتر مربع	
√	√	√	- نسبة المناطق العشوائية من إجمالي مساحة المدينة	العشوائيات (القطاع غير المنظم)
		√	- نسبة سكان العشوائيات "القطاع الغير منظم" من إجمالي السكان	
		√	- نسبة الإسكان العشوائي من مساحة الإسكان	
	√	√	- نسبة انتشار العشوائيات	
	√	√	- نسبة الأسر التي تقطن القطاع الغير منظم من إجمالي الأسر	
	√	√	- نسبة الأسر التي تفتقر لإمدادات مياه محسنة بالمناطق العشوائية	
	√	√	- نسبة الأسر التي تفتقر لمرافق صرف صحي محسنة بالمناطق العشوائية	
		√	- نسبة الأسر التي تفتقر لحيز معيشي كافي بالمناطق العشوائية	
√		√	- نسبة الأسر التي تفتقر لمسكن دائم	
√		√	- نسبة الأسر الفقيرة التي تقطن في المناطق العشوائية	
√		√	- الكثافة السكانية للمناطق العشوائية	
√		√	- معدل التزاحم بالمناطق العشوائية	
	√	√	- نسبة الوحدات العشوائية المتصلة (بالمياه، الكهرباء، صرف...)	
	√	√	- نسبة الوحدات السكنية المطلوبة نتيجة عمليات الهدم والإزالة (تجديد وإحلال)	
الخدمية				
√	√	√	- عدد المؤسسات الثقافية لكل ١٠٠ ألف من السكان	التحسين الحضري للخدمات الاجتماعية
√		√	- نصيب الفرد من المسطحات الخضراء والحدائق	
√	√	√	- معدل الخدمة (نسمة / وحدة خدمية)	
√	√	√	- نصيب السكان من المخابز لكل ألف نسمة	
√	√	√	- نصيب الفرد من مسطح المساجد/ الكنائس (م ^٢ لكل فرد)	
√	√	√	- نسبة المساحة الإجمالية للخدمات من إجمالي مساحة المدينة	
√	√	√	- نصيب الفرد من المساحة الخدمية	

المصدر : إعداد الباحث

تابع جدول (١٤)

حزم مؤشرات العمران الحضري موزعة على مراحل العملية التخطيطية

مراحل العملية التخطيطية			مجموعة المؤشرات المرتبطة بالرصد	المحاور والأبعاد
C	B	A		
تابع الخدمية				
	√	√	- نسبة المدارس التعليم الأساسي (ابتدائي، إعدادي) والثانوي بأنواعه	التعليم والثقافة
	√	√	- نسبة التلاميذ في التعليم الأساسي من إجمالي السكان بالمدينة	
	√	√	- نسبة التلاميذ في التعليم الثانوي من إجمالي السكان بالمدينة	
√	√	√	- كثافة الفصل في التعليم الأساسي (ابتدائي، إعدادي) والثانوي بأنواعه	
√		√	- صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي (ذكور - إناث)	
√		√	- صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي (ذكور - إناث)	
√		√	- الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس كنسبة من تلاميذ الصف الأول الابتدائي "الاستمرار في التعليم"	
√		√	- الانتقال إلى التعليم الإعدادي % من المقيدون بالصف الأخير في التعليم الابتدائي في العام السابق	
√		√	- الانتقال إلى التعليم الثانوي % ممن اتمو الإعدادي	
√		√	- معدل الإمام بالقراءة والكتابة لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٢٤ سنة	
√	√	√	- عدد الطلاب مقابل المعلم "نسبة الطلبة إلى المدرسين"	الصحة والصحة العامة
		√	- نسبة الفصول المسائية بالتعليم الأساسي	
		√	- نسبة المدارس التي تشغل مباني مؤقتة إلى إجمالي المدارس	
	√	√	- طلاب التعليم العالي في العلوم والرياضيات والهندسة كنسبة من جميع طلاب التعليم العالي	
	√	√	- نسبة مسطح الخدمات التعليمية بالمدينة	
	√	√	- نسبة مسطح الوحدات الصحية بالمدينة	
√	√	√	- معدل الأسرة بالمستشفيات لكل ألف نسمة (حكومي-خاص)	
√		√	- معدل وفيات الرضع (لكل ألف مولود حي)	
√		√	- معدل الوفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حي)	
√		√	- معدل وفيات الأمومة (لكل ألف مولود حي)	
√		√	- متوسط العمر المتوقع عند الميلاد (ذكور - إناث)	
√		√	- نسبة الولادات بإشراف كادر طبي مختص	
√	√	√	- الأطباء (لكل مئة ألف من السكان)	
√		√	- نسبة الأطفال دون الخامسة المصابين بأمراض في الجهاز التنفسي	

المصدر : إعداد الباحث

تابع جدول (١٤)

حزم مؤشرات العمران الحضري موزعة على مراحل العملية التخطيطية

مراحل العملية التخطيطية			مجموعة المؤشرات المرتبطة بالرصد	المحاور والأبعاد	
C	B	A			
المحليات					
	√	√	- نصيب المدينة من الموازنة العامة للمحافظة	نظام الإدارة المحلية	
√	√	√	- نصيب الفرد من إجمالي الميزانية الفعلية والإيرادات المحلية بالمدينة		
√	√	√	- نسب توزيع الإنفاق للميزانية الفعلية للمدينة (تعليم، صحة، إسكان وعشوائيات... الخ)		
√		√	- نسبة العاملين بمجلس المدينة والأحياء من إجمالي السكان		
√		√	- مؤشر التعاون مع المنظمات الدولية والمحلية		
√		√	- نسبة الأجور في الميزانية		
√	√	√	- نسبة الإنفاق على تعاقدات المحليات		
√		√	- المستوى الحكومي للخدمات المقدمة		
√	√	√	- عدد الجمعيات الأهلية لكل ١٠ آلاف من السكان		المشاركة المدنية
	√	√	- نسبة مشاركة المجتمع في القرارات التخطيطية		

المصدر: إعداد الباحث

ومن خلال الجدول (١٤) يتضح أن هيكل مؤشرات العمران الحضري المطورة بلغ (٢٥٢) مؤشرا - تمثل حزمة المؤشرات الكاملة المستخلصة من التحليل المركب، بالإضافة إلى عدد محدود من المؤشرات تم إضافتها - ضمن أعمال مراحل العملية التخطيطية وأن حوالي جميع المؤشرات دخلت ضمن مرحلة تشخيص الوضع الراهن وتحديد القضايا التنموية، بينما تضمنت مرحلة صياغة المخطط والأهداف التخطيطية حوالي (١١٧) مؤشر من المجموعة الكاملة للمؤشرات وأخيرا مرحلة المتابعة والتقييم حوالي (١٠٩) مؤشر بعد استبعاد مؤشرات قطاع البنية الأساسية.

وهناك مجموعة مؤشرات أخرى غير مصنفة ضمن قطاعات التنمية الرئيسية: ظهرت مؤخرا حاليا ويعكف الخبراء والباحثين على تطوير قوائم المؤشرات الخاصة بها، ومن هذه المواضيع:

١. **مؤشرات حماية الطفل:** وقد تم إيلاء هذا الموضوع أهمية خاصة بعد توقيع اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩، ونادى المهتمون بحقوق الطفل من مؤسسات ومنظمات وأفراد بضرورة توفير بيانات إحصائية حول واقع الطفل في كافة النواحي. وقد صدرت في السنوات الماضية العديد من التقارير الإحصائية حول واقع الأطفال في العالم. وتشمل مؤشرات الطفل عددا من المجالات مثل عمالة الأطفال، وتعليمهم، وواقعهم الصحي والتغذي، وتوفر وسائل الترفيه لهم، والاعتداءات التي يتعرضون لها، وخصائصهم الديمغرافية والاجتماعية، وجرائم الأحداث وغيرها.

٢. مؤشرات حقوق الإنسان: تعد من المؤشرات الحديثة، وتتعلق بمدى حصول المواطن على حقوقه التعليمية والسياسية والصحية والعمل وحرية الرأي وغير ذلك من المجالات، وفقا لما تضمنته له المواثيق الدولية والداستاتير الوطنية.

٣. مؤشرات العنف الأسري: تعتبر مؤشرات العنف الأسري من المواضيع الحساسة التي تحتاج إلى أدوات وطرق خاصة لقياسها، وقد تم تقديم العديد من المقترحات حول آليات جمع وتحليل البيانات الإحصائية في هذا المجال. وفي السنوات الأخيرة قامت بعض الدول بتنفيذ مسح متخصصة حول العنف الأسري.

٤. مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تم اعتماد القائمة النهائية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عام ٢٠٠٤ من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات وبعض منظمات الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، وبدأ العمل على تطوير أدوات جمعها وإعدادها. تشمل مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قياس مدى انتشار هذه التكنولوجيا في كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية.

وذلك بغرض تحقيق الوظائف والأهداف التالية :

- وصف وتشخيص الأوضاع المراد تغييرها .
- وصف وتشخيص الأوضاع المراد تحقيقها .
- وصف وتحليل العلاقات بين المتغيرات الخاصة بالخطة التنموية .
- مقارنة الاتجاهات القائمة في المجتمع وتحديد مدي اتفاقها أو تعارضها مع اتجاهات الخطة التنموية .
- التعرف علي المستوي الذي وصل إليه الخطة التنموية .
- التنبؤ بالتغيرات التي قد تحدث مستقبلا في المجتمع .
- التقدير الدقيق لمستويات الانجاز والأهداف التي تحققت وتلك التي لم تتحقق .
- القدرة علي اتخاذ القرارات الموضوعية في الوقت و المكان المناسب .
- إمكانية متابعة تنفيذ خطط التنمية في مراحلها المختلفة أولا بأول .

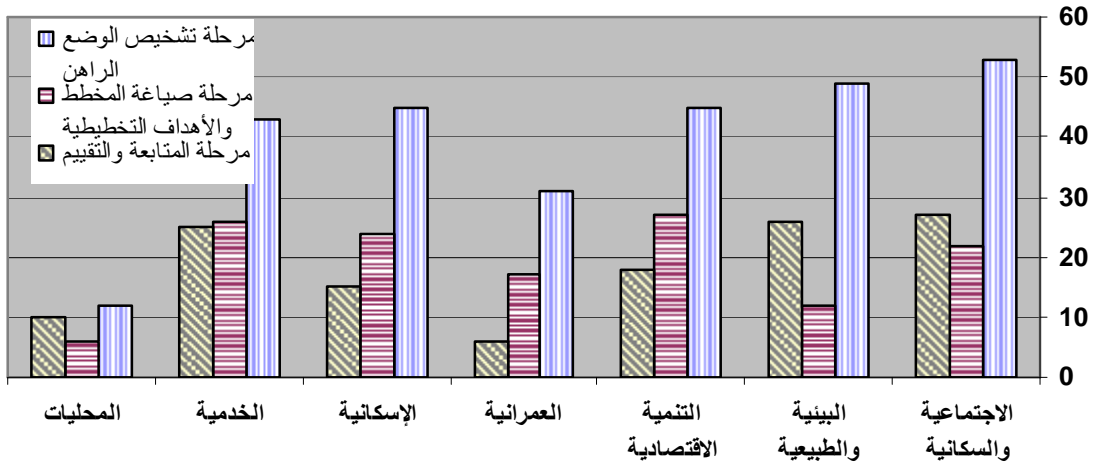
ويوضح الجدول (١٥) والأشكال (٣٥)/(٣٦) تصنيف المؤشرات القطاعية (محاور وأبعاد) على مراحل العملية التخطيطية.

جدول (١٥)

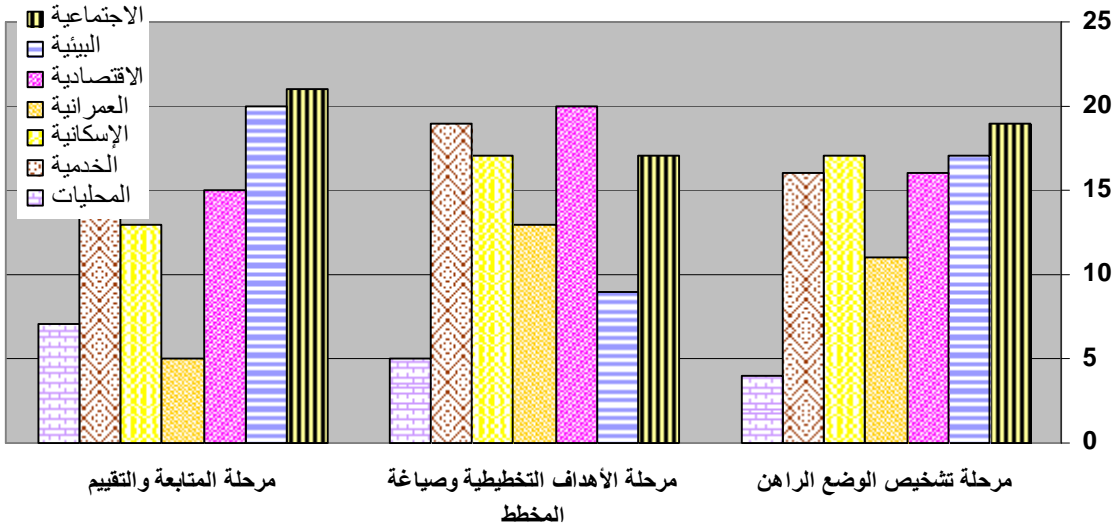
تصنيف المؤشرات القطاعية (محاور وأبعاد) على مراحل العملية التخطيطية

مراحل العملية التخطيطية			المحاور والأبعاد للمؤشرات
المتابعة والتقييم	"الأهداف التخطيطية"	تشخيص وضع راهن	
٧	١٠	١٩	الاتجاهات الديموغرافية
٢	٢	٥	الفقر البشري
٥	٣	٩	المستوي التعليمي للسكان "اكتساب المعرفة"
٧	٥	١١	مساواة الجنس وتمكين المرأة
٤	٢	٦	ظروف المعيشة والدخل
٢	-	٣	السلامة
٣	-	١٢	البيئة الطبيعية
١٠	٢	١٥	التلوث "البيئة الحضرية"
٤	٨	١٠	إدارة البيئة (النفايات الصلبة)
٣	٢	٦	الحساسية البيئية
٣	-	٥	الأخطار الطبيعية
٢	٢	٣	الأداء الاقتصادي
٥	٨	١٥	التوظيف والبطالة
٦	٤	١٠	التنمية الزراعية
-	٢	٣	الصناعة والتعدين
٢	٣	٤	الصيد
٣	٦	٨	التنمية السياحية
١	٩	٩	استعمالات الأراضي
-	٣	٩	الهيكل العمراني
٥	٤	١٢	النظم الحضرية
٢	٦	٨	الحيازة وتمويل المساكن
١	١	٧	حالة المسكن
٤	٩	١١	سوق وصناعة الإسكان
٤	٢	٥	الإسكان الرخيص والكافي
٤	٥	١٣	العشوائيات
٨	٧	١٥	التعليم والثقافة
١١	٤	١٢	الصحة والصحة العامة
٦	٦	٧	التحسين الحضري
٩	٤	١٠	نظام الإدارة المحلية
١	٢	٢	المشاركة المدنية

المصدر: إعداد الباحث



شكل (٣٥): أعداد المؤشرات بكل محور أو قطاع موزعة على مراحل العملية التخطيطية المصدر: إعداد الباحث



شكل (٣٦): التوزيع النسبي لحزمة المؤشرات بكل قطاع حسب مراحل العملية التخطيطية المصدر: إعداد الباحث

ومن خلال الشكلين السابقين نلاحظ أن اكتساب محاور الارتكاز (الاجتماعية، البيئية، الاقتصادية، الخدمية) أهمية قصوى كنسبة عدد المؤشرات في جميع مراحل العملية التخطيطية يليها الدراسات الإسكانية والعمرانية حيث أن إطار التنمية بالمدينة يكون شامل في جميع القطاعات، كما تستحوذ مرحلة تشخيص الوضع الراهن على أغلبية المؤشرات المستخلصة .

٩-٣ النتائج والتوصيات العامة

وحيث أن العديد من المؤشرات ترتبط بشكل مباشر مع مؤشرات أخرى مما يجعل من الصعب تحسينها دون تحسين المؤشرات المؤثرة فيها. وعليه، فإن إيجاد إطار متكامل من المؤشرات التي تعكس الجوانب الحياتية المختلفة للمجتمع هو أمر في غاية الأهمية وذلك لأن العملية التنموية هي عملية كلية يصعب تجزئتها أو تفعيل جانب من جوانبها دون النظر إلى الجوانب الأخرى. ومن هنا، فإن تبني مقاييس محددة لقياس التقدم التنموي للمجتمعات وتعميمها قد لا يكون هو الأسلوب الأمثل نظراً لاختلاف مكانم الخلل في الجوانب الحياتية للمجتمعات من جهة، وتباين القدرات والإمكانات المتاحة لدى المجتمعات من جهة أخرى. ومن الضروري أن يؤخذ البعد الإقليمي والخصوصية الوطنية والأولويات الوطنية بالاعتبار أثناء إعداد الإطار وذلك تجنباً للثغرات التي قد تظهر عند التطبيق العملي.

كما أنه من خلال سرد المدخل النظري والجزء التطبيقي وجد علاقة قوية وحمية بين كل من التخطيط والمؤشرات - كونها علاقة الهدف بأسلوب تحقيقه، فنظراً لأن الأخير هو وسيلة تحقيق الأولى، فإننا نجد أن المؤشرات تتفاوت بتفاوت مستويات التنمية.

وأوضح من خلال البحث نتيجتين هامين وهما :

أولاً: **التحكم في التنمية متعلق بضبط نوعية المؤشرات** حيث أن الإحصاءات الجيدة والمؤشرات التي يتم جمعها أمر بالغ الضرورة كأداة للتنمية. كما أنها تقدم صورة موضوعية لحالة المجتمع تمكنا من إجراء المقارنات الزمنية والمكانية، وتضع أساساً لحساب التقدم في المستقبل.

ثانياً: **صحة تصميم واستخدام المؤشرات ترتكز على التحديد الدقيق للأهداف** بالمخططات العمرانية للحضر والتي تتمثل بإيجاز في:

- تحري الوضعيات الراهنة وتحديد المشاكل المطلوب حلها.
- التعبير عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان المدينة.
- تحقيق أعلى درجة من التوافق بين بيئة المدينة وبين حصيلة القضايا.
- تحديد الاحتياجات المستقبلية بالمدينة والتنبؤ بالتغيرات التي قد تحدث مستقبلاً في المجتمع .
- تحديد "كم وكيف" ما تحقق ونسبه إلى الهدف المأمول خلال الفترة الزمنية للمتابعة والتي تتطلب المتابعة والتقييم بشكل دوري. (التعرف على المستوي الذي وصل إليه الخطة التنموية ومتابعة تنفيذ خطط التنمية في مراحلها المختلفة أولاً بأول).
- تمكين المدينة من الوفاء بالتزامها بالتحسين المتواصل والمستمر في خدمات المدينة ونوعية الحياة.
- قياس مؤثرات السياسات والبرامج وتقييم اتجاهات القرارات الحكومية في التنمية.

كما يمكن تحديد مجموعة من التوصيات من خلال المنهج الذي تم اقتراحه في هذه الرسالة و هي :

- محاولة تطبيق المنهج المقترح كإطار عام لأسلوب وطريقة عمل تمكن المخطط من التعامل مع المدينة.
- التنقيح والتعديل المستمر في برنامج المؤشرات المطور بما يلائم إلماج الأهداف والغايات الدولية والوطنية والمحلية والتي لها علاقة بإدارة العملية التخطيطية، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الاختبار العملي لتطوير آليات الرصد ليصبح أداة فعالة للتعامل مع مختلف المدن المصرية.
- استدامة قياس آليات استمرار واندثار المؤشرات وتحديد الأهمية النسبية للمؤشرات.

وأخيراً تم تحديد مجموعة من النقاط البحثية تمثل مجالات بحث مستقبلية تتكامل مع هذا البحث وامتداد له وهي كالتالي :-

- ما هي مؤشرات تطوير التنمية الإقليمية والريفية كمنهج يتبع لقياس العملية التنموية على المستويات التخطيطية الأخرى؟
- ما هي الاعتبارات الوطنية والإقليمية والمحلية المؤثرة علي تصميم المؤشرات ؟ وما هو منهج تحليل المداخل والاتجاهات (فكرية - نظرية - تخطيطية) لتصميم المؤشرات في ضوء الظروف الخاصة في الدول النامية ؟
- ما هي آليات استمرار واندثار المؤشرات؟ وما هي آليات دمج المؤشرات في لوائح وقوانين؟
- نحو وضع آلية لقياس الأهمية النسبية لمؤشرات العمران الحضري
- رصد وتحليل آليات توظيف مؤشرات العمران الحضري في صياغة سياسات التنمية الحضرية

المراجع

المراجع العربية:

١. إقبال الأمير السمالوطي، قراءات معاصرة في التنمية الاجتماعية، دار الكتب - القاهرة ، ٢٠٠٠م.
٢. ألن باركر/ سامي تيسير سلمان، اتخاذ القرار ، بيت الأفكار الدولية، ١٩٩٨ .
٣. أمانة منطقة المدينة المنورة، تجربة إنشاء وتشغيل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة "رؤية المستقبل بعين الحاضر"، إدارة التنمية الإقليمية ، المملكة العربية السعودية، ديسمبر ٢٠٠٦م.
٤. ربحي مصطفى عليان ، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي "النظرية والتطبيق"، دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان، ٢٠٠٠م.
٥. زين عبد الهادي، صناعة المعلومات في مصر في القرن الواحد والعشرين، دار أبيب للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م.
٦. شمس الدين عبد الله شمس الدين، مدخل في نظرية تحليل المشكلات واتخاذ القرارات الإدارية، مركز تطوير الإدارة والإنتاجية- وزارة الصناعة، دمشق، ٢٠٠٥م.
٧. طارق وفيق ، توظيف نتائج مؤشرات المرصد الحضري في صياغة سياسات التنمية الحضرية ، دراسة غير منشورة ، ٢٠٠٤م.
٨. طارق وفيق ، صناعة القرار ، دراسة غير منشورة ، ٢٠٠٤م.
٩. ماجد عثمان، الإحصاء ودعم القرار وصياغة السياسات العامة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ،ابريل ٢٠٠٧م.
١٠. محمد الصاوي محمد مبارك، البحث العلمي "أسسه وطريقة كتابته"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٢م.
١١. محمد حسن رسمي، إطار فكري لنظم دعم القرار (الأساسيات، المتطلبات، المحاذير)، مركز دعم القرار والدراسات المستقبلية، جامعة القاهرة.
١٢. محمد حسن رسمي، ثقافة القرار في مجتمع المعرفة، مجلة بحوث مؤتمر التكنولوجيا والإدارة في مجتمع المعرفة، ديسمبر ٢٠٠٤
١٣. محمد عبد الله عبد الرحيم، حل المشاكل وصنع القرار، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث ، كلية الهندسة- جامعة القاهرة، ٢٠٠٧م.
١٤. محمد عدنان وديع وآخرون ، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها ، المعهد العربي للتخطيط - الكويت، ديسمبر ١٩٩٧م.
١٥. محمد محمد دبوس، تطوير مؤشرات التنمية الريفية ، أكاديمية البحث العلمي ،قطاع المجالس النوعية - شعبة تنمية القرية، ٢٠٠٣م.
١٦. نبيل أحمد علي ، قضايا المعلومات في الوطن العربي ، عالم المعرفة.
١٧. وزارة الشؤون البلدية والقروية، دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤م.

1. Al-Din, Esam Mohamed Ali, **A Proposed Methodology to Re-Planning the Existing Cities in Egypt**, *Journal of Engineering Sciences, Assiut University, Vol. 32, No. 3, pp. 1495-1511, July 2004.*
2. Bin Muhammad, Zainuddin, **Development Of Urban Indicators: A Malaysian Initiative**, Department of Town and Country Planning Peninsular Malaysia.
3. Cecilia Wong, **Indicator for Urban and Regional Planning "the interplay for policy and methods"**, Routledge 2006.
4. Flood, Joe, **THE GLOBAL URBAN OBSERVATORY DATABASES "Monitoring the Implementation of the Habitat Agenda" ANALYSIS OF URBAN INDICATORS**, Urban Resources (April 2001).
5. Holden,m.; Mochrie,c., **Counting on Vancouver: Our View OF the Region Vancouver**, Regional Vancouver Urban Observatory, 2006.
6. Indicators Programme, **Monitoring The City –Volume 1" Introduction, Background and Rational"**, October 1994.
7. Lisa Segnestam, **DEVELOPING INDICATORS "Lessons Learned from Central America"**, world bank, 2000
8. Martin Raithelhuber, **Local Urban Observatories for Monitoring Urban Development**, Training workshop on MDG and Habitat Agenda Indicators, Amman, Jordan, 7 – 9 May 2005.
9. Reena Shah, Statistician, **International Frameworks of Environmental Statistics and Indicators**, Inception Workshop on the Institutional Strengthening and Collection of Environment Statistics, Samarkand, Uzbekistan,2000.
10. Rhonda Phillips, **Community Indicators**, American planning Association ,report no. 517,2003.
11. UN-habitat, **A Guide to Setting up an Urban Observatory**, UNITED NATIONS HUMAN SETTLEMENTS PROGRAMME, 2006.
12. UN-habitat, **Urban Indicators Guidelines "Monitoring the Habitat Agenda and the Millennium development goals**, UNITED NATIONS HUMAN SETTLEMENTS PROGRAMME, August 2004.
13. UNCHS (Habitat), **Toolkits for Estimation of Indicators "Abstract from UN HABITAT Istanbul +5 Indicators Toolkit"**.
14. UNCHS (UN-Habitat), **Tools To Support Participatory Urban Decision Making**, Urban Governance Toolkit Series.

15. UNCHS (Habitat), **URBAN INDICATORS TOOLKIT A GUIDE FOR ISTANBUL +5**.
16. UN-Habitat: Fukuoka office, **china CDS Performance Indicators Manual**, December 2002
17. United Nations, **Indicators of sustainable development : Guidelines and methodology**, Economic & Social Affairs, Third edition, 2007.
18. United Nations, **Indicators for Monitoring the Millennium Development Goals "Definitions/ Rationale/ Concepts and Sources"**, New York 2003.
19. United Nations, **the Millennium Development Goals report, 2007**.
20. United Nations, **the Millennium Development Goals in the Arab Region 2005**, December 2005.
21. UNCHS (UN-Habitat), Indicators Programme, **Monitoring Human settlements "Abridged survey"**, Nairobi, 1995.
22. United Nation, **Guideline" Common Country Assessment (CCA)"**, April 1999.
23. UN - DSD, **Sustainable Development Indicators Proposals for Away Forward**, December 2005.
24. Victoria de Villa and Matthew S. Westfall, **Urban Indicators for Managing Cities: Cities Data Book**, 2001
25. World Bank, **Global City Indicators: Definitions and Methodologies**, April 5, 2007
26. World Bank, **City Indicator: Now to Nanjing**, A Paper presented at the Third World Urban Forum, Vancouver, June- 2006.

١٨. الأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)، وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، المغرب، ٢٠٠١.
١٩. البنك الدولي، مؤشرات مدن العالم " منهج متكامل لقياس ورصد أداء المدن"، تقرير موجز، ٢٠٠٧م.
٢٠. اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا (الاسكوا). مؤشرات مجتمع المعلومات . الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠٠٥.
٢١. المعهد العربي لإنماء المدن ، المؤشرات والمرصد الحضري للدول والمحليات العربية "المرشد العملي لإنشاء وتشغيل المراصد الحضرية المحلية والوطنية" ، إعداد وترجمة أحمد طه محمد الصغير، كتاب غير منشور، ٢٠٠١ .
٢٢. المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، برنامج المؤشرات الحضرية والإسكانية والتجربة الأردنية في مجال المؤشرات ، المملكة الأردنية الهاشمية، ١٩٩٧.
٢٣. أمانة المدينة المنورة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، "دليل إنشاء المراصد الحضرية" ، ترجمة حاتم عمر طه / محمد السيد طلبية ، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨م.
٢٤. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم ٢٠٠٨/٢٠٠٩ " المدن المنسجمة"، مترجم باللغة العربية، عمان – الأردن، ٢٠٠٩م.
٢٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "المكتب الإقليمي للدول العربية"، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩ - تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٩م.
٢٦. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، مؤشرات معدة لرصد الأهداف الإنمائية للألفية " التعريفات، الأساس المنطقي، المفاهيم، المصادر" ، نيويورك، ٢٠٠٣م.
٢٧. مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، إدارة عملية اتخاذ القرار، مهارات تدريبية العدد ٣٩، ٢٠٠٣م.
٢٨. مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، اتخاذ القرار، أبحاث ودراسات العدد ١٢، ٢٠٠٣م.
٢٩. مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، صنع القرار "دراسة في سيكولوجيا الإدارة"، مهارات تدريبية العدد ٦٩ ، ٢٠٠٣م.
٣٠. مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، اتخاذ القرارات، أدلة تدريبية العدد ٣٧ ، ٢٠٠٣م.
٣١. الشريف الطاهري ، ورقة بحثية عن دور الأنظمة والقواعد المعلوماتية لتحسين إدارة المدن، المؤتمر العربي الإقليمي "تأمين الحيازة / الإدارة الحضرية الجيدة"، القاهرة، ابريل ٢٠٠١م.
٣٢. المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، تقرير حول الإحصاءات والتنمية والحوار بين المستفيدين والمنتجين، ندوة الإحصاء من أجل التنمية ،الأردن ٢٠٠٧م.
٣٣. أحمد عبد الحفيظ مجدل، عرض مرئي عن نقل المعرفة، منسق وحدة إدارة المعرفة، كلية السياحة والفنادق، المملكة العربية السعودية، مايو ٢٠٠٧.
٣٤. أحمد عبد الرحمن الجودر، ورقة بحثية عن المراصد الحضرية في خدمة العمل البلدي ، مؤتمر العمل البلدي الأول ، البحرين، مارس ٢٠٠٦م.

٣٥. سامي عامر، أحمد رشدي، الإطار الفكري لصياغة منهجية تخطيط الخدمات في المستقرات العمرانية بالدول النامية، بحث منشور، جامعة القاهرة .
٣٦. طارق وفيق، وفاء عامر، دور نظم المعلومات الاجتماعية /المكانية في صياغة سياسات وإدارة التنمية الحضرية، المؤتمر العام الحادي عشر لمنظمة المدن العربية، ١٩٩٧م.
٣٧. علي بن عمر بادحدح، صناعة القرار، بحث منشور بشبكة المعلومات الدولية.
٣٨. فصل عبد المقصود - داليا حسين الدرييري، ورقة بحثية عن الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في إدارة التنمية الحضرية للمدن الجديدة، المؤتمر العربي الإقليمي "تأمين الحيازة / الإدارة الحضرية الجيدة" ، القاهرة، ٢٠٠١م.
٣٩. كمال صالح، نحو تطوير مؤشرات التنمية البشرية الخاصة بالدول العربية، المؤتمر الإحصائي العربي الأول ، الأردن، نوفمبر ٢٠٠٧.
٤٠. نبال إدليبي، المؤشرات والبيانات الإحصائية المستجيبة للنوع الاجتماعي ، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، ٢٠٠٨م.
٤١. لمياء شكور، الركائز والمستندات لحملي المؤئل الثاني " الإدارة الحضرية وضمان الحيازة منظور إقليمي " ، المؤتمر العربي الإقليمي "تأمين الحيازة / الإدارة الحضرية الجيدة" ، القاهرة، ٢٠٠١م.
٤٢. هلال عبود البياتي، "مداخل واحتياجات تدريب الإحصائيين العرب"، المنتدى العربي الرابع لتعزيز قدرات الإحصائيين ، القاهرة ٢٠٠٩م.
٤٣. وفاء عبد المنعم عامر، عرض مرئي عن دور نظم المعلومات الحضرية في رفع كفاءة الإدارة المحلية، مؤتمر العمل البلدي الثاني بين التشريع والتنفيذ ، عجمان - دولة الإمارات العربية المتحدة، نيسان/ابريل ٢٠٠٧
٤٤. يمن محمد حافظ الحماسي، مفهوم المؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها " معايير وخطوات إعدادها"، دورة تدريبية بوحدة تكافؤ الفرص - وزارة المالية، نوفمبر ٢٠٠٥م.
٤٥. أسماء عبد العاطي محمد، محاور الحركة الرئيسية وتأثيرها على التنمية الإقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م.
٤٦. حسني محمد سيد ، أثر التطورات السياسية والاقتصادية على منظومة العمران المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة - قسم التخطيط العمراني، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧م.
٤٧. رنا عزيز، معوقات التنمية الحضرية دراسة حالة مدينة دمشق بالنسبة لدول الأكثر تقدما، قسم التخطيط والبيئة - الدراسات العليا، جامعة دمشق.
٤٨. رانيا بيومي جاد ، مناهج التخطيط العمراني للمدن المصرية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة - قسم التخطيط العمراني، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧م.
٤٩. وفاء محمد عبد المنعم عامر، ايكولوجيا المدينة العربية ودراسة في ديناميكية تطور مدينة القاهرة ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٩١.

المراجع

٥٠. الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، المخطط الاستراتيجي لمدينة فاقوس بمحافظة الشرقية ، وزارة الإسكان والمرافق، ٢٠٠٨م.
٥١. الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، مشروع تحديث المخطط العام لمدينة موط - محافظة الوادي الجديد، وزارة الإسكان والمرافق، ٢٠٠٥م
٥٢. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع المخطط الهيكلي والعام لمدينة سيوه حتى عام ٢٠٢٢م ، وزارة الإسكان والمرافق، ٢٠٠٣م.
٥٣. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع المخطط الهيكلي والعام لمدينة رشيد حتى عام ٢٠٢٢م ، وزارة الإسكان والمرافق، مايو ٢٠٠٣م.
٥٤. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع تحديث المخطط العام لمدينة مرسى مطروح حتى عام ٢٠٢٢م ، وزارة الإسكان والمرافق، ٢٠٠٣م.
٥٥. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع المخطط الهيكلي والعام لمدينة دنهور حتى عام ٢٠٢٢م ، وزارة الإسكان والمرافق، ٢٠٠٣م.
٥٦. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع المخطط العام لمدينة رأس سدر حتى عام ٢٠١٧م ، وزارة الإسكان والمرافق، ١٩٩٩م.
٥٧. الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، مشروع المخطط العام لمدينة دسوق - محافظة كفر الشيخ، وزارة الإسكان والمرافق، التقرير العام ١٩٩٩م.
٥٨. الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، مشروع المخطط العام لمدينة دسوق - محافظة كفر الشيخ، وزارة الإسكان والمرافق، التقرير العام ١٩٩٩م
٥٩. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع المخطط الهيكلي لمدينة المنيا ، وزارة الإسكان والمرافق، ١٩٩٨م.
٦٠. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع التخطيط العام لمدينة فنا، وزارة الإسكان والمرافق، ١٩٩٨م.
٦١. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع التخطيط العام لمدينة الإسكندرية حتى عام ٢٠١٧م ، وزارة الإسكان والمرافق، ١٩٩٧م.
٦٢. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع التخطيط العام لمدينة العريش ، وزارة الإسكان والمرافق، ١٩٩٧م.
٦٣. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع المخطط العام لمدينة طنطا، وزارة الإسكان والمرافق، ١٩٩٧م
٦٤. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع التخطيط الإقليمي لمحافظة بور سعيد عام ٢٠١٥ ، وزارة الإسكان والمرافق، ١٩٩٦م.
٦٥. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع التخطيط الهيكلي والعام لمدينة دنهور، وزارة الإسكان والمرافق، ١٩٨٨م.
٦٦. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع تنمية وتخطيط مدينة سوهاج وأخميم، وزارة الإسكان والمرافق، ١٩٨٧م.

المراجع

٦٧. جامعة القاهرة "مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي" ، مشروع تنمية وتخطيط مدينة الفيوم ، ١٩٨٠م.
٦٨. جهاز البحوث والدراسات، مشروع التنمية الشاملة لمدينة الأقصر ، وزارة الإسكان والمرافق، ١٩٩٩م.
٦٩. مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، تقرير الأمين العام، المؤشرات السكنية والحضرية ، اسطنبول ١٩٩٦ .
٧٠. المؤتمر العربي الإقليمي تأمين الحيازة / الإدارة الحضرية الجيدة، الأوراق البحثية المقدمة ، القاهرة- أبريل ٢٠٠١.
٧١. المؤتمر العربي الإقليمي تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة واجتماع خبراء ضمان حيازة المسكن والأرض والإدارة الحضرية الجيدة، الأوراق البحثية المقدمة، القاهرة- ديسمبر ٢٠٠٣ .
٧٢. مؤتمر رصد أهداف الألفية الإنمائية، العروض والأوراق البحثية المقدمة، الأردن - مايو ٢٠٠٥ .
٧٣. المؤتمر الإحصائي العربي الأول " لا تنمية بدون إحصاء" ، العروض والأوراق البحثية المقدمة في ،الأردن- نوفمبر ٢٠٠٧ .

Internet webs:

- Web 1: <http://www.UrbanObservatory.org/indicators>
- Web 2: <http://www.Istanbul5.org>
- Web 3: <http://ww3.unhabitat.org/guo>
- Web 4: www.veliko-turnovo.com/guo/eng/doklad.htm
- Web 5: www.cmag-india.org/programs_urban_indi-prog.htm
- Web 6: <http://hdr.undp.org> موقع تقارير التنمية البشرية
- Web 7: www.observe-md.org.sa موقع المرصد الحضري لمدينة المنورة
- Web8: www.ghdr-egypt.com
- Web9: www.ruv.ca موقع المرصد الحضري لفانكوفر
- Web10: <http://web.worldbank.org/> موقع البنك الدولي
- Web11: www.gdrc.org/uem/observator موقع المرصد الحضري باليابان
- Web12: www.wvuo.info
- Web13: www.gtuo.ca
- Web14: www.ngoce.org موقع التميز للمنظمات غير الحكومية
- Web15: www.aitrs.org موقع المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية
- Web 16: www.gopp.gov.eg موقع الهيئة العامة للتخطيط العمراني
- Web 16: www.cityindicators.org موقع مؤشرات مدن العالم
- Web 16: www.ens.gu.edu.au موقع جامعة العلوم البنينة بجامعة Griffith
- Web 16: www.ciat.cgiar.org/indicator

ملحق (1)

تطور فكرة الرصد الحضري والمرصد الحضرية

أصدرت لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية قراراً (رقم ٩/١٣ بتاريخ ٨ مايو ١٩٩١م) يطلب من المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إكمال تصميم وإعداد مجموعة المؤشرات الكمية ذات الصلة بإعداد السياسات التي يجري العمل فيها بواسطة البنك الدولي ومركز الموئل لمساعدة الحكومات لمتابعة التقدم في تطبيق الإستراتيجية العالمية للمأوى. بالإضافة إلى مطالبة الحكومات بتوفير المتطلبات الفنية والمالية لجمع وتحديث المؤشرات والمعلومات لقطاع الإسكان.

وعلى نفس الصعيد قام البنك الدولي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل HABITAT) بإنشاء برنامج مؤشرات قطاع الإسكان في عام ١٩٩٠م كخطوة جادة وهامة لتطبيق الإستراتيجية العامة للمأوى حتى عام ٢٠٠٠م. واستهدف البرنامج تطوير إطار نظري وتحليلي يمكن المؤسسات الحكومية من إدارة قطاع الإسكان ككل بالمفهوم الجديد لدور الحكومة. كما استهدف البرنامج توفير المعلومات والمؤشرات الخاصة بالطلب والعرض في قطاع الإسكان والتعرف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كعملية حيوية ومستمرة.

وقد تبنى البنك الدولي ومركز المستوطنات البشرية بالأمم المتحدة فكرة ربط سياسة قطاع الإسكان بعملية تخطيط الحكومات الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن المتوقع أن يقود هذا التوجه لاستخلاص العديد من المؤشرات القادرة على قياس كفاءة أداء قطاع الإسكان بالدولة ومدى مساهمته في حل بعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم تحقيق إمكانية التنفيذ والمتابعة والتقييم.

وقد سعى المؤتمر الثاني لمركز المستوطنات البشرية بالأمم المتحدة (الموئل) لتطوير مفهوم "مؤشرات قطاع الإسكان" إلى مفهوم أشمل وهو "المؤشرات الحضرية" لتضم بجانب مؤشرات قطاع الإسكان وقطاع النقل وقطاع البنية التحتية وقطاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تم بلورة ٤٦ مؤشراً أعدتها الدول الأعضاء بالأمم المتحدة كجزء من تقاريرها الدولية المقدمة لمؤتمر الموئل الثاني في اسطنبول ١٩٩٦م، ومع استمرار جهود الدول المشاركة وخبراء مركز المستوطنات البشرية ارتفع عدد المؤشرات الحضرية إلى ٥١ مؤشراً بحلول عام ١٩٩٩م. وفي نفس الوقت تم إعداد قائمة مختصرة تضم ٢٣ مؤشراً يمكن قياسها بشكل كمي كما تضم ٩ مؤشرات نوعية، وذلك لعرضها في مؤتمر اسطنبول ٥+ الذي عقد في عام ٢٠٠١م. وبجانب المجموعة الأساسية تم إعداد قائمة شاملة للمؤشرات الحضرية احتوت على ١٢٤ مؤشراً^١.

هذا وقد أوصى المرصد الحضري العالمي بمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتطوير مؤشرات حضرية بكل دولة ومجتمع محلي لتعكس خصوصياته، ومن المهم أن تحتوي هذه المؤشرات على مجموعة المؤشرات الأساسية، لتتمكن كل مدينة ودولة من المقارنة مع المدن والدول الأخرى، كما تمكن المختصين بالمرصد الحضري العالمي من كتابة التقارير الإقليمية والعالمية عن المؤشرات الحضرية وعقد المقارنات بين مدن ودول العالم. وقد اعتبر المرصد الحضري العالمي مجموعة المؤشرات الأساسية هي الحد الأدنى للمعلومات المطلوبة للتعامل مع التنمية الحضرية على كل المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحليات.

^١) UNCHS Urban Indicators Programme: "Urban Indicators Guidelines", Nairobi, 2001

وقد وجهت الوثيقة العالمية لأجندة المؤئل الثاني الدعوة إلى جميع الحكومات بالعمل على متابعة تقدم أعمال إنتاج المؤشرات الحضريّة، ومتابعة التقييم لخطّة عمل الحكومات الهادفة لتوفير المأوى للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية من خلال تلك المؤشرات الحضريّة.

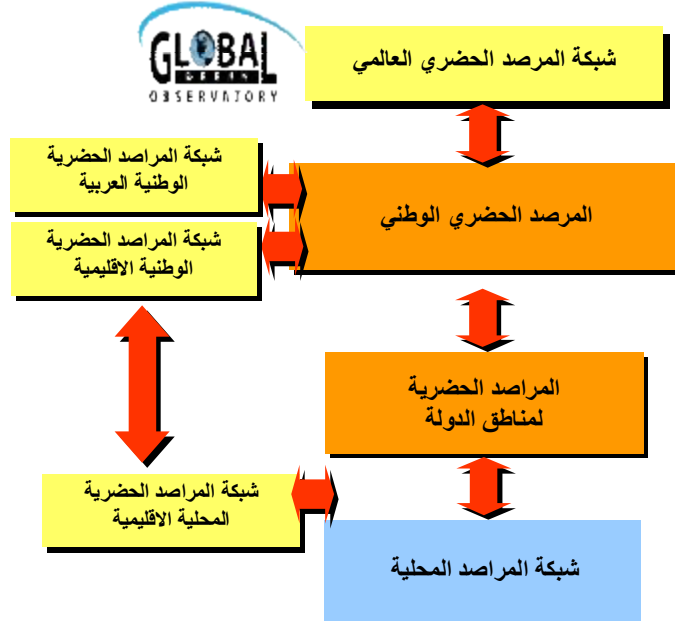
وقد استهدف إنشاء المرصد الحضري العالمي بمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بنبروبي مساعدة الحكومات والسلطات المحليّة والمجتمعات المدنيّة في مجالات جمع وإدارة وتحليل واستخدام المعلومات (المؤشرات الحضريّة)، من أجل إعداد سياسة تنمية حضريّة أكثر فعالية، ولمساعدة المسؤولين في فهم التفاعلات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والعمرانيّة والسكانيّة والبيئيّة داخل المدن، واستخدام تلك المعرفة في إعداد خطط عمل أكثر فعالية، وذلك عن طريق إنتاج دليل عمل للمؤشرات، وتوفير قاعدة مؤشرات حضريّة، ومنهجية لجمع المؤشرات وتقديم التدريب ليشمل جميع المفاهيم المعرفيّة بالمؤشرات الحضريّة واستخدامها في إعداد ومتابعة وتقييم دائرة السياسات وبهذا المفهوم تصبح عملية جمع وتحليل واستخدام المؤشرات جزئية لازمة من أجل إعداد مراحل سياسات التنمية الحضريّة على كل المستويات .

وعلى مستوى الإقليم العربيّ دعت جميع المؤتمرات العربيّة الخاصّة بمتابعة ورصد تقدم الإنجاز في تطبيق أجندة المؤئل الثاني إلى أهمية إنشاء المرصد الحضري للإقليم العربي وشبكته العربيّة وبالتالي إنشاء المرصد الوطنيّة بواسطة حكومات الدول العربيّة .

ويمكن تعريف المرصد الحضري بأنه مركز متخصص يعمل على جمع وتحليل المؤشرات الحضريّة المساهمة في إعداد سياسات التنمية الحضريّة على جميع المستويات ومتابعتها وتقييمها للتغلب على النواحي السلبية وتطوير النواحي الإيجابية، وهو جهاز استشاري لمعدي سياسات التنمية الحضريّة على المستوى (الوطني والإقليمي والمحلي)، وكلما زادت الموارد المتاحة المستخدمة في برامج التنمية زادت معها قيم المعلومات، ويعتبر قاطرة التنمية الحضريّة المستدامة ٢ .

وقد عبر عنها البعض... بأنه مركز يعمل على تحديد الاحتياجات التنمويّة للمدينة والتجمعات السكانيّة المحيطة بها في إطار مجموعة من الأولويات، وتوفير وإدارة المعلومات اللازمة للتطور العمراني والتخطيطي في المدينة والمحيط من خلال برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والتي طرحت منظومة المرصد الحضريّة والتي من شأنها تسهيل عمليات جمع وتنظيم المعلومات من خلال شبكة اتصالات بين المرصد لتسهيل فهمها والمساعدة في بناء قدرات المرصد المحليّة خصوصاً، ويوضح الشكل (١) منظومة المرصد الحضريّة ومستوياتها.

٢ (كتاب تجربة إنشاء وتشغيل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة "رؤية المستقبل بعين الحاضر" ، إدارة التنمية الإقليميّة – أمانة المدينة المنورة ، ديسمبر ٢٠٠٦م
٣ (أمانة المدينة المنورة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤئل)، "دليل إنشاء المرصد الحضريّة" ، ترجمة حاتم عمر طه / محمد السيد طلبية ، المملكة العربيّة السعوديّة، ٢٠٠٨م، صفحات متفرقة.



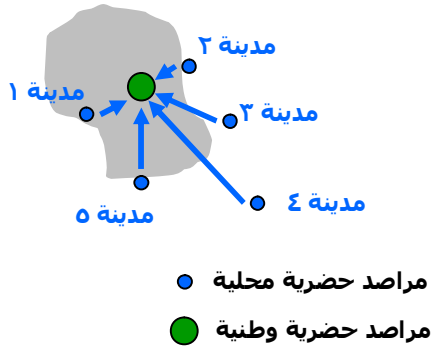
شكل (1)

منظومة المرصد الحضري ومستوياتها

* المصدر: أمانة المدينة المنورة، كتاب تجربة إنشاء وتشغيل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة "رؤية المستقبل بعين الحاضر"

وبذلك يمكن تعريف مستويات المرصد الحضري كما أشارت الأدبيات كالتالي:⁴

- المرصد الحضري العالمي: هو مجموعة برامج مترابطة لبناء القدرات وشبكة عالمية لحشد وجمع الموارد لمساعدة المجموعات المشاركة لمتابعة تطبيق أجندة الموئل وتوسعة القاعدة المعرفية لإعداد سياسات وممارسات حضرية أفضل وتهيئة وربط المجتمع بعملية اتخاذ القرار.
- المرصد الحضري المحلية: هي نقطة ارتكاز لوضع سياسات وخطط تنميتها الحضرية حيث أنه ينسق التعاون بين واضعي السياسات والخبراء وممثلي الشركاء وأن يعزز ويقوي هذا التعاون على المستوى المحلي، أو تغذية صناع القرار (صانعي السياسة والخبراء التقنيين والحكومات والسلطات المحلية) في شؤون التنمية الحضرية بالمعلومات على مستوى المدينة والتنسيق مع المرصد الحضري الوطنية. كما يوضحها الشكل (2).



Source: Maharufa Hossain, urban observatories

⁴) UNCHS (Habitat), Implementation of the Habitat Agent, Setting up an Urban Observatory "A Guide to Joining The Global Urban Observatory Network" p6-22

ملحق (1): تطور فكرة الرصد الحضري والمرصد

- المرصد الحضري الوطنية: مهمتها هي إنشاء شبكة اتصالات بين المرصد الحضري المحلية وتسهيل مهامها والمساعدة في بناء القدرات والعمل على جمع المؤشرات الحضري الوطنية من أجل تطوير وإعداد السياسات الحضري الوطنية.
- المرصد الحضري الإقليمية: مهمتها ربط المرصد الحضري الوطنية وبناء القدرات الوطنية وإعداد السياسات والخطط الحضري على المستوى الإقليم "مثل: إقليم شمال أفريقيا وشرق آسيا، أو إقليم المدن العربية... الخ) ويكون نقطة ارتكاز لجمع وتحليل المؤشرات والمعلومات ذات الصلة بوضع السياسات الحضري على مستوى الإقليم وتنمية المعارف المتصلة.
- ولكن يبقى التحدي الحقيقي أمام المرصد هو كيفية تحويل هذه المعلومات إلى مؤشرات ومعرفة، قابلة للاستفادة منها في التغذية الراجعة لتطوير إعداد السياسات والخطط العمرانية.° ومن هنا برزت أهمية إنشاء المرصد الحضري للمدن الرئيسية بدول العالم لتوفير قاعدة معلومات خاصة تعمل على جمع وتحليل واستخدام المؤشرات الحضري في مساعدة متخذي القرار في إعداد سياسات التنمية الحضري على جميع المستويات ومتابعتها وتقييمها حيث تزداد أهمية المعلومات والبيانات للمجتمعات البشرية يوماً بعد يوم وخاصة أن تلك المجتمعات تتجه أكثر فأكثر على أن تصبح مجتمعات حضري تساهم المعلومات الدقيقة مساهمة فاعلة في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب وتكون تلك المعلومات والبيانات فاعلة أكثر حيث تكون ضمن إطار سياسات وخطط وبرامج متوسطة وطويلة المدى وكلما زادت الموارد المتاحة المستخدمة في برامج التنمية زادت معها قيمة المعلومات، وبالتالي تهدف المرصد الحضري إلى تحقيق الأغراض التالية⁵:
- تأسيس وتنمية وتطوير قاعدة معلومات خاصة تعمل على جمع وتحليل المؤشرات الحضري على جميع المستويات ومتابعتها وتقييمها.
- رصد الأوضاع والأشكال الحضري وتغذية صناعة القرار في شؤون التنمية الحضري بالمعلومات على المستوى المحلي والوطني.
- تنسيق العمل فيما بين المرصد الأخرى والربط فيما بينها بشبكة إلكترونية.
- يمثل المرصد جهازاً استشارياً لمعدي سياسة التنمية الحضري (الوطنية والمحلية) منوط به عمليات الرصد والمتابعة والتقييم ودعم السياسات وبرامج التنمية.

⁵ أحمد عبد الرحمن الجور، ورقة بحثية عن المرصد الحضري في خدمة العمل البلدي، مرجع سابق، ص 5.

⁶ UN-habitat, A Guide To Setting Up An Urban Observatory, UNITED NATIONS HUMAN SETTLEMENTS PROGRAMME, 2006.p14,15

ملحق (٢)

قوائم برامج تصميم وتطبيق المؤشرات الدولية

١ - قائمة مؤشرات برنامج الأمم المتحدة لمؤشرات التنمية البشرية عام ١٩٩٠م

المؤشرات المرتبطة برصد التقدم	المحاور والأبعاد
١ - الاحتمال لدى الولادة بعدم البقاء علي قيد الحياة حتى ٤٠ عاماً ٢ - معدل الأمية لدى البالغين (% من عمر ١٥ وما فوق) ٣ - السكان من دون إمكانية الحصول المستدام على مصدر مياه محسن ٤ - الأطفال دون الوزن السوي لأعمارهم (% دون الخامسة) ٥ - النسبة المئوية للسكان تحت خط فقر الدخل ٦ - دليل الفقر البشري	الفقر البشري وفقر الدخل
٧ - حجم السكان ٨ - معدل النمو السنوي للسكان ٩ - سكان المنطقة الحضرية (% من المجموع) ١٠ - السكان دون عمر ١٥ سنة وما فوق (% من المجموع) ١١ - السكان دون عمر ٦٥ سنة وما فوق (% من المجموع) ١٢ - معدل الخصوبة الإجمالي	الاتجاهات الديموغرافية
١٣ - الإنفاق على الصحة (القطاع الخاص/ العام) ١٤ - الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة ومحصنين ضد السل/ الحصبة ١٥ - معدل انتشار وسائل منع الحمل ١٦ - الأطفال المصابين والخاضعون لعلاج الأمعاء القموي والتغذية المتواصلة (% دون سن الخامسة) ١٧ - عمليات الولادة التي تتم بإشراف صحيين مهرة ١٨ - الأطباء (لكل مئة ألف شخص) ١٩ - السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على صرف محسن ٢٠ - الحصول على مياه صالحة للشرب ٢١ - الأشخاص الناقصو التغذية (% من المجموع) ٢٢ - الأطفال مستوى الوزن السوي بالنسبة إلى أعمارهم (% دون الخامسة) ٢٣ - الأطفال مستوى الطول السوي بالنسبة إلى أعمارهم (% دون الخامسة) ٢٤ - المواليد ذوو الوزن المتدني	للعيش حياة مديدة صحية الالتزام بالصحة: الموارد والمنافذ والخدمات حالة المياه والصرف الصحي والتغذية

المؤشرات المرتبطة برصد التقدم

- ٢٥- معدل وفيات الرضع (لكل ألف مولود حي)
- ٢٦- معدل الوفيات الأطفال دون الخامسة
- ٢٧- معدل وفيات الأمومة (لكل ألف مولود حي)
- ٢٨- الاحتمال لدى الولادة البقاء على الحياة حتى سن ٦٥
- ٢٨- متوسط العمر المتوقع عند الميلاد (ذكور - إناث)
- ٢٩- انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (% ٩-١٥ عاما)
- ٣٠- استخدام الواقي فى آخر اتصال جنسي عالي الخطورة
- ٣١- حالات السل لكل مئة ألف شخص
- ٣٢- انتشار التدخين (% البالغين)
- ٣٣- الأطفال دون الخامسة من العمر مع استعمال ناموسيات معالجة ضد الحشرات.

- ٣٤- الإنفاق العام على التعليم كنسبة من إنفاق الحكومة / الناتج المحلي
- ٣٥- الإنفاق العام على التعليم بحسب المرحلة التعليمية
- ٣٦- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (ذكور - إناث)
- ٣٧- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب (ذكور - إناث)
- ٣٨- صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي (ذكور - إناث)
- ٣٩- صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي (ذكور - إناث)
- ٤٠- الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس كنسبة من تلاميذ الصف الأول
- ٤١- طلاب التعليم العالي في العلوم والرياضيات والهندسة كنسبة من جميع طلاب التعليم العالي
- ٤٢- الهواتف الثابتة لكل ألف شخص
- ٤٣- المشتركون في الهاتف الخليوي لكل ألف شخص
- ٤٤- المشتركين في خدمة الانترنت لكل ألف شخص
- ٤٥- براءة الاختراع الممنوحة للمقيمين (لكل مليون شخص)
- ٤٦- الإنفاق على الأبحاث والتنمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
- ٤٧- العاملون في الأبحاث والتنمية لكل مليون شخص

- ٤٨- الناتج المحلي الإجمالي
- ٤٩- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
- ٥٠- معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي
- ٥١- معدل التغير السنوي في دليل أسعار المستهلك

المحاور والأبعاد

التبقي : التقدم والنكسات

الأزمات والتحديات الصحية الرئيسية كونياً

اكتساب المعرفة

التبقي: التقدم والنكسات

الإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق بالمدارس

التقنية: الانتشار والابتكار

إمكانية الوصول إلى الموارد الرئيسية

لمستوى معيشة لائق

الأداء الاقتصادي

المحاور والأبعاد	المؤشرات المرتبطة برصد التقدم
اللامساواة في الدخل أو الاستهلاك	٥٢- الحصة من الدخل أو الاستهلاك ٥٣- نصيب أغنى ٢٠% إلى أفقر ٢٠% ٥٤- واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ٥٥- صادرات السلع والخدمات ٥٦- صادرات المواد الأولية كنسبة من صادرات البضائع ٥٧- صادرات المواد المصنعة كنسبة من صادرات البضائع ٥٨- صادرات منتجات التقنية العالية كنسبة من ص البضائع ٥٩- معدلات التجارة ٦٠- صافي مساعدات التنمية الرسمية الموزعة ٦١- مساعدات التنمية الرسمية للخدمات الاجتماعية الأساسية ٦٢- مساعدات التنمية الرسمية للفرد من البلد المانح ٦٣- مساعدات التنمية الرسمية لبلدان الأقل نمواً ٦٤- مساعدات التنمية الرسمية الثنائية غير المقيدة ٦٥- مساعدات التنمية الرسمية المتلقاه ٦٦- صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ٦٧- خدمات الديون ٦٨- الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٦٩- الإنفاق العام على الصحة ٧٠- الإنفاق العسكري ٧١- العاطلون عن العمل (بالآلاف) ٧٢- معدلات البطالة (ذكور وإناث) ٧٣- معدل البطالة لدى الشباب (ذكور وإناث) ٧٤- البطالة طويلة المدى كنسبة من مجموع البطالة
هيكلية التجارة	
مسؤوليات البلدان الغنية: المعونات	
تدفقات المعونة، رأس المال الخاص، الدين	
الأولويات في الإنفاق العام	
البطالة	
الطاقة والبيئة	٧٥- استهلاك الوقود التقليدي(%) من الطاقة الإجمالية المطلوبة) ٧٦- استهلاكات الكهرباء للفرد بالكيلوات ٧٧- الناتج المحلي الإجمالي لكل وحدة استهلاكات طاقة ٧٨- انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ٧٩- التصديق على اتفاقيات بيئية
حماية الأمن السخصي	٨٠- الأشخاص المشردون داخل أوطانهم (بالآلاف) ٨١- اللاجئين ٨٢- عمليات تحويل الأسلحة التقليدية ٨٣- مجموع القوات المسلحة

المؤشرات المرتبطة برصد التقدم	المحاور والأبعاد
٨٤- معدل الجريمة	ضحايا الجريمة
٨٥- ضحايا الجريمة (سرقة، سلب، اعتداء جنسي، رشوة... الخ) كنسبة من المجموع	تمكين المرأة
٨٦- المقاعد النيابية(البرلمان)التي تشغلها النساء	
٨٧- نسبة النساء من المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين كنسبة من المجموع	
٨٨- نسبة النساء من المهنيين والعاملين التقنيين	
٨٩- نسبة الدخل التقديري للإناث إلى الدخل التقديري للذكور	
٩٠- النشاط الاقتصادي للإناث من عمر ١٥ سنة فما فوق	
٩١- نسبة النساء في الإدارات الحكومية كنسبة من المجموع	

٢ - قائمة مؤشرات برنامج الأمم المتحدة لمؤشرات التنمية المستدامة عام ١٩٩٥م^١

المؤشرات المرتبطة برصد التقدم	المحاور والأبعاد السكان والاجتماع
١ - معدلات النمو السكاني	الديموغرافية والسكان
٢ - معدل الخصوبة الكلي	
٣ - الإناث لكل ألف رجل من قوة العمل	
٤ - دليل الفقر البشري	مقياس الحياة، العمالة، الفقر والبطالة
٥ - معدلات العمالة	
٦ - معدلات القيد بالتعليم قبل الجامعي	
٧ - الإنتاج في السلع الثقافية	
٨ - الاختلافات في معدلات القيد بالمدارس بين ذكور والإناث.	دعم الثقافة والتعليم والوعي العام والتدريب
٩ - مشاركة التمويل الخاص والعام المخصص للتدريب المهني.	
١٠ - الأنفاق لحماية وتحسين قيمة الطبيعة والثقافة والميراث التاريخي	
١١ - العمر المتوقع عند الولادة	
١٢ - الحصول على مياه صالحة للشرب	الصحة والصحة العامة
١٣ - معدلات الوفيات عند الأطفال.	
١٤ - الاستهلاك السنوي للطاقة للسكان	
١٥ - عدد مستخدمي العربيات لكل ١٠٠ نسمة	أنماط الاستهلاك والإنتاج
١٦ - خطوط التليفون الرئيسية لكل ١٠٠ نسمة	
١٧ - نسبة توزيع استهلاكات الغذاء للدخل	
	الأراضي والمسطحات المأوى والنظم الحضرية
١٨ - معدل النمو لسكان الحضر	
١٩ - نقص الأراضي الزراعية نتيجة للتحضر	
٢٠ - معدلات التعمير	
٢١ - نصيب الفرد من مساحة الأرض	
٢٢ - التغيرات الديموغرافية في المناطق الجبلية.	المناطق الريفية، الجافة، الجبال والمنطقة الداخلية
٢٣ - البرامج الحالية المتعلقة بأقل تأييد المناطق الريفية	
٢٤ - مساحة الغابات	محرابة إزالة الغابات
٢٥ - مساحة الغابات المحمية	
٢٦ - دليل استغلال موارد الغابة	
٢٧ - الشريط الساحلي الصناعي / إجمالي خط الساحل	المناطق الساحلية
٢٨ - عدد السياح لكل كم من الشريط الساحلي	
٢٩ - عدد مراسي السفن في موانئ رياضة اليخوت	
٣٠ - النمو السكاني في منطقة ساحل البحر الأبيض المتوسط	
٣١ - كثافة السكان في المنطقة الساحلية	
٣٢ - تآكل الشريط الساحلي	
٣٣ - حماية المنطقة الساحلية	

^١) Line Briguglio, sustainability indicator "the blue plan list of indicator for sustainable development" p1-4

المؤشرات المرتبطة برصد التقدم	المحاور والأبعاد
٣٤ - مرور ناقلة بترول	حماية البحار
٣٥ - النوعية العالمية للمياه الساحلية	
٣٦ - كثافة النفايات الصلبة المذابة في البحر	
٣٧ - نوعية المياه الساحلية في بعض النقاط الساخنة الرئيسية	
٣٨ - نوعية البيئة البيوفيزيائية	
٣٩ - حماية الأنظمة البيئية الخاصة	
٤٠ - برنامج المتابعة الحالية المتعلقة بالمدخلات الملوثة	
٤١ - معدل معالجة النفايات المائية	
٤٢ - نسبة أجهزة الميناء في تخفيف الإجراءات	
٤٣ - نسب توزيع الناتج المحلي الإجمالي (الزراعة، الصناعة، الخدمات)	الأنشطة الاقتصادية والاستدامة
٤٤ - الاستثمارات الأجنبية المباشرة	الاقتصاد العالمي "التعاون الدولي الهادف"
٤٥ - الدين الخارجي / الناتج المحلي الإجمالي	
٤٦ - الانخار / الاستثمار	
٤٧ - العجز العام / الناتج المحلي الإجمالي	
٤٨ - الدفعات الحالية / الناتج المحلي الإجمالي	
٤٩ - توزيع العمالة (زراعة، صناعة، خدمات)	
٥٠ - استعمال مبيدات الحشرات الزراعية	دعم التنمية الزراعية
٥١ - استعمال الأسمدة لكل هكتار من الأراضي الزراعية	
٥٢ - الأراضي القابلة للزراعة المسقية	
٥٣ - المياه المطلوبة للزراعة لكل أرض مروية	
٥٤ - الأراضي الصالحة للزراعة لكل فرد من السكان	
٥٥ - معدل اعتماد الغذاء	
٥٦ - المتوسط السنوي لمحصول القمح	
٥٧ - كفاءة استعمال مياه الري	
٥٨ - القيمة بالأسعار الثابتة	الصيد،
٥٩ - عدد ومتوسط قوة مراكب الصيد	
٦٠ - إنتاج الأسماك لكل مجموعات واسعة النوع	
٦١ - المنصرف العام في متابعة مخزون الأسماك	
٦٢ - إنتاج الثقافة المائية	
٦٣ - الانبعاثات الصناعية في المياه	التعدين والصناعة
٦٤ - كثافة استعمال المادة	
٦٥ - عدد المناجم والأحمال المؤهلة بعد الاستغلال	

المحاور والأبعاد	المؤشرات المرتبطة برصد التقدم
الخدمات والتجارة	٦٦- توزيع TUMOVER للتجارة طبقاً لعدد المستخدمين ٦٧- نصيب الخدمات التجارية من المشاريع ٦٨- التشريعات الحالية على الأسواق الكبيرة المنشأة
الطاقة	٦٩- كثافة الطاقة ٧٠- توازن الطاقة ٧١- نصيب الاستهلاك من مصادر الطاقة القابلة للتجديد
النقل	٧٢- متوسط المسافة المغطاة لكل سيارة مسافر سنوياً ٧٣- هيكل النقل بالوسيلة ٧٤- كثافة شبكة الطرق ٧٥- نصيب النقل الجماعي
السياحة	٧٦- عدد الليالي لكل ١٠٠ نسمة ٧٧- عدد المساكن الموسمية إلى إجمالي عدد المساكن ٧٨- عدد الأسرة لكل ١٠٠ نسمة ٧٩- المنصرف العام في تنمية السياحة ٨٠- عدد السياح الدوليين لكل ١٠٠ نسمة ٨١- نصيب السياحة الوافدة من الصادرات ٨٢- توازن العملة بسبب الأنشطة السياحية ٨٣- المنصرف العام في حماية المواقع السياحية
البيئة	٨٤- دليل استغلال المصادر القابلة للتجديد ٨٥- دليل إنتاج المياه الغير مستدامة ٨٦- نصيب توزيع المياه لا يتوافق إلى المعايير النوعية ٨٧- دليل نوعية المياه العالمي ٨٨- نصيب جمع ومعالجة المياه القذرة بنظام تصريف مياه المجاري ٨٩- الأدوات الاقتصادية الحالية لاستعادة تكلفة المياه من القطاعات المختلفة ٩٠- كفاءة استعمال المياه الصالحة للشرب ٩١- نصيب معالجة المياه الصناعية القذرة في الموقع ٩٢- معدل استغلال الأراضي ٩٣- تغير استعمالات الأراضي ٩٤- تغيير الأراضي الصالحة للزراعة ٩٥- مساحة الأراضي الرطبة ٩٦- عدد السلاحف المصطادة سنوياً ٩٧- نصيب أسطول الصيد من استعمال المركب ٩٨- الأنواع المهددة ٩٩- إجمالي المنصرف لإدارة المناطق المحمية
التربة، النباتات والتصحّر	
التنوع البيولوجي والبيئة	

المؤشرات المرتبطة برصد التقدم	المحاور والأبعاد
<p>١٠٠- توليد النفايات الصلبة للبلدية</p> <p>١٠١- توليد النفايات الخطرة</p> <p>١٠٢- مدخلات ومخرجات النفايات الخطرة</p> <p>١٠٣- توليد النفايات الصلبة الصناعية</p> <p>١٠٤- أرضي لوثت بالنفايات الخطرة</p> <p>١٠٥- توزيع نفايات البلدي</p> <p>١٠٦- الحد الأدنى لإنتاج النفايات</p> <p>١٠٧- دليل تحسن كلفة نفايات البلدية</p> <p>١٠٨- اتجاه نفايات الأسر المعيشية</p> <p>١٠٩- معدل تجميع النفايات من الأسر المعيشية</p> <p>١١٠- انبعاثات غازات البيت الزجاجي</p> <p>١١١- انبعاثات أكسيد الكبريت</p> <p>١١٢- انبعاثات أكسيد النيتروجين</p> <p>١١٣- استهلاك الأوزون الذي سينفذ المواد</p> <p>١١٤- تردد الزيادة على المعيار الجوي</p> <p>١١٥- المنصرف على إقاص تلوث الهواء</p> <p>١١٦- نصيب استهلاك الوقود النظيف من إجمالي استهلاك وقود المحركات</p> <p>١١٧- نصيب تكتل أكثر من ١٠٠٠٠٠ ساكن مجهزون بأي شبكة مراقبة تلوث هواء</p> <p>١١٨- عدد المناطق ذات المخاطر العالية</p> <p>١١٩- الآثار الاقتصادية من الكوارث الطبيعية</p> <p>١٢٠- المناطق المحترقة سنويا</p> <p>١٢١- خطط التدخل الحالية</p>	<p>الصلب، الصناعة والمخاطر النفايات</p> <p>نوعية الهواء</p> <p>الأخطار الطبيعية والتكنولوجية</p>
<p>١٢٢- عدد الموظفين المباشر المرتبطين بالبيئة</p> <p>١٢٣- عدد الجمعيات المتعلقة بالبيئة أو التنمية المستدامة</p> <p>١٢٤- عدد المشاريع العاملة في عمليات إدارة البيئة</p> <p>١٢٥- المنصرف العام في حماية البيئة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي</p> <p>١٢٦- الخطط الحالية الوطنية للبيئة واستراتيجيات التنمية المستدامة</p> <p>١٢٧- عدد الإدارات المحلية المتبنية جداول أعمال ٢١</p>	<p>التنمية المستدامة : الممثلون والسياسات ممثلون التنمية المستدامة</p> <p>سياسات واستراتيجيات التنمية المستدامة</p>
<p>١٢٨- نسبة انفتاح الناتج المحلي الإجمالي</p> <p>١٢٩- معدل الهجرة الصافي</p> <p>١٣٠- مساعدة التطوير العام المدعومة من الخارج</p>	<p>التبادل والتعاون في البحر الأبيض المتوسط التجارة الدولية، منطقة التجارة الحرة والبيئة تبادل بين دول البحر الأبيض المتوسط التعاون في مجال البيئة والتنمية المستدامة</p>

٣ - قائمة مؤشرات برنامج المؤئل للمؤشرات الحضرية عام ١٩٩٦م

مجموعة المؤشرات الشاملة	المحاور والمؤشرات الرئيسية
	بيانات الخلفية العامة
	١ - استعمالات الأراضي
	٢ - السكان حسب النوع
	٣ - معدل النمو السكاني
	٤ - الأسر التي تعيلها أمراه
	٥ - متوسط حجم الأسرة
	٦ - معدل التكوين الأسري
	٧ - توزيع الدخل للأسر
	٨ - الناتج المحلي للفرد بالمدينة
	٩ - نوع حيازة المسكن
	التنمية الاجتماعية الاقتصادية
	١٠ - الأسر الفقيرة
	١١ - العمالة غير الرسمية
	١٢ - نصيب الفرد من أسرة المستشفيات
	١٣ - وفيات الأطفال
	١٤ - فصول المدرسة
	١٥ - معدلات الجريمة
١ - معدل المواليد والوفيات	
٢ - معدلات الهجرة	
٣ - أنواع الأسر المعيشية	
٤ - المصروفات الأسرية	
٥ - نوعية المسكن	
الفقر	
٦ - أمية الفقراء	
٧ - الطاقة اليومية للفقير بالكيلوجول	
٨ - سوء تغذية الأطفال دون الخامسة	
٩ - شبكة الأمان الاجتماعي	
العمالة (التوظيف)	
١٠ - معدلات البطالة حسب الجنس	
١١ - نمو العمالة	
١٢ - عمالة الأطفال	
١٣ - تغطية الحد الأدنى من الأجور	
الإنتاجية	
١٤ - الاستثمارات بالمدينة	
١٥ - أنشطة المطار	
الصحة والتعليم	
١٦ - الإنفاق على الخدمات الاجتماعية	
١٧ - متوسط العمر المتوقع عند الميلاد	
١٨ - معدلات القيد بالمدارس	
١٩ - خريجو المدارس الثانوية	
التكامل الاجتماعي	
٢٠ - اللاجئون	
٢١ - الوفيات بسبب العنف	

مجموعة المؤشرات الشاملة	المحاور والمؤشرات الرئيسية
<p>الوصول وقابلية التحمل</p> <p>٢٢ - تكلفة التوصيلات للأسرة</p> <p>المياه</p> <p>٢٣ - مصادر المياه</p> <p>٢٤ - الإغالة على الإمداد بالمياه</p> <p>٢٥ - تسريبات المياه</p> <p>الصرف الصحي</p> <p>٢٦ - التخلص من مياه المجاري</p> <p>٢٧ - المراحيض العامة</p> <p>الكهرباء</p> <p>٢٨ - تكلفة الاستهلاك</p> <p>٢٩ - الفاقد في الخط</p> <p>٣٠ - نسبة قدرة التحمل</p> <p>الهاتف</p> <p>٣١ - معدل اكتمال المكالمات الهاتفية</p> <p>عمليات البنية التحتية</p> <p>٣٢ - التشغيل إلى نسب الموظفين</p> <p>٣٣ - التوصيلات الجديدة إلى نسب الموظفين</p> <p>٣٤ - الإيرادات من معدل تكلفة التشغيل</p>	<p>البنية التحتية</p> <p>١٦ - مستوى توصيلات المنازل</p> <p>١٧ - إتاحة الحصول على المياه</p> <p>١٨ - استهلاكات المياه</p> <p>١٩ - السعر الوسيط للمياه</p>
<p>عامة</p> <p>٣٥ - ضحايا النقل</p> <p>٣٦ - سعر الوقود</p> <p>٣٧ - نصيب ميزانية الأسرة من التنقل</p> <p>٣٨ - استهلاكات الوقود في النقل</p> <p>الطرق التحتية</p> <p>٣٩ - أطوال الطرق لكل عربة</p> <p>٤٠ - ازدحام الطرق</p> <p>مركبات الطريق</p> <p>٤١ - المركبات الغير مطابقة لمعايير الانبعاث</p> <p>٤٢ - استهلاك وقود السيارة</p> <p>٤٣ - قتلى المشاة</p> <p>النقل العام</p> <p>٤٥ - الجمهور ومقاعد النقل الجماعي</p> <p>٤٦ - تكلفة الاسترداد من الأجور</p>	<p>النقل والمواصلات</p> <p>٢٠ - وسيلة الانتقال</p> <p>٢١ - زمن الرحلة</p> <p>٢٢ - الصرف على بناء الطرق</p> <p>٢٣ - ملكية السيارة</p>

مجموعة المؤشرات الشاملة	المحاور والمؤشرات الرئيسية
<p>التمويل المحلي</p> <p>٤٧ - التغيير الحقيقي لكل فرد في الإيراد الإجمالي</p> <p>٤٨ - التغيير الحقيقي لكل فرد من مصادر الدخل الخاص</p> <p>المشاركة المحلية</p> <p>٤٩ - الانتخاب وترشيح أعضاء المجلس</p> <p>٥٠ - نسبة مشاركة الناخبين</p> <p>٥١ - عدد الجمعيات لكل ١٠ آلاف من السكان</p> <p>٥٢ - مدى تدخل المواطنين في القرارات التخطيطية</p> <p>٥٣ - الأحياء الغير المركزية</p>	<p>المحليات</p> <p>٢٤ - مصادر الدخل الرئيسية</p> <p>٢٥ - نصيب الفرد من رأس المال المنصرف</p> <p>٢٦ - نسبة رسوم الخدمة في الإدارة</p> <p>٢٧ - عدد العاملين المحليين</p> <p>٢٨ - نسبة الأجور في الميزانية</p> <p>٢٩ - نسبة الإتفاق علي تعاقدات المحليات</p> <p>٣٠ - المستوى الحكومي للخدمات المقدمة</p> <p>٣١ - سيطرة الحكومة المركزية</p>
<p>نوعية الهواء</p> <p>٥٤ - تركيز تلوث الهواء</p> <p>٥٥ - الإشعاعات لكل فرد</p> <p>٥٦ - وفيات الجهاز التنفسي</p> <p>المياه</p> <p>٥٧ - نسبة BOD المزالة</p> <p>٥٨ - تكلفة معالجة مياه المجاري</p> <p>٥٩ - جدول منسوب المياه الجوفية</p> <p>٦٠ - تدوير مياه المجاري</p> <p>٦١ - مستوى المعالجة</p> <p>النفايات الصلبة</p> <p>٦٢ - النفايات القابلة للتفسيخ</p> <p>٦٣ - معدل التدوير</p> <p>٦٤ - متوسط تكلفة التخلص من النفايات</p> <p>٦٥ - تكلفة الاسترداد</p> <p>٦٦ - توليد النفايات الصناعية</p> <p>نضوب المصادر</p> <p>٦٧ - نصيب الفرد من استعمال الطاقة</p> <p>٦٨ - استعمال الفحم</p>	<p>إدارة البيئة</p> <p>٣٢ - نسبة النفايات السائلة</p> <p>٣٣ - توليد النفايات الصلبة</p> <p>٣٤ - طرق التخلص من النفايات الصلبة</p> <p>٣٥ - الجمع المنتظم للنفايات الصلبة</p> <p>٣٦ - المباني المدمرة.</p>

مجموعة المؤشرات الشاملة

- ٦٩ - استعمال الطاقة المتجددة
- ٧٠ - إستهلاكات المواد الغذائية
- تخفيف الكارثة
- ٧١ - كارثة أخلاقية
- ٧٢ - مساكن على أراضي هشة
- ٧٣ - حوادث العمل القاتلة
- التحسين الحضري
- ٧٤ - المسطحات الخضراء
- ٧٥ - قائمة بالآثار الباقية

المحاور والمؤشرات الرئيسية

تابع إدارة البيئة

الإسكان (المأوى)

- الإسكان الرخيص والكافي
- ٧٦ - قابلية تحمل الرهن
- ٧٧ - الإنفاق السكني الزائد
- ٧٨ - النصيب الاقتصادي من المساكن
- ٧٩ - تكاليف الإجراء
- ٨٠ - الازدحام
- ٨١ - الأسرة لكل مسكن
- ٨٢ - الإسكان الغير ملائم
- ٨٣ - النقش الداخلي
- ٨٤ - إسكان واضعي اليد
- ٨٥ - المتشردين
- ٨٦ - الامتلاك بوضع اليد حسب الجنس
- ٨٧ - المساكن الشاغرة
- ٨٨ - الماء الريفي /الاتصال بالكهرباء
- ٨٩ - الإسكان الريفي الدائم
- ٩٠ - ملكية المنازل الريفية
- ٩١ - تكلفة البيت الريفي للدخل
- توفير المسكن
- ٩٢ - توفير الأرض
- ٩٣ - مضاعفة رخصة تخطيط بناء

- ٣٧ - معدل سعر المنزل للدخل
- ٣٨ - معدل إيجار المنزل للدخل
- ٣٩ - نصيب الفرد من مساحة المنزل
- ٤٠ - المباني الدائمة (الثابتة)
- ٤١ - المباني التي تستوفي الشروط

- ٤٢ - مضاعفة تطوير الأراضي
- ٤٣ - الإنفاق على البنية التحتية
- ٤٤ - نسبة الرهن من الائتمان
- ٤٥ - معدل إنتاج الوحدات السكنية لكل ألف من السكان
- ٤٦ - الاستثمار في المسكن

مجموعة المؤشرات الشاملة	المحاور والمؤشرات الرئيسية تابع الإسكان (المأوى)
٩٤ - صفقات الأراضي الرسمية	
٩٥ - زمن التنمية	
٩٦ - تكلفة الاسترداد	
٩٧ - حجم أدنى قطعة	
٩٨ - متابعة الأراضي المنمأة	
٩٩ - نسبة الرصيد للقيمة الحقيقية	
١٠٠ - القروض السكنية	
١٠١ - الرهن	
١٠٢ - نسبة المتأخرات	
١٠٣ - قروض رهن النساء	
١٠٤ - تكلفة الإنشاء	
١٠٥ - زمن الإنشاء	
١٠٦ - معدل الإنتاج في الموقع	
١٠٧ - تكثيف الصناعة	
١٠٨ - العمالة	
١٠٩ - أجور العمال	
١١٠ - النسبة الضريبية الفعالة لامتلاك الأراضي	
١١١ - النفقات السكنية الصافية بالحكومة	
١١٢ - نسبة ضريبة الملكية	
١١٣ - المخزون من المسكن الشعبي	
١١٤ - المخزون من العام المخصص	
١١٥ - معدل إنتاج المسكن الشعبي	
١١٦ - الإيجار الاجتماعي للدخل	
١١٧ - زمن الانتظار	
١١٨ - تشغيل الإعانات المالية	
١١٩ - التكاليف الإدارية	
١٢٠ - إدارة المستأجر	
١٢١ - مراقبة الإيجار	
١٢٢ - طرد المستأجر المتأخر	
١٢٣ - تأمين الإيجار	
١٢٤ - الإخلاءات	

٤ - قائمة مؤشرات التقييم القطري المشترك ١٩٩٩م

الأهداف	برنامج مؤشرات رصد التقييم
الدخل - الفقر	١- نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ٢- نسبة السكان الفقراء (دون خط الفقر الوطني). ٣- معدل ثغرة الفقر . { انتشار الفقر x مداه } ٤- حصة أفقر خمس (٥/١) من الاستهلاك الوطني
أمن الغذاء والتغذية	٥- نسبة الأطفال أقل من خمس سنوات والذين يعانون من سوء التغذية ٦- % السكان تحت المستوى الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية ٧- % صرف الأسر الفقيرة على الغذاء
تغذية محسنة للأطفال	٨- % السكان المخدومة بخدمات العناية الصحية الأولية. ٩- معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى البالغين ١٠- انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى النساء الحوامل تحت ٢٥ سنة الذين يتلقى العناية قبل الولادة في المدن الكبيرة / المناطق الحضرية الرئيسية ١١- معدل وفيات الأطفال الرضع ١٢ - معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة
زيادة أمن الغذاء	١٣- نسبة وفيات الأمهات ١٤- نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي صحة من ذوي الاختصاص ١٥- نسبة انتشار موانع الحمل
الصحة والوفيات	١٦- نسبة الأطفال أقل من سنة المحصنين ضد الحصبة ١٧- نسبة الأطفال أقل من ١٥ سنة ويعملون
الرعاية الصحية المحسنة	١٨- معدل القيد بالتعليم الابتدائي ١٩- الاستمرار في التعليم الابتدائي (الطلاب الذين يدخلون الصف الأول ويصلون للصف الخامس) ٢٠- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين ٢١- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٢٤ سنة
خفض فيروس نقص المناعة البشرية / الايدز	٢٢- نسبة الإناث للذكور في التعليم الثانوي. ٢٣- نصيب المرأة في المشاركة بالأنشطة المهنية غير الزراعية ٢٤- نسبة مقاعد المرأة في الحكومة الوطنية، ضمن ذلك البرلمان
خفض وفيات الأطفال الرضع	٢٥- التوظيف إلى السكان من نسبة العمار العاملة ٢٦- معدل البطالة ٢٧- نسبة وظائف القطاع الرسمي من إجمالي الوظائف ٢٨- معدل الإعالة
خفض وفيات الأطفال دون الخامسة	
الصحة الإيجابية	
تحسين صحة الأمهات وخفض وفيات الأمومة	
الطلب المتزايد لتحديد النسل	
الصحة الأطفال والرفاهية	
تحسين صحة الأطفال	
خفض عمالة الأطفال	
التعليم	
زيادة الالتحاق بالتعليم الأساسي	
زيادة معرفة القراءة والكتابة	
مساواة جنس وتمكين المرأة	
مساواة الجنس في التعليم	
مساواة الجنس في التوظيف	
تمكين المرأة سياسياً	
التوظيف والإعالة المستمرة	
خلق العمالة المتكاملة	

٥ - قائمة مؤشرات برنامج مؤشرات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠٠٠م

برنامج مؤشرات رصد التقدم	الأهداف والغايات المحددة في إعلان الألفية
	الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع
١- نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ١-أ- نسبة السكان الفقراء (النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر الوطني). ٢- معدل ثغرة الفقر . { انتشار الفقر × مده } ٣- حصة أفقر خمس (٥/١) من الاستهلاك الوطني ٤- عدد الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة من العمر ٥- نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية	الغاية ١: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم بنسبة النصف ، في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥
٦- صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي ٧- نسبة عدد التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس (ب) ٨- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٢٤ سنة	الغاية ٢: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون الجوع في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥
	الهدف ٢: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي
	الغاية ٣: ضمان تمكن الأطفال في كل مكان، الذكور والإناث منهم على حد سواء، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥
٩- نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي ١٠- نسبة الإناث إلى الذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة بين سن ١٥ و٢٤ سنة ١١- حصة النساء من الوظائف المدفوعة الأجر في القطاع الزراعي ١٢- نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية	الغاية ٤: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥؛ وبالنظر إلى جميع مراحل التعليم ، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥
	الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
١٣- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ١٤- معدل وفيات الرضع ١٥- نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة، الملقحين ضد الحصبة	الغاية ٥: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة الثلثين في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥
١٦- نسبة وفيات الأمهات ١٧- نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي صحة مؤهلين	الهدف ٤: تخفيض معدل وفيات الأطفال
١٨- انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الحوامل اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٢٤ عاماً ١٩- معدل استخدام الرفال من معدل انتشار وسائل منع الحمل ١٩- أ- استخدام الرفال في أحر وصال جنسي شديد التعرض للخطر ١٩- ب- النسبة المئوية للسكان من الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً، الذين تتوفر لديهم معرفة صحيحة، شاملة لفيروس الإيدز (د) ٢٠- نسبة مواظبة اليتمى على المدارس إلى مواظبة غير الميتمين من الفئة العمرية ١٠-١٤ عاماً.	الغاية ٦: تحسين صحة الأمهات الغاية ٦: تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥
	الهدف ٥: تحسين صحة الأمهات
	الغاية ٧: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض
	الغاية ٧: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ وبدء تقليصه اعتباراً من هذا التاريخ .

ملحق (٢): قوائم برامج تصميم وتطبيق المؤشرات الدولية

برنامج مؤشرات رصد التقدم

- ٢١- معدلات انتشار الملاريا والوفيات بسببها
- ٢٢- نسبة سكان المناطق المعرضة لخطر الملاريا ، الذين يتخذون تدابير فعالة للوقاية من الملاريا ، وعلاجها
- ٢٣- معدلات الانتشار والوفيات المرتبطة بالسل
- ٢٤- عدد حالات السل التي تم اكتشافها وشفؤها تحت المراقبة، في إطار نظام علاجي قصير الفترة

- ٢٥- نسبة مساحة الأراضي المكسوة بغابات
- ٢٦- نسبة مساحة الأراضي المحمية للمحافظة على التنوع البيولوجي إلى مجموع مساحات الأراضي
- ٢٧- وحدات الطاقة المستخدمة (تعادل الوحدة ١ كلغ من النفط) مقابل دولار واحد من الناتج المحلي الإجمالي
- ٢٨- انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (نصيب الفرد) (بالإضافة إلى رقمين لتلوث الغلاف الجوي العالمي: نفاذ طبقة الأوزون وتراكم غازات الاحتباس الحراري عالمياً)
- ٢٩- نسبة أعداد السكان الذين يستخدمون أنواع الوقود الصلبة
- ٣٠- نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول باطراد على مصدر محسن للماء، في الحضر والريف
- ٣١- نسبة سكان الحضر والريف الذين يمكنهم الانتفاع بصرف صحي محسن

- ٣٢- نسبة الأسر المعيشية التي يمكنها الحصول على حيازة آمنة

يتم رصد بعض المؤشرات الواردة في القائمة أدناه بصورة منفصلة بالنظر إلى أقل البلدان نموا وإفريقيا والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية النامية الصغيرة

المساعدة الإنمائية الرسمية

- ٣٣- صافي المساعدة الإنمائية الرسمية ، إجمالاً والمقدم منها لأقل البلدان نموا ، كنسبة مئوية إلى إجمالي الدخل القومي للجهات المانحة للجنة المساعدة الإنمائية
- ٣٤- نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الجهات المانحة للجنة المساعدة الإنمائية إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي - الرعاية الصحية الأولية - التغذية والمياه المأمونة والصرف الصحي)
- ٣٥- نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية غير المشروطة ، التي تقدمها الجهات المانحة للجنة المساعدة الإنمائية / منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
- ٣٦- المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها البلدان غير الساحلية كنسبة إلى دخلها الوطني الإجمالي.
- ٣٧- المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها الدول الجزرية النامية الصغيرة كنسبة إلى دخلها الوطني الإجمالي .

النفاذ إلى السوق

- ٣٨- نسبة إجمالي واردات البلدان المتقدمة (حسب قيمتها وباستثناء الأسلحة) من البلدان النامية ومن أقل البلدان نموا ، المسموح بإدخالها معفاة من الرسوم.

الأهداف والغايات المحددة في إعلان الألفية

الغاية ٨: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥

الهدف ٧: ضمان توفر أسباب بقاء البيئة

الغاية ٩: دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتقليص هدر الموارد البيئية

الغاية ١٠: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة، والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥

الغاية ١١: أن يكون قد تحقق، بحلول عام ٢٠٢٠، تحسن ملموس في ١٠٠ مليون على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة

الهدف ٨: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

الغاية ١٢: المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقييد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز . ويشمل ذلك التزاماً بالحكم الصالح والتنمية والحد من الفقر على الصعيدين الوطني والدولي .

الغاية ١٣: مواجهة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا . ويشمل ذلك: نفاذ صادرات أقل البلدان نموا معفاة من التعريفات الجمركية ونظام الحصص، برنامج معزز لتخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالدين وإلغاء الديون الثنائية الرسمية ، وتقديم مساعدة إنمائية رسمية أسخي إلى البلدان الملتزمة بالحد من الفقر

الغاية ١٤: التصدي للاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية والدول الجزرية النامية الصغيرة (عن طريق برنامج العمل الخاص بالتنمية المستدامة للدول الجزرية النامية الصغيرة ونتيجة الدورة الاستثنائية والعشرين للجمعية العامة) .

الغاية ١٥: معالجة مشاكل ديون البلدان النامية معالجة شاملة باتخاذ تدابير وطنية ودولية لجعل الديون قابلة للتحمل على المدى البعيد.

ملحق (٢): قوائم برامج تصميم وتطبيق المؤشرات الدولية

الأهداف والغايات المحددة في إعلان الألفية	برنامج مؤشرات رصد التقدم
	٣٩- متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة على منتجات البلدان النامية الزراعية وعلى الملابس ٤٠- تقدير إعانات الدعم الزراعي المقدم لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي. ٤١- نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبناء القدرات التجارية
	القدرة على تحمل الدين ٤٢- العدد الإجمالي للبلدان التي بلغت مرحلة اتخاذ قرار بشأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومرحلة الاستيفاء ٤٣- تخفيف عبء الديون الملتمزم به في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ٤٤- خدمة الدين كنسبة مئوية إلى الصادرات من السلع والخدمات
الغاية ١٦: التعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملاً لائقاً ومنتجاً	٤٥- معدلات البطالة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٢٤ عاماً موزعة حسب النوع الاجتماعي المجموع
الغاية ١٧: التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية.	٤٦- نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة بصورة مستدامة
الغاية ١٨: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيا الجديدة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .	٤٧- عدد خطوط الهاتف الثابت والهاتف الجوال لكل ١٠٠ نسمة ٤٨- عدد الحواسيب الشخصية المستخدمة محسوبة لكل ١٠٠ نسمة ٤٨-أ- عدد مستخدمي الإنترنت بالنسبة إلى ١٠٠ من السكان

٦ - قائمة مؤشرات برنامج مؤشرات مدن العالم عام ٢٠٠٧م³

مؤشرات المدن العالمية	محاور التركيز
	خدمات المدينة
<ul style="list-style-type: none"> النسبة المئوية للأطفال الذين أتوا التعليم الابتدائي والثانوي: معدل البقاء النسبة المئوية للأطفال في سن الدراسة المقيدون في المدارس (حسب النوع) نسبة الطلبة إلى المدرسين 	التعليم
<ul style="list-style-type: none"> النسبة المئوية لسكان المدن الذين يحصلون على إمدادات كهربائية رسمية مجمّل نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء نصيب المستهلك كل سنة من عدد مرات انقطاع الكهرباء ومدة كل منها 	الطاقة
<ul style="list-style-type: none"> نسبة مدفوعات خدمة الدين الضرائب المحصلة كنسبة مئوية من مبالغ الضرائب الواجبة الدفع دخول موارد مملوكة كنسبة مئوية من إجمالي الدخل الإنتفاق الرأسمالي كنسبة مئوية من إجمالي الإنتفاق 	التمويل
<ul style="list-style-type: none"> عدد رجال الإطفاء لكل 100 ألف من السكان عدد الوفيات المتصلة بالحرائق لكل 100 ألف من السكان زمن استجابة إدارة الإطفاء للمكالمة الأولى 	الاستجابة للحرائق والطوارئ
<ul style="list-style-type: none"> المساءلة والشفافية النسبة المئوية للنساء والأقليات إلى مجموع القوة العاملة في جهاز الحكم المحلي للمدينة 	نظام الإدارة العامة
<ul style="list-style-type: none"> معدل الوفيات دون الخامسة لكل 1000 ولادة حية التطعيم للوقاية من أمراض الطفولة المعدية عدد أسرة المستشفيات لكل 100 ألف من السكان عدد الأطباء لكل 100 ألف من السكان 	الصحة
<ul style="list-style-type: none"> نصيب الفرد بالتر مربع من مساحة مرافق الترفيه العامة إنتفاق المدينة على الترفيه العام كنسبة مئوية من الميزانية العامة للمدينة 	الترفيه
<ul style="list-style-type: none"> عدد جرائم القتل لكل 100 ألف من السكان عدد ضباط الشرطة لكل 100 ألف من السكان معدل جرائم العنف لكل 100 ألف من السكان 	السلامة
	الخدمات الاجتماعية
<ul style="list-style-type: none"> النسبة المئوية لسكان المدينة الذين يحصلون على خدمة جمع النفايات الصلبة بصورة دورية النسبة المئوية للنفايات الصلبة: التي يتم التخلص منها في مدافن القمامة الصحية/حرقها في محارق معدة خصيصا لذلك، أو تحرق في العراء/يتخلص منها في مدفن قمامة مكشوف/يعاد تدويرها/طريقة أخرى. مجمّل نصيب الفرد من تولد الخلفات الصلبة 	النفايات الصلبة
<ul style="list-style-type: none"> طول شبكة النقل بالكيلومتر لكل 100 ألف من السكان نصيب الفرد من العدد السنوي لرحلات الانتقال العامة معدل الانصال عن طريق النقل التجاري الجوي (عدد وجهات النقل الجوي التجاري) متوسط سرعة السفر على الطرق الأساسية في ساعات الذروة وسائل النقل لكل 100 ألف من السكان 	النقل

مؤشرات المدن العالمية	محاور التركيز
<ul style="list-style-type: none"> تاريخ أحدث موافقة على خطة رئيسية المساحات الخضراء لكل 100 ألف من السكان الإسكان في الأماكن الخطرة 	<p>التخطيط الحضري</p> 
<ul style="list-style-type: none"> النسبة المئوية لسكان المدينة الذين يحصلون على خدمة جميع مياه الصرف النسبة المئوية لمياه الصرف التي حُصل على معالجة أولية أو ثانوية أو ثلاثية أو لا تجري معالجتها إطلاقاً 	<p>مياه الصرف</p> 
<ul style="list-style-type: none"> النسبة المئوية لسكان المدن الذين يحصلون على خدمة مياه الشرب نصيب الفرد من الاستهلاك المحلي للمياه عدد المرات التي تنقطع فيها خدمة مياه الشرب 	<p>المياه</p> 
نوعية الحياة	
<ul style="list-style-type: none"> مشاركة الناخبين (كنسبة مئوية من الناخبين الذين يحق لهم التصويت) عدد المسؤولين المحليين المنتخبين لكل 100 ألف من السكان عدد المنظمات المدنية لكل 100 ألف من السكان 	<p>المشاركة المدنية</p> 
<ul style="list-style-type: none"> عدد المؤسسات الثقافية لكل 100 ألف من السكان إنفاق المدينة على الثقافة كنسبة مئوية من الميزانية العامة للمدينة 	<p>الثقافة</p> 
<ul style="list-style-type: none"> متوسط نصيب الفرد من إنتاج المدينة معدل التوظيف من حيث العمر والجنس 	<p>الاقتصاد</p> 
<ul style="list-style-type: none"> متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بالطن 	<p>البيئة</p> 
<ul style="list-style-type: none"> النسبة المئوية لسكان المدينة الذين يعيشون في أحياء فقيرة حجم مساحة المناطق العشوائية كنسبة مئوية من مساحة المدينة وسكانها 	<p>المأوى</p> 
<ul style="list-style-type: none"> النسبة المئوية لسكان المدينة الذين يعيشون في فقر 	<p>العدالة الاجتماعية</p> 
قياس الإعداد	
<ul style="list-style-type: none"> عدد وصلات الإنترنت لكل 100 ألف من السكان عدد خطوط الهاتف (الأرضي والحمول) لكل 100 ألف من السكان 	<p>التكنولوجيا والابتكار</p> 

محاور التركيز	مؤشرات المدن العالمية
خدمات المدينة	
التعليم	<ul style="list-style-type: none"> عدد المكتبات لكل 100 ألف من السكان عدد زيارات المكتبة لكل 100 ألف من السكان الأداء في الاختبار الموحد
الطاقة	<ul style="list-style-type: none"> حصة استخدام الطاقة المتجددة من إمدادات الطاقة الأولية متوسط نصيب الأسرة المعيشية من الاستخدام المنزلي للطاقة حسب أنواع الطاقة مؤشر مجموع استخدام الطاقة
الاستجابة للحرائق والطوارئ	<ul style="list-style-type: none"> زمن استجابة الإسعاف للمكانة الأولى مؤشرات خدمات الطوارئ الطبية
نظام الإدارة العامة	<ul style="list-style-type: none"> متوسط عدد الأيام اللازمة للحصول على ترخيص ممارسة النشاط التجاري زمن الاستجابة لطلب الحصول على خدمات مؤشر الإدارة العامة للمدينة
الصحة	<ul style="list-style-type: none"> معدل الوفيات السنوي بسبب فيروس ومرض الإيدز لكل 100 ألف من السكان
الترفيه	<ul style="list-style-type: none"> مؤشر لمستويات استخدام الترفيه
السلامة	<ul style="list-style-type: none"> مفهوم السلامة
النفائات الصلبة	<ul style="list-style-type: none"> النسبة المئوية للسكان المشاركين في برنامج إعادة التدوير
النقل	<ul style="list-style-type: none"> متوسط نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق المحلي على الطرق والنقل نسبة الرحلات حسب وسائل النقل المختلفة
التخطيط الحضري	<ul style="list-style-type: none"> النسبة المئوية لقطع الأرض ذات الملكية المسجلة نسبة الوظائف إلى المساكن
مياه الصرف	<ul style="list-style-type: none"> مؤشر لفعالية معالجة مياه الصرف النسبة المئوية للطاقة الاستيعابية للمسطح المائي المتلقي المستخدم
المياه	<ul style="list-style-type: none"> النسبة المئوية لتفاقد المياه المعالجة أثناء التوزيع نوعية المياه (بالنسبة إلى المعايير الوطنية وتصانح غلي الماء) معدلات الإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق المياه
نوعية الحياة	
الثقافة	<ul style="list-style-type: none"> متوسط نصيب الفرد من حضور المناسبات الثقافية مؤشر التنافسية
الاقتصاد	<ul style="list-style-type: none"> التقييم التجاري/الصناعي كنسبة مئوية من التقييم الإجمالي الاستثمار مؤشر التنافسية
البيئة	<ul style="list-style-type: none"> عدد الأيام التي تجاوز فيها تلوث الهواء بعوالمق يقل قطرها عن 10 ميكرون مؤشر يربط نوعية الهواء بمشكلات التنفس
المأوى	<ul style="list-style-type: none"> نسبة أسعار المسكن إلى الدخل نسبة إيجارات المسكن إلى الدخل
العدالة الاجتماعية	<ul style="list-style-type: none"> تكلفة الاحتياجات الأساسية أو مقياس سلة السوق النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على مساعدة مالية حكومية مؤشر رأس المال الاجتماعي
الرفاهية الذاتية	<ul style="list-style-type: none"> مؤشر الرفاهية الذاتية (تم إعداد مؤشر تجريبي)
التكنولوجيا والابتكار	<ul style="list-style-type: none"> استثمار رأس المال المخاطر معدل انتشار خدمات النطاق العريض مؤشر الإبداع

ملحق (١٦) قضايا المأوى والعشوائيات

I- مؤشرات الحيازة وتمويل المساكن

١- مؤشر نوع الحيازة

نوع الحيازة	٢٠٠٦	١٩٩٦
تمليك ملك	<input type="text"/>	<input type="text"/>
إيجار قديم	<input type="text"/>	<input type="text"/>
حديث	<input type="text"/>	<input type="text"/>
المجموع	<input type="text"/>	<input type="text"/>
وضع يد	<input type="text"/>	<input type="text"/>
مبزة عينية هبة	<input type="text"/>	<input type="text"/>
غير مبين أخرى	<input type="text"/>	<input type="text"/>

المجموع %١٠٠

أي من هذه الأنواع يمثل الخطر الأكبر؟

ما هي النسبة المقدرة للأسر ذات نظام حيازة يمثل خطراً؟

٢- مؤشر معدل سعر الوحدة السكنية بالنسبة إلى الدخل

	٢٠٠٦	١٩٩٦
متوسط سعر الوحدة	<input type="text"/>	<input type="text"/>
متوسط قيمة الإيجار	<input type="text"/>	<input type="text"/>
متوسط الدخل السنوي للأسرة	<input type="text"/>	<input type="text"/>
متوسط دخل الأسرة المؤجرة	<input type="text"/>	<input type="text"/>
سعر الوحدة / دخل الأسرة	<input type="text"/>	<input type="text"/>
إيجار الوحدة / دخل الأسرة	<input type="text"/>	<input type="text"/>

Median annual household income

Median household income of renters

ما التغيرات التي تبديها هذه النتائج فيما يتعلق بالقدرة على تحمل الحصول على مسكن؟

٣- مؤشر التمويل

٢٠٠٦	١٩٩٦	
<input type="text"/>	<input type="text"/>	اجمالي عدد الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القروض الميسرة
<input type="text"/>	<input type="text"/>	اجمالي قيمة القروض الميسرة
<input type="text"/>	<input type="text"/>	وحدة جنية
<input type="text"/>	<input type="text"/>	اجمالي عدد الوحدات السكنية المنفذة بواسطة التمويل الذاتي
<input type="text"/>	<input type="text"/>	اجمالي قيمة التمويل الذاتي
<input type="text"/>	<input type="text"/>	وحدة جنية
<input type="text"/>	<input type="text"/>	اجمالي تمويل الوحدات المنفذة بواسطة القطاع الخاص
<input type="text"/>	<input type="text"/>	وحدة جنية

ما التغيرات التي تطرحها هذه النتائج فيما يتعلق بالحصول على قروض عقارية وغير عقارية؟

<input type="text"/>
<input type="text"/>
<input type="text"/>
<input type="text"/>
<input type="text"/>

٤- مؤشر الدعم

٢٠٠٦	١٩٩٦	
<input type="text"/>	<input type="text"/>	اجمالي عدد الوحدات المنفذة بواسطة القطاع الحكومي
<input type="text"/>	<input type="text"/>	إجمالي عدد الوحدات المدعمة
<input type="text"/>	<input type="text"/>	متوسط القيمة الكلية للوحدة
<input type="text"/>	<input type="text"/>	مقدار الدعم الحكومي
<input type="text"/>	<input type="text"/>	نسبة الدعم إلى متوسط القيمة الكلية للوحدة
<input type="text"/>	<input type="text"/>	عدد المستفيدين من الدعم
<input type="text"/>	<input type="text"/>	%

ما التغيرات التي تطرحها هذه النتائج فيما يتعلق بالدعم؟

<input type="text"/>
<input type="text"/>
<input type="text"/>
<input type="text"/>
<input type="text"/>

II- مؤشرات حالة المسكن

١- مؤشر نصيب الفرد من المساحة السكنية

٢٠٠٦	١٩٩٦	
<input type="text"/>	<input type="text"/>	إجمالي عدد السكان
<input type="text"/>	<input type="text"/>	إجمالي عدد الأسر
<input type="text"/>	<input type="text"/>	إجمالي عدد الوحدات السكنية (شاملة الخالية وغير المستغلة)
<input type="text"/>	<input type="text"/>	عدد الأسر / عدد الوحدات
<input type="text"/>	<input type="text"/>	متوسط مساحة الوحدة السكنية
<input type="text"/>	<input type="text"/>	متوسط عدد الأفراد بالوحدة
<input type="text"/>	<input type="text"/>	نصيب الفرد من المساحة السكنية
<input type="text"/>	<input type="text"/>	إجمالي الوحدات السكنية (لا تشمل الخالية وغير المستغلة)
<input type="text"/>	<input type="text"/>	عدد الأسر / عدد الوحدات
<input type="text"/>	<input type="text"/>	متوسط مساحة الوحدة السكنية
<input type="text"/>	<input type="text"/>	متوسط عدد الأفراد بالوحدة
<input type="text"/>	<input type="text"/>	نصيب الفرد من المساحة السكنية

ما التغيرات التي تطرحها هذه النتائج فيما يتعلق بنصيب الفرد من المساحة السكنية؟

٢- مؤشر مواد البناء

٢٠٠٦	١٩٩٦	
<input type="text"/>	<input type="text"/>	نصيب الفرد من المساحة السكنية
<input type="text"/>	<input type="text"/>	إجمالي عدد الوحدات السكنية A
<input type="text"/>	<input type="text"/>	إجمالي عدد الوحدات المشيدة بمواد دائمة B
<input type="text"/>	<input type="text"/>	إجمالي عدد الوحدات المشيدة بمواد غير دائمة C
<input type="text"/>	<input type="text"/>	نسبة المباني الدائمة
<input type="text"/>	<input type="text"/>	نسبة المباني غير الدائمة

ما التغيرات التي تطرحها هذه النتائج فيما يتعلق بمواد البناء؟

٣- مؤشر معدل التزام

٢٠٠٦	١٩٩٦	
<input type="text"/>	<input type="text"/>	معدل التزام

ما التغيرات التي تطرحها هذه النتائج فيما يتعلق بمعدل التزام؟

III- وضع سوق الإسكان

١ - مؤشر معدل الوحدات الشاغرة

٢٠٠٦	١٩٩٦	
<input type="text"/>	<input type="text"/>	إجمالي عدد الوحدات السكنية
<input type="text"/>	<input type="text"/>	إجمالي عدد الوحدات الشاغرة
<input type="text"/>	<input type="text"/>	إجمالي الأخرى
<input type="text"/>	<input type="text"/>	نسبة الوحدات الشاغرة %

ما التغيرات التي تطرأ عليها هذه النتائج فيما يتعلق بمعدل الوحدات الشاغرة؟

٢ - مؤشر معدل الوحدات الشاغرة

٢٠٠٦	١٩٩٦	
<input type="text"/>	<input type="text"/>	إجمالي عدد الوحدات السكنية
<input type="text"/>	<input type="text"/>	إجمالي عدد الوحدات الشاغرة
<input type="text"/>	<input type="text"/>	نسبة الوحدات الشاغرة %

ما التغيرات التي تطرأ عليها هذه النتائج فيما يتعلق بمعدل الوحدات الشاغرة؟

٣ - مؤشر معدل الأسر بلا مأوى

٢٠٠٦	١٩٩٦	
<input type="text"/>	<input type="text"/>	إجمالي عدد الوحدات السكنية
<input type="text"/>	<input type="text"/>	إجمالي عدد الأسر بلا مأوى
<input type="text"/>	<input type="text"/>	نسبة الأسر بلا مأوى %

ما التغيرات التي تطرأ عليها هذه النتائج فيما يتعلق بمعدل الأسر بلا مأوى؟

IV- صناعة الإسكان

١- مؤشر إنتاج المساكن

٢٠٠٦	١٩٩٦	
		إجمالي عدد الوحدات السكنية التي قامت الحكومة بتشييدها
		إجمالي عدد الوحدات السكنية التي قام القطاع الخاص بتشييدها
		إجمالي عدد الوحدات السكنية التي قام المجتمع لمدني بتشييدها
		إجمالي عدد الوحدات السكنية
		إجمالي عدد السكان
		معدل إنتاج المساكن / ١٠٠٠ نسمة

ما التغيرات التي تطرحها هذه النتائج فيما يتعلق بإنتاج المساكن؟

٢- مؤشر الاستثمارات في مجال الإسكان

٢٠٠٦		١٩٩٦		
%	L.E	%	L.E	
				إجمالي حجم الاستثمارات في مجال الإسكان
				إجمالي حجم استثمارات القطاع الخاص
				إجمالي حجم استثمارات القطاع الحكومي

ما التغيرات التي تطرحها هذه النتائج فيما يتعلق بالاستثمارات في مجال الإسكان؟

٣- مؤشر نصيب الاستثمارات الموجهة لقطاع الإسكان من الناتج القومي

٢٠٠٦	١٩٩٦	
		إجمالي الناتج القومي
		إجمالي حجم استثمارات الإسكان على مستوى المحافظة
		إجمالي حجم استثمارات الإسكان على مستوى المدينة
		نسبة استثمارات السكان من الناتج القومي

ما التغيرات التي تطرحها هذه النتائج فيما يتعلق بنصيب الاستثمارات الموجهة لقطاع الإسكان من الناتج القومي؟

٧- الأراضي

١- مؤشر النسبة بين الدخل وسعر الأرض

معدل سعر الأرض إلى الدخل	الدخل متوسط دخل الأسرة الشهري	سعر الأرض		
		أقل سعر ٢م/	أعلى سعر/م٢ ٢م/	متوسط سعر ٢م
<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>
<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>
<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>

أراضي كاملة المرافق
أراضي جاري توصيل المرافق لها
أراضي غير مرفقة

ما التغيرات التي تطرحها هذه النتائج فيما يتعلق بالقدرة على تحمل الحصول على أراضي؟

٢- مؤشر الأراضي المخصصة للإسكان

٢٠٠٦	١٩٩٦
<input type="text"/>	<input type="text"/>
<input type="text"/>	<input type="text"/>
<input type="text"/>	<input type="text"/>
<input type="text"/>	<input type="text"/>

إجمالي مساحة المدينة (فدان)
إجمالي المساحة المخصصة للإسكان (فدان)
إجمالي المساحات الفضاء (فدان)
نسبة الأراضي المخصصة للإسكان من إجمالي المساحة

ما التغيرات التي تطرحها هذه النتائج فيما يتعلق بالأراضي المخصصة للإسكان؟

VI- المناطق العشوائية

١- مؤشر سكان المناطق العشوائية

٢٠٠٦	١٩٩٦	
		إجمالي مساحة المناطق العشوائية (فدان)
		إجمالي عدد سكان المدينة (نسمة)
		إجمالي عدد الأسر بالمدينة (أسرة)
		إجمالي عدد سكان المناطق العشوائية %
		% سكان المناطق العشوائية من سكان المدينة
		% الأسر بالمناطق العشوائية من سكان المدينة
		عدد المباني بالمناطق العشوائية (مبنى)
		عدد الوحدات السكنية بالمناطق العشوائية (مبنى)
		عدد الأسر بالمناطق العشوائية (أسرة)
		% عدد الأسر / عدد الوحدات
		الكثافة السكانية بالمناطق العشوائية (شخص/فدان)
		معدل الزيادة السنوية للأسر بالمناطق العشوائية
		معدل بناء المساكن بالمناطق العشوائية سنويا
		أسعار الوحدات السكنية بنظام التملك
		أسعار إيجار الوحدات السكنية (شهريا)
		متوسط الدخل
		.L.E

ما التغيرات التي تطرحها هذه النتائج فيما يتعلق بسكان المناطق العشوائية؟

٢- مؤشر الاتصال بالخدمات الأساسية

٢٠٠٦	١٩٩٦	
		إجمالي عدد الأسر بالمدينة
		عدد الأسر المتصلة بالمياه
		عدد الأسر المتصلة بالصرف الصحي
		عدد الأسر المتصلة بالكهرباء
		عدد الأسر المتصلة بالهاتف
		عدد الأسر المتصلة بالغاز
		إجمالي عدد الأسر بالمناطق العشوائية
		عدد الأسر المتصلة بالمياه
		عدد الأسر المتصلة بالصرف الصحي
		عدد الأسر المتصلة بالكهرباء
		عدد الأسر المتصلة بالهاتف
		عدد الأسر المتصلة بالغاز

ما التغيرات التي تطرحها هذه النتائج فيما يتعلق بالاتصال بالخدمات الأساسية؟

ملحق (١٧) قضايا التنمية الاقتصادية

تعزيز المشروعات الصغيرة

١ - مؤشر العمالة غير الرسمية

	٢٠٠٦	١٩٩٦	
من إجمالي القوة العاملة			
نسبة العاملين من الذكور			
نسبة العاملين من الإناث			
نسبة العاملين من الذكور والإناث			

في القطاع غير الرسمي

في القطاع غير الرسمي

في القطاع غير الرسمي

في القطاع غير الرسمي

ماذا يعني هذا الاتجاه؟ ما الإجراءات التي اتبعتها المؤسسات للتعامل مع حاجات القطاع غير الرسمي (سياسات مالية - قروض للمشاريع الصغيرة - تشريعات لحماية حقوق الموظفين....؟)

٢ - مؤشر ناتج المدينة

	٢٠٠٦	٢٠٠١	١٩٩٦	
إجمالي الناتج المحلي للمدينة				
إجمالي الناتج القومي				
معدل نمو الناتج المحلي للمدينة				
معدل نمو الناتج القومي				
نصيب الفرد من الناتج المحلي للمدينة				
نصيب الفرد من الناتج القومي				
معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي للمدينة				
معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي				

توضيح الطريقة المستخدمة في حساب الناتج المحلي للمدينة؟

ماذا يعني هذا الاتجاه فيما يخص التنمية الاقتصادية الحضرية؟ هل ينمو اقتصاد المدينة بسرعة أكبر من الاقتصاد الوطني / القومي؟ (راجع اتجاهات ناتج المدينة مع اتجاهات إجمالي الناتج القومي)

٣- مؤشر نمو الأنشطة الاقتصادية

أ- بالنسبة للعمالة

بيانات ١٩٩٦		على مستوى المدينة		على مستوى المحافظة	
النشاط	عدد	% من إجمالي العاملين بالمدينة	عدد	% العاملين بالنشاط من	
زراعة					
صناعة وتعدّين					
كهرباء					
إنشاء					
تجارة					
نقل وتخزين					
التأمين					
خدمات					
غير معلوم					
إجمالي					

بيانات ٢٠٠٦		على مستوى المدينة		على مستوى المحافظة	
النشاط	عدد	% من إجمالي العاملين بالمدينة	عدد	% العاملين بالنشاط من	
زراعة					
صناعة وتعدّين					
كهرباء					
إنشاء					
تجارة					
نقل وتخزين					
التأمين					
خدمات					
غير معلوم					
إجمالي					

ما هي النتائج فيما يتعلق بتوزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية (معامل التوطن - الأنشطة الرئيسيّة بالمدينة)؟

ب - بالنسبة للنتائج المحلي

النشاط	١٩٩٦		٢٠٠٦		معدل النمو
	الناتج	%	الناتج	%	
زراعة					
صناعة وتعددين					
كهرباء					
إنشاء					
تجارة					
نقل وتخزين					
التأمين					
خدمات					
غير معلوم					
إجمالي					

ما التغيرات التي تطرحها هذه النتائج فيما يتعلق بنمو الأنشطة الاقتصادية عامة والأنشطة الرئيسية خاصة؟

٣ - مؤشر البطالة

٢٠٠٦	١٩٩٦	
لمدين المحافظة	المدينة المحافظة	نسبة البطالة بين الذكور من إجمالي القوى العاملة
		نسبة البطالة بين الإناث من إجمالي القوى العاملة
		نسبة البطالة الإجمالية من إجمالي القوى العاملة

ماذا يعني هذا الاتجاه فيما يتعلق بفرص العمل للذكور والإناث؟ ما هو أثر البطالة على الاقتصاد الحضري والتنمية الاقتصادية؟ وما هي الإجراءات التي جرى اتخاذها للقضاء على هذه السلبية؟

٤ - مؤشر التغير في دخل الأسرة

٢٠٠٦	٢٠٠١	١٩٩٦	
<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	متوسط دخل الأسرة
	٢٠٠٦-٢٠٠١	٢٠٠١-١٩٩٦	
	<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	معدل التغير في متوسط دخل الأسرة
			توزيع عدد الأسر حسب حجم الدخل السنوي
<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	عدد الأسر دخلها أقل من ٢٠٠٠ ج
<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	عدد الأسر دخلها أقل من ٣٠٠٠-٢٠٠٠ ج
<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	عدد الأسر دخلها أقل من ٥٠٠٠-٣٠٠٠ ج
<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	عدد الأسر دخلها أقل من ٨٠٠٠-٥٠٠٠ ج
<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	عدد الأسر دخلها أكثر من ٨٠٠٠ ج
<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	دخل أفقر ٤٠% من الأسر
<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	دخل أغنى ٢٠% من الأسر
			نسبة $\frac{\text{دخل أغنى ٢٠\% من الأسر}}{\text{دخل أفقر ٤٠\% من الأسر}}$
<p>ما التغيرات التي تطرحها هذه النتائج فيما يتعلق بالتغير في مستويات دخل الأسرة ، والقوة الشرائية وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية؟</p>			
<input style="width: 100%; height: 40px;" type="text"/> <input style="width: 100%; height: 20px;" type="text"/> <input style="width: 100%; height: 20px;" type="text"/>			

٥ - مؤشر المشاركة في سوق العمل

٢٠٠٦				١٩٩٦				
المحافظة		المدينة		المحافظة		المدينة		
عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	ذكور
<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	إناث
<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	<input style="width: 100%;" type="text"/>	إجمالي
<p>ما التغيرات التي تطرحها هذه النتائج فيما يتعلق بالمشاركة في قوة العمل؟</p>								
<input style="width: 100%; height: 40px;" type="text"/> <input style="width: 100%; height: 20px;" type="text"/> <input style="width: 100%; height: 20px;" type="text"/>								

ملحق (١٨) قضايا الإدارة المحلية

١ - مؤشر الدخل والإنفاق (المصروفات)

٢٠٠٦	٢٠٠١	جنيه	نصيب المدينة من الموازنة العامة للمحافظة (الخطة الموحدة)
<input type="text"/>	<input type="text"/>		
<input type="text"/>	<input type="text"/>	جنيه	الميزانية الفعلية للمدينة من الموازنة العامة للمحافظة
<input type="text"/>	<input type="text"/>	جنيه	الإيرادات المحلية
<input type="text"/>	<input type="text"/>	جنيه	إجمالي الميزانية الفعلية والإيرادات المحلية
<input type="text"/>	<input type="text"/>	جنيه	نصيب الفرد من إجمالي الميزانية الفعلية والإيرادات المحلية للمدينة

ماذا تعكس هذه النتائج فيما يتعلق بجودة حياة القاطنين؟

هل يوجد أسس لتوزيع الميزانية العامة للمحافظة على المدينة؟
إذا كانت الإجابة بنعم ، اذكرها

أوجه الإنفاق للميزانية الفعلية للمدينة

٢٠٠٦ / ٢٠٠٥	٢٠٠١ / ٢٠٠٠
جنيه %	جنيه %
<input type="text"/>	<input type="text"/>
<input type="text"/>	<input type="text"/>
<input type="text"/>	<input type="text"/>
<input type="text"/>	<input type="text"/>
<input type="text"/>	<input type="text"/>
<input type="text"/>	<input type="text"/>

تعليم
صحة
بنية أساسية
إسكان وعشوائيات
المشروعات الاستثمارية
أخرى ، اذكرها

وبالنسبة للمشروعات الاستثمارية، اذكر عدد مجالات هذه المشروعات؟

٢٠٠٦	٢٠٠١
<input type="text"/>	<input type="text"/>

الفرق بين إجمالي الدخل (حكومي / محلي) والمصروفات

ما الذي تعنيه هذه الأرقام؟ ما أثر هذا الاتجاه على تقديم الخدمات للمدينة؟

٢ - الموارد البشرية بمجلس المدينة

٢٠٠٦	٢٠٠١	عدد سكان المدينة
<input type="text"/>	<input type="text"/>	
<input type="text"/>	<input type="text"/>	عدد العاملين بمجلس المدينة
<input type="text"/>	<input type="text"/>	عدد العاملين بالأحياء
<input type="text"/>	<input type="text"/>	إجمالي عدد العاملين بمجلس المدينة والأحياء
<input type="text"/>	<input type="text"/>	عدد العاملين بالإدارات الهندسية والتخطيط العمراني بمجلس المدينة
<input type="text"/>	<input type="text"/>	عدد العاملين بالإدارات الهندسية والتخطيط العمراني بالأحياء
<input type="text"/>	<input type="text"/>	إجمالي عدد العاملين بالإدارات الهندسية والتخطيط العمراني بمجلس المدينة والأحياء
<input type="text"/>	<input type="text"/>	نسبة العاملين بمجلس المدينة والأحياء من إجمالي سكان المدينة
<input type="text"/>	<input type="text"/>	نسبة العاملين في الإدارات الهندسية والتخطيط العمراني من إجمالي العاملين بمجلس المدينة والأحياء
<input type="text"/>	<input type="text"/>	إجمالي عدد المشروعات التخطيطية بمستوياتها المختلفة : المنفذة الجاري تنفيذها
<input type="text"/>	<input type="text"/>	
ما الذي تعنيه هذه الأرقام في القدرة على تنفيذ ومتابعة المخططات والمشروعات؟		
<input type="text"/>		
<input type="text"/>		

٣ - مؤشر التعاون مع المنظمات الدولية والمحلية

٢٠٠٦	١٩٩٦	نعم	هل المدينة مشتركة في اتفاقيات تعاون دولي مع منظمات دولية مانحة؟
<input type="text"/>	<input type="text"/>	لا	
عدد	عدد	نعم	هل المدينة مشتركة في برامج تعاون مع جمعيات أهلية؟
<input type="text"/>	<input type="text"/>	لا	
٢٠٠٦	١٩٩٦	من منظمات دولية مانحة	ما إجمالي المبالغ التي تتلقاها المدينة من جمعيات أهلية
<input type="text"/>	<input type="text"/>	من جمعيات أهلية	
ما الذي تعنيه هذه الأرقام؟ وفي أي المجالات أحرز التعاون الدولي تقدما؟ وفي أي المجالات أيضا أحرز التعاون مع الجمعيات الأهلية تقدما؟ (بناء قدرات - نقل تكنولوجيا - وغيرها)؟			
<input type="text"/>			
<input type="text"/>			
هل الجمعيات الأهلية بالمدينة مشتركة في برامج تعاون مع منظمات دولية مانحة؟			
<input type="text"/>			
<input type="text"/>			

ملحق (١٩) قضايا البيئية والبنية الأساسية

١ - مؤشر إستهلاك المياه

	٢٠٠٦	١٩٩٦	
	<input type="text"/>	<input type="text"/>	نسبة التغطية بشبكات مياه الشرب
لتر / شخص / يوم	<input type="text"/>	<input type="text"/>	متوسط الإستهلاك اليومي / شخص
لتر / شخص / يوم	<input type="text"/>	<input type="text"/>	متوسط الإستهلاك اليومي في المناطق العشوائية

ما الإجراءات التي تم إتخاذها لتقليل إستهلاك المياه أو زيادة العرض؟
وهل تم إدارة العرض والطلب على المياه بصورة جيدة؟

٢ - مؤشر متوسط سعر المياه

	٢٠٠٦	١٩٩٦	
جنيه/م ^٣	<input type="text"/>	<input type="text"/>	أعلى سعر
جنيه/م ^٣	<input type="text"/>	<input type="text"/>	أقل سعر
			متوسط السعر في :
جنيه/م ^٣	<input type="text"/>	<input type="text"/>	المناطق الصناعية
جنيه/م ^٣	<input type="text"/>	<input type="text"/>	القرى السياحية
جنيه/م ^٤	<input type="text"/>	<input type="text"/>	المراكز التجارية / الخدمات
جنيه/م ^٥	<input type="text"/>	<input type="text"/>	المناطق السكنية
			لمناطق العشوائية
جنيه/م ^٣	<input type="text"/>	<input type="text"/>	متوسط السعر في كل المناطق

ما هي التغيرات التي تعنيها هذه النتائج فيما يتعلق بقدرة السكان على تحمل تكاليف المياه؟
هل تم اعتماد أي سياسة بشأن تسعير المياه في السنوات الخمس الماضية؟

٣- جودة المياه *

٢٠٠٦	١٩٩٦	درجة الملوحة
<input type="text"/>	<input type="text"/>	
٢٠٠٦	١٩٩٦	% المعادن الخطرة
<input type="text"/>	<input type="text"/>	

* (بالنسبة للمدن المخدومة بالأبار وتحلية مياه البحار)

٤- مؤشر مياه الصرف المعالجة

٢٠٠٦	١٩٩٦	متوسط ناتج مياه الصرف للفرد
<input type="text"/>	<input type="text"/>	لتر / شخص / يوم

* يجب أن تتضمن هذه النتائج المعالجة الأولية والثانية .
 ماذا تعكس هذه النتائج فيما يتعلق بجودة حياة الساكنين؟
 ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها لتصحيح هذه الظاهرة؟

٢٠٠٦	١٩٩٦	معالجة ثانوية	معالجة أولية	عدد محطات المعالجة
<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	
٢٠٠٦	١٩٩٦	معالجة ثانوية	معالجة أولية	طاقة المحطة
<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	م / ٣ / يوم
٢٠٠٦	١٩٩٦	معالجة ثانوية	معالجة أولية	إجمالي كمية المياه المعالجة
<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	

ما هي أوجه الاستفادة من ناتج مياه الصرف المعالجة؟

٥ - مؤشر المخلفات الصلبة

	٢٠٠٦	١٩٩٦	
متوسط كمية المخلفات الصلبة الناتجة عن الفرد يومياً	<input type="text"/>	<input type="text"/>	كم / يوم
أنواع وكمية المخلفات الصلبة الناتجة يومياً	<input type="text"/>	<input type="text"/>	منزلية
	<input type="text"/>	<input type="text"/>	صناعية
	<input type="text"/>	<input type="text"/>	طبية
	<input type="text"/>	<input type="text"/>	زراعية
	<input type="text"/>	<input type="text"/>	أخرى
ما هي أسب الطرق للتخلص من النفايات؟ (تدوير، حرق، دفن)			
<input type="text"/>			
<input type="text"/>			
<input type="text"/>			

٦ - مؤشر التخلص من النفايات الصلبة

	٢٠٠٦	١٩٩٦	
	<input type="text"/>	<input type="text"/>	% من النفايات الصلبة
Sanitary landfill	<input type="text"/>	<input type="text"/>	مدفن نفايات صحية
Incinerated (in incineration plants)	<input type="text"/>	<input type="text"/>	محارق نفايات
Open dump	<input type="text"/>	<input type="text"/>	مكب نفايات مكشوفة
Recycled	<input type="text"/>	<input type="text"/>	تدوير النفايات
Burned (openly)	<input type="text"/>	<input type="text"/>	حرق في أماكن مفتوحة
other	<input type="text"/>	<input type="text"/>	أخرى
TOTAL	<input type="text"/>	<input type="text"/>	المجموع
ما هي الإجراءات التي تم إتخاذها لتقليل أثر النفايات الصلبة على البيئة؟			
<input type="text"/>			
<input type="text"/>			
<input type="text"/>			

٧- مؤشر تلوث الهواء

	٢٠٠٦		١٩٩٦	
	عدد	متوسط	عدد	متوسط
Sulfur dioxide (SO ₂)	<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>
Nitrogen dioxide (NO ₂)	<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>
Ozone (O ₃)	<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>
Carbon monoxide (CO)	<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>
Lead (Pb)	<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>
	<u>WHO Guidelines</u>	<u>متوسط</u>	<u>معايير منظمة الصحة العالمية</u>	
Sulfur dioxide (SO ₂)		<u>٢٤ ساعة</u>	<u>١٢٥ ميكروجرام / م^٣</u>	
Nitrogen dioxide (NO ₂)		<u>عام</u>	<u>٤٠ ميكروجرام / م^٣</u>	
		<u>ساعة</u>	<u>٢٠٠ ميكروجرام / م^٣</u>	
Ozone (O ₃)		<u>٨ ساعات</u>	<u>١٢٠ ميكروجرام / م^٣</u>	
Carbon monoxide (CO)		<u>٨ ساعات</u>	<u>١٠٠٠٠ ميكروجرام / م^٣</u>	
Lead (Pb)		<u>عام</u>	<u>٠,٥ ميكروجرام / م^٣</u>	

ماذا تعكس هذه النتائج فيما يتعلق بتلوث الهواء بالنسبة للسكان؟ وفي حالة عدم توافر بيانات هل هناك مؤشرات تدل على زيادة في تلوث الهواء؟ وما هي الإجراءات التي تم اتخاذها لتعديل هذه الظاهرة؟

٨ - مؤشر مدة الانتقال

٢٠٠٦	١٩٩٦	متوسط وقت الانتقال بالدقائق لرحلة الذهاب فقط
<input type="text"/>	<input type="text"/>	
<p>ما الذي تعنيه هذه التغيرات فيما يخص نوعية وجودة حياة السكان؟ وما هي الإجراءات التي تم اتخاذها لجعل نظام النقل أكثر فاعلية؟</p>		
<input type="text"/>		
<input type="text"/>		
<input type="text"/>		

٩ - مؤشر أنماط النقل

٢٠٠٦	١٩٩٦	رحلات تمت بواسطة:
<input type="text"/>	<input type="text"/>	سيارات
<input type="text"/>	<input type="text"/>	% من إجمالي رحلات العمل
<input type="text"/>	<input type="text"/>	دراجات نارية
<input type="text"/>	<input type="text"/>	% من إجمالي رحلات العمل
<input type="text"/>	<input type="text"/>	مجموع فرعي
<input type="text"/>	<input type="text"/>	% من إجمالي رحلات العمل
<input type="text"/>	<input type="text"/>	قطار
<input type="text"/>	<input type="text"/>	% من إجمالي رحلات العمل
<input type="text"/>	<input type="text"/>	ترام
<input type="text"/>	<input type="text"/>	% من إجمالي رحلات العمل
<input type="text"/>	<input type="text"/>	مجموع فرعي
<input type="text"/>	<input type="text"/>	% من إجمالي رحلات العمل
<input type="text"/>	<input type="text"/>	باص
<input type="text"/>	<input type="text"/>	% من إجمالي رحلات العمل
<input type="text"/>	<input type="text"/>	ميني باص
<input type="text"/>	<input type="text"/>	% من إجمالي رحلات العمل
<input type="text"/>	<input type="text"/>	مجموع فرعي
<input type="text"/>	<input type="text"/>	% من إجمالي رحلات العمل
<input type="text"/>	<input type="text"/>	دراجة هوائية
<input type="text"/>	<input type="text"/>	% من إجمالي رحلات العمل
<input type="text"/>	<input type="text"/>	سيراً على الأقدام
<input type="text"/>	<input type="text"/>	% من إجمالي رحلات العمل
<input type="text"/>	<input type="text"/>	أخرى
<input type="text"/>	<input type="text"/>	% من إجمالي رحلات العمل
<input type="text"/>	<input type="text"/>	مجموع فرعي
<input type="text"/>	<input type="text"/>	% من إجمالي رحلات العمل
<input type="text"/>	<input type="text"/>	المجموع
<input type="text"/>	<input type="text"/>	%١٠٠

* في حالة عدم توافر معلومات يرجى إدخال المجموع الفرعي لكل فئة رئيسية .

ما الذي تعنيه هذه التغيرات فيما يخص نوعية وجودة حياة السكان؟
وما هي السياسات التي تم إتخاذها لتحسين نظام النقل؟

١٠ - مؤشر الملكيات للمركبات الخاصة

	٢٠٠٦	١٩٩٦	
عدد السكان	<input type="text"/>	<input type="text"/>	
عدد السيارات / ١٠٠٠ نسمة	<input type="text"/>	<input type="text"/>	
ما الذي تعنيه هذه التغيرات فيما يخص نوعية وجودة حياة السكان؟			
<input type="text"/>			
<input type="text"/>			
<input type="text"/>			

١١ - مؤشر حالة الطرق

	٢٠٠٦	١٩٩٦	
أطوال شبكات الطرق المرصوفة	<input type="text"/>	<input type="text"/>	
نسب الفرد من شبكات الطرق المرصوفة	<input type="text"/>	<input type="text"/>	متر / ٢ فرد
أطوال شبكات الطرق الغير المرصوفة	<input type="text"/>	<input type="text"/>	
نسب الفرد من شبكات الطرق الغير مرصوفة	<input type="text"/>	<input type="text"/>	متر / ٢ فرد
طول المحاور التي تعاني من الإختناقات المرورية	<input type="text"/>	<input type="text"/>	متر
نسبة المحاور التي تعاني من الإختناقات المرورية	<input type="text"/>	<input type="text"/>	
ما الذي تعنيه هذه التغيرات فيما يخص نوعية وجودة حياة السكان؟			
<input type="text"/>			
<input type="text"/>			
<input type="text"/>			

١٢ - مؤشر الكهرباء

	٢٠٠٦	١٩٩٦	
إجمالي الإستهلاك السكنى للكهرباء بالمدينة	<input type="text"/>	<input type="text"/>	
إجمالي عدد المشتركين	<input type="text"/>	<input type="text"/>	
متوسط استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية	<input type="text"/>	<input type="text"/>	(ك. و. س.)
ما الذي تعنيه هذه التغيرات فيما يخص نوعية وجودة حياة السكان؟			
<input type="text"/>			
<input type="text"/>			
<input type="text"/>			

١٣ - مؤشر الإتصالات

	٢٠٠٦	١٩٩٦	
	<input type="text"/>	<input type="text"/>	عدد السكان
	<input type="text"/>	<input type="text"/>	عدد خطوط الشبكة الأرضية
	<input type="text"/>	<input type="text"/>	الكثافة التليفونية (عدد الخطوط / ١٠٠٠ نسمة)
خط	<input type="text"/>	<input type="text"/>	سعة السنترال
	<input type="text"/>	<input type="text"/>	سعة الشبكة الأرضية = (١,٤-١,٦) * سعة السنترال

ما الذي تعنيه هذه التغيرات فيما يخص نوعية وجودة حياة السكان؟

ملحق (٢٠) قضايا التنمية الإجتماعية والفقير والتهميش

١ - مؤشر السكان

٢٠٠٦	٩٦	٨٦	
<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	عدد سكان المدينة
<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	عدد الأسر
<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	متوسط حجم الأسرة
<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	عدد الأسر التي تعولها إمراة %
<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	
	٢٠٠٦ - ٩٦	٩٦ - ٨٦	معدل النمو السكاني
	<input type="text"/>	<input type="text"/>	

٢ - مؤشر خصائص السكان

٢٠٠٦	٩٦	٨٦	
عدد %	عدد %	عدد %	
<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	ذكور
<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	إناث
<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	إجمالي

٣ - مؤشر معدل تكوين الأسر

٢٠٠٦ - ٩٦	٩٦ - ٨٦	
<input type="text"/>	<input type="text"/>	معدل تكوين الأسر

٤ - مؤشر الأسر الفقيرة

٢٠٠٦	١٩٩٦	
العدد % من عدد الأسر	العدد % من عدد الأسر	الأسر الأسر التي تعولها امرأة الأسر الفقيرة الأسر التي تعولها امرأة فقيرة
٢٠٠٦ جنيه / شهر	١٩٩٦ جنيه / شهر	خط الفقر بالجنيه / شهر فرد فردان متوسط الأسرة
		تعريف خط الفقر في ١٩٩٦
		تعريف خط الفقر في ٢٠٠٦
ما الأسباب التي تقف وراء ازدياد معدل الفقر أو انحساره؟ ما الإجراءات التي جرى اتخاذها لمحاصرة الفقر؟		

٥ - مؤشر معدل المواليد

متوسط	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	٩٩	٩٨	٩٧	٩٦	
												عدد المواليد
												عدد السكان
												معدل المواليد
ما هي أسباب زيادة أو انخفاض معدل المواليد؟ إن لم يكن هناك تغير ملحوظ، ما هي الإجراءات التي سيتم اتباعها لتقليل معدل المواليد؟												

٦- مؤشر معدل الوفيات

متوسط	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	٩٩	٩٨	٩٧	٩٦
عدد الوفيات											
عدد السكان											
معدل الوفيات											

ما هي أسباب زيادة أو انخفاض معدل الوفيات؟
إن لم يكن هناك تغيير ملحوظ، ما هي الإجراءات التي سيتم اتباعها لتقليل معدل الوفيات؟

٧- مؤشر معدل الزيادة الطبيعية

متوسط	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	٩٩	٩٨	٩٧	٩٦
الزيادة الطبيعية											
عدد السكان											
معدل الزيادة الطبيعية											

ما هي أسباب زيادة أو انخفاض معدل الزيادة الطبيعية؟
إن لم يكن هناك تغيير ملحوظ، ما هي الإجراءات التي سيتم اتباعها لتقليل معدل الزيادة الطبيعية؟

٨- مؤشر معدل وفيات الأمهات بسبب الولادة

متوسط	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	٩٩	٩٨	٩٧	٩٦
عدد حالات الولادة											
عدد حالات وفاة الأمهات											
معدل وفاة الأمهات عند الولادة											

ما هي أسباب زيادة أو انخفاض معدل وفيات الأمهات بسبب الولادة؟
إن لم يكن هناك تغيير ملحوظ، ما الإجراءات التي ستتبع لتقليل معدل وفيات الأمهات بسبب الولادة؟

٩- مؤشر معدل وفيات الأطفال دون الخامسة

متوسط	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	٩٩	٩٨	٩٧	٩٦

عدد الوفيات دون الخامسة

عدد المواليد

معدل الوفيات دون الخامسة

ما هي أسباب زيادة أو انخفاض الوفيات بين الأطفال دون الخامسة؟
إن لم يكن هناك تغير ملحوظ، ما هي الإجراءات التي سيتم اتباعها لتقليل معدل وفيات الأطفال؟

١٠- مؤشر عدد الأطباء

٢٠٠٦	١٩٩٦
<input type="text"/>	<input type="text"/>
<input type="text"/>	<input type="text"/>
<input type="text"/>	<input type="text"/>

عدد السكان
عدد الأطباء
معدل الأطباء / ١٠٠٠ نسمة

ما التغيرات التي تطرحها هذه النتائج فيما يتعلق بمعدل الأطباء / ١٠٠٠ نسمة؟

١١- مؤشر عدد الأسرة بالمستشفيات

٢٠٠٦	١٩٩٦
<input type="text"/>	<input type="text"/>
<input type="text"/>	<input type="text"/>
<input type="text"/>	<input type="text"/>
<input type="text"/>	<input type="text"/>

عدد السكان
عدد الأسرة بالمستشفيات الحكومية
عدد الأسرة بالمستشفيات الخاصة
معدل الأسرة / ١٠٠٠ نسمة


ما التغيرات التي تطرحها هذه النتائج فيما يتعلق بمعدل الأسرة بالمستشفيات / ١٠٠٠ نسمة؟

١٢ - مؤشر التعليم

٢٠٠٦			١٩٩٦			
ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	
						عدد السكان بالفئة العمرية (٦-١٢)
						عدد السكان بالفئة العمرية (١٢-١٥)
						عدد السكان بالفئة العمرية (١٥-١٨)
						عدد المسجلين بالمدارس الابتدائية
						عدد المسجلين بالمدارس الإعدادية
						عدد المسجلين بالمدارس الثانوية
						نسبة المسجلين بالمدارس الابتدائية
						نسبة المسجلين بالمدارس الإعدادية
						نسبة المسجلين بالمدارس الثانوية
						معدل التسرب بالمرحلة الابتدائية
						معدل التسرب بالمرحلة الإعدادية
						معدل التسرب بالمرحلة الثانوية
						عدد المدرسين بالمرحلة الابتدائية
						عدد المدرسين بالمرحلة الإعدادية
						عدد المدرسين بالمرحلة الثانوية
						عدد الفصول بالمرحلة الابتدائية
						عدد الفصول بالمرحلة الإعدادية
						عدد الفصول بالمرحلة الثانوية
						الكثافة الفصلية بالمرحلة الابتدائية
						الكثافة الفصلية بالمرحلة الإعدادية
						الكثافة الفصلية بالمرحلة الثانوية
						معدل مدرس / تلميذ بالمرحلة الابتدائية
						معدل مدرس / تلميذ بالمرحلة الإعدادية
						معدل مدرس / تلميذ بالمرحلة الثانوية
						معدل الأمية (١٠ سنوات فأكثر)

ما الإجراءات التي تم اتخاذها لتقليل معدلات التسرب للذكور والإناث؟

ملحق (٣)

الهيئة العامة للتخطيط العمراني		
المؤشرات الحضرية المطلوبة		
مشروع المخططات الإستراتيجية للمدن		
<input type="text"/> <input type="text"/> <input type="text"/> <input type="text"/> <input type="text"/>	محافظة مدينة مساحة المدينة إجمالي عدد السكان الكثافة العامة	
<input type="text"/>	ترتيب المدينة (من حيث عدد السكان)	
تم جمع البيانات بواسطة:		
<input type="text"/> <input type="text"/> <input type="text"/>	الاسم الوظيفة الجهة التابع لها	
<input type="text"/>	اسم شخص يمكن الرجوع إليه	
<input type="text"/> <input type="text"/> <input type="text"/>	العنوان	
<input type="text"/>	هاتف	
<input type="text"/>	فاكس	
<input type="text"/>	البريد الالكتروني	

ملحق (٤)

القرار ومراحلها وآلياتها ومعايير الكفاءة

ويهدف هذا الملحق إلى تكوين القاعدة المعرفية حتى يمكن استخدام هذه القاعدة المعرفية كأحد المعايير والمؤشرات الهامة التي يمكن من خلالها تقييم كفاءة وفعالية الآليات المحلية لصناعة القرار المرتبط بالتنمية الحضرية.

١ - أنواع القرار

لقد أشارت بعض الدراسات إلى أن أنواع القرارات تختلف باختلاف الأساس أو الهدف من تصنيفها. كما أشارت إلى أن عملية تصنيف القرارات تخضع في المجالات البحثية لاعتبارات الباحث والقضية البحثية التي يتم دراستها. هذا بالإضافة إلى العديد من المعايير التي يمكن على أساسها تصنيف أنواع القرارات. منها قرارات وفقاً: لأنواع المشكلات، ووفقاً لأهمية القرار، وشكله وإجراءات اتخاذه، وأسلوب وظروف ومناسبة اتخاذه، ووفقاً للوظائف الإدارية في المؤسسة أو المنظمة، وكذلك وفقاً للنمط القيادي لمتخذيها، وفيما يلي نتعرض لبعض هذه الأنواع:

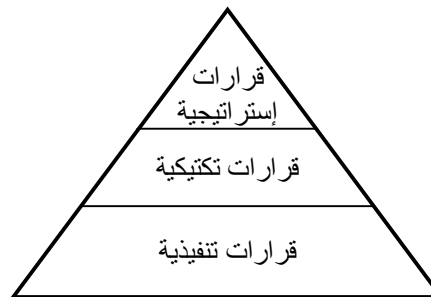
- أنواع القرارات وفقاً للأهمية

تنقسم أنواع القرارات وفقاً لأهمية القرار إلى ثلاثة أقسام يمكن تمثيلها في شكل هرمي كما هو موضح بالشكل رقم (١-٢):^١

(١) قرارات إستراتيجية (Strategic Decisions): وهي قرارات تتعلق بالخطط والسياسات طويلة الأجل " ويعتبر أصعب أنواع القرارات لندرة المعلومات وصعقتها بعدم التأكد والتعامل مع المجهول" ... ويترتب عليها آثاراً ضخمة (تكلفة أو عائد) يفوق غيرها من القرارات، كما يتطلب صنعها قدراً عالياً من مهارات صنع القرار ومن المعلومات ودقة وعمق التحليل.

(٢) قرارات تكتيكية (Tactical Decisions): وهي قرارات تتعلق بترجمة الخطط والسياسات وبيان حدود العمل وكيفية استغلال وترشيد الموارد وهي تعتبر قرارات قصيرة ومتوسطة المدى.

(٣) قرارات تنفيذية "تشغيلية" (Implementation/ Operation Decisions): وهي قرارات مبرمجة



متكررة شبه يومي وهو أسهل أنواع القرار ويعتمد على نضوج الشخصية وخبرتها.

شكل (١-٢)

تصنيف القرارات وفقاً لأهميتها²

(1) محمد حسن رسمي، ثقافة القرار في مجتمع المعرفة، مجلة بحوث مؤتمر التكنولوجيا والإدارة في مجتمع المعرفة، ديسمبر ٢٠٠٤، ص٤

- أنواع القرارات وفقا لأنواع المشكلات

تنقسم أنواع القرارات وفقا لأنواع المشكلات إلى:

- (١) القرارات التقليدية (Traditional Decisions) : وهي التي تتعلق بالمشكلات العادية المرتبطة بالأنشطة اليومية في المؤسسة أو المنظمة ، ويمكن تقسيمها إلى نوعين من القرارات هما:
- قرارات روتينية : وهي المتعلقة بالمشكلات البسيطة والمتكررة يوميا مثل توزيع العمل والحضور والانصراف ... الخ.^٣
 - قرارات متكررة : وهي المتعلقة بالمشكلات الفنية والأمور الخاصة بتقدم سير العمل ، وهي تتميز عن سابقتها بأنها في مستوى أعلى وأكثر فنية ، وغالبا ما توكل إلى الفنيين والمختصين.
- (٢) القرارات غير التقليدية : وهي التي تتعلق بالتخطيط ورسم السياسات لمواجهة مشكلات على قدر من الأهمية، ويمكن تقسيمها إلى نوعين من القرارات هما:
- قرارات متعلقة بمشكلات حيوية وتحتاج إلى تبادل الرأي على نطاق واسع وشراكة جميع الأطراف أو ما يسمى بالطريقة الديمقراطية في صنع واتخاذ القرار .
 - قرارات متعلقة بمشكلات متعددة الجوانب وعلى قدر كبير من العمق والتعقيد مثل وضع السياسات والإستراتيجيات.

- أنواع القرارات وفقا لارتباطها بالزمن

تنقسم أنواع القرارات وفقا لارتباطها بالزمن إلى^٤:

- (أ) قرارات مبرمجة Programmed Decision-مهيكلة: وهي تمثل الحالات المعروفة و المتكررة التي بنيت لها قواعد في الماضي تيسر تطبيقها في المستقبل ومن ثم يتم الاعتماد عليها لمواجهة المشكلات التي تمر بنفس ظروفها و متغيراتها .
- (ب) قرارات غير مبرمجة Nonprogrammed Decision-غير مهيكلة: وهي القرارات الإستراتيجية التي تعالج حالات ومشاكل جديدة وغير معروفة كالقرارات التي تتعلق بالسياسات العامة.

- أنواع القرارات وفقا للنمط القيادي لمتخذ القرار

تنقسم أنواع القرارات وفقا للنمط القيادي لمتخذ القرار إلى^٥:

- (أ) القرارات الانفرادية Autocratic Decisions : وهي التي يتم صنعها واتخاذها بالإرادة المنفردة لمتخذ القرار _ والذي لا يتيح فرصة المشاركة لأي من مساعديه أو من الفئة المستهدفة من القرار .
- (ب) القرارات التشاركية Democratic Decisions : وهي التي يتم صنعها واتخاذها عن طريق المشاركة بين متخذ القرار ومساعديه أو الفئة المستهدفة من القرار أو كلاهما معاً .

(٢) طارق و فائق ، صناعة القرار ، مرجع سابق ، ٢٠٠٤ ، ص ٤.

(٣) مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، اتخاذ القرارات، أدلة تدريبية العدد ٣٧ ، ٢٠٠٣ ، ص ٢

(٤) شمس الدين عبد الله شمس الدين، مدخل في نظرية تحليل المشكلات واتخاذ القرارات الإدارية، مرجع سابق، ص ٢٣

(٥) مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، اتخاذ القرارات، مرجع سابق، ص ٢-٣

- أنواع القرارات وفقا لأسلوب اتخاذها

تتقسم أنواع القرارات وفقا لأسلوب اتخاذها إلى^٦:

(أ) القرارات الكيفية (الوصفية): وهي قرارات تعتمد في اتخاذها على النظرة الشخصية لمتخذ القرار، والناشئة على خبراته واتجاهاته الفكرية وميوله وتقديره الشخصي لموضوع القرار وخصوصا في ضوء عدم توفر المعلومات عن المشكلة المطلوبة.

(ب) القرارات الكمية (المعيارية): وهي قرارات يتم اتخاذها طبقا للقواعد والأسس العلمية التي تسهل لمتخذ القرار، في ضوء الأهداف الموضوعية، اختيار البديل الأنسب الذي يحقق أكبر العوائد وأقل التكاليف وذلك من خلال توافر المعلومات الدقيقة عن المشكلة المطلوبة.

- أنواع القرارات وفقا لمجال تطبيقها

تتقسم أنواع القرارات وفقا لمجال تطبيقها إلى^٧:

(أ) قرارات سياسية: وهي قرارات تتعلق بالسياسة العامة للدولة (الداخلية والخارجية) _ ورسم و تخطيط الأهداف الإستراتيجية.

(ب) قرارات اقتصادية: وهي قرارات تتعلق بالنواحي الاقتصادية والمالية مثل قرار الموازنة العامة للدولة ... الخ.

(ج) قرارات اجتماعية: وهي قرارات تتعلق بالأمور الاجتماعية وتحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والتأمينات الاجتماعية والمعاشات ... الخ.

(د) قرارات عمرانية: والتي يمكن أن تتعلق بالنواحي العمرانية ومجال التنمية مثل قرارات حدود الأحوزة العمرانية ... الخ.

وجدير بالذكر _ وفي سياق هذا التصنيف لأنواع القرارات يمكن أن يكون هناك أنواع أخرى من القرارات مثل القرار التعليمي والصحي و الأمني والإعلامي والعسكري والثقافي والتقني ... الخ.^٨

٢ - أنماط اتخاذ القرار

يقصد بأنماط اتخاذ القرار هو سلوك متخذ القرار ومنهجه عند اتخاذ القرار، وفي هذا الشأن أشارت بعض الأدبيات إلى تقسيم أنماط اتخاذ القرار إلى ما يلي:

- النمط الفردي

في هذا النمط ينفرد متخذ القرار بعملية اتخاذ القرارات وحده بناء على رؤيته الشخصية دون النظر إلى رؤى وتوجهات الأطراف الأخرى (المشاركين في القرار، المنفذين للقرار، المعنيين بالقرار)، ومستغلا في ذلك سلطته كأداة تحكم وضغط على الأطراف الأخرى لتنفيذ القرار^٩.

- سلبيات النمط الفردي في اتخاذ القرار:

- تفشى الأمراض الإدارية في المنظمة مثل السلبية وعدم الثقة بالنفس وعدم القدرة على المواجهة
- القضاء على روح التجديد والابتكار للعاملين
- إحداث انقسامات وعداءات في المنظمة أو المؤسسة

6) طارق و فائق ، صناعة القرار ، مرجع سابق ، ص ٥.

7) نفس المرجع السابق ، ص ٦.

8) شمس الدين عبد الله شمس الدين، مدخل في نظرية تحليل المشكلات واتخاذ القرارات الإدارية، مرجع سابق، ص ٢٣

9) علي بن عمر بادحدح، صناعة القرار، بحث منشور ، ص ١

- إيجابيات النمط الفردي في اتخاذ القرار:

- سرعة القرار وتنفيذه
- تحديد مسئولية ونتائج القرار على متخذه فقط

- النمط الجماعي

• في هذا النمط يسمح متخذ القرار للأطراف الأخرى (المشاركين في القرار، لمنفذين للقرار، لمعنيين بالقرار) بالمشاركة في صناعة القرار، ن خلال إتاحة الفرصة للحوار والمناقشة وتبادل الرأي، م اتخاذ القرار الذي يعبر عن رؤية كافة الأطراف.

- إيجابيات النمط الجماعي في اتخاذ القرار:

- جودة القرارات وواقعيتها نتيجة لتكامل المعلومات والأفكار والآراء للمشاركين في صناعة القرار بالإضافة إلى عمق التحليل .
- التزام الأطراف والفئات المختلفة بتنفيذ القرارات كنتيجة مباشرة لواقعية هذه القرارات وتعبيرها عن توجهات ومتطلبات هذه الفئات والأطراف .
- تنمية وبناء القدرات من صناعات القرار من خلال تنمية روح الثقة بالنفس والتجديد والابتكار والشعور بالمسؤولية والقدرة على مواجهة المواقف لدى المشاركين في صناعة القرار .
- تنمية الثقة المتبادلة والعلاقات الإنسانية الطيبة بين الأطراف المختلفة.
- الشفافية بين المشاركين في صناعة القرار .

- سلبيات النمط الجماعي (الديموقراطي) في اتخاذ القرار:

- الزيادة النسبية في الوقت والجهد للوصول للقرارات.
- سيطرة النزعات الشخصية أحيانا وجنوح بعض الأطراف المشاركة في صناعة القرار لترجيح بديل معين قد لا يكون الأفضل تحقيقا لمصالح شخصية أو تحيزا للرأي الشخصي أو لرأى الغير .
- شيوع المسؤولية بين المشاركين في صناعة القرار .

هذا وتعد أهم المؤثرات في اتخاذ القرار على متخذو القرار هي كالاتي^{١١}:

- القيم والمعتقدات .
- الشخصية والاهتمامات
- الميول والطموحات

٣ - أساليب/ آليات اتخاذ القرار^{١١}

يقصد بأساليب اتخاذ القرار هو المرجعية التي يستند إليها متخذ القرار عند دراسة المشكلة وتحليلها واتخاذ القرار بشأنها، وتنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين هما مجموعة الأساليب الفنية (التقليدية) ومجموعة الأساليب العلمية (الحديثة)، وفيما يلي نتعرض بإيجاز لهذه الأساليب:

- الأساليب الفنية (التقليدية): وهى الأساليب التي تعتمد على الخبرة والمشاهدة والتقليد للتجارب السابقة وهى أساليب شائعة الاستخدام ، وتنقسم هذه المجموعة إلى عدد من الأساليب يمكن إيجازها في " الخبرة والدروس المستفادة، إجراء التجارب، الفراسة والحكم الصائب، دراسة الاقتراحات وتحليله"

10 (علي بن عمر بادحدح، صناعة القرار، مرجع سابق، ص ٩
11 (طارق و فيق ، صناعة القرار ، مرجع سابق ، ٢٠٠٤ ، ص ١٦-١٩ .

- **الأساليب العلمية (الحديثة)** :وهي الأساليب التي تعتمد على الأسلوب العلمي المنظم في تحليل المشكلات واتخاذ القرار ، وتعد هذه الأساليب نتاجا للتطور العلم في العديد من العلوم المختلفة منها التخطيط والإحصاء والاقتصاد والرياضة الحديثة والإدارة ... الخ، وأهم ما يميز هذه الأساليب أنها تساعد على قياس فاعلية القرار المتخذ باستخدام المعايير المناسبة لقياس الأداء ، وبالتالي تتيح لمتخذ القرار فرصة تعديله أو تغييره في الوقت المناسب وهو ما تعجز عنه الوسائل الأساليب التقليدية لاتخاذ القرار، ومن بين أساليب هذه المجموعة بحوث العمليات ومدخل النظم والنماذج الرياضية والتي يمكن إيجاز كل مهنا فيما يلي:

- **بحوث العمليات**: يعتمد متخذ القرار في هذا الأسلوب على استخدام طرق التفكير العلمي المنظم في التعامل مع المشكلات وتحليلها باستخدام أدوات وأساليب كمية تساعد على تحديد القيم الرقمية والنسبية للمتغيرات والبدائل بما يضمن أكبر قدر ممكن من عمق التحليل وإدراك العلاقات المتشابهة المتعلقة بالمشكلة ومن ثم دقة تقدير النتائج المتوقعة من كل بديل في ظل ظروف واحتمالات تتباين في درجة وضوحها وتعقيدها، وبناء عليه يمكن تهذيب وتنقيح البدائل وتقدير نتائجها.
- وتستخدم بحوث العمليات عدد كبير من الأساليب العلمية/النماذج الرياضية منها: نماذج شبكات الأعمال Pert models and critical path ، شجرة المشكلات problem tree.
- **مدخل النظم**: ويعنى بتحليل النظم/المشكلات المعقدة المتعددة العناصر والمتغيرات والتي تتسم بتشعب وتشابك العلاقات معتمدا على بناء النماذج الرياضية المعبرة عن هذه المشكلات بدقة وتحليلها مما يعطى متخذ القرار صورة واضحة عن المشكلة لاتخاذ القرار المناسب.
- **النماذج الرياضية**: تعتمد فكرة هذا الأسلوب على التعبير الرمزي المصطنع والمجرد لموقف أو مشكلة واقعية، والنموذج ، كتعبير مجرد عن الواقع ، يستبعد بعض عناصر الواقع غير المؤثرة ويبقى على تلك الحاكمة والمؤثرة في إبراز خصائص الموقف أو المشكلة محل القرار.

٤ - العوامل المؤثرة في رشد القرار

أن الحكم على سلامة (رشد) القرار لا يتوقف فقط على نتائجه وإنما يتوقف أيضا على أسلوب صناعته والظروف المحيطة به (بيئة القرار) ، وفي هذا الإطار فقد عرف المتخصصين القرار الرشيد بأنه ذلك القرار الذي يكون فيه متخذ القرار على دراية تامة بخلفياته وأهدافه والبدائل المتاحة ومدى التأثيرات المتوقعة منه، وفي هذه الحالة تتم عملية الاختيار بين البدائل بصورة رشيدة متوافقة مع الأهداف، وبالعكس فالقرار الخاطئ هو ذلك القرار الذي يتخذ بأسلوب يتسم بغير العقلانية أو التيقن و الإهمال والعبث.

وقد أشارت بعض الدراسات إلى عدد من العوامل مؤثرة في رشد القرار وسلامته، منها ما يلي^{١٢}:

- **شخصية متخذ القرار "العوامل الذاتية"** : اتجاهاته وميوله، وقدراته الذهنية (ذكاءه)، ومركزه الاجتماعي، وسماته الشخصية ، بالإضافة إلى خبراته المهنية وإمامه بطبيعة عمله ، ... الخ.
- **الضغوط الداخلية والخارجية**: التي يتعرض لها متخذ القرار من الرؤساء الأعلى في المؤسسة أو الرأي العام أو مجموعات الضغط (ذوى القوة النفوذ) أو من الأشخاص والجماعات المعنية بالقرار.

¹² شمس الدين عبد الله شمس الدين، مدخل في نظرية تحليل المشكلات واتخاذ القرارات الإدارية، مرجع سابق، ص ٣٣.

ملحق (٤): القرار ومراحلها وآلياتها ومعايير الكفاءة

- العوامل المختلفة المحيطة بالقرار (بيئة القرار) "العوامل الموضوعية": والمرتبطة بالموثرات البيئية داخل المؤسسة وخارجها_منها الموارد المتاحة بشريا وماليا وإداريا والقواعد القانونية والتنظيمية والعلاقات الإنسانية داخل المؤسسة، ومنها أيضا الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خارج المؤسسة ... الخ .
- عنصر الوقت: سواء في القرارات التي يتم اتخاذها تحت ضغوط معينة (مشكلة تتطلب حلا فوريا)، أو في القرارات التي تتخذ في الظروف العادية.

أما متطلبات جودة القرار فتتمثل في^{١٣}:

١. وضوح الهدف من خلال رؤية لحركة متغيرات المستقبل
٢. بيانات ومعلومات (كافية - دقيقة - بالشكل المطلوب - والتوقيت المناسب)
٣. جدوى اقتصادية القرار
٤. آليات لصناعة القرار
٥. آليات لاختبار وتقييم القرار
٦. آليات لتنفيذ القرار والمتابعة
٧. ذكاء انتهاز الفرصة
٨. التحكم في توقيت اتخاذ القرار
٩. قيادة جريئة فاهمة

٥ - معايير تقييم مدى سلامة القرار

- لقد تم رصد عدد من أهم الأسس والمعايير التي يمكن على أساسها تقييم/ الحكم على مدى سلامة القرار أو خطأه _ منها ما يلي^{١٤}:
- قدرة أو مساهمة القرار في تحقيق الأهداف .
 - تكاليف وأعباء القرار (على أساس أن النتائج والأهداف التي تحققت أفضل بكثير مقارنة بهذه التكاليف والأعباء) .
 - قدرة القرار على تحسين العلاقة بين متخذ القرار (القيادة السياسية) وأولئك الذين اتخذ القرار بشأنهم (المواطنين)، وذلك في حالة (القرار السياسي) .
- وبذلك تكون هذه المعايير هي الحاكمة على مدى سلامة القرار أو خطأه، وأن كانت في بعد الأحيان تختلف درجة المعايير من دولة لأخرى ومن قرار لأخر .
- وأخيراً يمكن القول أن صنع واتخاذ القرار هو مجرد توفيق بين العناصر والقوى والعوامل التي تؤثر في القرار، والبديل الذي يتم اختياره لا يمكن أن يحقق إنجازاً كاملاً أو تاماً للأهداف، ولكن فقط يعتبر أفضل الحلول التي يمكن الوصول إليها في ظل الظروف والمتغيرات القائمة .

¹³ محمد حسن رسمي، إطار فكري لنظم دعم القرار (الأساسيات، المتطلبات، المحاذير)، مرجع سابق، ص ٦
¹⁴ حاتم عمر طه، تقنيات صناعة القرار ووضع السياسات التنموية في منطقة المدينة العربية، ندوة تنمية المدن العربية في ظل الظروف العالمية الراهنة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٨.

٦ - إدارة عملية اتخاذ القرار^{١٥}

أن صنع القرار ليس مجرد اتخاذه، فإن الإدارة تعني الحصول على نتائج من خلال الآخرين واتخاذ القرار يعني جعل هذه النتائج تتحقق. ولقد أشارت بعض الأدبيات إلى أن العناصر الخمسة لإدارة عملية اتخاذ القرار هي: الدراسة والاستشارة والالتزام، والنقل (التواصل)، والتفقد. وهي عوامل في العملية لا خطوات لإجراء ما. ويمكن توضيحها كالتالي^{١٦}:

- دراسة: ونعني بها تحديد البدائل والبحث فيها وحذف غير المناسب منها .
- الاستشارة: وهي عملية يشترك فيها الأشخاص المتأثرون ببحث الموضوع وباتخاذ القرار وبتنفيذ الحل. وهناك فرق بين الاستشارة والمشاركة، وغالباً ما تشكل الاستشارة جزءاً من عملية الدراسة.
- الالتزام: وهو عامل أساسي في عملية اتخاذ القرار. ونعني به تحمل مسؤولية القرار من حيث إدارة الأخطار الخارجية والنفسية للقرار، وإيجاد التزامنا الداخلي وجعله حقيقة بإعلان القرار.
- النقل (التواصل): ونقصد بذلك شرح ما قررته ولماذا، وتنفيذ القرار بتوليد التزام به لدى الآخرين، وترويج الفوائد وتأمين العمل، وإجراء تفويض وتخطيط.
- التفقد (المتابعة): وهو مراقبة التقدم لضمان نجاح القرار بالفعل واستخدام مؤشرات الأداء وتعديل الخطط في ضوء التقدم.

¹⁵ مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، إدارة عملية اتخاذ القرار، مهارات تدريبية العدد ٣٩، ٢٠٠٣م.

¹⁶ آلن باركر / سامي تيسير سلمان، اتخاذ القرار، بيت الأفكار الدولية، ١٩٩٨، ص ٤٥-٤٨.

To reach the main objective of the research in order to set up a vision of indicators package able to manage the planning process of urban areas in its three stages:

1. preparation of urban Planning (including set up policies, programmes and strategies).
2. implementation of planning (including development of mechanisms and selection of methods ...etc).
3. evaluation and follow up of implementation and activation of feed back process .

where The research has been discussed through three main parts as follows :

Part one : theoretical entrance, which includes the following:

1-1-Theoretical frame work for using the indicators in decision making process and analyzing interaction between both planning methods and decision making process through monitoring the data importance as one of the most important aspects of knowledge .

1-2- rising the idea of urban indicators and their uses .

1-3-available packages of local and international indicators .

1-4- practices of some countries in using indicators as evidence .

1-5- The most important difficulties and challenges which face using indicators in management of urban development process .

Part two: Applied part , which includes the following :

2-1-Review the temporal and spatial frame of the application field .

2-2- Explanation of the applied idea in details (through using urban schemes which have been done to the Egyptian cities after being classified functionally and according to its urban order due to the development rates , arranging these schemes temporarily to track the development of the automatic use of indicators in the preparation of scheme stage .

2-3- Extraction of the indicators package which has been used in these schemes and distributed it on the packages of issues the schemes dealt with .

Part three: Formulation and elaboration of findings and recommendations, which includes the following :

3-1- compare what has been reached by application with lists displayed above in the theoretical entrance in addition to indicators list of the General Authority for Urban Planning , adopted in 2006, then review them on issues discussed in the applied part .

3-2- Extract the full package of indicators that can be used in the preparation , implementation and follow up of schemes .

3-3- Set up an approximate framework of the necessary indicators package for use during the preparation process, then implementation process, after that follow up process, and then evaluation and classification into state indicators(s) - response indicators (R) - pressure indicators (p).

3-4- Formulation and elaboration of the final results .

Finally, the research of thesis subject is nothing more than a hard trial to developing an integrated structure of urban indicators for application in Egyptian cities in preparation of urban planning as a frame for managing urban areas .

God bless, guide to the straight path

Thesis summary

Thanks God, peace be upon our prophet Mohammed, his family, companions and followers until doomsday .

We currently live in what may be called 'urban century'^{*} in the light of the urban areas capacity to more than half of the world population, where cities embody some of the most distinctive challenges facing our societies nowadays . As the world now raises the slogan " 'Statistics for Development in the Twentieth Century "'¹

In fact, statistics and indicators are indispensable elements of any democratic society, important elements of decisions support and policy making either on the government or business sector . Also , it is a fundamental pillar to activate principles of rational management by making governments more transparent. As well as monitoring the comprehensive development process by providing an objective image to the economic, social, political and urban situation of the state.

Moreover , it provides a base to determine the state prosperity in the future . The urban monitoring process is currently one of the most important control mechanisms in the urban development . As there is no decision without knowledge, no knowledge without information, and no information without the data, ,these three progressive levels form the cumulative construction to any hierarchy knowledge. In brief ,this is the effective role of the monitoring urban process ,the appropriate image (qualitative, spatial and temporal) is in fact the most difficulty faces of the assessment programmes of the urban conditions .

The cities state has called attention to develop indicators of development for describing the humanitarian situation in the society (standard of living and quality of life). Some deal with development indicators as means of inputs , outputs specifications and inside interaction for development projects and its various programmes whether social or economic or political or administrative or environmental or cultural or urban. In addition to being means of following the developmental work path in its various stages and considering it the quantitative criterion by which it is able to measure the range of development achievement to its specific targets, also transforming qualitative objectives to measurable quantitative objectives in order to know the development level of any spatial scale.²

From this point of view, thinking in research has started, it is represented in urban monitoring and decision making in sustainable urban development. As the issue that I raised in this research and the point which needs exploration is efficiency of urban monitoring process and functioning it in generating feedback with high value to the planning process related to the appropriate indicators design. The range of indicators packages comprehension, its integration and opposition. in addition to multiple bodies there is no governing frame and unified national monitoring system for managing the planning process to urban areas in Egypt.

In this context , the main objective of study is interested in how to input urban indicators process as an organic part in the planning process of the planning process stages(diagnosis the current situation , planning objectives , formulation of objectives , follow-up and evaluation) through developing an integrated structure to the urban indicators .

^{*} Ban Ki-moon Word - Secretary General of the United Nations organization

¹) Dr. Maged Osman, statistics, decision support and policy formulation, Information and Decision Support center, 2007 - p. 5

²) Mohammed Adnan wadei and others, Developments survey in the indicators of development and its theories, Arab Institute for planning - Kuwait, December 1997

Cairo University
Faculty of urban and regional planning
Department of urban planning

**Urban monitoring and decision-making
for sustainable development**
" Principles of complementary design for urban planning indicators "
Egyptian case study

By

Eng. Mohamed El-Sayed Tolba
Thesis Submitted in Accordance with the Requirements of
Department of Urban Planning, Faculty of Urban & Regional
Planning, Cairo University. for the Degree of
Master in URBAN PLANNING

Supervised by

Prof. Wafaa Abdul-Moneim Amer

Professor of urban planning
Dean of The Faculty of urban and regional planning
Cairo university

April 2010